

غَايَةُ الْمُنْتَهَى

فِي

الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَقْسَلِ وَالْمُنْهَى

تَأْلِيفَ

الشيخ مرعي بن يوسف

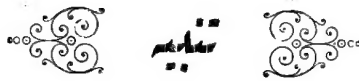
الكركي المقدسي
الحنبلي

الجزء الأول

وهو مذيّل بمختصر حاشية العلامة الشهير الشيخ حسن الشطي

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

محمد جميل الشطي و محمد زهير الشياوش



يرجى قبل مطالعة هذا الجزء مراجعة جدول
الخطا والصواب مع زيادات نسخة الشيخ ابن مانع
وذلك في الصفحة ٥٠٧ وما بعدها .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ

قال العبد الفقير إلى الله تعالى مرعي بن يوسف المقدسي .
أحمدُ مَنْ مَنْ بحبيبه أحمد ، فأطفأ نار الشرك وأحمد ، وأعلى منار
الاسلام وجدد ، وبين شرائع الأحكام وحدد ، وقارب فيما أمر
وسدد . ولزأفته يامته سهل وما شدد . أتى بكتاب محكم وشرع
مؤيد . ودين قيم وحكم مؤيد . وتفقه عليه في الاحكام كل موفق
مسدد . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وتابعه تهجد . وناسك بشرعه
تعبد . ماراق عذب مبرد . وحن طير وغرد . وسلم تسليما .

أما بعد ،

فقد أكثر أئمتنا رحمهم الله في الفقه من التصنيف ، ومهدوا قواعد
المذهب احسن تمهيد وترصيف ، وقد اتقنه المتأخرون بما أبدوه من
التصانيف . وكان ممن سلك منهم مسلك التحقيق والتصحيح .
والتدقيق والترجيح . العلامة صاحب « الانصاف » و « التنبيه »^(١)
بين بتقيقه وانصافه الضعيف من الصحيح . ثم نحأ نحوه مقلد آله
صاحباً « الافناع » و « المنتزعي »^(٢) . وزادا من المسائل ما يسرّ اولي

(١) انظر التراجم في المقدمة .

النهى . فصار لذلك كتاباهما من اجل كتب المذهب . ومن أنفس ما
يرغب في تحصيله ويطلب ، إلا أنها يحتاجان لتقييد مسائل . وتحرير
الألفاظ بينها السائل . وجمعها معاً لتقريب النأئل . وقد استخرت الله
سبحانه في الجمع بين الكتابين في واحد . مع ضم ما تيسر جمعه إليهما من
الفرائد ، وما أقف عليه في كتب الأئمة من الفوائد . ولا أحذف
منهما إلا ما أستغني عنه . حريصاً على ما لا بُد منه . مشيراً بخلاف
الاقناع بـ (ضرفاً له) فان تناقض زدت (هنا) ولهما بـ (ضرفاً لهما)
ولما أبحثه غالباً جازماً به بقولي (ونجم) فان ترددت زدت (افعال) .
مميزاً آخر كل مبحث بالأحمر " لبيان المقال . وربما يكون بعض
ذلك في كلامهم لكن لم أقف عليه لعدم تحصيل كثرة المواد . وقد
فقدت في ذلك اخلل المسعف المواد . لكن معونة الله تعالى خير معونة .
بكثرة المدد وقلة المؤونة . ويأبى الله تعالى العصمة لكتاب غير كتابه .
والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه . ومع هذا فمن
اتقن كتابي هذا فهو الفقيه الماهر . ومن ظفر بما فيه فسيقول بجلء
فيه : كم ترك الأول للآخر ، ومن حصّله فقد حصل له جزيل الحظ
الوافر . لانه البحر لكن بلا ساحل . ووابل القطر غير أنه متواصل .
بحسن عبارات . ورمز إشارات . وتنقيح معاني . وتحرير مباني .

(١) جعلنا محل ذلك هذه النجمة (*)

راجياً بذلك تسهيل بيان الأحكام على المتفقيين . وحصول المشوبة
والانعام من رب العالمين وسميته :

« غاية المتنبى ، في جمع الارتفاع والمتنبى »

والمراد بـ « الشيخ » حيث أطلق شيخ الاسلام وبحر العلوم
« أبو الباسي أحمد نقي الدين ابن نعيم » ، والله سبحانه وتعالى هو
المسؤول . أن يبلغ المطلوب والمأمول . وأن يسعف التقصير .
بحصول التيسير . وأن يرحمني والمسلمين إنه جواد كريم ،
رؤوف رحيم .

كتاب . الطهارة

ارتفاع حدث وزوال خبث وما في معناهما ، كتجديد وغسل
مسنون وميت ويدي قائم من نوم ليل ونحو غسلة ثانية ، وكتيمم
واستجمار ، ويحصل تطهير بماء فقط أو به مع تراب أو بنفسه ،
وأقسام الماء ثلاثة (طهور) وهو الباقي على خلقته غالباً ، يرفع الحدث
وما في معناه ويزيل الخبث الطاريء ، والحدث : ما أوجب وضوءاً
أو غسلًا ، وهو أمرٌ اعتباري يقوم بالشخص ، وليس نجاسة ، فلا
تفسد صلاة بحمل محدث ، والخبث : مستقذر يمنع صحة نحو صلاة ،
وهو النجاسة العينية ولا تطهر بحال ، والطهور أنواع - ١ - ما يحرم ولا

(١) أنظر الترجمة في المقدمة .

يرفع الحدث ، « ويتجه » ولو لناس * ^(١) . ويزيل الخبث وهو ما ليس مباحاً - ٢ - وما يرفع حدث الأثني لا الرجل البالغ والخنثى تعبداً ، وهو قليل خلت به كخلوة نكاح مكلفة ولو كافرة لطهارة كاملة عن حدث « ويتجه » احتمال ولو لم تنو ^(٢) وأنه يصح غسل رجل ميت به * ^(٣)

- ٣ - وما يكره بلا حاجة كمستعمل في طهر لا يرفع حدثاً كتجديد وغسلة ثانية وثالثة ، أو في غسل كافر ولو كافرة لحيض أو نفاس ، « ويتجه » أو غسل مسامة ممتعة * ^(٤) . أو غسل رأس بدلاً عن مسح ، وماء بئر بمقبرة أو غصب ، أو حفرت به ^(٥) ، أو بأجرة غصب ، وشديد حر ، أو برد ، ومظنون نجاسة ، ومسخن بها ، أو بغصب ، ومتغير بغير مازج كعود قاري ، وقطع ^(٦) كافور ، ودهن ، وزفت ،

(١) قوله ويتجه ولو لناس : أي ناس حرمة قلت وفي المبدع ان الطهارة به كالصلاة في ثوب محرم . قال في شرح الاقناع : فيؤخذ منه التقيد بما اذا كان عالماً ذا كراً كما يأتي في الصلاة والا صحت انتهى . وهذا أظهر فتأمل .

(٢) قوله ويتجه احتمال ولو لم تنو : أي المكلفة . صرح به البهوتي في حاشية المنتهى .

(٣) قوله ويتجه أنه يصح غسل رجل ميت به قلت عبارة المقنع وغيره ولا يجوز الطهارة به ، قال في شرح الاقناع فعمومه يتناول غسل الميت . وقد نقله الشارح (الشيخ عبد الحي ابن العماد) وأقره .

(٤) قوله ويتجه أو غسل مسامة ممتعة : أي من الفسل لحيض أو نفاس الحل وطء . اشار الى ذلك البهوتي في حاشية الاقناع ، ونقله الشيخ عثمان النجدي وأقره .

(٥) أي بآلة مفعوبة . ج

(٦) نسبة الى بلدة هندية يقال لها قمار - بفتح القاف - . ز

وقطران ، او بلح مائي ، « ويتجم » غير مستعمل قبل انعقاد * ^(١) . وماء
بئر برهوت ، وذروان ، ^(٢) وديار قوم لوط ، وكذا زمزم في إزالة
خبث ، لاجار على الكعبة ، ولا يباح غير بئر الناقة من آبار ثمود فلا
تصح طهارة بها فرع ظاهر كلامهم كراهة استعمال ماء بئر بمقبرة حتى
في نحو أكل وشرب ، « ويتجم » مثله ماسخن بنجاسة أو غصب * ^(٣) .
وكره أحمد بقل مقبرة -٤- وما لا يكره كما بحر وحمام ، وقطر
بخاره ، ومسخن بشمس ، او طاهر ، ومتغير بمكث ، او بريح ميتة ،
او بما يشق صونه عنه أن وقع بنفسه ، « ويتجم » او بفعل بهيمة * ^(٤) .
كطحلب وورق شجر وجراد ومالا نفس له سائلة ونحو سمك فيه ،
أو بآنية ادم ^(٥) ونحو نحاس ، أو بما في مقره او ممره او بتراب ولو وضع
قصداً ، او استهلك فيه يسير طاهر او مائع ولو لعدم كفاية كمتضح
من وضوء في انائه ، ومستعمل في غير طهارة كغسلة رابعة في وضوء
وغسل وثامنة في إزالة نجاسة ، وكثيرد وتنظف .

(١) قوله ويتجم غير مستعمل قبل انعقاد : ذكره في شرح الاقناع
وانه بالمقتضى .

(٢) برهوز : بئر بحضر موت . وذروان : بئر بالمدينة . ز

(٣) قوله ويتجم مثله ماسخن بنجاسة أو غصب : أشار الى ذلك
البهوتي في حاشية المنتهى .

(٤) قوله ويتجم او بفعل بهيمة : أقول هذا الاتجاه صريح في كلام

م. ص (الشيخ منصور البهوتي) وغيره . (٥) أي جلد . ج

(الثاني طاهر) : يستعمل في غير طهر ولا يحنث به في الجملة من حلف لا يشرب ماء، ولا يلزم موكلًا وهو عيب يرد به، وهو أنواع : مستخرج بعلاج كماء ورد ونبات، وطهور تغير في غير محل تطهير كثير عرفاً من لونه أو طعمه أو ريحه بطاهر ولم يزل تغيره كباقياء وعسل غير ما مر* ^(١) . ولو بوضع ما يشق صونه عنه كطحلب أو بخاط ما لا يشق مطلقاً كخل، ومستعمل قليل في غسل ميت أو رفع حدث، ولو بغمس بعض عضو من عليه حدث أكبر أو أصغر عند غسله ونوى رفعه فيها، ويستعمل بانفصال أول جزء ولا يرتفع حدث (ويتبر) في الأكبر إن انقطع موجهه* ^(٢) . واحتمل وسمى ذا كراً* ^(٣) . وأن مجنونة نوي غسلها كمت* ^(٤) . ويستعمل في الطهارتين بانتقاله من عضو إلى آخر بعد زوال اتصاله، لا بتردده على أعضاء متصلة، (ويتبر) أنه مستعمل بالنسبة لما مرَّ عليه وإلا لأجزأ عن الثلاث في نحو وضوء عودُه ثانياً وثالثاً* ^(٥) . أو في زوال خبث وانفصال غير

(١) أي في قسم الطهور .

(٢) قوله ويتبر في الأكبر انقطع موجهه : أقره الشارح وهو

موافق لتعليقهم ولم أر من صرح به وهو ظاهر ومراد .

(٣) قوله واحتمل وسمى ذا كراً : قلت مفهومه انه اذا نوى ولم يسم

ذا كراً للتسمية فلا يسلب الماء الطهورية، وقد صرح به م. ص كما قاله الخلوئي .

(٤) قوله وان مجنونة نوي غسلها كمت : صرح به في

حاشية الاقناع .

(٥) قوله ويتبر أنه مستعمل بالنسبة لما مر عليه الخ : قلت ذكره

الشارح وأيده بنظائر من كلامهم وأشار إليه م. ص في حاشية الاقناع .

متغير مع زواله عن محل طهر، أو غسل به ذكر وأنثيان لخروج مذي دونه، أو غمس فيه ولو بلانية كل يد مسلم مكلف قائم من نوم ليل متيقن ناقض لوضوء، أو حصل في كلها بلا غمس ولو باتت بنحو جراب، قبل غسلها ثلاثاً بنية وتسمية، ويتطهر بذا إن لم يجد غيره مع تيمم، وما خلت به مكلفة أولى، أو خلط القليل بطاهر لو خالفه صفة غيرّه ولو بلغا قلتين، ويقدر بوسط كخل.

(الثالث نجس): يحرم استعماله لغير ضرورة كعطش، ولا تحلب قريباً بهيمة سقيته، ويجوز بل طين به، وهو ما تغير بنجاسة لا بعمل تطهير إذ الوارد به طهور، وما لم يتغير بها إن كان كثيراً ولو البعض لم ينجس مطلقاً، وإلا نجس بمجرد ولو جارياً أو على مقابر نبشت أو لم يدركها طرف أو لم يحض زمن تسري فيه، كجامع وطاهر ولو كثيراً، خلافاً له في الأخيرة وللشيخ فيها، ولا نعتبر الجرية بل المجموع، ولا نفرق هنا بين نجاسة بول آدمي وغيره، وتطهير قليل نجس أو كثير مجتمع من متنجس يسير باضافة طهور كثير ولو لم يتصل صب مع زوال تغيره إن كان، وتطهير كثير نجس بزوال تغيره بنفسه لا بنحو تراب، أو باضافة كثير أو بنزع يبقى بعده كثير، والمنزوح طهور إن كثر وزال تغيره، (وبتيمم) صحة عدم اشتراط كثير في

إضافة ونزح* ^(١) . ولا يجب مطلقاً غسل جوانب بئر نزحت ،
والكثير قلتان فصاعداً واليسير ما دونها ، وهما تقريباً خمسية رطل
عراقي ، وأربعمائة وستة وأربعون وثلاثة أسباع رطل مصري ، ومائة
وسبعة وسبع رطل دمشق ، وتسعة وثمانون وسبعاً رطل حلب ،
وثمانون وسبعان ونصف سبع رطل قدسي ، (وبالدراهم) أربعة وستون
ألفاً ومائتان وخمسة وثمانون وخمسة أسباع درهم ، ولا يضر نقص يسير
كرطلين من خمسية ، (ومساحتها) مربعاً ذراع وربع طولاً وعرضاً
وعمقاً بذراع اليد ، ومدوراً ذراع طولاً وذراعاً ونصف عمقاً ،
فيسع قيراط المربع عشرة أرتال وثلثي رطل عراقي ، (والرطل العراقي)
بالدراهم مائة وثمانية وعشرون وأربعة أسباع درهم ، وبالثاقل تسعون ،
- وهو سبع القدسي وثمان سبعة ، وسبع الحلبي وربع سبعة ، وسبع
الدمشقي ونصف سبعة ، ونصف المصري وربعة وسبعة - والرطل
القدسي ^(٢) ثمانمائة درهم ، والحلبي سبعمائة وعشرون ، والدمشقي ستمائة ،

(١) قوله ويتجه عدم اشتراط كثير في إضافة ونزح : أقول قال
الشارح : وهو ظاهر في النزح دون الإضافة لأنه مخالف للجمهور
انتهى وقال في الانصاف : فإن كان كثيراً وكوثر بقاء يسير أو بغير
الماء لم يظهر على الصحيح من المذهب وعليه جماهير الاصحاب انتهى ،
ويخرج ان يظهر في وجه جزم به في المستوعب واختاره في مجمع البحرين ،
وأطلق الوجهين في المعنى والشرح .

(٢) وهو الدمشقي الآت . ج

والمصري مائة وأربعة وأربعون ، (وأوقية العراقي) عشرة دراهم وخمسة أسباع والمصري اثنا عشر ، والدمشقي خمسون ، والحلي ستون ، والقدسني ستة وستون وثلاثا درهم^(١) .

« فصل »

ويتطهر بما لا ينجس إلا بتغير ولو مع بقاء نجاسة فيه وقار بها ومنتضع من قليل لسقوطها فيه نجس ، ويعمل يقين في كثرة ماء وقلته وطهارته ونجاسته ، ولو مع سقوط نحو روث شك في نجاسته أو سقوط طاهر ونجس وتغير يسيراً بأحدهما أو كثيراً بما يشق وجهل ، فإن شك في كثرة ما وقعت فيه فنجس ، وفي نجاسة نحو روث أو ولو غ كلب أدخل رأسه إناء فطاهر ، أو هل طرأت النجاسة قبل تطهيره أو بعده فلا أصل الطهارة ، أو وقع فيه صيد جرح ولم يعلم مات بالجراحة أو به فالماء على أصله في الطهارة والحيوان على أصله في الحرمة وكذا لو وقع عليه ذباب وشك هل تعلق برجليه نجاسة فإن تحقق حكم بعدم الجفاف ، وإن أخبره مكلف عدل ، (ويتبع) أو لا واعتقد صدقه^(٢) .

(١) وتقدر القلتان ب ($\frac{3}{100}$) ليترًا وتعادلان حجم مكعب طول

ضلعه (٥٧,٥) سم . ن

(٢) قوله ويتجه أو لا - أي أخبره غير عدل - واعتقد صدقه - بنجاسة

شيء وعين السبب قبل وإلا فلا - : أقول لم أر من صرح به لكن كلام ابن القيم في أعلام الموقعين يتضمنه . وكلام بقية الاصحاب مطلق في الفاسق ، وقد يقال أن بحث المصنف لا ينافي إطلاقهم .

ولو ظاهرًا أو انثى أو قنًا أو أعمى بنجاسة شيء ولو مبهمًا كأحد هذين وعين السبب قبل وإلا فلا ، وإن أخبره أن كلبًا ولغ في هذا الاناء وقال آخر بل في هذا وجب اجتنابها ، وكذا لو عينا كلبين ، أو كلبًا ووقتًا لا يمكن شربه فيه تعارضًا وحل استعمالهما ، ويقدم مثبت على ناف ، ويلزم عالم نجس لا يعفي إعلام مريد استعماله ، (وينعم) احتمال العبرة بعقيدة عالم* (١) . وإن أصابه ماء نحو ميزاب وروث ولا اشارة كرهه سؤاله ، ولا يلزم جوابه ، وأوجه الأزجي إن علم نجاسته وهو حسن ، وإن اشتبه طهور مباح بحرم أو بنجس لا يمكن تطهيره به ولا طهور مباح يقين لم يتحر ، فإن خالف لم يصح ولو أصاب ولو زاد عدد طهور مباح ، ويتيمم بلا إعدام ، ولا يعيد نحو صلاة لو علمه بعد ، ويلزم تحر لحاجة شرب وأكل لا غسل نحو فم ، (وإن اشتبه طهور) بطاهر ولو مع طهور يقين أمكن جعله طهوراً به او لا يتوضأ من ذا غرفة ومن ذا غرفة تعم كل منهما المحل أو من كل وضوء كاملاً كما في

(١) قوله ويتجه احتمال العبرة بعقيدة عالم : - أي عالم بالنجاسة فإن اعتقد نجاسة شيء عنده وجب عليه الاخبار وإلا فلا . والصحيح أن العبرة بعقيدة المستعمل كما تقدم في الطهور . فمن علم ان الشيء نجس في مذهب المستعمل وجب عليه ان يعلم به - قلت والعمل بهذا احوط لأنه ربما علم المستعمل بنجاسة ذلك بعد استعماله فيقع في المشقة من التضخم بالنجاسة وفساد العبادة وغير ذلك ، وقد صوب في تصحيح الفروع القول بوجود الاعلام مطلقاً - أي سواء عند العالم أو المستعمل أو كليهما فتأمل .

المغني ، وكذا غسل ويصلي صلاة ، (واحدة) وثياب طاهرة مباحة بنجسة أو محرمة ولا طاهر مباح يقين (لم يتحر) لعدم الصحة حينئذ ، فإن علم عدد نجسة أو محرمة ولا طاهر صلى في كل ثوب صلاة وزاد صلاة ، وإلا فحتى يتيقن صحتها ، ولا تصح إمامته ، وكذا بقع أمكنة ضيقة لا متسعة ، (وبنهم) صحة تيممين لو اشتبه تراب ظهور مباح بضده * (١) . وإن اشتبه نحو اخت بأجنبيات لم يجز تحر لنكاح ، وفي قبيلة أو بلد كبيرين يجوز بلا تحر ، كميته في لحم مصر أو بلد كبير ، ولا دخل لتحر في نحو عتق وطلاق .

﴿ باب الثانية ﴾

الأوعية تباح اتخاذاً واستعمالاً من كل طاهر مباح ولو ثميناً كجواهر ، لا من ذهب وفضة ومطلي ومموه ولو لم يجتمع منه شيء ، ومطعم ومكفت بهما ، وعظم آدمي وجلده ولو نحو ميل وقنديل ولو لائتي ، وتصح طهارة بها وبمغصوب ومحرم ثمن وفيها وإليها ، وبمكافئ غصب ، وكذا مضرب ، لا يسيرة عرفاً من فضة لغير زينة ولو وجد غيرها ، وتكره مباشرتها في نحو شرب بلا حاجة ، ولا يكره

(١) قوله ويتجه صحة تيممين لو اشتبه تراب ظهور مباح بضده : قلت أي بطاهر أو نجس أو مغصوب . قال الشارح وهو حسن وعليه صحة نحو وضوءين من محرم ومباح انتهى .

طهر من إناء نجاس ونحوه ، ولا من إناء بعضه نجس ، ولا من ما بات
 مكشوفاً ، ولا تنجس بظن وإن حرم أكل وصلاة مع اشتباه ، فلم
 تعلم نجاسته من آية كافر وثيابه ولو وليت عورته ولم تحل ذبيحته
 طاهر مباح ، وكذا ملأ بس نجاسة كثيراً كمدمن خمر ، وتكره
 صلاة في ثوب نحو مرضعة وحائض وصبي ، ولا يجب غسل ما صبغه
 مسلم أو كافر ، وكذا اللحم يشتري ، بل قال الشيخ انه بدعة ، ولا
 يطهر جلد غير مأكول بذكاة ، ولا بدغ جلد تنجس بموت فان دبغ
 حل استعماله لا يبعه في يابس ، كمنخل من شعر نجس ، ولا يحصل
 دبغ بنجس وغير منشف لظوبة منق نخبت ، ولا بتشميس وريح
 وتراب ، وجعل مصران وترأ دباغ ، وكذا كرش ، وكره خرز
 بنحو شعر خنزير لا آدمي فيحرم لحرمته ، وكره انتفاع بنجس لا
 يتعدى ، لكن يحرم اقتراش جلد سبع خلافاً لأبي الخطاب ، " ولم
 يشترط دبغاً في انتفاع بنجس في يابس ولو جلد كلب ، وأنفحة ميتة
 وجلدتها وعظم وقرن وظفر وعصب وحافر وأصول نحو شعر وریش
 مطلقاً نجس ، وكذا لبن ميتة غير آدمي ، لا صوف وشعر وریش
 ووبر من طاهر في حياة كهر وفأر ، ولا باطن بيضة مأكول
 صلب قشرها كصلقها في نجاسة ، وكعظم نحو سمك ، ويتنجس

(١) انظر التعريف به في المقدمة .

ظاهرها برطوبة ، وما أُبين من حي كظفر وقرن ويد فكَيْتته طهارة
ونجاسة (ويتعم) غير طريدة صيد * (١) . وسن تغطية آية ولو يعود
وربط أسقية ، وعند نوم إغلاق باب وإطفاء مصباح ونار مسمياً ،
ونظر في وصية ونفض فراش ووضع يد يميني تحت خد أيمن وجعل
وجه نحو قبلة على جنب أيمن ، وكره نوم على بطن وقفا إن خيف
انكشاف عورة وبعد فجر وعصر وتحت سماء متجرداً ، ووحده
كسَفَرٍ وبين أَيْقَاطٍ ، ونوم وجلوس بين شمس وظل وركوب
بحر عند هيجانه ، وخروج ليلاً الى صيحة .

❁ باب . الاستنجاء ❁

إزالة نجس ملوث خارج من سبيل الى ما يلحقه حكم تطهير بماء
طهور ، أو رفع حكمه بنحو حجر طاهر مباح منق ، وسن لداخل خلاء
ونحوه قول : بسم الله أعوذ بالله من الخبث والخبائث ، الرجس النجس
الشیطان الرجيم ، ومنصرف غفرانك ، الحمد لله الذي أذهب عني الأذى
وعافاني ، واتعال وتغطية رأس ولا يرفعه وتقديم يسرى لمكان قضاء
 حاجته واعتماده عليها جالساً ، ويعني عند انصراف ، وكذا كل مكان
خبث كحمام ومغتسل ، وعكسه كل مكان شريف كمسجد ومنزل ،

(١) قوله ويتعم غير طريدة صيد : صرح به في شرحي الاقناع
والمنتهى . وفي باب الصيد بيان هذا البحث وتفصيله مستوفى .

ولبس كنعل وقميص وبفضاء بعد مع أمن واستتار وطلب مكان
رخو ليول ولصق ذكر بصلب وعد أحجار استجار ، وكره رفع
ثوب قبل دنو من أرض واستصحاب ما فيه اسم الله تعالى بلا حاجة ،
لا نحو درام وحرز ، لكن يجعل فص خاتم بباطن كف يمني ،
واستقبال شمس وقر ومهب ريح بلا حائل وبول في شق وسرب ^(١)
وفم بالوعة وماء راكد وقليل جار وإناء بلا حاجة ، ونار ورماد وموضع
صلب ومستحم غير مقير أو مبلط ، واستقبال قبله بفضاء باستنجاء أو
استجار وكلام في خلاء مطلقاً ولو كرد سلام وذكر وسلام عليه ،
ويجب لتحذير معصوم ، فان عطس أو سمع أذاناً حمد وأجاب بقلبه ،
وتوضؤ واستنجاء بموضع بوله وأرض نجسة خشية تنجيس ، وبصقه
على بوله للوسواس ومس فرج يمين مطلقاً واستجار بها بلا حاجة ،
ففي غائط يؤخذ حجر ييسار ويمسح ، وفي بول يُمسك ذكر بشمال
ويمسح عليه ، ومع صفره يضعه بين عقبيه أو أصابع قدميه أو إبهاميها
ويمسح عليه ، فان تعذر مسك حجر أ يمين وذكر أ ييسار ومسح
عليه ، ولا يكره بوله قائماً مع أمن تلوث وناظر ، ولا توجه للقدس ،
وحرّم بلا حاجة دخوله بمصحف وقراءة وهو على حاجته ولبث فوق
قدرها وكشف عورة بلا حاجة ، وتغوط بماء ولو جارياً أو كثيراً لا

(١) السَّرَب : الثقب في الارض ، وما يتخذة الهوام بيتاً . ز

كبحر أو معد لذلك ، وبول وتغوط بمورد ماء وطريق مسلوكة وظل نافع ومتشمس زمن شتاء وجمع ناس ، (ويذهب) لا على حرام * (١) .
وتحت شجر عليه ثمر يقصد أو قَرُبَ ثمره ، وعلى ما نهى عن استجماره كروث ومتصل بحيوان كذئب ويد مستجمر وبين قبور واستقبال قبلة واستدبارها في فضاء لا بنيان ، وبكفي انحرافه ، وحائل ولو كمؤخرة رجل ، واستتار بدابة وجبل وإرخاء ذيل ، ولا يعتبر قربه من حائل .

* فصل *

وسن إذا فرغ مسح ذكر من حلقة دبر الى رأسه ثلاثاً وتتره ثلاثاً ومكث قليلاً قبل استنجاء لينقطع أثر بول وتنضح ومشى خطوات إن احتيج لاستبراء ، وكرههما الشيخ ، وتحول خائف تلوثاً باستنجاء وذلك يد بأرض طاهرة ونضح فرج وسراويل المستنج بماء بعده ، وبداءة ذكر وبكر بقبل وتخير ثيب ، واستنجاء بحجر ثم ماء ، وكره عكسه ، ويجزى أحدهما والماء أفضل ، ولا بأس باستجمار في فرج واستنجاء في آخر ، ولا يجزى في متعدد موضع عادة يقيناً إلا الماء ، كقبلي خنثى مشكل ومخرج غير فرج وتنجس مخرج بغير خارج

(١) قوله ويتجه لا على حرام - كفية وقار - : صرح به في شرح الاقناع .

وخارج حقنة وكاستجمار بمنهي عنه لا بغير منق ، ولا يجب غسل
 نجاسة بداخل فرج ثيب ، فلا تدخل إصبعها بل ما ظهر ، وكذا غسل
 من نحو جنبانة وحشفة أكلف غير مفتوق ، ويجزي استجمار في بول
 ثيب تعدى مخرج حيض كبكر ، وشرط استجمار بطاهر جامد مباح
 منق غير مطعوم ومحترم ومتصل بحيوان ، كحجر وخشب وخرق ،
 والبقاء بحجر إن يبقى أثر لا يزيله إلا الماء ، والأثر نجس يعفى عنه
 في محله ، وبماء عود المحل كما كان وظنه كاف وغسله سبغاً ، وحرم ولا
 يصح استجمار بروث وعظم ورخو وطعام ولو لبهيمه وذئ حرمه
 ككتب فقهه ومتصل بحيوان كذئب وجلد مذكى وذئب وفضة
 ومتنجس ، ولا يجزي أقل من ثلاث مسحات ولو بحجر ذي ثلاث
 شعب نعم كل مسحة المحل وهو المسربة والصفحتان ، فإن لم ينق زاد
 حتى ينقي ، وسُن قطعته على وتر ، ولو استجمر بحجر ثم غسله أو كسر
 ما تنجس ثم استجمر به أجزأ ، ويجب استنجاء لكل خارج إلا
 الطاهر كريخ ومني أو نجساً غير ملوث ، ولا يصح وضوء ولا تیمم
 قبله ، ويحرم منع محتاج لطهارة ولو وقفت على طائفة معينة كمدسة
 ولو في ملكه ، ويجب منع أهل ذمة بهم تضيق أو إفساد ماء وإلا فلا
 ما لم يكن لهم ما يغنيهم عن مطهرة المسامين .

﴿ باب السواك ﴾

والمسواك اسم للعود، ويطلق السواك على الفعل، والتسوك الفعل، وسن كون تسوك عرضاً يسرى على أسنان ولثة ولسان، يبدأ بجانب فم أيمن من ثنايا إلى أضرارس بعود رطب من اراك، ونخل وزيتون، ينقي ولا يجرح، ولا يضر ولا يتفتت، قد ندي بماء وبماء ورد أجود، وكرهه بغير مندّي وبمضر ومتفتت وبريحان ورمان ونحو طرفاء وقصب، وتخلل بها، وسن تسوك مطلقاً فلا يكره بمسجد، إلا بعد زوال لصائم فيكره، وقبله بعود رطب مباح، ويابس مستحب، ولم يصب سنة مستاك بغير عود، ويصحبها بلا بأس جمّع بعود^(١)، ويتأكد عند صلاة، وانتباه، وتغير رائحة فم، ووضوء، وغسل، وقراءة ودخول منزل، ومسجد، وإطالة سكوت، وصفرة أسنان، وخلو معدة من طعام، وكان واجباً على النبي صلى الله عليه وسلم لكل صلاة، «ويستحب» مفروضة*^(٢). (فرع) منافع سواك تطيب فم ونكهة وجلاء بصر وأسنان وتقويتها، وشد لثة، وقطع بلغم، ومنع حفر، وصحة معدة وهضم، وتغذية جائع، وتصفية صوت، ونشاط، وطراد نوم،

(١) أي جماعة بعود واحد. ويُغسل بعد كل فرد. ز

(٢) قوله: ويتجه مفروضة: (أي صلاة مفروضة) صرح به (م. ص) في شرح المنتهى. وفي المسألة خلاف كما يعلم من شرح فضائل الأعمال. للسفاريني.

ومضاعفة أجر ، ورضى رب وإرهاب عدو وإرغام الشيطان ، وتذكير
شهادة عند موت .

« فصل »

سن بداءةً بجانب أيمن في سواك وطهور وشأنه كله ، كحلق
وقص وتقليم وتنف إبط واكتحال وادّهان في بدن وشعر غبا يوماً
ويوماً ، واكتحالُ بأئد سيم مطيب كل ليلة قبل نوم في كل عين
ثلاثاً ، ونظرُ في مرآة ويقول اللهم كما حسّنت خلقي فحسن خلقي
وحرّم وجهي على النار ، وتطيبُ بظاهر ريح خفي لون ، ولا مرآة
في غير بيتها عكسه لأنّها ممنوعة إذا ممّا يتم عليها من ضرب برجل ليعلم ما
تحفي من زينة ونحو نعل صرارة ، وفي بيتها تطيب بما شاءت ، واستحدادُ
وهو حلق عانة ، وله قصه وإزالته بما شاء ، والتنوير في عورة وغيرها
فعله أحمد ، وتكره كثرته ، وقص شارب وقص طرفه وحفه أولى ،
واعفاءُ لحية ، وحرّم الشيخ حلقها ، ولا يكره أخذ ما زاد على قبضة
ولا ما تحت حلق ، وأخذ أحمد من حاجبيه وعارضيه ، وامتشاط لا
كل يوم ، واتخاذُ شعر وغسله وتسريحه متيامناً وتفريقه وينتهي
للرجل الى اذنيه أو منكبيه ولا بأس بزيادة على ذلك وجعله ذوابة ،
قال أحمد هو سنة لو تقوى عليه اتخذناه ولكن له كلفة ومؤونة ، فلا
يكره حلقه ولو لغير نسك ، وتقليمُ ظفر مخالفاً فيبدأ بمخصر يميني

فونسطى فابهام فبنصر فسباحة، وابهام يسرى فوسطى فخنصر فسباحة
فبنصر ، وغسلها بعد قصها تكميلاً للنظافة يوم الجمعة قبل صلاة ، وعدم
حيف " في نحو غزو لحاجة حل نحو حبل ، ودفن دم وما قلم من ظفر
أو ازيل من شعر ، وتنف ابط وأنف ، فيفعل كل ذلك في كل
اسبوع ، فان تركه فوق أربعين يوماً كره ، وكره حلق قفا لغير
نحو حجامه ، وكرهها أحمد في يوم سبت وأربعاء وتوقف في الجمعة ،
والفصد في معناها « وهي أنفع منه ببلد حار » وقزع وهو حلق بعض
الرأس وترك بعض ، وحلق رأس امرأة وقصه لغير عذر ، ويحرم
لمصيبة ، (وينعم) ومع نهى زوج ^(٢) . ولها حلق وجه وحفه
وتحسينه وتحميره ، وكره حفه لرجل ، وتحذيف وهو ارساله شعراً
بين العذار والنزعة ، ونقش وتكتيب ، بل تعمس يديها في الخضاب
غمساً ، وتنف شيب وتغيره بسواد وحرم لتدليس ، وسن خضابه
بحناء وكم ، ولا بأس بورد وزعفران ، وكره ثقب أذن صبي لا جارية ،
وحرم غص ووشر ووصل ولو بشعر بهيمة أو اذن زوج ، وتصح صلاة
مع طاهر ، وتشبه بمرد ، ويجب يبلوغ ختان ذكر بأخذ جلدة حشفة أو

(٢) قوله ويتجه ومع نهى زوج : أقول أي يحرم الحلق اذن ، ذكره
الشارح وأقره ، ولم أر من صرح به هنا ، وهو كالصریح في كلامهم في باب
عشرة النساء والنقعات وهو مراد فتأمل . (١) أي على الاطفار . ج

أكثرها ، وختانُ اثني وتُخَيَّرُ بأخذ جلدَةٍ فوق محل الإيلاج تشبه
عرف ديك وسن أن لا تؤخذ كلها ، وقُبُلِي خنثى ليخرج من واجب
ييقن ، ويسقط عن خاف تلفاً ولا يحرم ، (وينبغي) ويحرم ان
علم * ^(١) . وان أمره به ولي أمر في حر أو برد أو مرض يخاف منه
موت أو زعم الأطباء أنه يتلف أو ظن تلفه ضمنه ، ومن ولد بلا قلفة
سقط ، وله ختن نفسه ان قوي وأحسنه ، وختانُ زمن صغر أفضل
الى تميز ، وكره في سابع ولادة كقبله .

﴿ فصل ﴾

وسنن وضوء سواك كما مر ، واستقبال قبلة ، وهو متجه في كل
طاعة الال دليل وغسل اليدين الى الكوعين ، لغير قائم من نوم
ليل ناقض لوضوء ، فيجب تعبداً ثلاثاً بنية شرطت وتسمية ، ولا
يجزى عن نية غسلها نية وضوء لاثنها طهارة مفردة ، وغسلها لمعني
فيها ، فلو توضأ ولم يدخل يده الاناء لم يصح وفسد ما حصل فيها ،
ويسقط غسلها والتسمية سهواً ، (وينبغي) او جهلاً قياساً على واجب
صلاة ، وانه لا يفسد ما حصل فيها إذاً للمشقة ، وأنه لو ذكر في الاثناء
أعاد ، وبعد الفراغ ثم أراد طهارة لزمه غسلها ذا كراً ، وانه يصح
(١) قوله : ويتجه ويحرم ان علم : أي علم انه يتلف ، قلت : جزم به
في المحرر .

غسل جنب مع عمد* ^(١) . وبداءة قبل غسل وجه بمضمضة فاستنشاق يمينه واستنثار بيساره ، ومبالغة فيها لغير صائم ، وتكره له ، وفي بقية الأعضاء مطلقاً ، وهي في مضمضة ادارة الماء بجميع الفم بحيث يبلغ به اقصى حنك ووجهي أسنان ولثة ، وفي استنشاق جذبه بنفسه الى اقصى أنف ، والواجب مجرد الادارة وجذبه الى باطن انف ، وله بعد بلعه ، لا جعل مضمضة وجورا بلا ادارة واستنشاق سعوطاً ، وفي غيرهما ذلك ما يذبو عنه الماء ، وتحليل لحية كثة عند غسلها وان شاء اذا مسح رأسه نصاً بكف من ماء ، يضعه من تحتها بأصابعه متشبكة أو من جانبيها ويعركها ، وكذا عنققة ، وشارب ، وحاجبان ولحية اثني ، وخنثي ، ومسح الاذنين بعد رأس بماء جديد ، وتحليل أصابع يدين ورجلين ، ففي يدين بالتشبيك وفي رجلين يبدأ باليمنى من خنصرها الى ابهامها وباليسرى من ابهامها الى خنصرها ليحصل التيامن ، ومجاوزه محل فرض ، بغسل صفحة عنق مع مقدمات رأس

(١) قوله : انه لو ذكر في الاثناء اعاد و - لو ذكر - بعد الفراغ ثم اراد طهارة - وضوءاً آخر - لزمه غسلها ذا كراً الخ : اقول نقل في شرح الاقناع عن المبدع قوله : فرع اذا نسي غسلها سقط مطلقاً لأنه طهارة مفردة وان وجب انتهى قال في الشرح ومقتضاه أنه لا يستأنف ولو تذكر في الاثناء بل ولا يغسلها بعد ، وقال في حاشية الاقناع وهذا صريح في انه لو أراد طهارة اخوى لم يجب غسلها لذلك ، والظاهر ان الماء لا يفسد اذا تركه ناسياً او جاهلاً والا لما صحت الطهارة به .

وعصدين وساقين ، لا مسح عنق ولا تكرار مسح رأس واذن ،
 وغسلة ثانية وثالثة وكره فوقها . لا غسل بعض أعضاء أكثر من
 بعض ، وقد يطاب ترك تثليث لضيق وقت او قلة ماء ، ومن السنن
 أيضاً التيامن بين غسل يدين ورجلين حتى لقائم من نوم ليل وبين
 الاذنين ، قاله الزركشي ^(١) ، وقيل يمسحها معاً ، وتقديم النية على
 مسنوناته ، واستصحاب ذكرها الى آخره ، ونطق بها سراً ، وقول
 أشهد ان لا إله الا الله مع رفع بصره كما يأتي ، وتولييه وضوءه بنفسه
 بلا معاونة ، والزيادة في ماء الوجه .

﴿ باب ، الوضوء ﴾

استعمال ماء طهور في الأعضاء الأربعة على صفة مخصوصة
 كبنية وتسمية وترتيب وموالة ، وفرض مع الصلاة ، ويجب بحدوث
 عند ارادة ما يتوقف على طهارة ، ويحل جميع بدن كجناية ، فلا يمس
 المصحف بعضو من أعضائه ولا بعضو غسله ، ولو قلنا برفع الحدث
 عنه فانما هو لعدم تأثر ما يغمره ، وتجب فيه تسمية وهي بسم الله
 لا يجزيء غيرها كالرحمن ، وتسقط سهواً كفي غسل ، (ويتعم)
 وجهه كما مر * ^(٢) . وان ذكرها في الاثناء ابتداءً ولا يبي ، خلافاً

(١) انظر ترجمته في المقدمة .

(٢) قوله : ويتجه وجهه : أي وسقوط التسمية جهلاً . وهو مصرح
 به في كلامهم .

له (ويتجه) الا مع ضيق وقت او قلة ماء*^(١) . وتكفي اشارة أخرس ونحوه بها، (ويتجه) احتمال صحة لو سمي بقلبه وترك الاشارة عمداً*^(٢) . وفروضه ، ولا تسقط سهواً أو جهلاً ، وكذا كل فرض عبادۃ ، ستة ، غسل الوجه ومنه داخل فم وأنف ، وغسل اليدين مع المرفقين ، ومسح الرأس كله ، ومنه الأذنان ، وغسل الرجلين مع الكعبين ، وترتيب بين أعضاء وضوء كما ذكر الله ، فان نكس او غسل أعضاء دفعة لم يصح الا غسل وجهه ، ولو انغمس في ماء كثير ناوياً لم يصح حتى يخرج مرتباً ، وموالاة وهي أن لا يؤخر غسل عضو حتى يجف ما قبله بزمان معتدل ، (ويتجه) الاعتبار في المعتدل بما بين ليل ونهار*^(٣) . ويقدر ممسوح مغسولاً او قدر معتدل من غيره ، ويضر ان جف

(١) قوله : ويتجه الا مع ضيق وقت او قلة ماء - اي فانه يبنى في هذه الحالة - قلت هذا توسط بين القولين الاستئناف والبناء ، وهو ما قاله صاحب المنهى فهو موافق للمصنف .

(٢) قوله : ويتجه احتمال صحة لو سمي بقلبه وترك الاشارة عمداً : اقول قال في حاشية الاقناع عن الاشارة : وظاهره وجوباً وأتياً في صفة الصلاة ان الاخرس ونحوه يحرم بقلبه ، فلم يعتبروا مع ذلك اشارة ، وينبغي الحاق ما هنا به لعدم الفارق .

(٣) قوله : ويتجه في المعتدل بما بين ليل ونهار : اقول لم أر من صرح به وهو ظاهر لأن الزمان المعتدل في الحرارة والبرودة انما يكون عند تساوي الليل والنهار .

عضو لا اشتغال بتحصيل ماء أو اسراف مطلقاً أو ازالة نجاسة أو وسخ ونحوه لغیر طهارة ، لا لسنة تخليل واسباغ وازالة شك أو وسوسة .

﴿ فصل ﴾

ويشترط لوضوء دخول وقت على من حدثه دائماً واستنجاء أو واستجمار ، وله ولغسل انقطاع ما يوجبها وطهورية ماء مع اباحته وازالة مانع وصوله ، وتمييز ، وكذا اسلام وعقل لغیر كتابية ومجنونة غسلتا من نحو حيض حل وطء ، السابع نية ، وهي شرط لطهارة كل حدث وتيمم ، ولو وضوء وغسل مستحيين وغسل ميت ، لا خبث ولا طهارة كتابية ومسامة ممتعة من غسل نحو حيض ، فتغسل مسامة قهراً وتغسل كتابية ولا نية للعذر ، ولا تستبيح به نحو صلاة حيث كان لا لداعي الشرع ، وينوى عن ميت ومجنونة غُسِلًا ، (ويتيمم) لو أفاقت لا يعاد *^(١) . ومحلها القلب فلا يضر سبق لسان بغير منوي ، وسن لا لنحو مفارق في أثناء صلاة نطق بها سراً في كل عبادة وان كان خلاف المنصوص ، وكره جهر وتكرار ، بل قال الشيخ أنه منهي عنه عند الشافعي وسائر أئمة الاسلام وفاعله مسيء^(٢) ، وقال ابن القيم لم يكن صلى الله عليه وسلم يقول نويت ارتفاع الحدث

(١) قوله : ويتجه لو أفاقت لا يعاد : أي لا يعاد غسلها على الصحيح من المذهب لقيام نيته عنها مقام نيتها عند تعذر النية منها . وهو مصرح به .

(٢) للشيخ بحث قيم في مختصر الفتاوى المصرية ص ٩ ز .

ولا استباحة الصلاة ولا أحد من أصحابه^(١) . ويجب تقديمها على تسمية وتقديمها على الواجب ، وسُنَّا عند أول مسنون قبله ، ويضر تقدم بزمان كثير عرفا ، وسن استصحاب ذكرها في جميع العبادة وإلا فلا بد من استصحاب حكمها بأن لا ينوي قطعها ، فيضر ان نواه ويحرم في واجب ، لا ان ذهل عنها أو غربت عن خاطره ، وان فرقها على اعضاء وضوء صبح ، وان جعل الماء في فيه ونوى الاصغر ثم ذكر الاكبر فنواها ارتفعوا ، حتى ولو لبث في فيه فتغير ، وان غسل بعض اعضائه بنية تبرئ ثم أعاده بنية وضوء أجزأ ، وان أبطلها أو شك فيها في أثناء العبادة استأنف ، لا بعد فراغ ، الا إن تحقق تركها ، وكذا شك في غسل عضو أو مسح رأس إلا أن يكون وسواساً فلا يلتفت اليه ، والنية هنا قصد رفع حدث ولا يضر تشريك أو استباحة ما تجب له طهارة أو تسن ، وتعين الاستباحة لدائم حدث وان انقضت طهارته بغيره لان طهارته ليست رافعة ، خلافاً له ، وفي المبدع^(٢) . ولا يحتاج الى تعيين النية للفرض ، (ويتبع) احتمال بل

(١) هذه الجملة منقولة من اختيارات البعلي من فتاوى شيخ الاسلام ، ويذكر الشيخ هناك اجماع المسلمين على ذلك ، وقد اكثر شيخنا الاسلام ابن تيمية وابن القيم في استنكار هذه البدعة وأمثالها في كتبها - أثابهم الله - . ر

(٢) انظر التعريف به في المقدمة .

لو نوى الاستباحة لصلاة واطلق لم يستبح سوى نفل * ^(١) . ويرتفع حدث بنية ما تسن له كقراءة وذكر وأذان ونوم ورفع شك وغضب وكلام محرم وفعل نسك حج غير طواف ، (وينبغي) ولحمل ميت لخبر ومن حمله فليتوضأ * ^(٢) . وجلس بمسجد وحديث ، وتدریس علم وأكل وزیارة قبره صلى الله عليه وسلم وتجديد إن صلى ونواه ناسياً الحدث ، (وينبغي) أو ذا كراً لاستحبابه لكل صلاة * ^(٣) . لا غسل وتيمم ، ولا رفع إن نوى طهارة أو وضوءاً وأطلق ، أو جنب الغسل وحده دون الوضوء أو الوضوء لمروره بمسجد ، (وينبغي) احتمال أو لشرب أو

(١) قوله ويتجه احتمال بل لو نوى الاستباحة لصلاة واطلق لم يستبح سوى نفل : اقول هذا الاحتمال مبني على ما قدمه من ان طهارة دائم الحدث لا ترفع فهي كالتيتم من كل وجه . وفيه انه لا موافق له في ظاهر كلام المتأخرين بل صريح كلامهم ان تعيين نية الفرض لا تجب كما صرح به في المبدع وان طهارته رافعة للحدث وليست كالتيتم كما صححه في الانصاف . على ان كلام المصنف يجري على اقوال لبعض المتقدمين فتأمل .

(٢) قوله ويتجه ولحمل ميت لخبر ومن حمله فليتوضأ : اقول قال الشارح وهو حسن انتهى قلت و اشار اليه الخلوقي .

(٣) قوله ويتجه او - نوى التجديد - ذا كراً - لحدثه فيرتفع حدثه - لاستحبابه الخ : اقول في هذا الاتجاه نظر ظاهر اذ محل الاستحباب انما هو اذا كان على طهارة وهذا ليس كذلك . فانهم قالوا اذا نوى التجديد عالمًا حدثه لم يرتفع لتلاعبه . وقد نظر الشارح فيه ايضاً . وقال في حاشية الاقناع قال الشهاب الفتوحي ومفهومه انه لو كان عالمًا لم يرتفع لتلاعبه انتهى .

زيارة^(١) قبر نبي غيره صلى الله عليه وسلم *^(٢) . ومن نوى غسلاً مسنوناً أو واجباً أجزأ عن الآخر ، فلا يطلب منه فعله بعد ، ولا ثواب في غير منوي ، فإن نواهما حصلاً ، والمستحب أن يغتسل للواجب غسلاً وللمسنون آخر ، وإن تنوعت أحداث ولو متفرقة توجب غسلاً أو وضوءاً ونوى أحدها لا على أن لا يرتفع غيره ارتفع سائرهما ، وإلا لم يرتفع غيره ، وإن أحدث بنوم فنوى رفع حدث بول غلطاً ارتفع حدثه ، أو صلاة بعينها لا يستبيح غيرها لغا تخصيصه .

* فصل *

وصفة وضوء أن ينوي ، ثم يسمي ويغسل كفيه ثلاثاً ، ثم يتمضمض ويستنشق ثلاثاً ثلاثاً ، إن شاء بست غرفات أو ثلاث وبغرفة أفضل ، ثم يغسل وجهه ثلاثاً ، وحده طولاً من منابت شعر الرأس المعتاد غالباً الى النازل من اللحيين والذقن مع مسترسل اللحية ، وعرضاً من الاذن الى الاذن ، فدخل عذار وهو شعر نابت على عظم ناتئ يحاذي صماخ الاذنين ، وعارض وهو ما تحته الى ذقن ، لا صدغ وهو ما فوق العذار يحاذي رأس الاذن وينزل عنه قليلاً ،

(١) قوله : ويتجه احتمال او - نوى الطهارة - لشرب او زيارة الخ .. - لم يرتفع حدثه - : اقول ذكره الشارح وقال لعدم تصريحهم بذلك انتهى قلت الامر كما قال .

(٢) لأنه ليس لأحد من الانبياء قبر معروف يقيناً سوى قبر محمد صلى الله عليه وآله وسلم . ز

ولا تحذيف وهو الخارج الى طرفي الجبين في جانبي الوجه بين النزعة
ومنتهى العذار ، ولا النزعتان وهما ما انحسر عنه الشعر من جانبي
الرأس ، بل كل ذلك من الرأس فيمسح معه ، ولا يجزىء غسل ظاهر
شعر إلا ان لا يصف البشرة ويسن تخليله إذاً ، لا غسل داخل عين
بل يكره ، ولا يجب من نجاسة ولو أمن الضرر ، ثم يديه مع مرفقيه
واصبع زائدة ويد أصلها بمحل الفرض ، او لا ولم تميز وأظفار ، ولا
يضر وسخ يسبر تحت ظفر ونحوه ، ولو منع وصول الماء ، وألحق به
الشيخ كل يسير منع كدم وعجين في أي عضو كان ، ومن خلق بلا
مرفق غسل الى قدره في غالب الناس ، ويجب غسل ما التحم من
عضد بذراع لا عكسه ، ثم يمسح جميع ظاهر رأسه ، لا مسترسل من
شعر ، ولا يجزىء ولو رده وعقده على رأسه لانه ليس منه ، ولو
مسح البشرة من تحته لم يجزئه ، كغسل باطن لحية ، ومع فقد شعر
تمسح بشرة ، ومع فقد بعض يمسحان ، وإن نزل عن منبته ولم ينزل
عن محل فرض فمسح عليه أجزأه ولو كان ما تحته مخلوقاً ، ولا يعفى
عن ترك شيء من الرأس بلا مسح ولو للمشقة ، وهو من حد الوجه
الى ما يسمى قفاً ، والبياض فوق الاذنين منه ، يمر ندبا يديه من
مقدمه الى قفاه ، واضعاً طرف إحدى سبابتيه على طرف الاخرى
وابهاميه على صدغيه ثم يردهما ولو خاف نشر شعره بقاء ، واحد ، ثم

يدخل سبأتيه في صماخي اذنيه ويمسح بابهاميه ظاهرهما ، ولا يجب مسح ما استتر بغضاريف ، ويجزيء كيف مسح وبجائل ، وغسله بكرامة بدلاً عن مسحه ان أمرَّ يده ، وكذا إن أصابه ماء ، ثم يغسل رجله مع كعبيه وجوباً وهما العظمان النائيان في جانبي رجله ، واقطع من مفصل مرفق وكعب يغسل وجوباً ما بقي من طرف عضد وساق ، ومن دونهما ما بقي من محل فرض ، ومن فوقهما سن أن يمسح محل قطع بماء ، وكذا تيمم .

﴿ فصل ﴾

وسن لمن فرغ من وضوء وغسل رفع بصره وقول : أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم اجعاني من التوابين واجعاني من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك أشهد ان لا إله إلا أنت أستغفرك واتوب اليك . وكره كلام حالة وضوء ، والمراد ترك الأولى ، وقال ابو الفرج ^(١) يكره السلام على المتوضئ ، وفي الرعاية ورده ، وفي الفروع : ظاهر كلام الاكثر لا يكره سلام ولا رد ، قال ابن القيم : والاذكار التي تقولها العامة على الوضوء عند كل عضو لا أصل لها عنه صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أحد من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة ، وفيه حديث كذب

(١) انظر الترجمة في المقدمة .

عليه صلى الله عليه وسلم انتهى . وقيل : بل ورد في حديث ضيف ، ويعمل به في فضائل الأعمال^(١) . ويباح لتطهير تنشيف ومُعِين وتركها أفضل ، وكرهه نفى ماء ، وقد يجب معين ولو باجرة مثل في حق نحو أقطع ، فان لم يجد الا من ييممه لزمه ذلك ، فان لم يجد صلى على حسب حاله ، (وبنهم) وجوب تنشيف لمتميم بضيق وقت^(٢) . وسن كون معين عن يسار كناء وضوء ضيق الرأس ، وإلا فعن يمين ، ومن وُضِيَّ او غسل او يعم باذنه مطلقاً ونواه صح ، لا إن أكره فاعل او مفعول وفعل ذلك لداعي الا كراه لا لداعي الشرع .

﴿باب ، مسح الخفين﴾

وما في معناها في وضوء لا غسل ولو مندوباً رخصةً ، وأفضل من غسل ، ويرفع الحدث ، ولا يسن أن يلبس ليمسح كالسفر ليرخص ، (وبنهم) وجوبه للابس معه ماء يكفي لمسح فقط ، واحتمل وتاركه رغبة عن السنة أو شكاً في جوازه^(٣) * وكرهه لبسٌ لمدافع نحو

-
- (١) هذا الحديث أضعف من ان يعمل به حتى عند من يقول بالعمل بالحديث الضعيف . ز
 (٢) قوله : ويتجه وجوب تنشيف لمتميم (عن جبرة) بضيق وقت : اقول ذكره الشارح واتجه وهو ظاهر ، ولم أر من صرح به لكنه يقتضيه كلامهم .
 (٣) قوله ويتجه وجوبه - اي المسح - للابس معه ما يكفي لمسح فقط . واحتمل وتاركه رغبة عن السنة أو شكاً في جوازه : اقول ذكره الشارح واستحسن الاول ، ولم أر من صرح بها ، والاول ظاهر لا يأباه كلامهم ، ويشعر كلامه بتردده في الثاني فتأمل .

الأخبثين، ويصح مسح على خف وجرموق وهو خف قصير وعلى
 جورب صفيق من صوف أو غيره، حتى لزمن وذئ ساس وبرجل
 قطعت أراها من فوق فرضها لا تحتها، وغسله وأراد مسح خف
 الأخرى، ولا المحرم لبسها لحاجة، وعلى عمامة وجبائر وخمير نساء
 مدارة تحت حلوقهن، لا قلانس ولفائف، وشرط في ممسوح لبسه
 بعد كمال طهارة بقاء، ولو مسح فيها على حائل أو تيمم لجرح أو كان حدثه
 دائماً، فترفع عمامة بعد كمال طهارة ثم تعاد، وإباحته مطلقاً، فلا
 يصح على مغصوب وحرير لذكر ونقد مطلقاً، وطهارة عينه
 ولو في ضرورة، فلا يصح على جلد نحو ميتة، ويتيمم مع ضرورة
 المستور من محل فرض ويعيد ما صلى به، ويصح على طاهر عين متنجس،
 ويستباح مس مصحف ونحو صلاة إن تعذر تطهير نجاسة، وإن لا
 يصف البشرة لصفائه أو خفته، وستر محل فرض ولو بمخرق أو بمفتق
 وينضم بلبسه، أو يبدو بعضه لو لا شدة أو شرجه، وثبوتة بنفسه أو بتعلين،
 ويمسح إلى خلعها، وإمكان مشي عرفاً بمسوح وإن لا يكون واسعاً
 يرى منه بعض محل فرض، لا كونه معتاداً، فيصح على جلد ولبد
 وخشب ونحو حديد وزجاج، وفي عمامة كونها مخنكة أو ذات ذؤابة
 إذ غيرهما مكروه، وعلى ذكر لا أنثى ولو لضرورة، (وتنبه) أو خنثى

احتياطاً فلا يمسح عمامة ولا خماراً*^(١). وإن تستر غير ما جرت
 العادة بكشفه، ولا يجب مسحه معها بل يسن، وإن لبس لابسٌ
 خف عليه آخر لا بعد حدث ولو مع خرق أحدهما لا كليهما صح
 مسح على أيهما شاء ويدخل يده من تحت فوقاني ويمسح الأسفل،
 وإن نزع ممسوحاً لزم نزع الآخر، وبعد حدث يتعين مسح
 الأسفل، ولا يضر قشط ظهارة خف مسح، وإن لبس خفاً
 صحيحاً لا مخرقاً على لفافة جاز مسحه وخفاً وجرموقاً في أخرى جاز
 مسحها، وعمامة فوق أخرى قبل حدث مسح العليا التي بصفة
 السفلى والا فلا.

﴿ فصل ﴾

وَيَمْسَحُ مَقِيمٌ مَطْلَقاً وَعَاصٍ بِسَفَرِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً مِنْ حَدَثٍ بَعْدَ
 لِبْسٍ إِلَى مِثْلِهِ، وَثَلَاثَةَ بِلْيَالِيهِنَّ مَنْ بَسَفَرَ قَصْرًا لَمْ يَعْصَ بِهِ أَوْ سَافَرَ
 بَعْدَ حَدَثٍ قَبْلَ مَسْحٍ، (وَيَتَجَمَّعُ) وَفَارَقَ الْبَنَاءَ*^(٢). وَيُخْلَعُ بِمَضْيِ مَدَّةٍ

(١) قوله ويتجه أو خشي احتياطاً فلا يمسح عمامة ولا خماراً : أقول
 ذكره الشارح وهو مصرح به في مواضع .

(٢) قوله ويتجه وفارق البناء الخ .. - أي إن المسافر يمسح ثلاثة أيام
 بلياليهن من بعد مفارقة البناء - وقوله ويتجه إقامة تمنع القصر - أي
 إن أقام المسافر تلك الإقامة لم يزد على مسح مقيم - : أقول ذكر الشارح
 الاتجاهين وأقرهما ولم أر من صرح بهما هنا وهما صريحان في كلامهم في
 الجمع والقصر .

وإن لم يمسح فيها ، ومن مسح مسافراً ثم أقام ، (وينبغي) إقامة تمنع
القصر * أو مقيماً ثم سافر أو شك في ابتدائه لم يزد على مسح مقيم ،
فيخلع في الحال مسافر مسح يوماً وليلة ثم أقام ، ولو صَلَّى فنوى
الإقامة في أثناءها بطلت ، وكذا لو كان في سفينة فدخل في أثناءها ،
وشاك في بقاء مدة لا يمسح ، فان مسح فبان بقاؤها صح ، ولا يصلي
قبل تبين ، فان فعل أعاد ، ويجب مسح دوائر أكثر عمامة لا أوسطها ،
وأكثر أعلى نحو خف ، وسن بأصابع يديه مفرجة ، من أصابعه إلى
ساقه مرة معاً ، وفي التلخيص يسن تقديم يمين على يسرى ، ولا يجزئ
مسح أسفله وعقبه ولا يسن ، وحكم مسحه باصبع أو حائل وحكم غسله
كرأس ، وكره غسل وتكرار مسح .

﴿ فصل ﴾

ومتى ظهر بعض رأس وفخس ، أو انتقض بعض عمامة ولو كسوراً
واحداً ، أو ظهر بعض قدم ، أو خرج إلى ساق خف لعدم استقرارها
فيه إذاً ، أو انقطع دم نحو مستحاضة ، أو انتقضت مدة مسح ولو في نحو
صلاة بطلت ، واستأنف طهارة ولو لم تفت موالاة ، ويمسح بجميع
جبيرة إلى حلها ، والمسح عليها عزيمة فتمسح بسفر معصية وفي نحو
حدث أكبر ، إذا وضعت على طهارة ولم تتجاوز المحل إلا بما لا بد

من وضع الجبيرة عليه ، لأنها إنما توضع على طرفي المصحح ، وعلى غير طهارة وخيف نزعها كَفَى تيمم ، فلو عمت محله مسحت بماء ، وعلى طهارة وجاوزت المحل وخيف نزعها تيمم لزائد ومسح غيره وغسل صحيحاً ، ودواء ولو قاراً في شق وخيف قلعه كجبيرة ، وحكم زوالها كخف ، ولو قبل برء جرح أو كَسْر ، إلا في الكبرى فيجزئ غسل ما تحتها لعدم وجوب موالاة ، (وينهم) أو في صغرى مع قصر * (١) .

* باب نواقض الوضوء *

وهي مفسداته ثمانية (أمرها) : الخارج من سبيل الى ما يلحقه حكم تطهير ولو بظهور مقعدة علم بللها أو طرف مصران أو رأس دودة أو نادراً كريح من قبل أو طاهراً كمني أو مقطراً أو محتشي وابتل ، خلافاً له أو منياً دب أو استدخل ، لا خارج دائماً كاستحاضة ، ولا يسير نجس من أحد فرجي خشي مشكل ، غير بول وغائط ، ولا إن صب دهنًا في أذنه فوصل الى دماغه ثم خرج منها أو من فمه ، ومتى انسد المخرج وانفتح غيره ولو أسفل المعدة لم يثبت له حكم

(١) قوله : ويتجه أو في - طهارة - صغرى مع قصر - أي إذا زالت الجبيرة أو برئت مع قصر الفصل فيجزئ غسل ما تحتها ولا يجب استئناف الطهارة - : أقول اختاره في المغني وجزم به جماعة . ونظر الشارح في البحث فتأمل .

المعتاد فلا ينقض بريح منه ولا بمسه ، ولا يجزئ فيه استجمار ، ولا
 غسل بإيلاج فيه ، واحكام المخرج المنسد باقية ، وفي النهاية إلا ان
 يكون سد خلقة ، فسبيل الحدث المنفتح والسدود كعضو زائد من
 خنثي انتهى (الثاني) : خروج النجاسة من باقي البدن ، فبول و غائط
 ينقض مطلقاً ، وغيرهما كدم وقيح وقيء ولو بحاله لم ينقض ، إلا ما
 فُش في نفس كل احد بحسبه ، ولو بقطنة أو بمص نحو علق لا نحو
 بعوض ، ولا ينقض بلغم معدة و صدر ورأس لطهارته ، ولا جشاء ،
 (الثالث) : زوال عقل او تغطيته باغماء او سكر حتى بنوم ، ولو تلجم
 فلم يخرج منه شيء ، إلا نوم النبي صلى الله عليه وسلم مطلقاً ، ويسيرا
 عرفاً من غيره من جالس وقائم ، فلا اعتبار بالزوايا خلافاً له ، فان شك
 في كثرة نوم لم ينقض ، وينقض يسير من راع وساجد ومستند
 ومتكى ومختب كضطجع ، (الرابع) : مس فرج آدمي متصل
 أصلي بلا حائل ، ولو دبراً ، او ميتاً ، او اشل ، او قلفة ، او قبلي خنثي
 مشكل ، او لشهوة ما للامس مثله او لم يعتمد ، بيد الى كوع ولو
 زائدة ، خلا ظفر ، ولا نقض بمس محل فرج بأن ، ولا بالأنثيين ، او
 ما بين الفرجين ، او فرج بهيمة ، او شفري انثى ، وهما حافظتا فرجها
 بل بمخرج بول ومني وحيض ، ولا بمس غير يد إلا بمس فرجه

او دبره لفرج او دبر غيره ، (الخامس) : لمس ذكر لا أنثى او أنثى
لذكر بشيء من بدنهما بشهوة ، بلا حائل ولو بزائد لزائد ، او اشل او
ميت او هرم او محرم ، لا لشعر وظفر وسن ، ولا اللبس بذلك ،
ولا من دون سبع ، ولا رجل لأمرء ، او امرأة لامرأة ، ولا إن
وجد ممسوس فرج او ماموس بدن شهوة ، (ويتبع) نقض كل لو
تلامسا معاً * (١) . ولا نقض بانتشار عن فكر ، وتكرار نظر ، ولمس
عضو مقطوع ، وخشى مشكل ، ولا بامسه رجلاً او امرأة ، فلو
لمس كلا منهما بشهوة ، او لمساهما انتقض وضوءه في الاولى ، وضوء
احدهما لا بعينه في الثانية ، (السادس) : غسل ميت او بعضه ولو
كافراً ، او في قميص لا تيممه ، وغاسله من يقلبه ويبشره ولو مرة ، لا
من يصب الماء ، (السابع) : أكل لحم إبل ولو نياً تعبداً ، فلا
نقض ببقية أجزائها كسنام وكبد وكرش ، وشرب لبن ومرق
لحم ، (الثامن) : الردة وكل ما أوجب غسلًا إلا الموت ، فامر
نواقض مشتركة ، والمختصة : كزوال عذر نحو مستحاضة ، وخروج
وقت تيمم ، وبطلان مسح بفراغ مدة ، او خلع ممسوح ، وبرء

(١) قوله : ويتبعه نقض - وضوء - كل منهما لو تلامسا معاً - لشهوة - :
اقول قال الشارح وهو حسن انتهى ولم أر من صرح به لكنه كالصرح
وهو ظاهر .

جبيرة ، وقدرة على ماء بعد عدمها ووجوده لعدامه وغيره ، فذكر في أبوابه ، ولا تقض بكلام وطعام ولحم محرم ، بل يسن ، ولا بإزالة نحو شعر وظفر ، ولا بقمحة في صلاة ، ولا بما مسته نار ، ولا يستحب وضوء لذلك .

* فصل *

ومن شك في طهارة ، او حدث ، ولو في غير صلاة ، بني على يقينه ولو عارضه ظن ، وإن تيقنها وجهل أسبقها ، فإن جهل حاله قبلها تطهر ، وإلا فهو على ضدها ، وإن علمها امكن تيقن فعلها رفعاً لحدث وتقضاً لطهارة ، أو عين وقتاً لا يسعها ، فهو على مثلها ، فإن جهل حالها وأسبقها ، او تيقن ان الطهارة عن حدث ، ولم يدرك الحدث عن طهارة او لا فتطهر مطلقاً ، وعكس هذه بعكسها ، ولا وضوء على سامعي صوت ، أو شامسي ريح من أحدهما لا بعينه ، ولا إن مس واحد ذكر خنثى وآخر فرجه ، وإن أم أحدهما الآخر او صافيه وحده أعاد ، إلا إن توضأ ، (ويتيمم) او أحدهما *^(١) .

(١) قوله : ويتيمم او أحدهما - اي وكذلك لو توضأ أحدهما وأم الآخر او اتم به صح ذلك - : اقول فيه نظر قال في شرح المنتهى ولا يكفي في ذلك وضوء أحدهما لاحتمال ان يكون الذي احدث منها هو الذي لم يتوضأ .

او صافته مع ثالث ، (وينبغي) لو أمته مع ثالث فأكثر لم يعد امام
وأعاد صاحبه * (١) .

* فصل *

يحرم يحدث حيث لا عذر صلاة ولا كفر . وطواف ولو نقلاً ،
ومس مصحف وبعضه ، ولو لصغير حتى جلده المتصل ، وحواشيه بيد
وغيرها ، (وينبغي) حتى بظفر وشعر * (٢) . لا بخائل ككيس وكم
وتصفحه به وبعود ، وحمل بعلاقة ، ولا مس تفسير مطاقاً ومنسوخ
تلاوة ، ونحو توراة وانجيل ، ومأثور عن الله تعالى ، ورقى وتعاويز
فيها قرآن ، ولوح فيه قرآن لصغير ، لا المحل المكتوب منه ، ويحرم
مس مصحف بعضو متنجس ، لا بعضو طاهر تنجس غيره ، ولحدث
ولو ذمياً نسخه من غير مس وأخذ أجرته ، ويأتي ان ملكه ،
وحرم سفر به لدار حرب ، وكتبه مع ذكر بنجس ، وإن قصد إهائته

(١) قوله : ويتجه لو أمته مع - متطهر - ثالث فأكثر لم يعد امام
وأعاد صاحبه : اقول ذكر الاتجاهين الشارح ونظر في الاول وهو قوله او
احدهما والنظر ظاهر ، والاتجاه الثاني مصرح به في الشروح .

(٢) قوله : ويتجه حتى بظفر وشعر . اي يحرم مس المصحف بهما :
اقول قال الشارح لم أره لغيره وقال في شرح الاقناع والمنتهى اذ كل شيء
لاقى شيئاً فقد مسه انتهى قلت ولم أر من صرح به ايضاً وهو ظاهر لأن
عموم قولهم ببشرته يشمل له لأن الشعر والظفر من البشرة فتأمل .

بذلك فالواجب قتله ، كما في الفنون ، وتوسّده ، ووزن به ، واتكاء عليه ، وكتبه بحيث يهان ، (ويتجه) قتله إن قصد إهأاته بذلك * ^(١) . ومثله في حرمة ذلك كتب علم فيها قرآن ، وإلا كره ، ورمى رجل بكتاب عند أحمد فغضب ، وقال هكذا يفعل بكلام الأبرار ، وتكره كتابة قرآن في ستور ، وفيما هو مظنة بذلة ، لا كتابة غيره من ذكر بغير مسجد ، فيما لم يُدس ، وإلا كره شديداً ، ويحرم دوسه ، وكره أحمد شراء ثوب فيه ذكر الله يجلس عليه ويداس ، وكره (ويتجه) بلا قصد إهانة * ^(٢) . مد رجل لمصحف ، واستدباره وتخطيه ورميه بلا حاجة ، بل هو بمسألة التوسد أشبه ، وتحليته بذهب أو فضة ، وتحرم في كتب علم ، وكتبه بذهب أو فضة ويؤمر بحكّه ، ويزكى إن بلغ نصاباً ، وجعله عند القبر ولو للقراءة منهي عنه ، ويباح تطييبه وتقيله وجعله على عينه أو كرسي

(١) قوله : ويتجه قتله إن قصد إهأته بذلك . اي قتل كاتب القرآن على محل مبتذل : أقول ذكره الشارح وقرر ان فعله ذلك يدل على استخفافه بالقرآن وعدم مبالاته به انتهى ولم أر من صرح به وهو ظاهر يقتضيه كلامهم هنا وفي باب الردة فتأمل .

(٢) قوله : ويتجه بلا قصد إهانة . اي يكره ما سيأتي من مد الرجل ونحوه بلا قصد إهانة ، وإن قصد الإهانة حرم : أقول لم أر من صرح به وهو ظاهر لما سبق قريباً فتأمل .

والقيام له ونقطه وشكله ، (ويتبع) وجوبها مع تحقق لحن * ^(١) .
 وكتابة أعشار وأسماء سُور وعدد آيات وأحزاب ، وتحرم مخالفة
 خط عثمان رضي الله عنه في واو وياء وألف وغير ذلك نصاً ، ولا
 بأس ان يقول سورة كذا ، والسورة التي يذكر فيها كذا ،
 واستفتاح الفأل فيه فعله ابن بطة ولم يره غيره ، ولو بلي مصحف او
 اندرس دفن ، وما تنجس او كتب بنجس ، يلزم غسله أو حرقه ،
 فان الصحابة حرقوه لما جمعوه لتعظيمه وصيائته ، وكان طاوس لا يرى
 بأساً أن تحرق الكتب ، وقال إن الماء والنار خلق من خلق الله ،
 (ويتبع) المراد إذا كانا طاهرين * ^(٢) . ويباح كتابة آيتين فأقل الى
 كفار ، وفي النهاية لحاجة تبليغ ، ويأتي أدب القراءة وتضمينها .

﴿ باب ، الفصل ﴾

استعمال ماء طهور مباح في جميع البدن ، ولو لم يتقاطر على وجه

(١) قوله : ويتبع وجوبها مع تحقق لحن . أي وجوب النقط والشكل :
 اقول ذكره الشارح واتجهه ولم أر من صرح به وهو ظاهر يقتضيه كلامهم
 والقواعد ، فتأمل .

(٢) قوله : ويتبعه المراد اذا كانا طاهرين . أي الماء والنار : اقول
 ذكره الشارح وقال هو حسن انتهى ولم أر من صرح به وهو ظاهر
 ومراد لمن أطلق .

مخصوص ، كبنية وتسمية ، وموجبه سبعة (امر ١٥) : انتقال مني عن صلب رجل وترائب امرأة ، وإن لم يخرج كما لو حبسه ، ولا يعاد غسل له بخروجه بعده بلا لذة ، ويثبت بانتقاله حكم بلوغ ، من وجوب عبادة ، وحد ، وقبول شهادة ، وفطر بسبب نحو لمس ، ووجوب فدية ، وكذا انتقال حيض ، (وبنهم) لزوم نحو صلاة حتى يخرج ، فلو تبين بعد حيضاً اعيد غير صلاة * (الثاني) : خروجه من مخرجه ولو دماً بشرط لذة في حق غير نحو نائم ، فلو جامع وأكسل فاغتسل ثم انزل بلا لذة لم يعد غسلًا ، وإن أفاق نحو نائم بالغ او احتمل ، فوجد بللاً ببذنه ، أو ثوبه ، أو فراشه الذي لم يمس عليه ، أو فيه غيره ، فإن تحقق أنه مني اغتسل فقط ، ويعرف بريح عجين وطلع نخل رطباً ، أو ريح يياض يبيض جافاً ، وفسرته عائشة بأنه أبيض ثخين ينكسر منه الذكر ، وإن تحقق أنه غير مني طهر ما أصابه فقط ، وإن اشتبه وتقدم نومه سبب من برد ، أو نظر ، أو فكر ، أو ملاعبة ، أو انتشار فكذلك ، وإلا اغتسل وتوضأ مرتباً متوالياً وطهر ما أصابه أيضاً ، ومحل ذلك في غير النبي صلى الله عليه وسلم ، لانه لا يحتلم ومنيه وغيره طاهر ، وإن تحقق مني في ثوب أو فراش ، نام هو وغيره فيه أو عليه فلا غسل عليهما ، إلا إن أمه أو صاقه ، ولا غسل

بخروج منيه من فرجها بعد غسلها ، (الثالث) : بتغيب كل حشفة
 أصلية متصلة ، أو قدرها من مقطوعها بلا حائل في فرج أصلي ، ولو
 دبراً أليت أو بهيمة أو طير أو سمكة ، ولو نائماً أو مجنوناً أو مكرهاً ،
 أو لم ينزل أو يبالغ ، لكن لا غسل إلا على ابن عشر وبنت تسع ، فلو
 وطئ ابن عشر بنت ثمان أو عكسه فلكل حكمه ، ولا يلزم غير
 بالغ ، إلا إن أراد ما يتوقف على غسل ووضوء ، أو غسل فقط ، لا
 للبث بمسجد ، واستدخال ذكر أحد ممن ذكر كاتيانه ، ولا غسل
 بتغيب بعض حشفة أو حشفة خنثى ، ولا بتغيب في فرجه إلا إن
 غيب وغيب فيه ، وامرأة وطئها ورجل وطئها على أحدهما الغسل لا
 بعينه ، ولا بتغيب مقطوع في فرجها ، ولا بابلاج بحائل ، أو دون
 فرج ، ولا بسحاق ، ويعاد غسل ميتة وطئت ، دون ميت استدخلت
 ذكره في فرجها ، وفي المبدع لو غابت امرأة حشفة بهيمة اغتسلت ،
 ولو قالت لي جني يحامني فعليها الغسل ، وقيل لا لعدم ابلاج واحتلام
 ذكره أبو المعالي ، وذكر بعضهم يثبت بتغيب الحشفة كالكل
 أربعاً حكم إلا ثمانية ، من نحو تحريم طواف وصلاة ، وإفساد نحو
 طهارة وحج ، ووجوب نحو غسل ، وحد ، وكفارة ، وحصول نحو
 رجعة وبر ومصاهرة ، وزوال نحو غنة ، (الرابع) : إسلام كافر

ولو مرتدّاً، أو لم يوجد في كفره ما يوجبهُ أو يميزاً، غير حائض ونفساء
 كتابيتين اغتسلتا لحل وطء زوج أو سيد مسلم ثم أسلمتا، كذا قيل
 (ويتبع) في يميز يطأ ويوطأ مثله *^(١). ووقت لزوم غسل كما مر،
 ويحرم تأخير إسلام لغسل أو غيره، ولو استشار مسلماً فأشار بعدم
 إسلامه لم يكفر، وكذا لو أخر عرض الإسلام عليه بلا عذر،
 (الخامس) خروج دم حيض، ويصح ندبا غسل من جنابة زمن
 حيض ويزول حكمها (السادس) خروج دم نفاس، فلا غسل
 بولادة بلا دم، فيصح صوم ويحل وطء، ولا بالقاء علقة أو مضغة بلا
 تخطيط، والولد طاهر ومع دم يغسل (السابع) الموت تعبدّاً غير
 شهيد معركة ومقتول ظالماً، « ويتبع » زيادة ثامن وهو خروج
 نجاسة بعد غسل ميت قبل سبع ووضع بكفن *^(٢).

(١) قوله : ويتبعه في يميز - أسلم - يطأ ويوطأ مثله . اي ابن عشر
 وبنت تسع : اقول اتجه الشارح هذا الاتجاه وهو غير ظاهر قال العلامة
 الشيخ عبد الرحمن البعلي في شرح اخصر المختصرات عند قول مصنفه
 وإسلام كافر قال ولو مرتدّاً او يميزاً سواء كان ذكراً او أنثى، وجد منه في
 كفره ما يوجب الغسل او لا .

(٢) قوله : ويتبعه زيادة - موجب - ثامن وهو خروج نجاسة بعد
 غسل ميت الخ : قلت ويأتي في كتاب الجنائز .

* فصل *

يحرم على من عليه غسل قراءة آية ، ولو بقصد ذكر لا بعضها
ولو كرر ، ما لم يتحیل على قراءة ، المنقح ، ما لم تكن طويلة ، « ويتجه »
المراد منع بعض كثير عرفا * (١) . وله تهجيه وتحريك شقيقه به إن
لم تبين حروف ، كقراءة لا تجزى في صلاة لاسرارها ، وذكر
وإزالة شعر وظفر ، وقول ما وافق قرآناً ولم يقصده ، كآية
ركوب واسترجاع وآية في ضمن نحو شعر ، ويمنع كافر من قراءته
ولو رجي إسلامه ، ولجنب وحائض ونفساء انقطع دمها أولاً ، مع
أمن تلويث دخول مسجد لمزور ولو بلا حاجة ، لا لبث به مع قطعه
بلا عذر الا بوضوء ، فان تعذر واحتيج للبث جاز بلا تيمم وبه أولى ،
ويتيمم للبث لغسل فيه ، ولذي ساس ومستحاضة لبث به مع أمن
تلويث وإلا حرم ، ولا يكره غسل ووضوء به ما لم يؤذ بهما ،

(١) قوله : ويتجه المراد منع - نحو الجنب من قراءة - بعض كثير
عرفا : أقول قال الشارح بان يكون قدر ثلاث آيات قصار بخلاف (يا أيها
الذين آمنوا أو وسع كرسيه) ونحو ذلك وهو حسن انتهى . قلت لم أر
من صرح يبحث المصنف وهو ظاهر . وقريب منه قول الشيخ عثمان
فتحرم قراءة بعض آية مساوٍ لآية من غيرها انتهى لأن ذلك كثير
عرفا فتأمل .

« ويتجه » وإلا حرم كاستنجاء* ^(١) . وتكره إراقة مائها وماء غمست فيه يد قائم من نوم ليل بمسجد وبما يداس كطريق « ويتجه » وبكل محل قدر* ^(٢) . وقال الشيخ يجوز عمل مكان فيه للوضوء لمصلحة بلا محذور ، ولا يغسل فيه ميت ، ومصلى عيد لا جنازة مسجد ، « ويتجه » إن وقف ولو بقرائن* ^(٣) . فلا يجوز لنحو جنب لبث به ، « ويتجه » صحة اعتكاف فيه* ^(٤) . ويجب منع مجنون وسكران من مسجد ، ومن عليه نجاسة تتعدى ، وكره اتخاذ طريقاً ، وتمكين صغير منه ، وسن منعه ، وحرم تكسب بصنعة فيه غير كتابة ، لأنها نوع من العلم ، وبإباح غلق أبوابه خشية ما يكره .

(٢) قوله : ويتجه وإلا حرم كاستنجاء . أي إذا أدى المسجد بالوضوء أو الغسل : أقول ذكره الشارح وقال وهو حسن انتهى قلت وصرح به الحفيد وهو مفهوم كلامهم أيضاً .

(٢) قوله : ويتجه وبكل محل قدر . أي تكره إراقة ماء الوضوء والغسل به : أقول ذكره الشارح وقال وهو حسن انتهى ولم أر من صرح به وهو ظاهر مراد يقتضيه كلامهم .

(٣) قوله : ويتجه إن وقف ولو بقرائن . أي يتجه اعتبار مصلى العيد مسجداً إن وقف النخ .

(٤) قوله : ويتجه صحة اعتكاف فيه ، أي في مصلى العيد : أقول لم أر من صرح ببحث المصنف أولاً وهو ظاهر ومراد لما ذكره في الوقف وأقره الشارح ، وبجته ثانياً ظاهر أيضاً لأنه حيث ثبت كونه مسجداً فله حكم بقية المساجد فتأمل .

﴿ فصل ﴾

والأغسال المسنونة ستة عشر ، آكدتها لصلاة الجمعة في يومها
 لذكر حضرها وصلى ولو لم تجب عليه ، وعند مضي وعن جماع
 أفضل ، ولا يضر حدث بعد غسل ، ثم لغسل ميت مسلم او كافر ، ثم
 لعيد في يومها لمن صلى ولو منفرداً ، ولكسوف واستسقاء ، ولجنون
 وإغماء ، ولاستحاضة لكل صلاة ، ولا إجماع حتى لحائض ونفساء
 ولدخول مكة وحرمها ووقوف بعرفة وطواف زيارة ووداع
 وميت بمزدلفة ورمي جمار ، (وينعم) زيادة من ولدت بلام
 مراعاة لخلاف من أوجبه * ^(١) . ويتمم لكل حاجة ، ولما يسن له
 وضوء ، ولا يستحب غسل لحجامة وبلوغ وعاشوراء ، وكل اجتماع
 ودخول المدينة المنورة .

﴿ فصل ﴾

وصفة غسل كامل ان ينوي ويسمي ويفسل يديه ثلاثاً وما
 لوته من مني أو غيره ثم يضرب يده الأرض أو الحائط مرتين أو

(١) قوله : ويتجه زيادة من ولدت بلام الخ . اي زيادة غسل سابع
 عشر على الاغسال المستحبة : اقول ذكره الشارح وقور ان من قال
 بالوجوب القاضى في الجامع الصغير ومسبوك الذهب والافادات قتأمل .

ثلاثاً ، ثم يتوضأ كاملاً ، ويروي رأسه ثلاثاً ، ثم بقية جسده ثلاثاً
ويتيامن ويدلكه ، ويتفقد اصول شعر وغضاريف أذن وتحت حلق
وابط وخاتم وعمق سرة وطي ركبة ، ويكني الظن في الاسباغ ،
وهو تعميم عضو بماء ، بحيث يجري عليه ولا يكون مسحاً ، ثم
يتحول عن موضعه فيغسل قدميه ولو في حمام ، وإن أخر غسلها
في وضوء لا آخر غسله فلا بأس ، وكره إعادة وضوء بعد غسل
لمتوضئ قبله ، (ويتبع) احتمال بل يحرم لتعاطيه عبادة فاسدة * (١) .
إلا أن ينتقض بنحو مس فرج فيجب ، ويجزي عصر شعره من
غسلة ثانية على لمعة من جسده لم يصبها الماء ، (وصفة) مجزي أن ينوي
ويسمي ويعم بماء جميع بدنه ، حتى ما يظهر من فرج امرأة عند
قعود الحاجة ، وحشفة أكلف مفتوق ، وداخل فم وأنف وباطن
شعر وغسل مسترسله ، مع تقضه وجوباً لحيض ونفاس لا جنابة ، اذا
رَوَتْ اصوله ، ويرتفع حدث أكبر أو أصغر قبل زوال حكم
خبث ، وتسبب موالة ، فان فاتت جدد لتمامه نية ،

(١) قوله : ويتجه احتمال بل يحرم النح . . اي يحرم الوضوء بعد الغسل
على متوضئ قبله : اقول ذكره الشارح ، ولم ار من صرح بالاحتمال وهو
فيما يظهر وجهه فتأمله .

(ويتيم) وتسمية*^(١) . ولا ترتيب ، فلو غسل جسده إلا أعضاء وضوء ثم أحدث لم يجب فيها ترتيب ، والا رجليه يجب في الاعضاء الثلاثة دونهما ، ويسن سدر في غسل كافر أسلم كإزالة شعره المهود إزالته ، وفي غسل حيض أو نفاس ، وأخذ غير محرمة مسكاً تجعله في فرجها في نحو قطنة بعد غسلها فان لم تجد فطيباً فان لم تجد فطيباً فان تعذر فالماء كاف ، (ويتيم) ان المراد سدر لا يغير الماء كثيراً وأنه يغسل عقب ذلك بماء خالص*^(٢) . ويسن توضؤ بعد وزته مائة واحد وسبعون وثلاثة أسباع درهم ومائة وعشرون مثقالاً^(٣) ورطل وثلاث عراقى ورطل وسبع وثلاث سبع

(١) قوله : ويتجه وتسمية ، اي جدد مع النية تسمية : اقول صرح (م.ص) في حاشية المنتهى بعدم اعادة التسمية وتبعه الشيخ عثمان والشارح حيث قال : والوجه ما أفاده في حاشية المنتهى ولفظه : وفهم من قوله جدد لانما نية انه لا يجدد تسمية ولعله كذلك والفرق ان النية شرط فيعتبر استمرار حكمها الى آخر العبادة بخلاف التسمية انتهى ويعضده ما جزم به في المعنى في باب الفصل من أن التسمية فيه أخف منها في الوضوء لان حديث التسمية انما تناول بصريحه الوضوء لا غير انتهى كلام الشارح فتأمل ، ولم أر من صرح يبحث المصنف .

(٢) قوله : ويتجه ان المراد سدر الخ : اقول ذكره الشارح وقال وهو ظاهر انتهى قلت لم ار من صرح به هنا وهو مصرح به في المياه والجنائز .

(٣) والمثقال يساوي ٥ غرامات ويساوي ٢٤ قيراطاً . ز

مصري ، وثلاث أواق وثلاثة أسباع اوقية دمشقية ، وأوقيتان وستة أسباع بالحلي ، وأوقيتان وأربعة أسباع بالقدسسي ، واغتسال بصاع ووزنه ستمائة وخمسة وثمانون وخمسة أسباع درهم ، وهي أربعمائة وثمانون مثقالاً ، وخمسة أرطال وثلاث عراقية ببر رزين ، وأربعة وخمسة أسباع وثلاث سبع رطل مصري ، وزطل وسبع دمشق ، وإحدى عشرة اوقية وثلاثة أسباع حلبية ، وعشر أواق وسبعان قدسية ، وهذا ينفعك هنا وفي الفطرة والفدية والكفارة وغيرها ، ولا يكره اسباغ بدون ما ذكر ، ولا غسل أو توضأ مع نحو امرأته من إناء واحد ، وكره إسراف ولو على نهر جار ، واغتسال عرياناً بلا عذر ، ودخل ماء كثير ، ويرتفع حدث قبل انفصاله عنه .

﴿ فصل ﴾

ومن نوى بغسل رفع الحدثين ، أو الحدث وأطلق ، أو أمراً لا يباح إلا بوضوء وغسل كطواف أجزاء عنها ، وإن نوى أحدهما لم يرتفع غيره ، أو ما يباح بأحدهما لم يرتفع بل ما نواه ، فمن نوت حل وطء صح غسل فقط ، وكذا قراءة أو لبث بمسجد ، وسن لكل جنب ولو اثني وحائض ونفساء انقطع دمها غسل فرجه ووضوء لنوم ، وكذا كافر أسلم ، وكره تركه لجنب لنوم فقط ولماودة وطء ، وغسل أفضل ، ولا كل وشرب ، ولا يضر نقضه بعد .

* فصل *

يكره بناء حمام وبيعه وشراؤه واجارته وكسبه وكسب بلان ومزين ، قال أحمد في الذي يني حماماً للنساء ليس بعدل ، وتكره قراءة وسلام فيه ورده لا ذكر ، وسطحه ونحوه كهو ، ودخوله لرجل بستره مع أمن وقوع في محرم مباح ، وإن خيف كره ، وإن علم حرم ، (ويتبع) وكذا تفصيل تفرج *^(١) . ويحرم على انثى مطلقاً ، إلا لعذر مرض أو خوف ضرر أو حيض أو نفاس أو جنابة أو في حمام دارها ، ومن آداب حمام تقديم يسرى في دخوله ومغتسل ويمنى خروجاً ، وقول بسم الله كما مر ، والأولى غسل قدميه وابطيه بماء بارد عند دخوله ، ولزوم حائط بموضع خال ، وعدم التفات ودخول لبنت حار قبل عرق بأول ، ويمكث بقدر حاجته ، ويتذكر النار بحرارته ، (ويتبع) يجب اقتصار في ماء على قدر حاجة فانه المأذون فيه بقرينة الحال لا سيما الحار لما فيه مؤونة التعب ، وإن مثله كل ماء

(١) قوله : ويتبع وكذا تفصيل تفرج . اي على غزاة او حجاج او ولادة او عرس او ختان ونحوها فيباح مع أمن سماع او نظر محرم ويكره مع الخوف ويحرم مع العلم : اقول ذكره الشارح بنحو هذا التفصيل ولم أر من صرح به وهو قياس ظاهر يقتضيه كلامهم ويوافق القواعد .

سبل لنحو وضوء *^(١) . ويغسل قدميه عند خروج بماء بارد فانه
يذهب الصداع لخبر أبي نعيم : غسل القدمين بالماء البارد بعد الخروج
من الحمام أمان من الصداع^(٢) . ولا يكره دخول قرب
غروب وبعده .

* باب ، التيمم *

استعمال تراب مخصوص لوجه ويدين بدل طهارة ماء لكل ما
يفعل به عند عجز عنه شرعاً ، سوى نجاسة على غير بدن ولبث
بمسجد ، (وتيمم) وسوى غسل يدي قائم من نوم ليل وغسل ذكر
وانثيين لخروج مذي *^(٣) . وهو عزيمة ، وجوازه مع أكل ميتة لمضطر
وصلاة على راحلة ليس خاصاً بسفر ، وهو مبيح لا رافع ، يصح

(١) قوله : ويتجه يجب اقتصار في ماء على قدر حاجة النخ : - اقول
ذكرهما الشارح وقال وهو كما قال انتهى قلت صرح بها (م . ص) في
باب الاجارة .

(٢) هذا الخبر أورده ابو نعيم في « الطب » عن أبي هزيمة ونقله عنه
السيوطي في الجامع الصغير وأشار لضعفه وهو من رواية ابراهيم بن محمد الأسامي ،
قال الامام احمد عنه : « لا يكتب حديثه » . تهذيب التهذيب ١ / ١٥٨ . ز

(٣) قوله : ويتجه وسوى غسل يدي قائم من نوم ليل النخ : اقول
ذكره الشارح ونظر فيه ، وقد صرح يبحث المصنف في قوله سوى اليدين
في الرعاية ، وفي قوله وغسل ذكره النخ (م . ص) في حاشية الاقناع ،
وتبعه الشيخ عثمان في حاشيته .

بشروط تسعة - نية واسلام وعقل وتيميز واستنباء او استبهار وازالة ما على بدن من نجاسة ذات جرم - (السابع) : دخول وقت لصلاة ولو مندورة بزمن معين ، فلا يصح لحاضرة وعيد قبل وقتها ، وكذا راتبة ، ولا للمندورة بعين قبله ، ولا لفائتة إلا ان ذكرها وأراد فعلها ، ولا لكسوف قبل وجوده ، ولا لاستسقاء ما لم يجتمعوا ، (وبينهم) المراد اجتماع غالبهم وأنه تصح صلاة ذلك بتيمم لفرض قبل ، كترابيح بتيمم صلاة عشاء * ^(١) . ولا لجنازة الا اذا غسل ميت او يم لعذر ، (وبينهم) عدم بطلان تيمم مصلين بوجود ماء يكفيه فقط * ^(٢) . ولا لنفل وقت نهي ، (وتيمم) عنه بخلاف نحو ركعتي طواف وسنة فجر قبلها * ^(٣) . (الثامن) تعذر ماء ولو بحبس او غيره حضرا او عجز عن

(١) قوله : ويتجه المراد اجتماع غالبهم الخ : اقول الاتجاه الاول في قوله غالبهم صرح به الشيخ عثمان ، والثاني صريح في قولهم ان من نوى شيئاً استباحه ومثله ودونه ، فاذا تيمم لفرض قبل وجود شيء مما تقدم ثم وجد فله ان يصلي بذلك التيمم المذكورات كترابيح بتيمم لصلاة العشاء .

(٢) قوله : ويتجه عدم بطلان تيمم مصلين بوجود ماء يكفيه فقط - اي يكفي الميت فيغسل بذلك الماء ثم يصلون عليه بذلك التيمم - اقول قال الغلوتي وفيه نظر وجزم به ، ونظر فيه الشارح ايضاً وقال لأن تيممهم مبني على صحة تيممه وقد بطل فالأظهر انه يغسل ثم يتيمم المصلي عليه فليتأمل انتهى قلت لم أر من صرح ببحث المصنف ، وما قرره الغلوتي والشارح هو الذي يظهر فتأمل .

تناوله ولو بفم فقد آلة يتناوله بها كقطع يدين او نجستين
 فيأخذه بفيه ويضرب على يديه او لمرض مع عدم موضيء او خوفه
 بانتظاره فوت وقت ، (وينبغي) ولو لاختيار * (٢) . او خوفه
 باستعماله ببطء بُرء او بقاء شين فاحش في جسده ولو باطنياً إن
 أخبره به طبيب مسلم ثقة ، (وينبغي) او يعلم ذلك بنفسه * (٣) . او خوف
 ضرر بدنه من جرح أو برد شديد بعد غسل ما أمكن او فوت رفقة
 أو مال او عطش نفسه حالاً أو مآلاً أو غيره من آدمي او بهيمة
 محترمين ، لا نحو مرتد وحرابي وكلب عقور وزان محصن ، وعلى
 هذا فيجب سقيه لكلب محترم ، وترك زان مسلم ، ولو مات ما لم يتب ،
 او خوف احتياجه لعجن او طبخ ، ولا يحل استعمال متنجس إذأ ، او
 لعدم بذله إلا بزيادة كثيرة عادة على ثمن مثله في مكانه فيتيمم في الكل
 ولا إعادة مطلقاً ، ويلزم شراء ماء وحبل ودلو بثمان مثل أو زائد يسيراً

(١) قوله : ويتجه عنه بخلاف نحو ركعتي طواف النخ - اي نهى عنه -
 اقول صرح بالبحث في شرح الاقناع وغيره .

(٢) قوله : ويتجه ولو لاختيار - اي فوت الوقت المختار -
 اقول ذكره الشارح وقال وهو حسن انتهى ولم أر من صرح به وهو
 ظاهر فتأمل .

(٣) قوله : ويتجه او يعلم ذلك بنفسه : اقول قال الشارح وهو متجه
 انتهى ولم أر من صرح ، به وتوقف الخلو في مجرد الخوف ، وبحث المصنف
 فيما اذا علم والعلم كقول الطبيب بل أولى فتأمل .

فاضل عن حاجته لا بد من وتحويل دلو وحبل عارية وماء قرصاً وهبة
وثنه قرصاً وله وفاء لا هبة ، فان ترك ما يلزمه قبوله او تحصيله من
ماء وغيره وتيمم وصلى أعاد ، (وينبغي) ما لم يئأس منه بعد * ^(١) .
وتيمم بعد آياسه ، ويجب بذله لعطشان محترم محتاج اليه ، فان توضأ
إذا حرم وصح ، لا لطهارة غيره بحال ، وييمم رب ماء مات لعطش
رفيقه ويغرم ثمنه مكانه وقت إتلافه مع أنه مثلي ومقتضاه كل مثلي
اتلف حال غلائه ، ومن اممكنه ان يتطهر به ثم يجمعه ويشربه لم
يلزمه ، (وينبغي) لهيمة لا تعافه يلزمه * ^(٢) . ومن قدر على ماء بئر
ثوب يبله ثم يعصره لزمه ما لم تنقص قيمته أكثر من ثمن ماء ولو
خاف فوت وقت ، (وينبغي) لا إن كان مسافراً لما يأتي * ^(٣) . ومن
يبدنه نحو جرح ولا ضرر بمسحه وليس بنجس وجب وأجزأ عن

(١) قوله : ويتجه ما لم يئأس منه بعد - ذلك - وتيمم بعد آياسه :
اقول قال الشارح عن البحث هو أحد وجهين في المسألة قال في تصحيح
الفروع وهو قوي انتهى قلت قال البهوتي في حاشية المنتهى ما لم يتعذر عليه
ذلك قبل التيمم انتهى وتبعه الخلوقي والشيخ عثمان .

(٢) قوله : ويتجه لهيمة لا تعافه يلزمه - اي يلزمه ان يتطهر به ثم
يجمعه لعطش بهيمة لا تعافه - : اقول هذا هو المراد من البحث وإن لم أر
من صرح به لأنه يقتضيه كلامهم وقواعدهم .

(٣) قوله : ويتجه لا ان كان مسافراً : اقول هو مصرح به في الباب
كما قال المصنف .

تيمم ، وإلا تيمم له ولما يتضرر بغسله أو مسحه مما قرب ، وإن عجز
عن ضبطه وقدر أن يستنيب لزمه ، وإلا تيمم ، ويلزم من جرحه
ببعض أعضاء وضوء إذا توضأ لا إن اغتسل ترتيباً ، فيتيمم له عند
غسله لو كان صحيحاً ، ناوياً بتيممه عن غسله ، ويخير بين غسل صحيحه
ثم تيمم له أو عكسه ، ما لم يعمه جرح فيتيمم ثم يغسل ما بعده ، وإن
كان في بعض كل من أعضاء وضوء لزم في كل عضو تيمم ، ما لم تعمها
جراحة فيكفي تيمم واحد ، ولو غسل صحيح وجهه ثم تيمم لجريحه
وجريح يديه تيمماً واحداً لم يجزئه بل لكل واحد تيمم ، وتلزم
موالاة فيعيد غسل الصحيح عند كل تيمم بطل بخروج وقت أو
غيره ، وفي الأكبر لا تبطل طهارته بماء بخروج وقت ويتيمم فقط ،
وإن وجد محدث مطلقاً ماءً لا يكفي لطهارته وجب استعماله ثم
يتيمم لباقي ، (ويتيمم) أولوية تقديم أعضاء وضوء في أكبر * (١) .
وكذا تراب ، ويقدم غسل نجاسة على حدث ، وفي عضو حدث

(١) قوله ويتجه أولوية تقديم أعضاء وضوء في - حدث - الأكبر : أقول
ذكره الشارح وقال وهو حسن انتهى وقال (م. ص) في شرح المنتهى
وحاشيته إذا وجد الجنب ما يكفي لأعضاء وضوءه فقط استعمله فيها ناوياً
رفع الحديثين ليحصل له كمال الطهارة الصغرى وبعض الطهارة الكبرى قاله
المجد انتهى قلت فظاهره وجوباً وهو أظهر فهو يخاف بحث المصنف حيث
جعله أولى فتأمل .

يستعمله فيه عنهما، ومن عدم الماء لزمه اذا خوطب بصلاة طلبه في رحله وما قرب عادة، فينظر أمامه وشماله فان رأى ما يدل عليه قصده فاستبرأه ومن رفيقه يبيع او يذل، ويسأل عن موارده ما لم يتحقق عدمه، لا إن ظن فلا يلزمه اذا طلب ويتيمم، وقبل طلب لا يصح، ويلزمه لوقت صلاة، ومن تيمم ثم رأى ما يشك معه وجود ماء بطل تيممه لوجوب طلبه لا في صلاة، « ويتيمم » احتمال الامع ظن فيبطل * (١). فان دله عليه ثقة (ويتيمم) أو من يثق بصدقه * (٢). او علمه قريباً عرفاً، فلا اعتبار بعيل او أكثر، ولم يخف بقصده فوت وقت ولو لاختيار او فوت رفقة او عدو او مال أو على نفسه ولو من فساق او غريم يعجز عن وفائه لزمه قصده، فان خاف شيئاً مما مبر لا جبناً تيمم ولا إعادة، ولا يتيمم مع قرب ماء لخوف فوت صلاة جنازة ولا وقت فرض، إلا هنا وفيما اذا وصل مسافر الى ماء بضيق وقت او علم ان النوبة لا تصل اليه إلا بعده، ومن خاف لسبب ظنه فتبين

(١) قوله : ويتيمم احتمال إلا مع ظن فيبطل : اي اذا ظن وجود الماء وهو في الصلاة بطل التيمم : اقول نظري فيه الشارح ناقلاً عبارة الزركشي والنظر ظاهر مع ان المصنف لم يجزم بالبحث كما ترى .

(٢) قوله : ويتيمم او من يثق بصدقه : اقول ذكره الشارح واتجهه ولم أر من صرح به هنا ، وتقدم للمصنف نظيره في المياه وتأنيده مستوفى فارجع اليه .

عدمه كسواد ظنه عدواً او كلبٍ نحرأ فتيماً وصلى لم يعد ، ومن خرج من وطنه لنحو حرث او صيد حمله إن أمكنه بلا مشقة ، ويقيم إن فالت حاجته برجوعه ولا يعيد ولو لم يخرج من أرض قريته الى غيرها ، وأعجب أحمد حمل تراب تيمم ، وعند الشيخ وغيره لا يحمله واستظهره في الفروع وصوبه في الاقناع ، وما قاله أحمد أظهر وأصوب خشية صلاة يرى كثير من الأئمة لزوم اعاتها ، ومن في الوقت أراقه عمداً أو مر به وأمكنه طهر منه ولم يفعل ويعلم أنه لا يجد غيره او باعه او وهبه حرم في الكل ولم يصح عقد ، ثم ان تيمم عاجزاً عن استرداد وصلى لم يعد ، (ويتعجز) بطلان طهر مشتر ومتب به بعد طلب استرداد مع لزوم ثمنه في بيع لا ثمن عقد لفساده * (١) . ومن ضل عن رحله وبه الماء وقد طلبه او عن موضع بشر كان يعرفها فتيماً أجزأه ، ولو وجد ما ضل عنه او بان بعد بقربه بشر خفية لم يعرفها ، لا ظاهرة لتفريطه ، ولا إن نسيه او ما يحصله به من ثمن او آلة أو جهله بموضع يمكنه وصوله كعم عبده أو في رحله

(١) قوله : ويتعجز بطلان طهرٍ مشتركٍ ومتب به (أي بالماء المبيع او الموهوب) بعد طلب (بايع او واهب) استرداده الخ : اقول قال الشارح صرح به في المغني ، ثم قال وكذا قبل استرداده إن علم أخذ فساد العقد انتهى وقال الخلوئي فالت أثلفه لزمه بدله لا قيمته لأن الماء مثلي انتهى ولم يتعرض له الشارح بل أقره والأظهر ما قرره الخلوئي .

وتيمم، كصل عرياناً أو مكفّر بصوم ناسياً لسترة ورقبة، ويصح تيمم بشرطه لكل حدث ولنجاسة يبدن غير معفو عنها بعد تخفيفها ما أمكن لزوماً ولا إعادة، وإن تعذر ماء وتراب لعدمها أو لقروح لا يستطيع معها مس البشرة صلى الفرض فقط وجوباً على حسب حاله، ولا يزيد على ما يجزيء في صلاة من قراءة وغيرها، (ويتيمم) ندباً وفي زائد عن الفاتحة لجنب وجوباً*^(١). ولا يقرأ في غير صلاة، وتبطل بحدث ونحوه فيها لا بخروج وقت، ولا يؤمّ عادٍ منها متطهراً بأحدهما لا عكسه، (ويتيمم) تيممه عند عدم تراب بكل ما تصاعد على الأرض من نحو رمل وجصّ ونورة أولى من صلاته على حسب حاله خروجاً من خلاف من أوجبه*^(٢). وإن وجد ثلجاً وتعذر تذويبه مسح به أعضائه لزوماً وصلى ولم يعد أن جرى بمسّ

(١) قوله : ويتيمم ندباً الخ - أي يتيمم منع المحدث حدثاً أصغر من قراءة زائد عن الفاتحة ندباً، كما يمنع منع الجنب منها وجوباً - : أقول استشكله الشارح بقوله وظاهره لافرق بين الجنب وغيره، وتقييد صاحب المنتهى في شرحه بالجنب غير ظاهر انتهى قلت وجزم أيضاً في حاشية الاقناع بذلك، وفي تصحيح المحرر فإن زاد على ما يجزيء أعاد.

(٢) قوله : ويتيمم تيممه عند عدم تراب بكل ما تصاعد على الأرض الخ : أقول ذكره الشارح وقال وهو حسن انتهى قلت لم أر من صرح به وهو ظاهر لما له من النظائر.

وإلا أعاد ، وكذا لو صلى بلا تيمم مع وجود طين يابس لعدم ما يده به (وينبغي) الأصح لا إعادة لتعذر الاستعمال فيها كسائر بطين*^(١) . (التاسع) : تراب طهور مباح غير محترق يعلق غباره على أي لون كان فيجزيء لو ضرب بيده على لبد أو حصير أو حائط أو حيوان أو برذعة حمار بل وشعير ونحوه مما عليه غبار ، لا ما لا يعلق أو معدن كنورة وزرنيخ وسحابة خرف وحجر ، أو طاهر وهو ما تيمم به لا منه أو نجس ، فلو تيمم بتراب على ظهر كلب لم يصح إن علم التصاقه برطوبة ، ولا بتراب مقبرة تكرر نبشها أو بمغصوب ونحوه ، وفي الفروع ظاهره ولو تراب مسجد ، والمراد الداخل في وقفه لا ما يجتمع من نحو ريح ، ولعل الظاهر غير مراد فانه لا يكره بتراب زمزم مع أنه مسجد ، وفي المبدع لو تيمم بتراب غيره جاز في ظاهر كلامهم للأذن فيه عادة وعرفا ، ولا بمحترق ، (وينبغي) أخرجه الاحتراق عن

(١) قوله : ويتجه الأصح لا إعادة النخ : قال الخلو في قوله ان جرى بمس مفهومه أنه اذا لم يجر بمس تلزمه الأعادة وفيه نظر لأنه اقوى من فاقد الطهورين مع أنه لا اعادة عليه انتهى قال الشارح واطلق في الفروع الروايتين أي الاعادة وعدمها في الثلج ففاس المصنف عليه الطين اليابس وهو حسن وهو جار على قواعد شيخ الاسلام انتهى قلت لكن قول المصنف كسائر بطين قياس ظاهر وان كان نصهم خلافه فتأمل .

ان يقع عليه اسم تراب *^(١) . او بطين لكن إن أمكن تخفيفه وتيمم به قبل خروج وقت لزوم ذلك ، وإن خالط ما يصح تيمم به ذو غبار غيره مما لا يصح كجص ونورة فكما طهور خالطه طاهر ، فإن كانت الغلبة لتراب جاز ولمخالط لا ، وابن عقيل منع وإن كان قليلاً ، ولا يضر مخالط لا غبار له مطلقاً لجواز تيمم من شعير ناصا .

﴿ فصل ﴾

وفرائض تيمم خمسة : مسح جميع وجهه ولحيته حتى مسترسلها ، لا ما تحت شعر ولو خفيفاً او داخل فم وأنف ويكره ، ومسح يديه الى كوعيه^(٢) ولو أمر محل تيمم على تراب او صمده لريح اثاره فعمه ومسحه به صح ، لا إن سفته قبل نية فمسحه به ، وإن تيمم ببعض يده او بحائل او يمسحه غيره باذنه ونيته فكوضوء ، وترتيب ، وموالة لحدث أصغر لا أكبر ونجاسة ، وهي هنا بقدرها في وضوء ، وتعيين نية استباحة لا رفع ما يتيمم له من حدث او نجاسة فلا يكفي

(١) قوله : ويتجه أخرجه الاحتراق عن ان يقع عليه اسم تراب : اقول هذا قيد وليس تعليلاً لعدم الصحة اي إن أخرجه الاحتراق عن أن يقع عليه اسم التراب فلا يصح التيمم به والا يخرججه عن ذلك صح التيمم به كما صنع الشارح ولم أر من صرح به وهو واضح .

(٢) الكوع : هو طرف الزند الذي يلي الابهام . والرسم الذي يلي الخنصر ، وهما نهاية الكف . القاموس . ز

أحدهما أو أحد الحديثين عن الآخر، وإن نواهما أو أحد أسباب أحدهما أجزأ عن الجميع، (ويتم) احتمال يحزىء عن حدث ونجاسة نية استباحة نحو صلاة لأنها لا تستباح معها* ^(١). ولو تيمم لجناية دون حدث أيج له ما يباح لمحدث من قراءة وليث، لا طواف ومس مصحف فإن أحدث لم يؤثر في تيممه، وإن تيمم لجناية وحدث ثم أحدث بطل تيممه لحديث لا جناية، ولحيض لم يبطل بجناية بل بنفاس، ومن نوى بتيممه شيئاً استباحه ومثله كفائة ودونه، لا أعلى منه، فأعلاه فرض عين فنذر فكفاية فنافلة فطواف نقل فس مصحف فقراءة فلبث، (ويتم) فوطء* ^(٢). وإن أطلقها لصلاة أو طواف لم يفعل إلا فعلها، وتسمية فيه كوضوء.

﴿فصل﴾

ويبطل كل تيمم حتى تيمم جنب لقراءة ولبت وحائض ونفساء لوطى ولطواف ونجاسة بخروج وقت تيمم فيه، (ويتم) احتمال

(١) قوله : ويتجه احتمال يحزىء عن حدث ونجاسة نية استباحة نحو صلاة الخ : اقول ذكره الشارح وصرح به الغلوتي والشيخ عثمان قتأمل .

(٢) قوله : ويتجه فوطء : اقول صرح به الهوتي في شرحي الاقناع والمنتهى .

لو تيمم عند طلوع شمس بطلانه بخروج وقت نهي ، وبعده بزوال شمس* ^(١) . ما لم يكن في صلاة الجمعة او ينو الجمع بوقت ثانية فلا يبطل بخروج وقت اولى (ويتبع) في الجمعة بقاؤه بعدها ويتيمم لعصر ، إذ لا يصح لصلاة قبل وقتها* ^(٢) . وبزوال مبيح له من نحو برد أو مرض ، وببطل ما تيمم له ، فلو ضوء بما يبطله من نحو بول ، ولجأته بما يبطل غُسلها من نحو مني وتعييب حشفة ، ولو طء من حيض أو نفاس عودها ثانياً ، وبخلع ما مسح من نحو

(١) قوله : ويتجه احتمال لو تيمم عند طلوع شمس بطلانه بخروج وقت نهي الخ . اقول : قال القاضي اطلق احمد القول في رواية الجماعة انه يتيمم لكل صلاة ، ومعناه لوقت كل صلاة انتهى وقال م.ص في شرح المنتهى لو تيمم بعد الشروق بطل بالزوال انتهى وكذا قاله في حاشية الاقناع فظاھرہ انه لو تيمم عند طلوع الشمس لا يبطل الا بالزوال لا بخروج وقت النهي ، اما قوله وبعده الخ فصريح كلام (م.ص) موافق لبحث المصنف .

(٢) قوله : ويتجه في الجمعة بقاؤه بعدها الخ - اي لو تيمم لصلاة الجمعة في وقتها وصلّاها يبقى ذلك التيمم بعد الصلاة فيصلي به ما شاء فاذا خرج وقت الجمعة بطل تيممه فيتيمم للعصر - : اقول في شرح الاقناع وحاشيته ان تيممه باق ما دام في الصلاة فاذا فرغ منها بطل تيممه ، ولو اقيمت الجمعة قبل الزوال ثم دخل وقت الزوال وهم فيها لزومهم استئنافا لبطلان تيممهم .

خف إن تيمم وهو عليه ، وبظهور قدم الى ساق خف ، وانتقاض بعض عمامة ، وبرؤية ما يشك معه وجود ماء كسراب ظنه ماء ، وبوجوده غير مقتن بمانع ، فلو وجده في صلاة او طواف بطلا ، « ويتيمم » ولو جمعة خيف فوتها او اندفق ماء وهو فيها * ^(١) . وإن انتقضيا لم تجب إعادتهما وتسن ، وفي نحو قراءة ووطء يجب تركه ، ويفسل ميت ولو صلي عليه وتعاد ، (ويتيمم) كتفصيل هذا عادم تراب وجده * ^(٢) . وسن لعالم وراج وجود ماء او مستوي عنده الأمران تأخير تيمم لآخر وقت اختيار ، (وصفته) ان ينوي استباحة ما يتيمم له ثم يسمي ذا كراً ويضرب التراب يديه مفرجتي الأصابع ضربة بعد نزع نحو خاتم ، فان علق غبار كثير نفخه إن شاء وإلا كره ، فان ذهب بنفخ أعاد الضرب ، ولو كان ناعماً فوضع يديه عليه

(١) قوله : ويتيمم ولو - كانت الصلاة - جمعة خيف فوتها الخ : اقول قال في حاشية الاقناع اذا وجد الماء في الصلاة بطلت وظاهره ولو في صلاة جمعة انتهى وعدم تقييد . ص الجمعة بخوف الفوات لا ينافي تقييد المصنف به اذ لعله مراد له لعموم قولهم من وجد الماء وقدر على استعماله لزمه استعماله ولو خرج الوقت ، وما ذكره الخلو في الباب يقتضي عمومه انه اذا خيف الفوات لا تبطل فتأمل .

(٢) قوله : ويتيمم هذا - اي عادم ماء وجده - عادم تراب وجده : اقول ذكره الشارح واتجهه ، ولم أر من صرح به وهو قياس ظاهر جلي فتأمل .

من غير ضرب فعلق أجزأه ، ثم يمسح وجهه يباطن أصابعه وكفيه
براحته الى كوعيه فقط (وسنن تيمم) ترتيب وموالاة في غير
حدث أصغر ، وتفرج أصابعه وقت ضرب ، وتقديم يني على يسرى في
مسح ، وأعلى وجه على أسفله كما في وضوء ، ونزع نحو خاتم عند مسح
وجه ليمسح جميعه بجميع يدي ، وفي مسح يد يجب نزعه ليصل تراب
الى محله ، ولا يكفي تحريكه بخلاف ماء لسريانه ، وإدامة يد على
عضو حتى يفرغ من مسحه ، والأتان بالشهادتين مع ما بعدهما كما في
وضوء ، وعند القاضي والشيرازي وابن الزاغوني وأبي البركات ^(١)
وتجديد ضربة ليديه ومسحهما الى المرفقين وهو حسن ، وإن كان
خلاف المنصوص خروجاً من خلاف من أوجبه ، وإن مسح بأكثر
من ضربتين مع اكتفاء بدونه كره ، وإن بذل أو نذر أو وقف أو
وصى بماء لأولى جماعة قدم غسل طيب محرم فنجاسة ثوب فبقعة
فبدن فيت خائض ونفساء جنب فحدث ، إلا ان كفاه وحده فيقدم
على جنب ، ويقرع مع تساو كمحدثين أو محرمين ، وإن تطهر به
غير الأولى أساء وصحت « وينهم » ويأثم بتعديده * . والثوب يصلح
فيه على ميت ثم يكفن به ، ومع برد يخشى منه تلف يقدم حي
ولا تكفين .

(١) انظر التراجم في المقدمة .

﴿ باب إزالة النجاسة الحكمية ﴾

وهي الطارئة على محل طاهر ، والعينية لا تطهر بحال ، يشترط لكل متنجس غير ما يأتي حتى أسفل خف وحذاء . وذيل امرأة سبع غسلات إن أنقت وإلا فحتى تنقى ، بماء طهور ولو غير مباح مع حت وقرص لحاجة إن لم يتضرر ، ويحسب عدد من أول غسلة ولو قبل زوال عينها ، فلو لم تزل إلا في الأخيرة أجزأ ، وإن وضعه باناء وأورد عليه فغسلة واحدة يني عليها ، ويطهر نصاً ، لا إن أوردته على قليل ، وشُرط عصر مع إمكان فيما تشرب كل مرة خارج الماء ، والا فغسلة يني عليها ، أو دقه وتقليبه ، أو ثقله ، وكون إحداها ، والأولى أُولى في متنجس بكلب أو خنزير أو متولد من أحدهما ، بتراب طاهر يستوعب المحل ، إلا فيما يضر فيكفي مساه ، ويعتبر مزجه بمائع يوصله إليه ، لا ذره واتباعه الماء ، ويقوم نحو اشنان ونخالة وصابون مقام تراب ، ولو مع وجوده ، ويضر بقاء طعم لا لون أو ريح أوهما عجزاً ، وإن لم يزولا إلا بملح ونحوه مع الماء لم يجب وحسن ، ويحرم استعمال مطعوم آدمي في إزالتها ، « وينهم » إن لم يحتج إليه * (١) . ولا

(١) قوله : ويتجه إن لم يحتج إليه أقول : ذكره الشارح وأقره ولم أر من صرح به ولا ما يعارضه لأن الاحتياج محل ضرورة ولعله مراد فتأمل .

بأس باستعمال نخالة ونحو دقيق باقلاء في غسل أيد ، وما نجس بغسلة يغسل عدد ما بقي بعدها بتراب ظاهر حيث شرط ولم يستعمل ، ويطهر نحو آنية وسكين بمرور ماء عليه وانفصاله عنه سبعاً ، ويغسل بخروج مذي ذكر واثنان مرة وما أصابه سبعاً ، ويجزي في قيء وبول غلام لم يأكل طعاماً لشهوة ، نضجته وهو غمره بماء ، « ويتيمم » المراد بطعام غير لبن مطلقاً * (١) . وفي نحو صخر وأجرة وأحواض وأرض تنجست بمائع او ذات جرم ازيل عنها ولو من كلب او خنزير مكاثرتها بماء حتى يذهب لون نجاسة وريحها ما لم يعجز ، ولو لم ينفصل عنها ، ولا يطهر بغسل دهن تنجس وأرض اختلطت بنجاسة ذات أجزاء كريم ودم جاف وروث ، ولا باطن حب وإناء وسكين سقيتها ولا عجين ولحم تشربها ، ولا صقيل كسيف بمسح ، فينجس نحو بطيخ (٢) قطع به لا رطب بلا بلل كجبن ، ولا أرض بشمس

(١) قوله : ويتجسه المراد بطعام غير لبن مطلقاً - اي من آدمي او بهيمة - : اقول قال الشارح : وهو غير ظاهر ، وقال في تحفة الودود بعد نقله كلام الامام أحمد : ومعنى ذلك انه متى كان في الصبي قابلية لأكل الطعام الزائد على ما يتغذى به المولود غالباً فانه يزول حكم النضج ولو تغذى باللبن لعدم غيره انتهى . قات : الطعام اسم لا يؤكل ويشرب فحكم اللبن اذن كفره ولم أر من صرح ببحث المصنف وهو مراد لغيره فتأمل .

(٢) البطيخ هو : الجح - عند اهل الخليج - والخربز والحجب - في الحجاز - والرقى - في العراق - والجبس - في شمال الشام - . ز

وريح وجفاف ، ولا نجاسة بنار ، فرمادها وبخارها ودخانها نجس ، ولا باستحالة ، فتولد منها كدود جرح ، وصراصر كنف نجس ، إلا علة يخلق منها طاهر ، وخمرة انقلبت خلاً بنفسها ، او بنقل ، لا لقصد تخليل ، ودنها كله مثلها ، وإن لم يصب الخل ما أصابه خمر في غليانه كمتقفر ، لا إناء طهر ماؤه ، ونبيذ كخمر ، خلافاً للقاضي محتجاً بأن فيه ماء تنجس ، وحرم على غير خلال امساكه لتخلل ، ثم ان تخللت او اتخذ عصير ليتخمر فتخلل حل ، ومن بلغ نحو لوز في قشره ثم قاه ونحوه لم ينجس باطنه ، كبيض سلق في خمر ، وأي نجاسة خفيت غسل حتى يتيقن غسلها ، فيغسل كمين تنجس احدهما ونسيه ، لا في صحراء ونحوها ، ويصلي فيها بلا تحر .

* فصل *

النجس مائع محرم ، ولو غير مسكر ، لا حشيشة مسكرة خلافاً له ، وقيل : إن أُمِيت فنجسة وهو حسن ، وما لا يؤكل من طير وبهائم مما فوق هر خلقة كصقر وبوم ، وكبغل وحمار ، خلافاً للمغني ، وميته كضفدع وحية ووزغ ، لا سمك وجراد وما لا دم له سائل ،

(ويتهم) اصاله لا كسباً* ^(١). كذاب وبق وقل وبراغيث
وخنافس وعقارب وصراصر وشرطان ونحل وآدمي بجميع أجزائه
وبشيمته ولو كافراً، فلا ينجس مائع وقع فيه فغيره، وعلقة ولو خلق
منها حيوان طاهر كآدمي، وبيضة صارت دماً او مذرة، ولينٌ ومني
لغير مأكول او آدمي، ولو خرج بعد استجار، قال ابن عقيل ^(٢): غير
مني خصي لا اختلاطه بمجرى بوله، وعرقٌ وريقٌ لغير طاهر، وبيض
وقيء وودي ومذي وبول وغائط، مما لا يؤكل كخفاش وخطاف
او من آدمي غير الأنبياء، او يؤكل وأكثر علفه نجاسة، وقبح
وصديد وماء قروح ودم لغير سمك وبق وقل وبراغيث وذباب
ونحوه، وما في خلال لحم مأكول ودم عروقه، ولو غلبت حرته في
القدر ويؤكل، ودم شهيد عليه، وكبدٍ وطحال، ولا يعفى في غير

(١) قوله: ويتجه اصاله لا كسباً - أي موجوداً فيه بأصل الخلقة لا إن
انغمس في دم او مائع نجس ثم مات فانه نجس - : اقول لم أر من صرح
بالاتجاه وهو ظاهر، وعبارة الشارح: ويتجه اصاله لا كسباً بحيث لو
قطع عضو من اعضائه لم يسأل له دم انتهى. قلت: هذا هو المتبادر من الاتجاه
فانه لو قطع عضو من اعضائه وسأل له دم فهو دم اصاله لا كسباً فلا
يصدق عليه حينئذ انه لا دم له سائل وهو إذن نجس بموته، ووجود الدم
في جوف الحيوان المذكور كسبي وهو غذاء له واذا خرج منه فطاهر كما
صرح به المصنف وغيره.

(٢): انظر الترجمة في المقدمة.

ما يأتي عن يسير نجاسة ولو لم يدر کہا طرف كمتعلق برجل ذباب ،
 ويعفى في غير مائع ويطعم عن يسير لم ينقض ، من قيح وصدید وماء
 قروح من حيوان طاهر كبر ، ودم ولو حیضاً ونفاساً واستحاضة ، لا
 من سبیل ، ويضم متفرق بثوب لا أكثر ، وما عفي عن يسيره عفي
 عن أثر كثيره على جسم صقيل بعد مسح ، وعن أثر استجار بمحله ،
 ويسير ساس بول مع كمال تحفظ ، ودخان نجاسة وبخارها وغبارها
 ما لم تظهر له صفة ، ويسير مائع تنجس بمعفو عن يسيره ، وعن نجاسة
 بعين ، (ويتجه) وأذن * ^(١) . وعن حمل كثيرها في صلاة خوف ،
 ويسير طين شارع تحققت نجاسته ، وعرق وريق من حيوان طاهر
 طاهر ، وبلغم ولو ازرق ورطوبة فرج آدمية ، وسائل من فم ، وقت
 نوم ، ودود قز وطین شارع ظنت نجاسته ومسك وفأرته ، وكذا زباد
 خلافاً له ، لأنه من عرق سنور بري ، ولا يكره سؤر طاهر ولو
 حائضاً - وهو فضل طعامه وشرابه - غير دجاجة مُخَلَّاة ، قيل وفأر
 لأنه يورث النسيان ، ولا يكره نحو عجن وطبخ من حائض ، ولا
 وضع يدها في مائع ، ولو أكل أو شرب هر ونحوه أو طفل نجاسة
 فلعبه طاهر ، ثم شرب ولو قبل ان يغيب من مائع يسير أو وقع فيه

(١) قوله : ويتجه وإذن : اقول ذكره الشارح واتجهه ولم أر من
 صرح به وهو قياس ظاهر جلي مراد فتأمل .

هر ونحوه مما ينضم دبره اذا وقع وخرج حياً لم يؤثر ، وكذا في جامد وهو ما يمنع انتقالها فيه ، وإن مات او وقع ميتاً رطباً في دقيق ونحوه ألقى وما حوله ، وإن اختلط ولم ينضبط حرم .

* باب ، الحيض *

دم طبيعة وجبلة ، يخرج مع صحة من غير سبب ولادة ، من قعر رحم ، يعتاد أنثى اذا بلغت ، في أوقات معلومة ، والاستحاضة سيلان الدم في غير وقته ، من مرض وفساد من عرق فيه في أدنى الرحم يسمى العاذل ، ويأتي النفاس ، ويمتنع بالحيض اثنا عشر ، غسل له لا لجنابة ونحو إحرام بل يسن ، ووضوء ، وجوب صلاة ، وفعلها ، وفعل طواف ، وصوم ، ومس مصحف ، وقراءة قرآن ، وقال الشيخ اذا ظنت نسيانه وجبت ^(١) ولبت بمسجد ولو بوضوء لا مرور مع أمن تلويث ، ووطء في فرج إلا لمن به شبق ولا تندفع شهوته بدون وطء في فرج ، ولا قدرة له على مهر حرة ، او ثمن أمة (ويتجه) او خوف عنت منها * ^(٢) .

(١) : كلام شيخ الاسلام في الاختيارات هو : ويجوز للحائض قراءة القرآن ، بخلاف الجنب : وهو مذهب مالك وحكي رواية عن أحمد . وإن خشيت نسيانه وجب . ز

(٢) قوله : ويتجه او خوف عنت منها اقول : ذكره الشارح واتجه ولم أر من صرح به ، وهو قياس ما قبله بل أولى بدليل قول الاقناع في المستحاضة : والشبق الشديد كخوف العنت انتهى . فيؤخذ منه ان خوف العنت اعظم فيجوز الوطء بالشروط المقررة فتأمل .

وسنة طلاق ما لم تسأله خلعاً او طلاقاً (ويتبع) ولو بلا عوض
 خلافاً لهما كما يأتي والعلة تقتضيه * ^(١) . واعتداد بأشهر إلا
 لوفاة ، ويجب به خمسة : — غسل وبلوغ واعتداد إلا لوفاة وحكم
 ببراءة رحم في اعتداد واستبراء وكفارة بوطء فيه — ونفاس مثله
 في كل ما مر ، إلا في اعتداد ووجوب بلوغ ، لحصوله بحمل وعدم
 احتساب به في مدة إبلاء ، ولا يباح قبل غسل او تيمم بانقطاع دم
 غير صوم وطلاق ولبت بمسجد بوضوء ، ويجوز ان يستمتع من
 حائض ، (ويتبع) ونفساء * ^(٢) . بدون فرج ، ويسن ستره اذا ،
 فان اولج الحشفة او قدرها قبل انقطاعه او حاضت في أثناء وطء من
 يجامع مثله ولو بجائل ، « ويتبع » او زنا * ^(٣) . فعليه كفارة دينار
 زنته مثقال خال من غش او نصفه على التخيير او قيمته من فضة لا

-
- (١) قوله : ويتبعه ولو بلا عوض النخ اقول : ذكره الشارح وقال
 وهو حسن ، قلت : لكن الشراح وأرباب الحواشي قيدوا ذلك بالعوض ،
 والبحث على ما يظهر لا يتجه الا على خلاف المذهب فليحور .
- (٢) قوله : ويتبعه ونفساء اقول : ذكره الشارح وأقره وهو
 صريح في قولهم النفاس كالحيض فيما يحل ويحرم ويجب ويسقط .
- (٣) قوله : ويتبعه او زنا — اي ايلاجه بزنا اقول : ذكره الشارح
 واتجه به ولم أر من صرح به وهو ظاهر اطلاقهم بل في الزنا أولى
 لمن تأمل .

غيرها ولو مكرهاً « ونجم » ما لم يدخله إذاً بلا انتشار * ^(١) . او ناسياً او جاهل حيض وتحریم ، وكذا هي إن طأوعته ، « ونجم » احتمال ولو قنين فلا يعذران لوجوبها * ^(٢) . وتسقط بعجز ، ومصرفها كغيرها ، وتجزئ لمسكين كندر مطلق ، ووطء حائض كبيرة خلافاً لهنا ، ولا كفارة بوطء بعد انقطاع قبل غسل او بوطء في دبر (فرع) لو أراد وطأها فادعت حيضاً وامكن قبل نسا ، لأنها مؤتمنة ، وقال ابن حزم ^(٣) : اتفقوا على قبول قول المرأة تزف العروس الى زوجها فتقول هذه زوجتك . وفي قولها أنها حائض او قد طهرت .

(١) قوله : ويتجه ما لم يدخله النخ اقول قال الشارح : وهو متجه لأنه اذا اولج بلا انتشار ظهر أنه مكروه والقلم مرفوع عن المكروه انتهى قلت : وهو الموافق لما صرحوا به في باب الزنا من انه اذا أدخله بلا انتشار لا حد عليه ، لأنه ليس له فعل اختياري ينسب اليه ، فعلى قياس ذلك ما ذكر هنا ، ولم أر من صرح به وهو ظاهر وكلامهم في مواضع يدل عليه .

(٢) قوله : ويتجه احتمال ولو قنين - اي رقيقين - النخ اقول : ذكره الشارح وقرب الاحتمال ولم أر من صرح به ، وحيث قلنا تجب فقطضى القواعد ان تتعلق بذمته لانه لا مال له فيؤذيها بعد عتقه ، ويحتمل ان يقال تجب عليه وتسقط بالعجز كالحر وهو الأظهر ، وحيث قلنا تجب الكفارة عليه او تسقط بالعجز فلا تعزير والا فيعزر فليحور جميع ذلك .

(٣) انظر الترجمة في المقدمة .

* فصل *

وأقل سن حيض تمام تسع سنين، وأكثره خمسون سنة، واختار الشيخ لا حد لا أكثره^(١) والحامل لا تحيض، فلا يثبت لها ولا لمن جاوزت خمسين حكم حائض بدم تراه، وأقل حيض يوم وليلة، فلو انقطع لأقل فدم فساد، وأكثره خمسة عشر يوماً، وغالبه ست أو سبع، وأقل طهر بين حيضتين ثلاثة عشر يوماً، وأقله بزمان حيض حصول تقاء خالص، بأن لا تتغير قطنه احتشت بها، ولا يكره وطؤها زمنه، وغالبه بقية الشهر الهلالي، ولا حد لا أكثره (فرع) لو أحببت حائض قضاء الصلاة فظاهر نقل الأثر^(٢) المنع.

* فصل *

والمبتدأة بدم أو صفرة أو كدرة تجلس بمجرد ما تراه أقله، «ونجم» احتمال أنه حيض ولو لم يتكرر بخلاف ما زاد^(٣). ثم تغتسل وتصلي ونحوه، فإذا انقطع ولم يجاوز أكثره اغتسلت أيضاً

(١) الاختيارات ص ٢٨.

(٢) انظر الترجمة في المقدمة.

(٣) قوله: ويتجه احتمال انه حيض ولو لم يتكرر بخلاف ما زاد - اي على اليوم واليلة فلا بد من تكرره - : اقول ذكره الشارح وقال - إذ لا يشترط لمطلق الحيض تكرور انتهى قلت ولم أر من صرح به وهو مفهوم كلامهم ومقتضاه وكالصريح في الشروح والخواشي فتأمل.

تفعله ثلاثاً ، فلا تثبت عادة بدونها ، فإن لم يختلف صار عادة تنتقل اليه وتعيد نحو صوم فرض فيه ، لا إن أيسر قبل تكراره ثلاثاً ، او لم يعد ، ويحرم وطؤها فيه ، « ويتجه » ولا كفارة إلا إن تكرّر * (١) .

ولا يكره إن حصل نقاء خالص ولو لدون يوم ، خلافاً للمنتهي . وإن اختلف فعادة ما تكرّر ، كخمسة في أول شهر وستة بثنان ، وسبعة بثلث فتجلس الحصة ، وكذا عكسه ، وخمسة بأول وأربعة بثنان وستة بثلث فتجلس الأربعة . وإن جاوز أكثره فستحاضة فما بعضه ثخين او اسود او منتن وصلح حيضاً لبلوغه أقله وعدم مجاوزة أكثره تجاسه ولو لم يتوال او يتكرر ، فلو رأت يوماً وليلة أسود ثم أحمر وجاوز أكثر الحيض فحيضها زمن الأسود ، او رأت في الشهر الأول خمسة عشر يوماً أسود وفي الثاني أربعة عشر وفي الثالث ثلاثة عشر فحيضها زمن الأسود فقط ، وإن لم يكن متميزاً ، او كان ولم يصلح حيضاً فتجلس أقل حيض من كل شهر ، حتى تتكرر استحاضتها ثلاثاً ، ثم تجلس بعد من اول وقت ابتدائها او اول كل شهر هلالي إن جهلته ستاً أو سبعة بتحر ، (وينبغي) احتمال وجوب قضاء نحو صوم فيما فعلته قبل .

(١) قوله : ويتجه ولا كفارة - اي عليها - إلا ان تكرّر - أي ثلاثاً - اقول : في حاشية الاقناع للشيخ م. ص ما يقتضي الوجوب مطلقاً وخالفه الشيخ عثمان وجزم بها في بحث المصنف ، وهو الذي يظهر فتأمل .

* فصل *

وإن استحيضت من لها عادة ، جلستها ان علامتها بأن تعرف شهرها ووقت حيض وطهر وعدد أيامها ، ولو كان دمها متميزاً ، إلا ما نقصته عاداتها قبل ، وإن لم يتكرر كمن عاداتها عشرة فرأت خمسة ثم استحيضت فتجلس الخمسة ، وإن لم تعلمها عملت بتمييز صالح لحيض ، ولو تنقل او لم يتكرر فإن لم يك تمييزاً او كان وليس بصالح فتحيرة ، لا تفتقر استحاضتها الى تكرار ، فتجلس ناسيةً عدد فقط في موضع حيضها من أوله غالب حيض إن اتسع شهرها له كعشرين . وإلا فالفاضل بعد اقل طهر كثمانية عشر فتجلس خمسة لثلا ينقص طهر عن أقله ، وشهرها ما اجتمع لها فيه حيض وطهر صحيحان كأربعة عشر ، وناسيةً وقت فقط العدد به ، وناسيتها غالب حيض من اول كل مدة علم فيها وضاع موضعه كنصف الشهر الثاني ، فإن جهلت فن اول كل شهر هلالي كابتداء ، ومتى ذكرت عاداتها رجعت اليها ، وقضت الواجب زمنها من نحو صوم لا صلاة ، وزمن جلوسها في غيرها من نحو صوم وصلاة ، وما تجلسه ناسية لعاداتها من حيض مشكوك فيه فكحيض يقيناً ، (وينبغي) وما زاد فكاستحاضة يقيناً ، خلافاً لها حيث جعل ما زاد الى أكثر كطهر متيقن ، فيوم

حل وطء وليس كذلك * (١). (فرع) لا يعتبر تمييز إلا مع استحاضة ، فتجلس جميع دم لم يجاوز أكثر حيض ولو كان مختلفاً ، فان جاوزه اعتبر تمييز ، ولا تبطل دلالة بزيادة الدمين على شهر ، فلو رأت في كل شهر خمسة عشر يوماً دماً أسود وخمسة عشر أحمر فالأسود كله حيض لصلاحيته له ، وتبطل دلالة إن زاد على أكثره .

﴿ فصل ﴾

وإن تغيرت عادة معتادة بزيادة او تقدم او تأخر فقدم زائد على أقل حيض مبتدأة ، في إعادة صوم ونحوه ، فلو لم يعد او أيسر قبل تكراره ثلاثاً لم تقض . وعنه تصير اليه من غير تكرار ، اختاره جمع وعليه العمل ، ولا يسع النساء العمل بغيره ، ومن انقطع دمها في أثناء عاداتها ولو أقل مدة فطاهرة تغتسل وتضلي ونحوه ، ولا يكره وطؤها فان عاد في عاداتها جلسته ، لا ما جاوزها ولو لم يجاوز أكثره حتى يتكرر ، فان جاوزه فليس بحيض ، وإن عاد بعد عاداتها وأمكن جمعه حيضاً عمل به وإلا فلا ، فلو كانت العادة عشرة مثلاً

(١) قوله : ويتجه وما زاد - أي على ما تجلسه - فكاستحاضة الخ .
 أقول : ذكره الشارح وقال فيه ما فيه انتهى . قلت : ما ذكره المصنف مبني على قول ذكره في الانصاف لبعضهم ومنهم صاحب المستوعب .

فرأت خمسة دمًا وطهرت الباقية ، ثم رأت خمسة دمًا وتكرر ، فالخمس
الأولى والثالثة حيضة واحدة بالتلفيق ، ولو رأت يومًا دمًا وثلاثة
عشر طهرًا ، ثم يومًا دمًا وتكرر فيضتان . ولو رأت في الأولى الثاني
سنة أو سبعة لم يكن حيضًا أو في الثانية يومين دمًا واثني عشر طهرًا
ثم يومين دمًا فكذلك لا حيضة لزيادة الدمين ، مع ما بينها من طهر
على أكثر حيض ، ولا حيضتين لا تنفقاء طهر صحيح بينهما ، فيكون
الحيض ما وافق العادة ، والآخرة استحاضة . وصفرة وكدر في أيام
عادة حيض ، لا بعدها ولو تكرر ، ومن ترى دمًا يبلغ مجموعه أقل
حيض ونقاء متخللاً ولم يجاوز أكثره فالدم حيض ملفق ، والباقي طهر
تغتسل فيه وتصلّي ونحوه ، (وينعم) ولا يكره وطؤها خلافاً له
* (١) . وإن جاوز أكثره كمن ترى يومًا دمًا ويومًا نقاء إلى ثمانية
عشر مثلاً فستحاضة ، فتجلس عاداتها إن علمتها وإلا عملت بتمييز صالح
إن كان ، وإن كانت مبتدأة ولا تميز جلست أقله في ثلاثة أشهر ثم
تنتقل لغالب حيض .

(١) قوله : ويتجه ولا يكره وطؤها ، أقول : قال في حاشية الاقتناع
قوله : ويكره وطؤها هكذا في الانصاف قال فعلى المذهب يكره وطؤها
زمن طهرها قدمه في الرعاية وعنه يباح انتهى . قلت : ذكره الشارح وقال
قد تقدم أنه لا يكره وطؤها في الطهر زمن الحيضة .

* فصل *

يلزم مستحاضةً ، وكل دائم حدث ، (ويتم) ويثبت بدوامه لا آخر وقت صلاة فله طهرٌ وصلاة بأول ثان * ^(١) . بساس بول او مذي او ريح او جرح لا يرقاً دمه غَسَلُ المحل ، وتعصبيه مع إمكان بظاهر يمنع الخارج حسب الامكان ، بحشوقطن . وخرقة عريضة مشقوقة الطرفين لمستحاضة تتلجم بها ، ولا يلزم إعادة غسل وتعصيب لكل صلاة حيث لا تفريط ، ويلزم وضوء لوقت كل صلاة ، ويبطل بخروجه ، « ويتم » ولو في صلاة غير جمعة * ^(٢) . ويصلي عقب طهر ندباً ، فان

(١) قوله : ويتم ويثبت - عذر من ابتداء الحدث - بدوامه - اي الحدث - لآخر وقت صلاة فله طهر وصلاة بأول - وقت - ثالث : اقول قال الشارح في حل كلام المصنف : فمن حصل له حدث واستمر لم يجوز له ان يصلي اول وقت صلاة إلا في آخر وقتها ، لعدم ثبوت حكم دائم الحدث له ولا احتمال انقطاعه فان استمر الحدث الى آخر وقت الصلاة ثبت له حكم دائم الحدث ، فيصح ان يصلي الثانية او ما بعدها في اول وقتها انتهى . قلت : ولم أر من صرح يبحث المصنف وهو ظاهر جلي يقتضيه كلامهم بل هو كالصريح لمن تأمل .

(٢) قوله : ويتم في صلاة غير جمعة . اقول : ذكره الشارح وقال وهو حسن كالتيمم واولى انتهى . قلت : وهو صريح في قولهم : طهارة دائم الحدث طهارة ضرورة تنقيد بالوقت كالتيمم . فحيث خرج الوقت وهو في الصلاة تبطل كالتيمم ، لبطلان طهارته ما لم يكن في صلاة جمعة لأنها لا تقضى .

آخر ولو لغير حاجة لم يضر ، ويصلي ما شاء جمعاً بين فرضين ، ولها الطواف ولو لم تطل استحاضتها ، وإن اعتيد انقطاع حدث زمنياً يتسع للفعل فيه تعين ، وإن عرض هذا الانقطاع لمن عادته الاتصال بطل وضوء قُتِلَ صلاته ، وقبلها يحرم شروع فيها ، ولا أثر لانقطاع لا يتسع لفعل ، او مختلف بتقدم وتأخر وقلة وكثرة ووجود مرة وانعدام أخرى وعدم عادة مستقيمة ، ومجرد الانقطاع يوجب الانصراف إلا ان يكون اعتيد انقطاع يسير ، ومن تمتنع قراءته او يلحقه السلس قاعاً صلى قاعداً ، ومن لم يلحقه إلا راعياً او ساجداً ركع وسجد .

﴿ فصل ﴾

وحرم وطء مستحاضة خلافاً لأكثر العلماء ، ولا كفارة بلا خوف عنت منه او منها ، والحق ابن حمدان ^(١) به خوف شبق وهو حسن ، وبإباحة إذا ولو لقادر على نكاح غيرها ، ولرجل شرب دواء مباح يمنع الجماع ، ولا نهي شربه لالقاء نقطة لا علقه ، والحصول حيض ، لا قرب رمضان لتفطره ، (وينبغي) وتفطر وجوباً * ^(٢) .

(١) انظر الترجمة في المقدمة .

(٢) قوله : ويتجه وتفطر وجوباً . اقول قال الشارح : وان تعدت وأثمت باستعمال الدواء لانها حائض ولا بد انتهى . وقال الشيخ عثمان وهل يلزمها الامساك والقضاء ، ام القضاء فقط الظاهر الثاني ، كما ذكرنا فيمن صارت نفساء بتعديها أنه يثبت لها حكم غيرها انتهى . فتأمل .

ولقطع حيض مع أمن ضرر نصاً ، ولو بلا اذن زوج ،
(ويتبع) ما لم ينهها * (١) . وحرم لقطعه بلا علمها وشرب ما
يقطع الحمل .

﴿ فصل ﴾

والنفاس لا حد لأقله ، وهو دم ترخيه الرحم مع ولادة ، وقبلها
يوميين او ثلاثة بأمانة ، وبعدها إلى تمام أربعين يوماً ، من ابتداء خروج
بعض ولد ، فلو وضعت توأمين فأكثر فأول نفاس وآخره من
الأول ، فلو كان بينهما أربعون فأكثر فلا نفاس للثاني ، ويثبت
حكمه بوضع ما يتبين فيه خلق إنسان ، ومن جاوز دمها الأربعين
وصادف عادة حيضها ولم يزد او زاد وتكرر ولم يجاوز أكثره فحيض
وإلا فاستحاضة ، ولا تدخل استحاضة في مدة نفاس ، والنقاء ولو
دون يوم زمن نفاس طهر ، وكره وطء فيه ، وإن عاد الدم في
الأربعين أو لم تره ثم رآته فيها فمشكوك فيه تصوم وتصلي ونحوه ،
وتقضي نحو صوم ولا توطأ ، (ويتبع) ولا كفارة وانها تغتسل

(١) قوله : ويتبعه ما لم ينهها - اي زوجها عن شرب الدواء لأن
له حقاً في الولد - اقول : ذكره الشارح واقره . قلت : وهو مراد لغيره
قطعاً ويؤيد ذلك قول صاحب الانصاف : قال القاضي : لا يباح إلا باذن زوج
قلت : وهو الصواب انتهى . فتأمل .

لكل صلاة ندباً لا وجوباً * ^(١) . بخلاف متيقن ففيه ما في وطء حائض ، ومن صارت نفسها بتعديها لم تقض الصلاة .

﴿ كتاب ، الصلاة ﴾

أقوال وأفعال معلومة مفتوحة بتكبير مختمة بتسليم ، وهي أكد فروض الاسلام بعد الشهادتين ، وفرضت ليلة الاسراء ، وسميت صلاة لاشتمالها على الدعاء ، وتجب الخمس على كل مسلم مكلف غير حائض ونفساء ، ولو لم يباغنه شرع او نائماً او مغطى عقله باغناء او سكر مباح أو محرم فيقضي حتى زمن جنون (ويتبع) احتمال لا زمن نحو حيض * ^(٢) . طراً متصلاً بسكر محرم ، (ويتبع) ما لم يرتد ثم يجن * ^(٣) . إذ لا تجب على مرتد زمن رده ولا على كافر أصلي

(١) قوله : ويتجه ولا كفارة - اي بوطنها زمن الدم المشكوك فيه - اقول : اقره الشارح ، واستظهر الشيخ عثمان وجوب الكفارة ورد عليه السفاريني بأن الكفارة من قسم الحدود وهي تدراً بالشبهات ، وقوله في الاتجاه الثاني : وانها تغتسل لكل صلاة النخ قال في تصحيح الفروع : الضواب عدم الوجوب انتهى . قلت وهو مذكور في شرح الاقناع وغيره .
(٢) قوله : ويتجه احتمال لا زمن نحو حيض . اقول : اي لا تقضي من جنت او سكوت ثم حاض ونحوه ، ويقويه كلام الانصاف كما افاده الشارح ، وفي بعض النسخ بغير احتمال وهو ظاهر .

(٣) قوله : ويتجه ما لم يرتد ثم يجن . اقول : صرح بعدم وجوب القضاء « م . ص » في حاشية الاقناع .

وجوب أداء بل وجوب عقاب لمخاطبته بفروع الشريعة ، ولا تصح من مجنون وسكران وأبله لا يعقل ، ويلزم إعلام نائم بدخول وقتها مع ضيقه ، (وينبغي) إن ظن أنه يصلي * ^(١) . وإذا صلى ركعة بسجديتها أو أذن أو أقام ولو في غير وقت كافر يصح إسلامه حكم به ، ولا تصح صلاته ظاهراً ، ولا يعتد بأذانه وإقامته ، وتصح من مميز وهو من بلغ سبع سنين ، والثواب له كعمل بر غيرها فيكتب له لا عليه ، وشرط لصحة صلاته ما شرط لصلاة كبير إلا في ستره على ما يأتي ، (وينبغي) احتمال وترك قيام مع قدرة لا تنها نفل * ^(٢) . ويلزم وليه أمره بها التمام سبع ، وتعليمه إياها والطهارة ، كإصلاح ماله وكفه عن مفسد ، وضربه على تركها لعشر ، وإن بلغ في مفروضة

(١) قوله : ويتجه إن ظن أنه يصلي . هذا مبني على القول بأن الأمر بالمعروف إنما يجب إذا ظن الأمر امتثال الأمور ، والمعتمد وجوبه مطلقاً . قلت : لم أر من صرح به هنا ، وحيث كانت مبنياً على الأمر بالمعروف فليرجع إلى كتاب الجهاد فقد فصل ذلك « م. ص » في حاشية الاقتناع وكذلك السفاريني في شرح منظومة الآداب ، والخلاف قوي . ونقل في الانصاف اقوالاً بعدم الوجوب مطلقاً انتهى .

(٢) قوله : ويتجه احتمال و - إلا في - ترك قيام الخ . أقول : ذكره الشارح وقال : وهو ظاهر انتهى . ولم أر من صرح به ، وقد استظهر الخلو في حاشيته وجوب القيام وهو أظهر فتأمل .

او بعدها في وقتها لزمه إتمامها ، (ويتيمم) مع سعة وقت وعدم
تيمم* ^(١) . وإعادتها مع مجموعة اليها بإعادة تيمم لا وضوء وإسلام ،
ولا يجوز لمن لزمته تأخيرها او بعضها عن وقت جواز الى وقت
ضرورة ذا كراً قادراً على فعلها ، إلا إن طراً مانع كحيض إلا لمن له
الجمع وينويه ، او لمشتغل بشرطها الذي يحصله قريباً كمشتغل بوضوء
وغسل وخياطة سترة ، لا بعيداً كذهاب لبلد لشراء سترة بعد وقت
او نوبة مسافر وعاجز عن تعلم نحو تكبير وتشهد ، وله تأخير فعلها
في الوقت مع العزم عليه ما لم يظن مانعاً كموت وقتل وحيض ، او
يُعره سترة اوله فقط ، او لا يبقى وضوء عادم ماء لآخره ، ولا يرجو
وجوده (ويتيمم) ولو حضرراً خلافاً لهما فيما يوم* ^(٢) . ونحو مستحاضة
اعتيد انقطاع أوله ، ومن له التأخير تسقط بعوته قبل فعل ولا إثم ،
بخلاف عكسه .

(١) قوله : ويتيمم مع سعة وقت وعدم تيمم . اقول : قال الشارح هذا
مفروع على ما علمت من الخلاف في لزوم الاقام وعدمه انتهى . قلت : الذي
يظهر من البحث انه إن اتسع الوقت وكانت طهارته بهاء فيلزمه اتمامها وإن
ضاق الوقت او كانت طهارته بتيمم فلا يلزمه الاقام ، وهذا الاتجاه توسط
بين قولين ، وهو ظاهر فتأمل .

(٢) قوله : ويتيمم ولو حضرراً خلافاً لهما الخ - حيث قيدنا عدم الماء في
السفر - اقول : صرح به البهوتي في شرحي المنتهى والاقناع .

* فصل *

ومن جحدھا او جمعة كفر ولو فعلها ، او جهلاً وُعرف فعلم وأصر ، وكذا تاركها او شرط او ركن لها بجمع عليه تهاوناً او كسلاً ، اذا دعاه إمام او نائبه لفعلها وأبى حتى تضايق وقت التي بعدها ، ويستتابان ثلاثة أيام فان تابا بفعلها ورجوع جاحد وإلا قتلا كفراً ، ولا قتل ولا تكفير قبل دعاية ، ومن ترك زكاة او صوماً او حجاً تهاوناً قتل حداً بعد استتابة وامتناع ، ولا قتل بترك صلاة فائتة او كفارة او نذر تهاوناً ، ولا كفر بشرط او ركن مختلف فيه يعتد وجوبه خلافاً لهما هنا ، قال الشيخ وينبغي الاشاعة عنه بتركها حتى يصلي ولا ينبغي السلام عليه ولا إجابة دعوته .

* باب ، الوزان *

إعلام بدخول وقت لصلاة او قربه لفجر ، والاقامة إعلام بالقيام اليها بذكر مخصوص فيهما ، وهو أفضل منها ومن امامة ، (وينبغي) انها أفضل من إقامة *^(١) . والجمع بينهما أفضل ، وسن

(١) قوله : ويتجه انها (اي الامامة) افضل من إقامة . أقول : استظهره الخلوقي واعتمده .

أُذَانٌ فِي يُمْنَى أُذُنِي مَوْلُودٌ حِينَ يُولَدُ وَإِقَامَةُ يَسْرَى ، وَهَما فَرَضُ كَفَايَةِ لِحْصِ مُؤَدَّاةٍ وَجَمْعَةٍ عَلَى رِجَالٍ أَحْرَارٍ حَضْرًا ، وَسَنَّا سَفْرًا وَلَمَنْفَرْدٍ وَمَقْضِيَّةٍ بَرَفَعِ صَوْتٍ إِنْ لَمْ يَخْفَ نَحْوَ لَبْسٍ ، وَلَوْ تَرَكَوهُمَا لَمْ يَكْرَهُ ، وَيُؤْذَنُ فِي جَمْعٍ وَقَضَاءِ فَوَائِدِ الْأَوَّلَى وَيُقِيمُ لِلْكَلِّ ، وَكَرَاهَا لِحْثَانِي وَنِسَاءً وَلَوْ بَلَا رَفَعِ صَوْتٍ ، وَلَا يَشْرَعَانِ لِكُلِّ مَنْ بِالْمَسْجِدِ ، وَتَحْصُلُ فَضِيلَةٌ لَهُمْ بِمُتَابَعَةِ مُؤَذِّنٍ وَمَقِيمٍ ، وَيَكْفِي مُؤَذِّنٌ بَلَا حَاجَةٍ ، وَيَزَادُ بِقُدْرَتِهَا ، وَيُقِيمُ مَنْ يَكْفِي ، وَلَا يَلْزَمُ رَقِيقًا فَرَضُ كَفَايَةِ ، (وَبِتَجْمِ) نَحْوُ أَذَانٍ وَعِيدٌ لَا نَحْوَ غَسْلِ مَيْتٍ وَدَفْنِهِ مَعَ عَدَمِ حَرِّ يَقُومُ بِهِ خِلَافًا لِمُنْتَهَى فِيمَا يَوْمٌ*^(١) . وَلَا يَنَادِي لِحَنَازَةٍ وَتَرَاوِيحٍ ، بَلْ نَدْبًا لِعِيدٍ وَكُسُوفٍ وَاسْتِسْقَاءٍ ، الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ أَوْ الصَّلَاةُ ، وَكَرَهُ بِحَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ ، وَلَيْسَا بِشَرَطِ الصَّلَاةِ ، فَتَصَحَّ بَدُونَهُمَا مَعَ حَرَمَةِ حَيْثُ فَرَضًا ، وَيُقَاتِلُ أَهْلُ بَلَدٍ تَرَكَوهُمَا ، وَيَحْرَمُ أَخْذُ أَجْرَةٍ لَا جَعَالَتهُ عَلَيْهِمَا ، فَإِنْ عَدِمَ مَتَطَوُّعٌ جَازَ رِزْقٌ مِنْ بَيْتِ مَالٍ لِمَنْ يَقُومُ بِهِمَا ، وَلَا يَصْحَانِ إِلَّا بِوَقْتٍ ، وَلِفَجْرِ مَنْ بَعْدَ نِصْفِ لَيْلٍ مَرْتَبَيْنِ مَتَوَالِيَيْنِ عَرَفًا مِنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ لَا أَكْثَرَ ، وَشَرَطُ كَوْنِهِ ذَكَرًا عَاقِلًا مَسَامًا مُمِيزًا نَاطِقًا نَاقِيًا عَدْلًا ، وَلَوْ ظَاهِرًا ، وَبَصِيرًا أَوَّلَى ، وَرَفَعِ صَوْتٍ

(١) قَوْلُهُ : وَيَتَجَمُّعُ نَحْوُ أَذَانٍ وَعِيدٌ لَا نَحْوَ غَسْلِ مَيْتٍ وَدَفْنِهِ النَّحْ أَقُولُ :

صَرَحَ بِهِ الْبَهَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمُنْتَهَى .

ركن ليحصل سماع ، ما لم يؤذن لحاضر ، وتكره زيادة فوق طاقة ،
 وإن خافتَ ببعضه وجهر ببعض فلا بأس ، وإن نكس أو سكت
 في الاثناء طويلا عرفا أو تكلم بمحرم كسب وقذف بطلا ،
 وكره سكوت يسير ، وكلام بلا حاجة ، وله رد سلام فيها ، وسن
 كونه صيتاً أميناً بالغاً بصيراً عالماً بوقت ، ولو عبداً بأذن سيد ، واقفاً
 قائماً فيها ، فيكرهان قاعداً وماشياً لغير مسافر ومعدور ، متطهراً ،
 فيكره أذان جنب وإقامة محدث ، على علو رافعاً وجهه جاعلاً سبائقيه
 في أذنيه مستقبل القبلة ، يلتفت في أذان يميناً لحي على الصلاة وشمالاً
 لحي على الفلاح ، ولا يزيل قدميه ، قال القاضي والمجد وجمع : إلا
 بمنارة ، وإن يتولاهما واحد بمحل واحد ما لم يشق ، وأن يجلس بعد
 أذان مغرب جلسة خفيفة ، ثم يقيمها بموضع أذان ، وأن تؤخر إقامة
 بقدر فراغ حاجة ووضوء وصلاة ركعتين وفراغ أكل ونحوه ، وأن
 يحرم إمام عقب فراغ إقامة ، وكره أذان ملحن وملحون وذو لثغة
 فاحشة ، وبطل إن أحيل معنى نحو الله وأكبر ، ويستحب أن لا يقوم
 إذا أخذ المؤذن يؤذن بل يصبر قليلاً ، لأن في التحرك عند سماع النداء
 تشبهاً بالشيطان .

﴿ فصل ﴾

يقدم بأذان مع تشاح أفضل فأدين فأعقل ، ثم من يختاره أكثر جيران مصلين ثم يقرع ، ولا بأس مع تساو بتقديم من هو أعمر لمسجد ، وأتم مراعاة له ، وأقدم تأذينا هو أو أبوه ، أو لكونه من نسل من جعل صلى الله عليه وسلم الأذان فيه ، واختير أذان بلال ، فلا يشرع بغير عربية ، وهو خمس عشرة كلمة ، بلا ترجيع للشهادتين سرّاً قبل جهر بهما ، والاقامة إحدى عشرة بلا تشية ، ويباح ترجيعه وتشيتها كأذان ، وسن أول وقت ، وترسل فيه وحدها ، والوقف على كل جملة ، وقول الصلاة خير من النوم مرتين بعد حيلة أذان فجر ، ويسمى التشويب ، وكره في غيرها ، وبين أذان وإقامة ، ونداء بعد أذان في نحو أسواق ، بقول الصلاة أو الإقامة أو الصلاة رحمكم الله ، قال الشيخ هذا إن كانوا قد سمعوا النداء الأول وإلا فلا ينبغي أن يكره ، قال : وقال ابن عقيل : فإن تأخر امام الحي أو اماتل الجيران فلا بأس أن يعضي اليه منه يقول له قد حضرت الصلاة . وكره قبل أذان قول : قل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً الآية ، وكذا إن وصله بعده بذكر ، وقبل إقامة قول : اللهم صل على محمد ونحو ذلك ،

ولا بأس بنخضة قبلها ، وأذان واحد بمسجدين لجماعتين ، وشرعا لجماعة ثانية بغير جوامع كبار قاله ابو المعالي ، ووقت إقامة لامام فبأذنه يقيم ، وأذان لمؤذن ، فيحرم أذان غير راتب بلا اذنه او خوف فوت ، وكره أذان برمضان قبل فجر ثان إن لم يعد بعده ، وسن لمؤذن ومقيم وسامعها ، ولو ثانياً وثالثاً ، او في طواف او قراءة او امرأة او داخل مسجد قبل تحية متابعة قوله سرّاً بعثله ، لا مصل ومتخل ويقضيان ، فان أجابه مصل بطلت بجعلة ، ففيها يقول متابع لا حول ولا قوة إلا بالله ، وفي تشويب صدقت وبررت ، وفي لفظ إقامة أقامها الله وأدامها . ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ ، ويقول : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته . ثم يدعو هنا وعند إقامة بما احب ، ويقول عند أذان مغرب : اللهم هذا إقبال ليلك وادبار نهارك وأصوات دعائك فاغفر لي . وحرم خروج من مسجد بعد أذان وقبل صلاة بلا عذر او نية رجوع ، قال الشيخ إن كان التأذين لفجر قبل وقت لم يكره خروج نصاً ، (ويتبعه) مثله لو خرج بعده لكن ليصلي جماعة بمسجد آخر لا سيما مع فضل أمامه * (١) .

(١) قوله : ويتبعه مثله لو خرج بعده لكن ليصلي جماعة بمسجد آخر الخ - لأن الجماعة واجبة ولكن الخروج بعد الوقت اما محرم على الصحيح من المذهب واما مكروه على قول بعضهم - اقول : ذكره الشارح ولم يتعرض لتوجيهه ولم يذكر قولاً لأحد ، ولم أر من صرح به ، والظاهر من عباراتهم لا يوافق هذا التوجيه فتأمل .

(فرع) ما يفعله المؤذنون قبل فجر من تسييح وتهليل ونشيد ورفع صوت بدعاء او قراءة فمن البدع المكروهة ، ولم يقل به أحد من العلماء فلا يعلق استحقاق رزق به ، ولا يفعل ولو شرطه واقف ، بل قال ابن الجوزي كل ذلك من المنكرات يمنع الناس نومهم ويحبط على المتجهدين قراءتهم .

* باب ، شروط الصلوة *

ما تتوقف عليها صحتها إن لم يكن عذر ، ويستمر حكمها الى انقضاءها ، وليست منها بل تجب لها قبلها إلا النية ، ولا تسقط عمداً او سهواً أو جهلاً ، وهي : اسرار ، وعقل ، وتميز ، وطهارة مع قدرة . (الخامس) : دخول الوقت ، وتجب مكتوبة بدخول أوله ، وهو لظهر - وهي أولى الصلوات وتسمى الحجير - من الزوال وهو ابتداء طول الظل بعد تناهي قصره ، لكن لا يقصر في بعض بلاد خراسان لسير الشمس ناحية عنها ، او حدوثه ان فقد كصنعاء اليمن في سابع عشر حزيران ، ويختلف ظل باختلاف شهر وبلد ، فأقله باقليم الشام والعراق قدم وثلاث في نصف حزيران ، وقدام ونصف وثلاث في نصف تموز وأيار ، وثلاثة في نصف آب ونيسان ، وأربعة ونصف في نصف آذار وايلول ، وستة في نصف شباط وتشرين الأول ، وتسعة في نصف كانون الثاني وتشرين الثاني ، وعشرة وسدس في نصف كانون

الأول ، ويكون أقل وأكثر في غير ذلك ، وطول كل إنسان
بقدمه ستة وثلاثين تقريباً ، ويمتد وقتها من الزوال الى ان يصير ظل
كل شيء مثله سوى ظل الزوال ، والأفضل تعجيلها إلا مع شدة
حر فيسن تأخير حتى ينكسر ولو صلى وحده او بيته ، ومع غيم
لمصل جماعة فيسن لقرب وقت عصر ، غير جمعة فيسن تعجيلها بزوال
مطلقاً وتأخيرها لمن لا جمعة عليه او يرمي الجمرات حتى يُفعلاً أفضل ،
ثم يليه الوقت المختار للعصر وهي الوسطى ، ويمتد حتى يصير ظل
الشيء مثليه سوى ظل الزوال ، ثم هو وقت ضرورة الى الغروب ،
وعنه وقت اختيار الى اصفرار شمس اختاره الشيخان وجمع ،
وتعجيلها أفضل مع حر او غيم ، وسن جلوسه بعدها في مصلاه لغروب
وبعد فجر لطلوع شمس ، ولا يستحب ذلك في بقية الصلوات ، ثم
يليه وقت مغرب ، وهي الوتر ، ولا يكره تسميتها بالعشاء وبمغرب
اولى ، ويمتد وقتها لمغيب شفق أحمر ، وكره تأخيرها لظهور نجوم ،
والأفضل تعجيلها إلا ليلة جمع لمحرم قصد مزدلفة إن لم يوافها وقت
غروب ، وفي غيم لمصل جماعة ، وفي جمع إن كان ارفق ، ثم يليه الوقت
المختار للعشاء ، ولا يكره تسميتها بالعتمة ، وكره نوم قبلها وحديث
بعدها غير يسير او لشغل وأهل وضيء الى ثلث الليل ، وعنه نصفه
اختاره الشيخان وجمع ، وصلاتها آخر الثلث أفضل ما لم يؤخر

المغرب ، ويكره إن شق ولو على بعض مأمومين ، ثم هو وقت ضرورة لطلوع فجر ثان ، وهو البياض المعترض بالشرق ولا ظلمة بعده ، والأول مستطيل أزرق له شعاع ثم يظلم ، ثم يليه وقت فجر لطلوع شمس ، وتسمى الصبح ، ولا يكره تسميتها بالغداة ، وتعجيلها افضل ولو قلّ الجمع ، وكره حديث بعدها بأمر دنيا حتى تطلع شمس ، وتأخير الكل مع أمن فوت لمصلي كسوف ومعدور كحاقن وتائق افضل ولو أمره به والده ليصلي به آخر ، (ويتيم) لا وجوباً خلافاً لبعضهم * ^(١) . ولا يكره أن يؤم أباه ، ويجب تأخير لتعلم فاتحة وذكر واجب ولذي سلس اعتيد انقطاعه آخره ، ويجب تعجيل لمن ظن مانعاً كموت وقتل وحيض كما مر ، وتحصل فضيلة تعجيل بتأهب اول وقت ، ويقدر للصلاة ايام الدجال قدر المعتاد من نحوليل وشتاء ، « ويتيم » وكذا حج وصوم وزكاة وعدة * ^(٢) . وأيامه أربعون يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة والباقي كأيامنا .

(١) قوله : ويتيمه - انه استحباباً - لا وجوباً خلافاً لبعضهم - وهو صاحب المنتهى في شرحه - اقول : وقد وافق اليهودي والخلوتي والشيخ عثمان والبعلبي والشارح على ما استظهره صاحب المنتهى ولم أر من صرح ببحث المصنف فتأمل .

(١) قوله : ويتيمه وكذا حج وصوم وزكاة وعدة . اقول : صرح بالاتجاه في شرحي الاقناع والمنتهى ، وقد فصل ذلك بعض مشايخنا ولم أر من صرح بهذا التفصيل ، وهو مقتضى كلامهم فتأمل .

﴿ فصل ﴾

يدرك وقت بتكبيره إحرام فتقع كلها أداء ولو جمعة أو آخر وقت ثانية في جمع ، ولا تبطل بخروجه وهو فيها ولو أخرها عمداً ، ومعنى أدائها بناء ما خرج عن وقتها على تحريمه أداءً ، ومن جهل الوقت ولا تمكنه مشاهدة ولا يخبر عن يقين صلى إذا ظن دخوله ، لا إن شك ، ويعيد إن أخطأ ظنه لا إن أصاب الوقت أو ما بعده ، ولو نوى إن كان دخل الوقت ففرض وإلا فنفل لم تنعقد ، والأولى تأخير احتياطاً إلا أن يخشى خروج وقت ، إلا في غيم لعصر فيسن تكبير ، ويعيد أعمى عاجز عدم مقلداً ولو أصاب ، (ويتبع) إلا في سفر مع تحرر فلا كقبلة *^(١) . ويعمل بأذان وإخبار ثقة عارف لا عن ظن كفي غيم ، فإن كان عن اجتهد اجتهد هو ، وإن كان المؤذن يعرف الوقت بساعات أو تقليد عارف عمل به ، وإذا دخل وقت صلاة بقدر تكبيرة إحرام ثم طراً مانع كجنون وحيض ونفاس وردة

(٢) قوله : ويتجه إلا في سفر مع تحرر فلا كقبلة - أي فلا يعيد كتحريره في قبلة - أقول : قال الشارح : وظاهر إطلاقهم هنا لا فرق بين الحضر والسفر في وجوب الاعادة مطلقاً انتهى . قلت : الأمر كما قال ولم أر من صرح به فتأمل .

قضيت فقط ، وان طراً تكليف كبلوغ وعقل وزوال حيض وردة
وقد بقي بقدرها قضيت مع مجموعة اليها ، فقبل غروب تقضى ظهر
وعصر وقبل طلوع تقضى فجر .

* فصل *

ويجب قضاء مكتوبة فائتة مرتباً ولو كثرت ، إلا اذا خشي
فوات حاضرة ولو بعضها ، او خروج وقت اختيار ، فيجب تقديم
حاضرة ، وتصح فائتة إذا ، لا نفل ولو راتبة ، ولو نسي الترتيب بين
فوائت حال قضائها أو بين فائتة وحاضرة حتى فرغ ، او اعتقد ان لا
صلاة عليه ، فلو صلى الظهر ثم الفجر ثم العصر صحت عصره ، لاعتقاده
أن لا صلاة عليه ، كمن صلاها ثم تبين انه صلى الظهر بلا وضوء ، لا إن
جهل وجوبه أو خشي فوت جماعة ، وعنه يسقط بخوف فوتها اختاره
جمع لكن عليه فعل الجمعة ، (ويتبعه) في الكل حيث خاف إمام
بقطعها ضرراً *^(١) . ويجب فوراً ما لم ينضر في بدنه او معيشة

(١) قوله : ويتبعه في الكل حيث خاف إمام بقطعها ضرراً - اي
يتبعه سقوط الترتيب عن الامام في الجمعة وغيرها جاهلاً كان او ناسياً إن
خاف الضرر بقطعها فان أمن والوقت متسع قطعها - اقول : قال الشارح :
وهو متبعه وإن لم أر من صرح به واختار المجد سقوط الترتيب والحالة
هذه فيتمها الامام والمأموم فوضاً انتهى . قلت يؤيده سقوط الترتيب بعذر
النسيان ونحوه فعذر الضرر قياسه .

يحتاجها او يحضر لصلاة عيد ، ولا يصح نفل مطلق اذاً لتحريمه
كأوقات نهي ، وتصح رواتب ، ويجوز تأخير لغرض صحيح
كانتظار رفقة او جماعة لها (فرع) لا تسقط فائتة بحج وتضعيف
صلاة بالمساجد الثلاثة ، وإن ذكر فائتة إمام أحرم بحاضرة لم يضق
وقتها قطعها مع سعة ، واستثنى جمع الجمعة كغيره اذا ضاق عنها وعن
المستأنفة وإلا أتمها قلاً ، ومن شك فيما عليه وتيقن قدر زمنه أبرأ
ذمته يقيناً ، وإلا فما تيقن وجوبه ، فلو ترك عشر سجدة من صلاة
شهر قضى عشرة أيام ، ومن نسي صلاة او سجدة من يوم وجبها
قضى خمساً بنية فرض ، وظهرأ وعصرأ من يومين وجبها السابقة
تحرى بأيهما يبدأ ، فان استويا فبما شاء ، وظهرأ من يوم وأخرى لا
يعلم أمغرب أو فجر لزمه أولاً صلاة فجر فظهر فمغرب ، وظهرأ ثم
أحدث ثم توضأ وصلى العصر ثم ذكر ترك فرض من أحد الوضوءين
لا بعينه لزمه إعادة وضوء وصلاتين ، ولو كان توضأ لثانية تجديداً أعاد
الاولى فقط بلا إعادة وضوء ، وظهرأ فائتة وحاضرة ترك من إحداها
شرطاً او فرضاً صلى ظهرأ واحدة ينوي بها ما عليه ، ولو كانتا فائتين
فنوى ظهرأ منهما لم يجزئه عن إحداها حتى يعين سابقة لأجل ترتيب ،
بخلاف مندورتين ، (وينبغي) إعادة عصر فقط لمسأس أحد فرجي
حتى ظهرأ والآخر عصرأ إلا إن توضأ بين المسين ، وإن كانت

إحداها بحدث كصلاتي بجهد لجهتين * ولو شك مأموم صلى
الظهر هل صلى أمامه الظهر او العصر اعتبر بالوقت فان أشكل فلا
إعادة ، وسن لمسافر نام حتى خرج وقت انتقال من مكان نومه
ليقضي في غيره .

* باب ، ستر العورة *

مع قدرة من أعلى وجوانب لا من أسفل بما لا يصف لون
بشرة حتى عن نفسه من شروط الصلاة ، وهي سوءة الانسان وكل
ما يستحي منه ، ويجب سترها حتى خارجها وفي ظلمة وخلوة ولو
بنحو نبات ومتصل به ككيدته ولحيته ، لا بنحو بارية وحصير مما
يضره ، ولا بحفيرة وطين وماء كدر لعدم ، وبإباح كشفها لنحو تداوٍ
وتخل وختان ومعرفة بلوغ وبكارة وثيوبة وعيب ولباح ومباحة ،
ولا يحرم عليه نظر عورته حيث جاز كشفها ، وعورة ذكر وخنثى
بلغا عشرأ وأمة مطلقاً وام ولد ومبعضة وحرمة مميزة ومراقة ما بين
سرة وركبة ، وسن استتارهن كحرمة بالغة ، وعورة ابن سبع الى
عشر الفرجان فقط ، والحرمة البالغة كلها عورة في الصلاة حتى ظفر
وشعر إلا وجهها ، قال جموع وكفيها ، وفي النظر تفصيل يأتي ، وسن
صلاة رجل بالغ سيما إمام في ثوبين قيص ورداء أو إزار وسراويل

مغ ستر رأسه ، ولا يُكْرَه في ثوب واحد يستر ما يجب ستره ،
والقميص أولى من رداء مع اقتصار على ثوب ، وسن أن يزرّ جيب
قميص واسع ولو بشوكّة ، فإن رؤيت عورته منه بطلت ، ويجزي
سده بلحيته ، وشرط في فرض رجل بالغ مع ستر عورته سترُ جميع
أحد عاتقيه بلباس لا حبل ولو وصف البشرة ، وسن صلاة حرة في
درع وهو القميص وخمار وهو غطاء رأسها وملحفة وهي الجلباب ،
ولا تضم ثيابها حال قيامها ، وتكره في نقاب وبرقع ، ويجزي ستر
عورتها ، وإذا انكشف لا عمدًا من عورة يسيرُ لا يفحش عرفا في
النظر ولو طويلاً ، أو كثير في زمن قصير لم تبطل ، ومن صلى في
غضب ولو بعضه أو ثمنه المعين حرام أو كان بعضه ثوباً ولو للكعبة أو
بقعة ولو كان على مصلّى مباح غيره ، أو في ذهب أو فضة أو حرير أو
غالبه حيث حرم ولو صبيّاً ، أو حج بغضب عالماً به ذا كرّأله وقت عبادة
لم تصح وإلا صحت ، (وتنم) لو تاب في حج قبل دفع من عرفة أو بعده أن
عاد فوقف مع تجديد إحرام الصحة لتلبسه بالمباح حال فعل الأركان * (١).

(١) قوله : ويتجه لو تاب في حج الخ - أي يتجه صحة حجه - أقول :
أيده الشارح ولم أر من صرح به وهو ظاهر ، وفيه ما كتبه الشيخ عثمان
في حاشيته على المنتهى قال : فائدة قال في الاقتناع ولو تقوى على أداء عبادة
بأكل حرام صحت انتهى قال الشيخ عثمان وذلك لأن الاستعانة بأكل الحرام
على الصلاة أو الحج عائدة الى خارج فإذا صحت الصلاة مع كونها أكد من
الحج فلأن يصح الحج اولى انتهى قلت : وهذا تحقيق وجيه يعول عليه .

ولو صلى على أرض غيره ولو مرزوعة أو على مصلاه بلا غضب أو ضرر جاز وصحت ، وإن غير هيئة مسجد فيكفص ، لا إن منعه غيره ، ولا يبطل لبس عمامة وخاتم منهي عنهما ، أو خف حرير ، أو وضع ثوب غضب بنحو كفه ، وتصح بلا إعادة ممن جلس بغضب وكذا بنجسة ، ويسجد وجوباً ، ويوميء برطوبة غاية ما يمكنه ، ويجلس على قدميه فلا يضع على الأرض غيرهما ، (ويتبع) كفص إكراه دام لا آخر وقت * ^(١) . وأنه إن سجد برطوبة تبطل * ^(٢) . ويصلي عرياناً مع غضب وفي حرير لعدم ولا إعادة ، وفي نجس لعدم ويعيد ، ويصلي في أقل ثوبين نجاسة ، ولا يصح نقل آبق ، (ويتبع) صحة نقل نحو صوم وحج * ^(٣) .

(١) قوله : ويتبعه كفص إكراه دام لا آخر وقت ، وكذا بنجسة النخ - أي تصح الصلاة بلا إعادة - أقول : ذكره الشارح وقال : قال الشيخ تقي الدين : وكذا كل مكروه على الكون بالمكان النجس والغضب بحيث يخاف ضرراً من الخروج في نفسه أو ماله انتهى .

(٢) قوله : ويتبعه أنه إن سجد برطوبة تبطل ، أقول : ذكره الشارح وقال هو مفهوم قولهم ويوميء برطوبة انتهى . ولم أر من صرح به وهو ظاهر لاتصال النجاسة به ولا عذر له بذلك .

(٣) قوله : ويتبعه صحة نقل نحو صوم وحج - أي من آبق لاختصاص عدم الصحة بنقل الصلاة - أقول : صرح به الهوتى وتلميذه الغلوتي .

﴿ فصل ﴾

ومن لم يجد إلا ما يستر عورته أو فرجيه أو أحدهما ستره، والدبر أولى، إلا إذا كفت منكبه وعجزه فقط فيسترهما ويصلي جالساً ندباً، ويلزم تحصيل سترة بثمرن أو اجرة مثلهما، فإن زاد فكاء وضوء، وقبولها عارية لا هبة ولا طلبها عارية كذا في المبدع، فإن عدم صلى جالساً ندباً يومئ ندباً ولا يتربع بل يتضام فيقيم إحدى نخذه على الأخرى، وإن صلى قائماً لزمه أن يسجد بالأرض خلافاً له، ولا يعيد، وإن وجدها مصل قرية عرفا ستر وبنى وإلاّ ابتداءً، وكذا من عتقت فيها واحتاجت إليها، فلو جهلت عتقها أو وجوب ستر أو قدرة عليه أعادت، وتصلي العراة جماعة صفّاً واحداً وإمامهم وسطاً وجوباً فيهن، فإن تقدمهم بطلت إلا في ظلمة، (ويتم) أو عُمياً*^(١).

ومع ضيق مكان يصلون جماعتين، ويتباعد نساء عن رجال، ويصلي كل نوع جانباً، فإن شق صلى الفاضل واستدبر مفضول ثم عكس، (ويتم) إن لم يضيق وقت*^(٢). ومن أعار سترته وصلى عرياناً لم

(١) قوله : ويتجه أو عُمياً - أي فيجوز تقدمه عليهم - أقول : صرح به في شرح الاقتناع وغيره .

(٢) قوله : ويتجه إن لم يضيق وقت - أي إن ضاق الوقت صلوا على حسب الامكان - أقول : لم أره لأحد، وذكره الشارح وأقره، وهو ظاهر مراد لغيره .

تصح، «وينبغي» مع قدرته على استردادها *^(١). وتسني إعارتها إذا صلى، وإن صلح إماماً صلى بهم ندباً، وإن كان أمياً صلى فيها ثم بذلها لهم فصلوا بها واحداً بعد واحد، إلا مع ضيق وقت فيصلي بها أحدهم إماماً وأماماً والباقون عراً، ويقرع ان تشاحوا، ويتعين من عينه ربهما، فإن أعارها لغير صالح جاز وحكمه كصاحبها، فإن كان ثم نساء فهن أولى، فإذا صلين فيها دفعت لهم، فإن كان ثم ميت صلى فيها حي ثم كفّن، وحرّم انتظار ستره مع ضيق وقت، (وينبغي) لمسافر *^(٢).

﴿فصل﴾

كره في صلاة سدل وهو طرح ثوب على كتفيه ولا يرد طرفه على الكتف الأخرى فإن رد أو ضمّ طرفيه بيديه لم يكرهه فإن طرح على كتفيه قباء من غير إدخال كفيه فلا بأس بذلك باتفاق الفقهاء وليس من السدل المكروه قاله الشيخ، وكره اشتمال الصماء وهو أن يضطجع بثوب ليس عليه غيره، وتغطية وجه وتلم على فم وأنف، وكفّ كم وتشميره بلا سبب، وكره ولو في غير صلاة تشبه بكفار، وحرّمه الشيخ، وصليّب في نحو

(١) قوله : ويتجه مع قدرته على استردادها - أي أنه مع العجز تصح صلاته - أقول : صرح به الغلوتي والشيخ عثمان .

(٢) قوله : ويتجه لمسافر - أي إذا تجاوز الصلاة عرياناً لمسافر خشي خروج الوقت - أقول : قال الشارح لكن صريح عبارات الأصحاب عدم الفرق بين المسافر وغيره انتهى . قلت بحث المصنف مصرح به لكنه غير وجيه فتأمل .

ثوب وشدُّ وسط بمشبه شدَّ زنار، ولا بأس بما لا يشبه لرجل، بل يستحب بنحو منديل، وكره لا تُثي ولو في غير صلاة خلافاً له، ومشي بنعل واحدة أو مختلفتين، وسن كون نعل صفراء وخف أحمر أو أسود، وكره لبس معصفر في غير إحرام ومزعفر وأحمر مصمتاً لا أسود ولو لجند وطياساناً وهو المقور وجداً مختلفاً في نجاسته واقتراشه، لا إلباسه دابته، وكون ثيابه فوق نصف ساقه أو تحت كعبه بلا حاجة لا ما بين ذلك، ولا امرأة زيادة إلى ذراع، وحرم كبيرة في غير حرب إسبال ثيابه خيلاء ولو عمامة وسراويل، فان اسبل لحاجة كستر قبيح ولا خيلاء ولا تدليس أبيض، كقصيرة اتخذت رجلين من خشب، ويحسن تطويل كُم لرأس أصابع أو أكثر قليلاً وتوسيعه، وقصر كمها وتوسيعه بلا إفراط، وكره لهما لبس ما يصف البشرة، ولهما ما يصف الحجم، (وينبغي) تحريم ما يصف البشرة مفرداً كما مر* ^(١). وحرم لبسهن عصائب كبار يتشبهن برجال، بل حرم تشبه اثني برجل كعكسه في لباس وغيره، وكره لرجل لبس ثياب المرأة وعكسه نصاً، وزيق عريض

(١) قوله : ويتجه تحريم ما يصف البشرة مفرداً الخ - أي بلا ساتر تحته - أقول : ذكره الشارح وهو صريح كلامهم والمراد أنه يحرم على الرجل والمرأة ليس ما يصف البشرة حتى العورة إذا كان مفرداً، ويكره إذا كانت العورة مستورة بغيره كما في شرح الاقناع وغيره .

وابسُ زِي الأعاجم كعمامة صماء ونعل صرارة لزينة ، ولبس ما فيه شهرة ، ويدخل فيه خلاف معتاد وزِي بلد ، ولبس ثوب مقلوب كفعل بعض أهل السخافة ، فان قصد به إظهار تواضع حرم لأنه رياء ، قال ابن عقيل لا ينبغي الخروج من عادات الناس إلا في الحرام ، وسن تواضع في لباس وبياضه ونظافة نحو ثوب وبدن ومجلس وإرخاء ذؤابة خلفه وتحنيكها ، وكره ترك وسخ في يد و ثوب ، ولبس سراويل وخف وإزار قائماً ، لا استعمال ، ولا بأس بلبس فراء طاهرة وصوف ووبر وشعر من طاهر وصلاة عليها كحصير ومعمول من نحو قطن ونعل خشب ، وسن لمن لبس ثوباً جديداً قول الحمد لله الذي كساني هذا ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة ، وتصدق بعقيق نافع .

﴿ فصل ﴾

وحرم على ذكر وانثى لبس ما فيه صورة حيوان وتعليقه وستر جدر به ، وتصويره ولو بستر وسقف وحائط وهو كبيرة ، لا اقتراشه وجعله مخدأ ، وكره صلاة على مصور وسجود أشد ، ولا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب وصورة وجرس وجنب بلا وضوء ، ولا تصحب رفقة فيها جرس ، وإن أزيل من صورة ما لا تبقى معه حياة كراس أو لم يكن لها رأس فلا بأس ، وجاز تصوير غير حيوان

كشجر ، وحرّم على ذكر ولو كافراً أو صبيّاً أو خنثى لا انثى لبس ما
كله أو غالبه حرير ظهوراً ، ولو بطانة ونكة وشرابة مفردة لا تبعاً ،
واقتراشه لا تحت صفيق واستناد اليه وتوسده وتعليقه وستر جدر
به لغير ضرورة غير الكعبة المشرفة وفاقاً ، وكتابة مَهْر ، ومنسوج
مشاقة حرير كَهْو ، ولبس منسوج بذهب أو فضة أو مموه بهما ، لا
مستحيل لونه ولم يحصل منه شيء ، ولا حرير ساوى ما نسج معه
ظهوراً ولو كان أكثر وزناً ، ولا خز وهو ما سدي بأبرسيم وألحم
بنحو قطن وصوف ، ولا خالص لمرض أو حكة ولو لم يؤثر في
زوالها أو قمل أو حرب مباح ولو في غير حالة قتال ، ولا الكل
لحاجة كدرع مموه احتيج للبسه ، وما حرّم استعماله من حرير
ومذهب ومصوّر حرم بيعه ونسجه وخطاطته وتعليكه وتماثله
واجرته والأمر به ، (ويتج) بطلان عقد * (١) . وكره نظر
ملابس حرير وآنية نحو ذهب وفضة إن رغبه في التزين بها والمفاخرة
والتنعم ، ويباح من حرير كيس مصحف وأزرار وخطاطة به وحشو
جباب وفرش ، وعلم ثوب وهو طرازه ، ولبنة جيب وهي الزيق ،

(١) قوله : ويتج بطلان عقد - أي عقد ما يبيع ونحوه لمن لا يباح له -
أقول : ذكره الشارح وأقره ، واستدل له بظاهر عبارة المغني ، ولم أر
من صرح به لكنه موافق للقواعد ويقتضيه كلامهم في أبواب فتأمل .

والجيب ما يفتح على نحر أو طوق ، ورقاع وسجف نحو فراء لا فوق أربع أصابع مضمومة ، ولو لبس ثياباً بكل ثوب قدر يحل ولو جمع صار ثوباً لم يكره ، والاسراف في المباح مكروه ، وقال الشيخ : الاسراف هو مجاوزة الحد وهو من العدوان المحرم .

﴿ باب ، اغتصاب النجاسة ﴾

بدن مصل وثوبه وبقعتها وعدم حملها شرطاً للصلاة مع قدرة حيث لم ينف عنها ، وهي كل مستقدر يمنع صحتها حيث لا مريض ، فتصح من حامل مستحجر وحيوان طاهر ، وممن مس ثوبه ثوباً أو حائطاً نجساً لم يستند إليه ، أو قابله راكعاً أو ساجداً ولم يلاقها ، أو سقطت عليه فزالت أو أزالها سريعاً ، أو صلى على طاهر طرفه متنجس ولو تحرك بحركته أو حبل تحت قدمه بطرفه نجاسة غير متعلق ينجر به ، فإن انجر كحبل يده أو وسطه مشدود بنجس أو سفينة صغيرة فيها نجاسة أو حيوان نجس ككباب وبغل وحمار ينجر معه إذا مشى لم تصح ، وإن كان لا ينجر كسفينة كبيرة وحيوان كبير لا يقدر على جره إذا استعصى صحت ، وتبطل بعجز عن إزالة ما سقطت عليه سريعاً ، أو جهل عينها أو حكمها أو نسيها ، أو أنها كانت في الصلاة ثم علم خلافها له ، أو حمل قارورة أو آجرّة باطنها

نجس او بيضة مذرة او عنقوداً حباته مستحيلة خمرأ ، وتصح بکراهة
ان طين نجسة او بسط عليها او على حيوان نجس او حرير طاهراً
صفيقاً مباحاً او غسل وجه آجرّ وصلى عليه او على بساط باطنه فقط
نجس او علو مباح له سُفْلُهُ غصب لغيره او سرير تحته نجس ، وإن
خيّط جرح او جبر عظم بخييط نجس فصح لم تجب إزالته مع ضرورة ،
ولا يتيمم له إن غطاه لحم والا تيمم ، وتصح إمامته بمثله ، «ويتم»
احتمال وبغيره حيث صح تيمم لنجاسة *^(١) . ومع عدم ضرر
تجب إزالته ، فلو مات اذا ازيل إلا مع مُثْلَةٍ ، ولا يلزم شارب خمر
قيء وسُؤْرهُ نجس بخلاف طفل ، وان أُعِيدَ نحو أذن وسن
من حيوان طاهر فثبت كما كان فطاهر ، كمن نحو آدمي
وإن لم يثبت .

﴿ فصل ﴾

ولا تصح تعبداً صلاة غير جنازة في مقبرة قديمة او لا تقلبت او
لا ، ولا يضر قبران ولو كثر مدفون بهما ، ولا ما دفن بداره ولو
قبوراً ، ولا في حمام وما يتبعه في بيع مما يعلق عليه بابه ، ولا في حش

(١) قوله : ويتجه احتمال وبغيره الخ : اقول ذكره الشارح وقوى
الاحتمال وقال لصحة إمامة المتيمم بالمتوضئ مطلقاً انتهى . قلت لم أر من
صرح به وهو فيما يظهر وجه يقتضيه كلامهم .

وهو محل قضاء حاجة مما هو داخل بابه ، ولا أعطان إبل وهي ما تقيم فيها وتأوي إليها ، فلا يضر موضع ورودها ومناخ علفها وموضع نزولها في سيرها ، (ويتجه) احتمال زوال عطن برحيل عرب * (١) . ولا في بحزرة وهي ما أعد لذبح فيه ، ولا مزيلة وهي مَرْمَى الزبالة ولو طاهرة ، ولا قارعة طريق وهي ما أكثر سلوكه سواء كان فيه سالك أو لا ، ولا بأس بطريق أبيات قليلة ، وبما علا عن جادة مسافر ينه ويُسرة ، وأسطحة ما مَرَّ كهي فلا تصح بساباط حدث على طريق ، « وتجه » يصح عدّ اجتناب أما كن نهي شرطاً مستقلاً ، وكذا مكان وثوب غصب مع الذكر كالترسمية لوضوء * (٢) . وتصح على سطح نهر لعدم ورود نهي خلافاً للمنتهى ، والتعليل بأن الهواء تابع للقرار يرده سفينة وراحلة ويبت على بركة ، ولو جمد الماء فكسطحه ، وتصح على ثلج إذا وجد حجمه ، لا في غصب من أرض وحيوان وغيره ولو جزءاً مشاعاً ، أو بسط عليه مباحاً ، سواء غصب ذلك أو ادعى ملكه

(١) قوله : ويتجه احتمال زوال - حكم - عطن برحيل عرب أقول : قيده الشارح بقوله بحيث لم ينووا الرجوع إليه انتهى . وهو ظاهر لأنهم إذا نوا الرجوع فلا يزول حكم العطن ، ولم أر من صرح به وهو فيما يظهر وجه .

(٢) قوله : ويتجه يصح عدّ اجتناب أما كن نهي شرطاً مستقلاً الخ أقول : ناقش الشارح المصنف بأن الشرط لا يسقط سهواً ولا جهلاً والصلاة فيما ذكر تصح من جاهل وناس فافترقا انتهى .

أو اجارته ظالماً ، أو أخرج سابطاً بموضع لا يحل ، ويصح وضوء وضوء وصوم وأذان وإخراج زكاة وعقود بمكان غصب ، وصلاة في بقعة أبنيتها غصب ، ولو استند أو طولب برد وديعة أو غصب ولم يفعل ، وصلاة قن خالف سيده بإقامة مكان ، ومُتَقَوٍّ على أداء عبادة بأكل حرام ، ونحو عيد وجمعة وجنازة وكسوف لضرورة بطريق وغصب ، بل وفي الكل مطلقاً لعذر ، (وينبغي) الأصح منه خوف خروج وقت * (١) .

وتكره صلاة إليها بلا حائل كؤخرة رحل ، ولا يكفي حائط المسجد نصاً خلافاً لابن عقيل ، ولو غيرت أما كن نهي غير غصب بما يزيل اسمها كجعل حمام داراً ومقبرة مسجداً وصلى فيها صحت ، ومقبرة مسجد حدث بها ، لا إن حدثت هي حوله ، وفي قبلته فكصلاة إليها ، ولو وضع قبر ومسجد معاً لم يحجز ولم يصح وقف وصلاة قاله في الهدى ، وتصح بطريق حدثت بمسجد ، وتكره بأرض خسف وما نزل بها عذاب كبابل وديار ثمود ، وبمسجد الضرار ومدبغة ورحى وعليها ، وبأرض سبخة ومقصورة مسجد تحمى لكابر وسلاطين ، ولا تكره بيع وكنائس ولو مع صور ، وليست

(١) قوله : ويتجه الأصح منه خوف خروج وقت - أي إن من العذر خوف خروج الوقت - أقول : قال الشارح : هذا غير مسلم وحكاة في المبدع بقيل والله أعلم انتهى . ولم أر من صرح يبحث المصنف غير المبدع وهو مقبول لو ساعدته القول فتأمل .

ملكاً لأحد فليس لهم منع من يعبد الله فيها لأننا صالحناهم عليه
 (فرع) يثاب على ما كرهه لذاته بل لعارض كما مر، وكوضوء
 بماء كرهه، بخلاف ما كرهه لذاته كسواك صائم بعد الزوال،
 ولا يُعَدُّ عبادة.

﴿ فصل ﴾

ولا يصح فرض في الكعبة ولا على ظهرها، إلا إذا وقف على
 منتهائها بحيث لم يبق وراءه شيء، أو خارجها وسجد فيها، وتصح نافلة
 ومنذورة فيها وعليها، ولو لم يكن بين يديه شاخص متصل بها خلافاً
 له، ما لم يسجد على منتهائها، ويسن نفلها فيها والأفضل وجاهه إذا
 دخل ويجوز لغير وجاهه، ونفل سن جماعة خارجها بها أفضل منه
 داخلها بدونها، إذ المحافظة على فضيلة تتعلق بنفس العبادة أولى من
 المحافظة على فضيلة تتعلق بمكانها، فنفل بيته أفضل منه بمسجد ولو
 الحرام، وسن تنفل في الحجر وهو منها وقدره ستة أذرع وشيء،
 ويصح التوجه إليه ولو لمكي، والفرض فيه كداخلها، ولو نقص بناء
 الكعبة وجب استقبال موضعها وهوائها دون انقاضها، ولو صلى
 على جبل يخرج عن مسامحة بنيانها صحت لهوائها، ولا بأس بتغيير
 حجارتها إن احتاجت لمرمة، لا الحجر الأسود فيحرم، لعدم قيام

غيره مقامه ، ولا ينتقل النسك معه ، وكبره نقل حجارته عند عمارتها الى غيرها ، وفي الفنون لا يجوز ان تعلّى أبنيتها زيادة على ما وجد من علوها ، وفي الفروع يتوجه جواز البناء على قواعد ابراهيم عليه السلام ، بغير إدخال الحجر في البيت انتهى ، وقد فعله عبد الله بن الزبير ، ورأى الشافعي ومالك تركه لئلا يصير البيت ملعباً للملوك .

باب استقبال القبلة *

في جميع الصلاة شرط لها مع قدرة ، لا مع عذر ولو نادراً كزئض ومربوط عجزاً عن استقبال ، وصلى صلى الله عليه وسلم لبيت المقدس عشر سنين بمكة وسبعة عشر شهراً بالمدينة ، بالسنة او القرآن قولان ، ثم أمر بالتوجه للكعبة ، فلا تصح لقادر بدون استقبالها ، إلا في نقل وراتبة مسافر فقبلته جهة سيره ، ولو ماشياً سفرأ مباحاً ولو قصيراً ، لا مكروهاً او حضراً ، ولا راكب تعاسيف وهو ركوب فلاة وقطعها على غير صوب ، ولا راكب محفة واسعة ونحو سفينة غير ملاح ، وإن لم يعذر من عدلت به دابته او عدل الى غيرها عن جهة سيره مع علمه او عذر فطال بطلت ، وبعذر سهو قصير يسجد له ، وإن وقف لتعب دابته او منتظر أرفقة او لم يسر لسيرهم ، او نوى النزول ببلد دخله او

نزل في أثنائها استقبال نازلاً ويتممها ، « ويتجه » وجوب نزول راكب لا يتمكن من نحو سجود سيما مفترض * ^(١) . وإن نذر صلاة على دابة جاز وصحت عليها ، وشرط طهارة محل راكب وعدم ملاقاته لنجس كحمار ، ولا يضر وطء دابة نجاسة بل وطء ماش عمداً ، (ويتجه) غير رطبة * ^(٢) . وإن ركب ماش في نقل أتمه ، (ويتجه) وفي فرض حيث جاز * ^(٣) . وتبطل بركوب قاعد وقائم ، وعلى ماش إحرام وركوع وسجود إليها إن أمكن ، ويفعل ما سواه إلى جهة سيره ، وكذا راكب أمكنه بلا مشقة وإلا فإلى جهة سيره ويوميء ، ويلزم قادراً جعل سجوده أخفض وطمأنينة .

﴿ فصل ﴾

وفرض من قرب من الكعبة ، أو مسجده صلى الله عليه وسلم

(١) قوله : ويتجه وجوب نزول راكب لا يتمكن من نحو سجود الخ . أقول قال الشارح إن هذا الاتجاه في المفترض ظاهر وأما في المتنفل فغير مسلم لأنه يكتفي بالإيماء في الركوع والسجود حيث لم يتمكن من فعلها انتهى .

(٢) قوله : ويتجه غير رطبة أقول : ذكره الشارح وأقره وجعله راجعاً للدابة وهو غير ظاهر لمن تأمل كلامهم لا سيما صاحب المنتهى في شرحه وغيره ، وانما هو راجع إلى الماشي فتأمل .

(٣) قوله : ويتجه وفي فرض حيث جاز . أقول : ذكره الشارح وأقره ولم أر من صرح به هنا ، وبأي ما يؤيده في صلاة الخوف .

إصابة العين بكل بدنه ، ولا يضر علو ولا نزول او حائل حادث
 حيث أمكن تيقن بنظر او خبر ثقة عن يقين ، فان تعذر بحائل أصلي
 كجبل اجتهد الى عينها ، وفرض من بعد وهو من لا يقدر على
 المعاينة ولا على من يخبره عن يقين إصابة الجهة بالاجتهاد ، ويعفى عن
 انحراف يسير ، فان أمكنه ذلك بخبر مكلف ولو عبداً او انشئ عدل ظاهراً
 باطناً عن يقين ، كرأيت القطب هنا ، او الجمل الفقير يصلي الى كذا لزمه
 العمل به ، ويصح توجه لقبلة فاسق في بيته ، ومتى اشتبهت سفرأ اجتهد
 في طلبها بدلائلها ، وسن تعلمها مع أدلة وقت ، فان دخل وخفيت عليه
 لزمه ، ويقلد غيره لضيقه ، وأصح الأدلة النجوم وأثبتها القطب ثم
 الجدي والفرقدان ، فالقطب نجم خفي حوله أنجم دائرة كفراشة
 رحي أو كسمكة ، في أحد طرفيها أحد الفرقدين وفي الآخر الجدي ،
 والقطب وسط الفراشة لا يبرح من مكانه دائماً ، ينظره حديد بصر
 في غير ليالي قر ، ويستدل عليه بجدي وفرقدين فانه بينهما ، وعليه تدور
 بنات نعش ، فيكون وراء ظهر مصلٍ بشام وما حاذها من عراق
 وحران وسائر الجزيرة ، لكن ينحرف بعراق قليلاً لمغرب ، وكلما
 قرب من مشرق انحرف أكثر ، وفي دمشق وما قاربها ينحرف
 قليلاً لمشرق ، وكلما قرب من مغرب انحرف أكثر ، حتى أن قبلة
 مصر مطلع الشمس شتاء ، ويمين قبالة مما يلي جانبه الأيسر وبمصر

على عاتقه الأيسر، وبمشرق خلف أذنه اليمنى، وإذا جعل الشامي القطب بين أذنه اليسرى ونقرة القفا فقد استقبل ما بين الركن الشامي والميزاب قاله الشيخ، ومطلع سهيل قبلة للشام، ومنها الشمس والقمر ومنازلهما، وما يقترب بها ويقاربها كلها تطالع من مشرق على يسرة مصل بشام، وتغيب بمغرب عن يمنته، والهلال عن يمنته عند غروب شمس، وفي ثامن ليلة عند غروب شمس على قبلته وفي عاشره على سمت قبلته بعد مغيب شفق، وفي ثنتين وعشرين على سمتها وقت طلوع فجر، ومنها الرياح، ويعسر الاستدلال بها بصحارى، وأما بين جبال وبنيان تدور فتختلف، واصولها أربع، الجنوب تهب بقبلة شام من مطلع سهيل لمطلع شمس بشتاء، وب عراق لبطن كتف مصل يسرى مائلة ليمينه، والشمال مقابلتها تهب من قطب لمغرب شمس بصيف، والصبا وتسمى القبول من يسرة مصل بشام لأنه من مطلع شمس صيفاً لمطلع عيوق، وب عراق خلف أذنه اليسرى مادة ليمينه، والدبور مقابلتها لأنها تهب بين قبلة ومغرب، وبالعراق مستقبلة شطر وجه المصلي الأيمن، ومنها الجبال الكبار، فكلها ممتدة عن يمنة مصل ليسرته، ودالاتها قوية لكنها تضعف من حيث اشتباهاها على مصل، هل يجعل ممتدها خلفه او قدامه، اذا لم يعرف وجه الجبل، فان وجوها للقيلة كذا في الخلاصة، ومنها الاشهار الكبار كدجلة والفرات

والنهر وان وغيرها فتجري عن يمينه متصل يسرته ، إلا نهرًا بخراسان وهو المقلوب ونهر العاصي بالشام ، فيجريان من يسرته ليمتته .

﴿ فصل ﴾

ولا يتبع مجتهد مجتهداً خالفه ولا يقتدي به ، إلا إن اتفقا على جهة ولا يضر انحراف واحد يميناً وآخر شمالاً ، فان اتفقا فإن لا إن شك أو ظن ، لأحدهما الخطأ انحراف وأتم ويتبعه مقلده ، وينوي مؤتم منها المفارقة ، وكذا إمام بقي مفرداً ، ويتبع وجوباً جاهلٌ وأعمى لا يمكنه اجتهاد الأوثق عنده ، ويخير مع تساو عنده كعامي في الفتيا ، ومن قلد اثنين لم يرجع برجوع أحدهما ، وإن صلى بصير خضراً فأخطأ أو أعمى مطاقاً بلا دليل أعاد ، وبدليل كالمس محراب وباب مسجد فلا إن أصاب ، فان لم تظهر لمجتهد جهة أو لم يجد أعمى أو جاهلٌ أو محبوس من يقلده فتحروا أو أخطأ مجتهد أو قلد فأخطأ مقلده سراً فلا إعادة ، ويجب تحر لكل صلاة كحادثة في فتيا ، فان تغير ولو فيها عمل بثان ونبي ، وإن ظن الخطأ فقط بطلت ، ومن أخبر فيها بخطأ يقيناً لا ظناً لزم قبوله (وينبغي) ويستأنف^(١) .

(١) قوله : ويتجه ويستأنف - أي يستأنف الصلاة - أقول استوجبه الشارح وصرح به الشيخ عثمان في حاشيته .

﴿ باب النية ﴾

حقيقتها العزم على فعل الشيء ، ويزاد في حد عبادة تقرباً الى الله تعالى ، وهي شرط لا ركن ولو داخلها ، ولا تسقط بحال كاسلام وعقل وتميز ودخول وقت ، وشرط صحتها اسلام وعقل وتميز وعلم بمنوى ، ومحابا القلب ، وزمنها أول عبادة أو قبيله ييسر سوى صوم ، ولا يمنع صحتها بعد إتيان بها معتبرة قصد تعليمها أو خلاص من خصم أو ادمان سرور وينقص أجر ، كنية هضم طعام مع صوم ، ورؤية بلاد او متجر مع حج ، وتبرد ونظافة مع وضوء ، وإن تمحضت لذلك فعبادة باطلة كقصد رياء ويأثم ، قال ابن رجب إن شارك الرياء العمل من أصله فالنصوص الصحيحة بطلانه ، وإن كان أصل العمل لله ثم طرأ عليه خاطر الرياء ودفعه لم يضر بلا خلاف ، وإن استرسل معه بخلاف ، رجح أحمد ان عمله لا يبطل بذلك ، وذكر غيره لا إثم في مشوب برياء اذا غلب قصد الطاعة ، وعكسه يأثم ، فان تساوى الباعثان فلا له ولا عليه ، ولا تترك عبادة خوف رياء ، وترجو الثواب لمن تلا بلا نية ، وفي المبدع لا ثواب في غير منوي بالاجماع ، والا فضل قرنهما بأول عبادة ، فهنا بتكبير ، فان تقدمته ييسر بعد دخول وقت أداء

ورأية صحت، ما لم يفسخها أو يترد، ويجب استصحاب حكمها لا آخر عبادة، فتبطل بفسخ في صلاة وتردد فيه وعزم عليه ولو معلقاً، (وبنهم) وكذا وضوء* ^(١). وبشكه هل نوى أو كبر أو عين فعمل مع شكه عملاً كقراءة وركوع ثم ذكر، وأفضلاً أو نفلاً ولم يعمل أتم فرضاً وإلا فنفلاً، لا بعزم على محذور فيها ككلام فيها أو حدث أو نية قطع قراءة، وشرط مع نية صلاة تعيين معينة من ظهر أو عصر، فرض عين أو نذر أو كفاية أو راتبة أو نحو وتر وكسوف، وإلا أجزأته نية صلاة، لا نية قضاء في فائتة وأداء في حاضرة وفرضية في فرض، ولا إضافة فعل لله في كل عبادة بل تستحب، ولا عدد ركعات أو نية استقبال، ويصح قضاء بنية أداء وعكسه، إذا بان خلاف ظنه، لا إن علم لتلاعبه، وإن أحرم بفرض في وقته المتسع له ثم قلبه نفلاً صح، (وبنهم) ولو بوقت نهى* ^(٢). أو لغير غرض صحيح كمنفرد يريد جماعة، بل هو أفضل وكره بدونه، وإن انتقل لفرض آخر بطل فرضه، وصار نفلاً إن استمر ولم ينو

(١) قوله: ويتجه وكذا وضوء - أي يبطل بالتردد وبالعزم - اقول:

ذكره الشارح وأقره ولم أر من صرح به هنا، وهو ظاهر وصريح في مواضع، ومثل الوضوء الغسل والتيمم ونحوه إلا في الحج كما يأتي فتأمل.

(٢) قوله: ويتجه ولو بوقت نهى. اقول: أقر الشارح الاتجاه وقال لاطلاق عباراتهم انتهى. قلت وصرح به م. ص في حاشية الاقتناع.

الثاني من أوله بتكبيره إحراراً ، فإن نواه صح ، ولو ظن ظهراً فائتة
 ففضاها ثم بان عدمه لم تجزئه عن حاضرة ، ومن أتى بنفسه فرض
 فقط جهلاً كترك ستر أحد عاتقين وقيام مع قدرة وصلاة بكعبة
 وشرب يسير وائتمام بصبي ومتنفل انقلب نفلاً ، (وينجم) ولو مع
 ضيق وقت * (١) . وينقلب نفلاً ما بان عدمه ، كفاثئة لم تكن أولم
 يدخل وقته ، وإن علم لم تنعقد .

﴿ فصل ﴾

يشترط لجماعة نية كل حاله وإن نفلاً ، من أول صلاة غير ما يأتي ،
 فينوي إمام إمامة أو انه مُقتدى به ، ومأموم ائتماماً أو انه مُقتدى ،
 فإن اعتقد كل أنه إمام الآخر أو مأمومه ، أو نوى الاثتمام أو الامامة
 بمن لا يصح أن يؤمه كأخي بقاريء وامرأة برجل ، أو ائتماماً بأحد
 إمامين لا بعينه أو بهما أو بمأموم أو منفرد ، أو شك في كونه إماماً
 أو مأموماً أو عين إماماً أو مأموماً ، وإن كان غير واجب ، فأخطأ أو

(١) قوله : وينجمه ولو مع ضيق وقت أقول : قال الخلو في حاشيته
 على قول المنتهى : وبني الخ هذا الكلام يدل بظاهره على أن له الاتهام مطاقاً
 ولعل محله ما لم يضق الوقت ، ويمكن أن يقال ان قولهم بصحة الانقلاب
 لا ينافي حومة الاتهام ؟ وضيق الوقت إنما يقتضي كون القطع واجباً
 لا عدم صحة الانقلاب انتهى . قلت وهذا تحقيق مؤيد لما قاله المصنف وموارد
 من الاتجاه فتأمل .

نواها شاكاً حضور مأموم لم تصح ، وتصح ظاناً حضوره ، وتبطل
 إن لم يحضر أو حضر أو كان حاضراً ولم يدخل معه قبل رفعه من
 ركوع ، لا إن دخل ثم انصرف ، ومن نوى إمامة أو إتماماً في أثناء
 لم يصح ، ولو إمامة نقل خلافاً له ، إلا إذا أحرَمَ إماماً لغيبة إمام الحي
 ثم حضر ونى على صلاة الأول فيصير الإمام مأموماً ، وإلا إذا أمَّ
 مقيم مثله إذا سلم إمام مسافر أو مسبوق مثله في قضاء ما فاتهما ، في غير
 جمعة ، (ويتبع) وفيها لا تبطل جهلاً * (١) . أو استخلفه إمام لحدوث
 مرض أو خوف أو حصر عن قول واجب ، فيصير المأموم إماماً وينى
 على ترتيب الأول ، لكن يتبدى الفاتحة مسبوق يسر ما قرأه
 مستخلفه ثم يجهر بياق ، ويستخلف من يسلم بهم ، فان لم يفعل فلهم
 سلام وانتظار ، ولا استخلاف بعد بطلان ، وصح لعذر يبيح ترك
 جماعة ان يفرد بنية إمام ، وكذا مأموم عاجل ، فان لم يتميز انفراده
 عن إمامه بنوع تعجيل لم يصح ، فان زال عذره في صلاة فله دخول
 مع إمامه ، ويقرأ مأموم فارق في قيام أو يكمل ، وبعدها يركع في
 الحال ، وإن ظن في صلاة سر أن إمامه قرأ لم يقرأ ، وفي ثانية جمعة

(١) قوله : ويتبعه و - لو ائتم - فيها لا تبطل جهلاً - منه - اقول :
 ذكره الشارح واتجه ولم أر من صرح به وهو ظاهر لما له من النظائر ،
 وذكر في الانصاف بعد أن قدم الخلاف ان الصحيح صحة اقتداء المسبوق
 بمثله ، ولكنه استثنى الجمعة ، انتهى فتأمل .

يتم جمعة (وينبغي) ولو نقص به العدد إذ كأنه لم ينقص حكماً وأنه لا يصح دخول مسبوق بعده *^(١). وتبطل صلاة مأوم يبطلان صلاة إمامه ، لا مطلقاً لما يأتي في سهو وخوف ، لا عكسه ، ويتم منفرداً بنيته ، ومن خرج من صلاة يظن أنه أحدث فلم يكن بطلت كرباعية ظنها جزراً أو جمعة فسلم (فرع) سُئل أحمد عن إمام صلى العصر فظن أنها الظهر فطول القراءة ثم ذكر فقال : يعيد ويعيدون .

* باب صف الصلاة *

سن خروج إليها بسكينة ووقار وخضوع مقارباً بين خطاه لتكثر حسناته قائلاً اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي هذا فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياءً ولا سمعة خرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك فأسألك أن تنقذني من النار وأن تغفر لي ذنوبي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، وأن يقول إذا خرج من بيته ولو لغير صلاة بسم الله آمناً بالله اعتصمت بالله توكلت على الله ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وما دعا به مما ورد فحسن ، وفي دخول

(١) قوله : ويتجه ولو نقص به العدد الخ أقول : ذكر الشارح الباحثين وأورد عليها ما ينافيها والأمر ظاهر في البحث الأول وصريح فيه ، وأما في الثاني فلا فتأمل ذلك .

مسجد ، بسم الله والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك ، وفي خروج إلا أنه يقول أبواب فضلك اللهم إني أعوذ بك من إبليس وجنوده ، وكره إسراع مشي إلا لخوف فوت جماعة ، قال أحمد إن طمع في إدراك تكبيرة أولى فلا بأس ما لم تكن عجلة تقبح ، وإذا دخل المسجد اشتغل بنحو ذكر أو سكت ، وكره خوض بأمور الدنيا وفرقة أصابع ، فما دام كذلك فهو في صلاة والملائكة تستغفر له ما لم يؤذ أو يحدث ، وسن قيام إمام فأموم لصلاة إذا قال مقيم قد قامت الصلاة ، إن رأى الإمام وإلا فعند رؤيته ، (وينبغي) هذا فيمن تمكنه رؤية إمام * ^(١) . ثم يسوي إمام الصفوف ندباً بمنكب وكعب فيلتفت يميناً وشمالاً قائلاً اعتدلوا وسووا صفوفكم أو استووا رحمكم الله ، وسن تكميل صف أول فأول فيكره تركه لقادر ، ومراصة ويمينه مطلقاً وأول لرجال لا نساء وصبيان أفضل ، والأول ما يقطعه المنبر ، وفي الفروع : ظاهر كلامهم ان بعيداً عن يمين أفضل من قريب عن يسار ، وأنه يحافظ على الأول وإن فاتته ركعة لا جماعة ، وما قرب من إمام فأفضل ،

(١) قوله : ويتجه هذا فيمن تمكنه رؤية إمام . اقول : ذكر الاتجاه الشارح واتجهه ، ولم أر من صرح به وهو ظاهر لأن قولهم إن رأى الإمام وإلا فعند رؤيته أي إن أمكنت رؤيته والأتكن فانه يقوم عند قول المقيم قد قامت الصلاة فتأمل .

وخير صفوف رجال أولها وشرها آخرها ، عكس صفوف نساء
 فيسن تأخيرهن ، « ويتجه » إن صلين مع رجال لا مع بعضهن *^(١) .
 وتكره صلاة رجل بين يديه امرأة تصلي وإلا فلا ، وليس بين إقامة
 وتكبير دعاء مسنون ، وإن دعا فلا بأس فعله أحمد .

﴿ فصل ﴾

ثم يقول قائماً مع قدرة لفرض الله أكبر لا يجزئه غيره مرتباً
 متوالياً ، « ويتجه » ولو حكماً *^(٢) . فان أتى به او ابتدأه او أتمه غير
 قائم صحت فلا إن اتسع وقت ، وإن زاد بعد أكبر كبيراً او أعظم
 أو أجلّ ونحوه كره ، وتنعقد إن مد اللام لا همزة الله أو أكبر او
 قال اكبار او الأكبر ، وحذف مد لام أو لى لأنه يكره تعطيطه ،
 ويلزم جاهل تكبيرة إحرام تعلمها ، فان عجز او ضاق وقت كبر
 بلغته ، فان عرف لغات فيها أفضل كبر به فيقدم سرياني ففارسي ،
 والأخير كتركي وهندي ، وكذا كل ذكر واجب كتحميد وتسبيح

-
- (١) قوله : ويتجه إن صلين مع رجال لا مع بعضهن - اي إن
 صلى بعضهن مع بعض فكالرجال - اقول : صرح به في شرح الاقناع .
 (٢) قوله : ويتجه ولو حكماً - اي انه لو غلبه سعال او عطاس بينها
 لم يكن مانعاً من التوالي - اقول : ذكره الشارح واقره ، وهو مفهوم
 كلام م. ص في حاشية الاقناع .

وتشهد ، وإن علم البعض أثنى به ، وإن ترجم عن مستحب بطلت ،
 (ويتبعه) احتمال حتى يزائد عن مرة في واجب * ^(١) . ويُحرم أخرس
 ونحوه بقلبه ، ولا يحرك لسانه ولو أمكنه ، وكذا حكم نحو قراءه
 وتسبيح ، وسُنَّ جهرُ إمام بتكبير وتسميع وتسليمة أولى وقراءة في
 جهرية بحيث يسمع من خلفه ، وأدناه سماع غيره ، (ويتبعه) لا يضر
 قصد جهر بواجب لتبليغ إذ الجهرُ ليس بواجب ، وأنه يضر إن قصد
 بالواجب التبليغ أو هو والتبليغ كحمد لعطاس وقراءة * ^(٢) . وكره
 جهر مأموم إلا بتكبير وتحميد وسلام لحاجة فيسن ، وإلا سن
 إسراره ، قال الشيخ إذا كان الامام يبلغ صوته المأمومين لم يستحب
 لأحد منهم التبليغ باتفاق المسلمين ، وجهر كل مصل في ركن
 وواجب فرضٌ بقدر ما يسمع نفسه ، ومع مانع بحيث يحصل سماع
 مع عدمه ، وسن رفع يديه إشارة لرفع الحجاب بينه وبين ربه أو

(١) قوله : ويتبعه احتمال حتى يزائد عن مرة في واجب . اقول : ذكر
 الشارح البحث وقال لعموم قولهم وإن ترجم عن ذكر مستحب انتهى .
 قلت ولقولهم لأنه غير محتاج اليه وذلك كالصريح في بحث المصنف ، ولا
 يظهر وجه تردده بذلك فتأمل .

(٢) قوله : ويتبعه لا يضر قصد جهر بـ - ذكر - واجب لتبليغ الخ
 اقول : قال الشارح وهو متجه وتأتي له نظائر انتهى . قلت وهو ظاهر ،
 وفي حاشيتي الاقناع والمنتهى ان الصلاة لا تبطل ولو قصد التبليغ انتهى . ولا
 مخالفة بين كلام المصنف وحاشيتي البهوتي والله تعالى أعلم .

إحداها عجزاً مع ابتداء تكبير مكشوفتين هنا وفي دعاء، مبسوطتي الأصابع ومضمومتينها مستقبلاً ببطونها القبلة، الى حذو منكبيه برؤوسها إن لم يكن عذرونييه معه، ويسقط استحباب رفعها بفراغ تكبير، ومن رفع أتم صلاة ممن لم يرفع، ثم يحطها بلا ذكر، ثم يضع كف يني على كوع يسرى ويجعلها تحت سرتة، ومعناه ذل بين يدي عز، ويكرهه على صدره، وسن نظره لموضع سجوده إلا في نحو صلاة خوف.

﴿ فصل ﴾

ثم يستفتح ندباً فيقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك، « ويتبع » وفي استفتاح أول راتبة ونفل لا كله * (١). ثم يستعيز فيقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وكيف ما تعوذ مما ورد فحسني، ثم يقرأ البسمة ندباً، وليست من الفاتحة بل هي آية فاصلة بين كل سورتين سوى براءة فيكره ابتداؤها، ولا يسن جهر بما مرّ، ويسقط أول بشروع ثان،

(١) قوله : ويتبعه وفي استفتاح اول راتبة ونفل لا كله - اي النفل - اقول انتقد الشارح هذا الاتجاه من حيث عدم الاستفتاح في كل النفل وقال لم نره لغيره ، وهو مخالف لظاهر اطلاقهم انتهى . قلت ولم أر من صرح به ولا ما يؤيده فتأمل .

ثم يقرأ الفاتحة وفيها إحدى عشرة تشديدة ، فان ترك واحدة أو ترتيبها أو قطعها غير مأموم بسكوت طويل أو ذكر أو دعاء أو قرآن كثير لزمه استثنافها إن تعمد ، بخلاف نحو سهو ونوم ، وكان غير مشروع ، ولا تبطل بنية قطعها ولو سكت يسيراً ، ولا إن غلط فرجع وأتم ، وسن قراءتها مرتلة معربة يقف عند كل آية ولو تعلقت بما بعدها ، ويمكن حروف مد ولين ما لم يؤد لتمطيط ، وهي أعظم سورة في القرآن ، وأعظم آية فيه آية الكرسي ، وكره إفراط بتشديد ومد ، وقوله مع إمامه إياك نعبد وإياك نستعين ونحوه ، فاذا فرغ قال آمين بقصر ومد أولى ، بعد سكتة لطيفة ليعلم أنها ليست من الفاتحة ، وحرم وبطلت إن شدد ميمها ، يجهر بها إمام ومأموم معاً ومنفرد فيما يجهر فيه ، فان تركه إمام أو أسره أتى به مأموم جهرراً ، وسن سكوت إمام بعدها بقدر قراءة مأموم ، لا قول آمين رب العالمين ، ويلزم جاهلاً تعلم الفاتحة فان ضاق وقت لزمه قراءة قدرها حروفاً وآيات ، فان لم يعرف الا آية منها كررها بقدرها ، ولا يجزئه آية من غيرها بخلاف بعض آية ، فان لم يحسن قرآناً حرم ترجمته ، إذ لا تسمى قرآناً فلا تحرم على جنب ولا يحنث بها من حلف لا يقرأ ، وتحسن لحاجة تفهيم ، ولزمه قول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، فان عرف بعضه كرره بقدره ، (وينبغي) جواز

ترجمته هنا* ^(١) . وإلا وقف بقدر قراءة كأخرس ، ولا يُلزم بصلاة خلف قاريء ويسن ، ومن صلى وتلقف القراءة من غيره صحت ، ثم يقرأ مبسلاً سورة كاملة ندباً ، من طوال المفصل في جهر ، وقصاره في مغرب ، وفي الباقي من أوساطه . ولا يكره لعذر كمرض وسفر بأقصر من ذلك ، وإلا كره بقصاره في جهر ، لا بطواله في مغرب ، وأوله قـ وآخر طواله الى عم ، وأوساطه منها للضحى ، وقصاره منها لآخره ، ولا يعتد بالسورة قبل الفاتحة ، وتجاوز آية ، الا أن أحمد استحب أن تكون طويلة كآية الدين وآية الكرسي ، فان قرأ من أثناء سورة فلا بأس أن يشمل نصاً ، وحرم تنكيس الكلمات وتبطل به عمداً ، لا السور والآيات ، ويكره كبكل القرآن في فرض ، او بالفاتحة فقط ، لا تكرار سورة أو تفريقها في ركعتين ، ولا جمع سور في ركعة ولو في فرض ، ولا قراءة أو آخر السور وأوساطها أو ملازمة سورة مع اعتقاد جواز غيرهم ، وقال الشيخ ترتيب الآيات واجب لأن ترتيبها بالنص اجماعاً ، وترتيب السور بالاجتهاد لا بالنص في قول جمهور العلماء منهم المالكية والشافعية ، ولما اتفقوا على المصحف

(١) قوله : ويتجه جواز ترجمته هنا - اي يترجم عن كل الذكر اذا لم يعرفه فاذا عرف بعضه كرهه - اقول : قال الشارح وهو متجه ولم أره لغيره انتهى . قلت بحث المصنف ظاهر وهو داخل في قولهم يترجم عن ذكر واجب فتأمل .

زمن عثمان صار هذا مما سنَّه الخلفاء الراشدون ، وقد دل الحديث أن
 لهم سنة يجب اتباعها ، ولا تصح بقراءة تخرج عن مصحف عثمان ،
 (ويتبع) بهذا في قراءة تبدل الحروف كقراءة يُعبد بالياء ومن
 أنعمت بدل الذين * ^(١) . ويحرم لعدم تواتره ، وتصح بما وافق
 المصحف وان لم يكن من العشرة نصاً ، وكره أحمد قراءة حمزة
 والكسائي ، لا غيرهما من العشرة ، والادغام الكبير لأبي عمرو ، وانما
 كره قراءة حمزة والكسائي لزيادة المد وللکسر والادغام الشديدين
 فيتضمن اسقاط حرف بعشر حسنات ، واختار قراءة نافع من رواية
 اسماعيل بن جعفر ثم قراءة عاصم من رواية أبي بكر بن عياش ،
 ومالك أحب الى أحمد من مالك ، وقال ابن الجوزي كان أحمد لا يدغم
 شيئاً في القرآن إلا اتخذتم وبابه ، ويعد مداً متوسطاً ، وسن جهر
 إمام بقراءة في صبح وجمعة وعيد وكسوف واستسقاء وتراويح
 وتر بعدها وأولتي مغرب وعشاء ، ويسر فيما عدا ذلك ، وكره
 للمأموم ولكل مصل نهائراً في نقل ، ويخير منفرد وقائم لقضاء ما فاتته ،
 ويسر في قضاء صلاة جهر نهائراً مطلقاً ، ويجهر بها ليلاً في جماعة ،

(١) قوله : ويتجه هذا - اي عدم الصحة - في قراءة تبدل الحروف
 الخ اقول : صرح في حاشية الاقناع بالاتجاه قال وأما المخالفة في الاعراب
 فلا تفسد الصلاة ، وان امتنعت القراءة بالشاذ ، وهو ظاهر اذ اللحن غير
 المحيل لا يفسد الصلاة فكيف بهذا انتهى .

وفي نقل يراعي المصلحة ، قال ابن نصر الله والأظهر أن النهار هنا من طلوع شمس .

* فصل *

ثم يركع مكبراً رافعاً يديه مع ابتدائه فيضع يديه مفرجتي الأصابع على ركبتيه ويمد ظهره مستوياً ويجعل رأسه خيالة ويجافي مرفقيه عن جنبه ، والمجزي بحث يمكن وسطاً مس ركبتيه بكفيه نصاً لأنه لا يخرج عن حد قيام الركوع إلا به ، أو قدره من غير وسط ، ومن قاعدٍ مقابلة وجهه ما أمام ركبتيه من الأرض أدنى مقابلة ، وتتمها الكمال ، وينويه أحدب لا يمكنه ، ومن انحنى لتناول شيء ولم يخطر ركوعٌ بياله لم يجزئه ، ولو سقط لعله قبل رفعه منه عاد إن زالت ، لا بعد سجود ، فإن عاد منه عالماً بطلت صلاته ، (وتنبيه) لو سقط قبل ركوع فرقع جالساً لا يعود قبل سجود*^(١) . ويقول سبحان ربي العظيم ثلاثاً ، وهو أدنى الكمال ، وأعلاه لامام عشر ولمنفرد العرف ، وكذا سبحان ربي الأعلى في سجود ، والكمال في رب اغفر لي بين السجدين ثلاث ، في غير صلاة كسوف في الكل ،

(١) قوله : ويتجه لو سقط قبل ركوع فرقع جالساً لا يعود قبل سجود - أي لا يلزمه القيام ليرقع ولو زالت علته قبل السجود - أقول : قال الشارح عن البحث هو ظاهر انتهى . قلت لم أر من صرح به ولكنه ظاهر فتأمل .

وتكره قراءة فيه وفي سجود . ثم يرفع رأسه مع يديه قائلاً امام
ومنفرد سمع الله لمن حمده ومعناه أجب ، مرتباً وجوباً ، ثم إن شاء
وضع يمينه على شماله أو أرسلهما ، فإذا قام قال ربنا لك الحمد ، وبواو
أفضل ، ومع تركها فالأفضل اللهم ربنا لك الحمد ، ثم يزيد غير
مأموم ندباً بعد رفع مِلَأَ السماء ومِلَأَ الأرض ومِلَأَ ما شئت
من شيء بعد ، وإن شاء زاد أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا
لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك
الجد ، أو غيره مما ورد ، ومأموم يحمد فقط حال رفعه ، وإن عطس إذا حمد
لهما جميعاً لم يجزئه نصاً ولا تبطل به ، ومثله لشروع فاتحة ، ثم يخر
مكبراً ولا يرفع يديه فيضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأنفه ويكون
على أطراف أصابعه ويسبّح ، والسجود بالمصلى على هذه الأجزاء
فرض لقادر ، (وينبغي) في آن واحد * (١) . لا مباشرتها له بشيء

(١) قوله : ويتجه في آن واحد - أي يتجه وجوب السجود على
الأعضاء السبعة في آن واحد - أقول : قال الشارح فلو سجد على بعضها ثم
رفعه ثم سجد على البعض الآخر لم يصبح انتهى . قلت وهو واضح ولم أر
الاتجاه لأحد ولكن لا شيء يرد عليه ولا تأباه القواعد ، وعلى هذا فالطائفة
كذلك أي يلزم الساجد أن يطمئن بأن يسكن جميع أعضائه في آن واحد ،
لا بتفريق بأن يسكن البعض ويحرك البعض ثم يسكن ما حرك ويحرك
ما سكن . فتأمل ولم أر من صرح به ايضاً ولكنه هو المراد من قولهم
وهي السكون وإن قل فليحور .

منها ، وكره تركها بلا عذر نحو حرّ سوى ركبتين فيكره
كشفها ، فلو سجد على متصل به غير أعضاء سجود ككّور عمامته
وكمه وذيله صحت ، ويجزيه بعض كل عضو ولو ظهر كف وقدم ،
لا إن كان بعضها فوق بعض ، ومن عجز بحجة لم يلزمه غيرها تبعاً
لها ، ويوميء ما يمكنه ، وسن أن يجافي عضديه عن جنبه وبطنه عن
نخذه وهما عن ساقيه ، ما لم يؤذ جاره فيحرم ، ويضع يديه حذو
منكبيه مضمومتي الأصابع ، وله أن يعتمد بمرقيقه على نخذه إن طال ،
ويفرق ركبتيه وأصابع رجليه ، لا إن تعذر بنحو خف ، ويوجهها
لقبلة ، وإن علا موضع رأسه على قدميه فلم تستعل أسافله بلا حاجة
فلا بأس يسيره ، وكره كثيره ، ولا يجزيه ان خرج عن
صفة سجود .

﴿ فصل ﴾

ثم يرفع رأسه مكبراً ويجلس مفترشاً على يسراه وينصب عناه
ويشي أصابعها نحو القبلة ويسط يديه على فخذه مضمومتي الأصابع ،
ثم يقول رب اغفر لي ، ثم يسجد كالاولى ، ثم يرفع مكبراً قائماً على
صدور قدميه معتمداً على ركبتيه ، فان شق فبالأرض ، وكره اذا
تقديم احدى رجليه ، ولا تسن جلسة الاستراحة ، وهي جلسة يسيرة

كجلوس بين سجدين ، ثم يأتي بركعة كالاولى إلا في تجديدية
وتحريرة واستفتاح وتعوذ إن تعوذ في الاولى ، ثم بعد فراغها يجلس
مفتشاً ، ويضع يديه على فخذه ، ويقبض من يمينه خنصرأً فبنصرأً
ويخلق ابهاماً بوسطى بأن يجمع بين راسيهما ، ويسط أصابع يسراه
مضمومة لقبلة ، ثم يتشهد وجوباً سرأً ندباً كتسبيح وسؤال مغفرة ،
ولا تكره تسمية أوله ، وتركها أولى فيقول التحيات لله والصلوات
والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله ، وبأي تشهد تشهد مما صح عنه صلى الله عليه وسلم جاز ،
وذكر جماعة ولا بأس بزيادة وحده لا شريك له ، والأولى تخفيفه
وعدم زيادة عليه ، ويشير بسبابة يمين لا غيرها ، ولو عدمت من غير
تحريك في تشهده ودعائه ولو في غير صلاة عند ذكر الله تعالى ، ثم
ينهض في مغرب ورباعية مكبراً ولا يرفع يديه ، ويصلي الباقي
كذلك ، إلا أنه يسر ولا يزيد على الفاتحة ، فان زاد لم يكره ، ثم
يجلس متوركاً ، ولا يتورك في ثنائية ، يفرش اليسرى وينصب اليمينى
ويخرجهما عن يمينه ويجعل يتيه على الأرض ، ثم يتشهد التشهد
الاول ، ثم يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم
إنك حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم

إنك حميد مجيد ، او كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم ، وكما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم ، والاولى أو لى ، (وينعم) لأنه أقرب اشعاراً بتشبيه صلاة الآل بالآل والا فحمد أفضل * (١) . وآله أتباعه على دينه ، ولا يجزيء ابدال آل بأهل ، ولا ان لم يرتبه ، وتجاوز صلاة على غيره صلى الله عليه وسلم منفرداً نصاً ، وتسبب صلاة عليه صلى الله عليه وسلم في غير صلاة بتأكّد ، وتثأكّد عند ذكره ، ويوم الجمعة وليلتها (فرع) وقع خلف كبير في جواز الدعاء له بالرحمة ، واختار السيوطي من الشافعية الجواز تبعاً للصلاة والسلام وهو حسن ، لا انفراداً كقال النبي رحمه الله ، لأنه خلاف الأدب وغير المأمور به عند ذكره ، ثم يقول زبياً أعوذ بالله من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والميت ، ومن فتنة المسيح الدجال ، اللهم اني أعوذ بك من المأثم والمغرم ، ولا بأس ان دعا بما ورد في كتاب أو سنة او عن صحابة أو سلف أو بأمر آخره ، ولو لم يشبه ما ورد كدعاء برزق حلال ورحمة وعصمة من فواحش ، أو عوذ نفسه بقرآن لنحو حمى ، أو لدغته عقرب فقال بسم الله ، او لشخص معين (وينعم) أو عليه حيث

(١) قوله : ويتجه الخ - اي يتجه أولوية الوجه الاول - اقول :

أجاب القسطلاني على ذلك بجواب حسن وهو أن قوله اللهم صل على محمد كما صليت على ابراهيم اي كما سبقت منك الصلاة على ابراهيم انتهى .

جاز* ^(١) . بغير كاف خطاب ، وتبطل به في غير الله ورسوله ، وبدعاء
بأمر دنيا كارتزقي جارية حسناء او حلة خضراء أو دابة هملاجة ،
ما لم يشق على مأموم ، او يخف سهواً ، وكذا دعاء في ركوع
وسجود وقنوت .

﴿ فصل ﴾

ثم يلتفت ندباً عن يمينه وعن يساره أكثر ، قائلاً السلام عليكم
ورحمة الله مرتباً معرفاً بأل وجوباً ، فان نكَّره أو نكسه او قال
عليكم باستقاط ميم لم يجزئه ، وكذا تنكيسه في تشهد ، ولا يجزيء في
غير جنازة ان لم يقل ورحمة الله ، والاولى أن لا يزيد وبركاته ، وسن
حذف سلام وهو أن لا يطوله ولا يمدده في الصلاة وعلى الناس ،
وجزئه أن يقف على آخر كل تسليمة ، ونيته به الخروج من الصلاة ،
فان نوى معه على حفظة وإمام ومأموم جاز ، وانثى كرجل فيما مرَّ
حتى في رفع يدين ، لكن تجمع نفسها في ركوع وسجود فلا تتجافى ،
وتجلس مسدلة رجلها عن يمينها وهو أفضل او متربعة ، وتسربقراءة

(١) قوله : ويتجه او عليه حيث جاز - اي ولا بأس أن يدعو في
الصلاة على شخص معين - اقول : ذكره الشارح وأقره وهو ظاهر يؤيده
قوله ولا تبطل بقول المصلي عند ذكر ابليس لعنه الله .

وجوباً إن سمعها أجنبي ، والا فلا بأس بجهرها ، وخنتي كأنتي ، ثم
 يسن بعد تسليمه أن يستغفر ثلاثاً ، ويقول اللهم أنت السلام ومنك
 السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له
 له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا حول ولا قوة إلا بالله لا إله
 إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اللهم لا مانع
 لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد ، وثلاثاً
 وثلاثين سبحان الله والحمد لله والله أكبر ، فإن زاد في المد فلا بأس ،
 ويفرغ من عدد الكل معاً ، ويعقده والاستغفار بيده ، وتنام المائة
 لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
 قدير ، قال الشيخ ويستحب الجهر بذلك ، وبعد كل صبح ومغرب
 وهو ثان رجله قبل أن يتكلم عشر مرات - لا إله إلا الله وحده لا
 شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير ،
 اللهم أجرني من النار سبع مرات ، وبعد كل صلاة آية الكرسي
 والإخلاص والمعوذتين ، ويدعو بعد كل مكتوبة سيما فجر وعصر ،
 لحضور الملائكة فيهما ، سيما الامام ، ولا يكره أن يخص نفسه بدعاء نصاً
 إن لم يؤمن مأموم ، وإلا فيعم وإلا خانه ، كدعاء قنوت ، ويستحب أن
 يخفقه ، ويبدأ بالحمد لله والثناء عليه ويختم به ، كالصلاة عليه صلى الله
 عليه وسلم أوله وآخره ، ولا يكره رفع بصره الى السماء ، وكره رفع

صوت به في صلاة وغيرها لغير حاج ، ولا إمام مستقبل قبله بل يستقبل مأموماً ، ويلجّ رافعاً يديه الى صدره مبسوطتين ، ويدعو بدعاء معهود ويجتنب السجع بتأدب وخشوع وعزم ورغبة وحضور قلب ورجاء ، وشرط إخلاص واجتناب حرام ، وينتظر الاجابة ، ولا يعجل ويقول دعوت فلم يستجب لي .

* فصل *

يكراه في صلاة التفات بلا حاجة كخوف ونحوه ، ولا تبطل ولو التفت بصدره ووجهه ، وتبطل إن استدار بجملته او استدبرها إلا في الكعبة ، او شدة خوف ، او اذا تغير اجتهاده ، ويكره رفع بصره لا حال تجش ، وظاهره ولو في غير جماعة خلافاً له ، وتغميضه بلا حاجة كخوف نظر عورة ، وحمل مشغل واقتراش ذراعيه ساجداً ، واقعاؤه بأن يفرش قدميه ويجلس على عقبه أو بينهما ناصباً قدميه ، وعبثٌ ومسح لحية وعقص شعر وكف ثوب وجمعه بيده اذا سجد ، وتشمير كم ولو قبل دخول فيها ، ومس حصى وتسوية تراب بلا عذر ونفخه ، وتروح بمروحة بلا حاجة وفرقة أصابع وتشديكها ، وتبطل ان كثر ذلك متوالياً عرفاً ، وتخصرٌ وتمط وإخراج لسان وفتح فم ووضع شيء فيه لا في يد ، واستقبال صورة وسجود عليها ووجه آدمي وكافر

ومتحدث ونائم وما يليه ونار مطلقاً، أو بين يديه نجاسة وتعليق
 وكتابة شيء في قبلته، وصلاته مكتوفاً واعتماداً على يده جالساً وحمل
 فص أو ثوب فيه سورة، (وينبغي) المراد بلا لبس وإلا حرم* (١).
 وخص جهته بما يسجد عليه لأنه من شعار روافض، ومسح أثر سجود
 وتكرار فاتحة واقتصار عليها، وحمده إذا عطس أو وجد ما يسره،
 واسترجاعه إذا وجد ما يغمه، ولامام قراءة مخالفة عرف بلده،
 واستناده بلا حاجة فإن سقط لو أزيل لم تصح، وابتدؤها فيما يمنع
 كالحا كحر وبرد وجوع وعطش مفرط أو حاقناً أو حاقباً أو مع ريح
 محتبسة أو تائقاً لطعام ونحوه ما لم يضق وقت فتجب، وحرم إذا
 اشتغال بغيرها، ومن صلى على وجه مكروه سن إعادتها على وجه
 غير مكروه مادام بقاء وقت، لأن الإعادة مشروعة للخلل في الأول،
 وسن تفرقة ومرأوته بين قدميه لا كثيراً، وصلاته عليه صلى الله
 عليه وسلم عند قراءته ذكره في نفل، (وينبغي) وفي فرض تباح* (٢).

(١) قوله : ويتجه المراد بلا لبس وإلا حرم أقول : تقدم الكلام على
 هذا صريحاً في ستر العورة .

(٢) قوله : ويتجه في فرض تباح - أي الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم - أقول قال في الرعاية والحاوي : وإن قرأ آية فيها ذكره صلوات الله
 وسلامه عليه جاز الصلاة عليه ولم يقيداه بنافلة انتهى . قال ابن القيم : هو
 قول أصحابنا انتهى .

وكظمٌ عند غلبة تشاؤب والا وضع يده على فيه ، ورد مارٌّ بين يديه
ولو غير آدمي ما لم يغلبه أو يكن محتاجاً أو بمكة ، وألحق بها الموفق سائر
الحرم ، (وبنهم) في زمن حاج * ^(١) . فان أبى دفعه ، وتنقص صلاته
إن لم يرده مع قدرة ، فان أصر فله قتاله ولو مشى بدفع ووكرز يده ،
ولا يضمنه ، ولا يكرره إن خاف فسادها ، ويحرم ويضمنه إذاً ،
وتكره صلاة بموضع يحتاج فيه لمرور ، وله عدآي وتسبيح بأصابعه
كتكبير عيد ، وقراءة بمصحف ونظرٌ فيه وسؤال عند آية رحمة
وتعوذ عند آية عذاب ، وقول سبحانك بلى ، اذا قرأ أليس ذلك بقادر
على أن يحيي الموتى ، ورد سلام اشارةً وقتل حية وعقرب وقملة ،
وبياح دفنها بمسجد ، ولبس ثوب وعمامة وإشارة بنحو يد ما لم يطل
وفتح على إمامه اذا أرتج عليه او غلط ، ويجب بفاتحة كنسيان سجدة ،
وكره افتتاحه على غير إمامه ، واذا نابه شيء كاستئذان عليه او سهو
إمامه سبى رجل ، ولا تبطل إن كثر ، وصفقت امرأة ببطن كفها
على ظهر أخرى ، وتبطل به إن كثر ، وكره بنحنة وصفير وتصفيقه
وتسبيحها ، لا بقراءة وتكبير وتهليل ونحوه ، ومن بدره بصاق أو

(١) قوله : ويتجه في زمن حاج - اي لكثرة الناس واضطرابهم
الى المرور - اقول : ذكره الشارح واقره ولم أر من صرح به
وهو ظاهر .

مخاط أو نخامة أزاله في ثوبه ، وبإباح بغير مسجد عن يساره وتحت قدمه ، وفي ثوب أولى ، ويكره عنة وأماماً ، ولزم حتى غير باسق أزالته من مسجد ، والبصاق فيه خطيئة فيأثم ، وكفارتها دفنها ، قال بعضهم فان قصد الدفن ابتداء فلا إثم ، وسن تخليق محل بصاق ، وسن لغير مأموم صلاة الى سترة مرتفعة قرب ذراع فأقل من جدار أو بهيم أو آدمي غير كافر ، وقربه منها نحو ثلاثة أذرع من قدميه وانحرافه عنها يسيراً ، ويحرم مرور بينه وبين سترة ولو بعيدة وإلا ففي ثلاثة أذرع فأقل بذراع يد من قدم مصل ، وليس وقوفه كمروره ، وعرض سترة أعجب الى أحمد ، وإن تعذر غرز عصي وضعها ، ويصح ولو بخيط أو ما يعتقده سترة ، (ويتبع) لو صلى لشاخص صح سترة بلانية *^(١) . فان لم يجد خط كالهلال ، فاذا مرَّ من ورائها شيء لم يكره ، وإن لم تكن فرَّ بين يديه كلب أسود بهيم بطلت ، لا امرأة وحمار أهلي وشيطان ، وتجزئ سترة نجسة ،

(١) قوله : ويتجسه لو صلى لشاخص صح سترة بلانية - اي من المصلى - اقول : قال الشارح وفيه تأمل انتهى قلت لم أر من صرح به ، وكلامهم فيما يظهر يقتضي ان تكون السترة مقصودة ، وبجث المصنف صريح في ان الشاخص سترة مطلقاً ، ويدل لذلك قول المستوعب ان احتاج الى المرور القى شيئاً ثم مر .. ولم يصرح احد باشتراط النية للسترة ولعل ما يقتضيه كلامهم غير مراد فليتأمل .

لا مفسوبة ، وسترة الامام سترة لمن خلفه فلا يضر صلاتهم مرور شيء بين أيديهم ، وإن مر ما يقطعها بين إمام وسترته قطع صلاته وصلاتهم ، وهل لهم رد ما روهل يأثم ، مال صاحب الفروع الى أن لهم رده وأنه يأثم وتبعه في المبدع ، (ويتبعه) في قريب منهم * (١) . وفي المستوعب ان احتاج لمزور ألقى شيئاً ثم مر .

﴿ فصل ﴾

أركان صلاة وتسمى فروضاً ما كان فيها ، ولا تسقط عمداً او سهواً أو جهلاً ، وهي أربعة عشر ، أحدها قيام قادر في فرض ، والقدرة شرط في الجميع سوى خائف به وعريان ولمداواة وقصر سقف لعاجز عن خروج ، وخلف امام حي عاجز بشرطه ، وحد قيام ما لم يصبر راكمًا ، فلا يضر خفض رأس وانحناء قليلاً ، ولو وقف على إحدى رجليه لغير عذر كره وأجزأه ، والركن منه الاتصاف بقدر تكبيرة إحرام وقراءة فاتحة ، وعود عاجز ومتنفل ركن في حقه ، الثاني تكبيرة إحرام ومرة شروطها ، الثالث قراءة الفاتحة او ما قام مقامها لعاجز عنها في كل ركعة لامام ومنفرد ، الرابع الركوع وهو

(١) قوله : ويتبعه في قريب منهم - أي يباح الرد للمؤمنين ويأثم المار في بحر قريب منهم - اقول : قال الشارح وهذا توسط بين القولين اي القول بالرد والاثم والقول بعدمها انتهى . قلت : والاتجاه ظاهر فليحذر .

فرض باجماع ، الخامس الرفع منه إلا ما بعد أول منهما في صلاة كسوف ، وإذا رفع وشك هل أتى بقدر أجزأ وجب أن يعود فيركع حتى يطمئن ، السادس الاعتدال ، « ويتبع » احتمال وأقله عوده لهيئته المجزئة قبل ركوع *^(١) . ولا تبطل بطول اعتدال ، (ويتبع) المراد بطوله نحو قرب قيامه لا مطلقاً *^(٢) . وادخل الاقتناع الرفع في الاعتدال ، وعد الصلاة على النبي وحدها ركناً ، السابع السجود ، ومر أكمله وأقله ، مع ذكر ركوع ، الثامن الرفع منه ، التاسع الجلوس بين السجدين ، وشرط في نحو ركوع وسجود ورفع منهما أن لا يقصد غيره ، لا ان يقصده اكتفاء بنية الصلاة المستصحب حكمها ، العاشر الطمأنينة في كل ركن فعلي ، وهي السكون وإن قل ، وما فيه واجب فبقدر اتيانه لذاكر ، الحادي عشر التشهد الأخير بعد أقل مجزي من الأول ، والركن منه اللهم صل على محمد ، الثاني عشر الجلوس له وللتسليمتين ، قال ابن حامد فان زحم عن الجلوس للتشهد

(١) قوله : ويتبع احتمال وأقله عوده لهيئته المجزئة قبل ركوع أقول :

هو صريح الاقتناع وشرحه .

(٢) قوله : ويتبع المراد بطوله نحو قرب قيامه لا مطلقاً أقول :

وفي حاشية ابن عوض قال : بأن تكون مدة الاطالة قريبة من مدة القيام او مدة الركوع انتهى ففي هذا ميل الى ما قاله المصنف ، ولم أر من صرح به لكن الذي يظهر توجيهه لأنه اذا طال كثيراً يخرج عن هيئة الصلاة وسننها فليحور وليتأمل .

أتى به قائماً وأجزأه، (ويتبع) في تشهد أول * (١). الثالث عشر التسليمان فلا يخرج من فرض، «ويتبع» ولو نذرأ * (٢). إلا بهما سوى جنازة، ويخرج من نفل بواحدة والثانية سنة، الرابع عشر ترتيب الأركان كما ذكرنا، فمن سجد مثلاً قبل ركوع عمداً بطلت وسهواً يرجع ليركع ثم يسجد (فرع) لو اعتقد مصل هذه الأركان سنة أو اعتقد السنة فرضاً أو لم يعتقد شيئاً وأداها عالماً أن ذلك كله من الصلاة فصحيحة، (ويتبع) وعلى قياسه نحو وضوء * (٣).

﴿فصل﴾

وواجباتها ما كان فيها، وتبطل بتركها عمداً، وتسقط سهواً

(١) قوله : ويتجه في تشهد اول - اي لا مطلقاً - اقول : قال الشارح : لكن لا فرق بينها في عدم السقوط مع القدرة عمداً ولا في السقوط مع العجز انتهى . قلت : وظاهر بحث المصنف القياس على الركوع والسجود في انه لا بد من الاتيان بها اذا زال الزحام ونحوه ، هذا ولم أر من صرح به ولا من أشار اليه فتأمل .

(٢) قوله : ويتجه ولو نذرأ اقول : ذكره الشارح وأقره ولم أر من صرح به وهو ظاهر لأنهم لم يستثنوا إلا صلاة الجنازة وسجود الشكر والتلاوة والنفل فدخل النذر في الفرض إذ هو واجب كالفرض .

(٣) قوله : ويتجه وعلى قياسه نحو وضوء - اي من غسل وحج وزكاة - اقول : ذكره الشارح وأقره ، ولم أر من صرح به وهو قياس ظاهر بل هو في الصحة في غير الصلاة اولى لأنها آكد من غيرها .

وجهاً ، ويجب السجود لذلك ، وهي تكبير لغير إحرام ، سوى تكبيرة ركوع مسبوق أدرك إمامه راكعاً فسنة ، فان نواها مع تكبيرة إحرام لم تنعقد ، وتسميع الإمام ومنفرد لا لمأموم ، وتحميد ، وتسبيحة أولى في ركوع وسجود ، ورب اغفر لي بين السجدين للكل ، ومحل تكبير بين ابتداء انتقال وانتهائه ، فلو شرع فيه قبل أو كمله بعد لم يجزئه ، كتكميله واجب قراءة راكعاً أو شروعه في تشهد قبل قعود ، وتشهد أول وجلوس له على غير من قام إمامه سهواً ولم ينتبه ، والمجزي منه التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، ومن ترك واجباً عمداً لشك في وجوبه لم يسقط وأعاد ، لأنه برده في وجوبه كان الواجب عليه فعله احتياطاً ، بخلاف من جهله .

﴿ فصل ﴾

وسننها ما كان فيها مما سوى ركن وواجب ، ولا تبطل بتركها ولو عمداً ، وبإباح سجوده لسهوه ، وهي قولية كاستفتاح وتعوذ وقراءة بسملة وسورة في نحو فجر وجمعة وعيد وأولتي مغرب ورباعية وكل تطوع ، وتأمين وقول ملاً السماء إلى آخره بعد تحميد لغير مأموم ، وما زاد على مرة في تسبيح ، وسؤال مغفرة ودعاء في تشهد

أخير ، وقنوت وتر ، وما زاد على مجزيء من تشهد أول وأخير ، وفعليّة
وتسمى هيئّة كجهر وإخفات وترتيل وتخفيف وتطويل وتقصير ،
ورفع يدين مكشوفتين مضمومتين أصابع عند احرام ، وركوع ورفع
منه وحطها بعد ذلك ووضع يمين على شمال تحت سرّة ، ونظر لموضع
سجود وقبض ركبتين بيدتين مفرجتي أصابع ، ومد ظهر وجعل رأس
حياله ومجاورة عضدين في ركوع عن جنبين وبداءة بوضع ركبتين فيدين
بجبهة وأنف في محل سجود ، ومجاورة عضدين في سجود عن جنبين وبطن
عن فخذين وفخذين عن ساقين وتفريق بين ركبتين واقامة قدمين
وجعل بطون أصابعهما على أرض ، ووضع يدين حذو منكبين مبسوطتين
وتوجيه أصابع لقبله مضمومة ، ومباشرة مُصَلَّيْ بأعضاء سجود ، وقيام
لركعة ثانية على صدور قدمين ، واعتماد على ركبتين في قيام ، واقتراش
في جلوس بين السجدين وفي تشهد أول ، وتورك بثن ووضع يديني
على فخذي يني ويديسرى على فخذي يسرى على صفة ما مر فيها ، وإشارة
بسبابة عند ذكر الله وإشارة بوجه لقبله في ابتداء سلام ، والتفات يميناً
شمالاً فيه ، وتفضيل شمال على يمين في التفات ، وسن خشوع وهو
حُضور القلب وسكون الجوارح .

* باب سجود السهو *

سببه زيادة أو نقص أو لحن محيل أو شك في الجملة ، لا اذا كثر حتى صار كوسواس فيطرحه ، وكذا في وضوء وغسل وإزالة نجاسة ، وهو مشروع بنفل وفرض ، سوى جنازة وسجود تلاوة وشكر وسهو وكذا صلاة خوف قاله في الفائق ، وهو إما مباح كترك سنة ، أو مسنون كاتيان بقول مشروع في غير موضعه سهواً ، كقراءته سورة في الأخيرتين أو قاعداً أو ساجداً ، وتشهده قائماً ، أو واجب فيما اذا زاد سهواً فعلاً وإن قلَّ من جنسها قياماً أو قعوداً أو ركوعاً أو سجوداً ، أو ترك واجباً أو سلم قبل اتمام أو لحن لحناً يحيل المعنى سهواً أو جهلاً أو شك في زيادة وقت فعلها ، أو في ادراك ركعة أو نوى القصر فأنتم سهواً ، ولا يعتد به مسبوق ، وإن فعل شيئاً مما مر عمداً بطلت إلا في الاتمام ويكرهه *^(١) . ويعتد لمسبق ، (ويتبعه) والا فيما اذا

(١) قوله : إلا في الاتمام ويكرهه - اي إلا في تعمد من نوى القصر إتمام الصلاة فلا تبطل بل يكره له الاتمام - اقول : قال الشارح لم نره لغيره ومقتضى كلامهم عدم الكراهة وبعضهم صرح بالجواز انتهى . قلت وسيأتي في القصر انه لا يكره الاتمام على المعتد .

سجد لتلاوة أو سُبِق فتابع أو تعمد سبق إمامه ثم رجع فوافقه * ^(١) .
 أو تشهد قبل سجدي أخيرة أو بعد سجدي أولى زيادة فعلية وقبل
 سجدة ثانية قولية ، ومن قام لركعة زائدة جلس متى ذكر ولا
 يتشهد إن تشهد وسجد وسلم ، ومن نوى ركعتين فقام لثالثة نهراً
 فلا فضل أن يتم أربعاً ولا يسجد لسهو ، وليلاً فلا فضل أن يرجع ،
 (ويتبع) الأصح ولا تبطل بعدمه خلافاً لهما ، وإن مثله ناو أربعة
 نهراً فقام لخامسة * ^(٢) . ومن نبه ثقتان فأكثر ولو امرأتين أو
 غير مأمومين ويلزمهم تنبيهه لزمه الرجوع ولو ظن خطأهما ، كفي
 طواف ، ما لم يتيقن صواب نفسه أو يختلف عليه من ينبهه ، لا إلى فعل

(١) قوله : ويتجه وإلا فيما إذا سجد لتلاوة أو سُبِق فتابع الخ - أي تابع
 المسبوق إمامه - أو تعمد سبق إمامه ثم رجع فوافقه - أي لا تبطل الصلاة
 في هذه الحالات الثلاث - أقول : ذكر الشارح البحث وقال لا سجود في
 ذلك لأنه لا يشرع في العمد ، ولو فعله سهواً فالظاهر وجوب السجود عليه
 إن كان مسبوقاً انتهى .

(٢) قوله : ويتجه الأصح ولا تبطل بعدمه - أي عدم الرجوع -
 وقوله وإن مثله - أي مثل القائم ليلاً إلى ثالثة - ناو أربعة نهراً فقام لخامسة
 أقول : أما المسألة الأولى فالمنصوص عن الإمام أحمد أنها تبطل وبه جزم
 صاحباً المنتهى والاقناع كما جزم به صاحباً المغني والشرح وغيرهما ، فعليه إن
 لم يرجع عالماً عامداً بطلت صلاته ، وأما المسألة الثانية فالصحيح من المذهب
 بطلانها لاتبانه بزيادة غير مشروعة ، وقد ذكر الشارح المسألتين وقرر
 ما ذكر ، ولم أر من صرح بتصحيح المصنف فتأمل .

مأمومين ، « وينج » لا تبطل لو رجع لفعالهم * ^(١) . فان أباه إمام قام
لزائدة وجبت مفارقتها وبطلت صلاته كمتبعه عالماً ذا كراً ، ولا يعتد
بها مسبوق ، ولا يصح أن يدخل معه فيها من علم أنها زائدة ، ويسلم
مفارق ، ولا تبطل إن أبي أن يرجع الجبران نقص ، ومن نبهه ثقة لم
يرجع لقوله إلا إن غلب على ظنه صدقه فيعمل بظنه لا بتنبهه ، ومن
نهض عن ترك تشهد أول مع جلوس له أو دونه ناسياً لزم رجوعه ،
(وينج) احتمال وتبطل إن لم يرجع * ^(٢) . وكره إن استتم قائماً ،
وحرم إن شرع في القراءة وبطلت ، « وينج » لا صلاة مأوموم
فارق * ^(٣) . لا إن نسي أو جهل ، وحيث رجع قبل شروع لزم

(١) قوله : ويتجه لا تبطل لو رجع لفعالهم اقول : قال الشارح :
قال في الفروع : ويتوجه تخريج احتمال أنه يرجع الى فعالهم انتهى . قال وفيه
نظر انتهى . قلت : قولهم لا يلزمه الرجوع الى فعالهم اي ما لم يتذكر فان
تذكر بفعالهم وجب الرجوع قطعاً لتذكره لا لفعالهم فتأمل .

(٢) قوله : ويتجه احتمال وتبطل إن لم يرجع . اقول : قوى الشارح الاحتمال
وجزم به انتهى . قلت قال في المنتهى ولا تبطل إن أبي أن يرجع لجبران
نقص انتهى . وقد أجرى المصنف ذلك بالاحتمال لما علمت من التعارض فتأمل .

(٣) قوله : ويتجه لا صلاة مأوموم فارق - اي فارق إمامه فيتم صلاته
لنفسه اقول : قال مصنف المنتهى في شرحه ويلزمهم متابعتة اذا رجع قبل
شروعه في القراءة ، لا إن رجع بعد شروعه فيها خطأ وينوون مفارقتها
انتهى . وتبعه م . ص وغيره وقال في شرح الاقناع وتبطل صلاة الامام اذا
رجع بعد شروعه فيها إلا أن يكون جاهلاً أو ناسياً ، وكذا حال المأمومين
إن تبعوه انتهى .

مأموماً متابعته ولو بعد شروعه ، وكذا كل واجب ، فيرجع لتسبيح ركوع وسجود قبل اعتدال وجلس لا بعده ، فإن رجع عالمًا عمدًا بطلت ، لا سهوًا أو جهلاً ، وعليه السجود للكل ، ومن سلم قبل إتمامها عمدًا بطلت وسهواً أو ظناً أنها قد تمت ثم ذكر قريباً ولو خرج من مسجد ، (ويتبع) احتمال أو انحرف عن قبلة * (١) . أو شرع في أخرى فيقطعها ويتم الأولى ويسجد للسهو ، (ويتبع) إن كان صلى الأخرى بدون إقامة وتلفظ بنويت * (٢) . وعلى من ذكر بعد قيام أن يجلس لينهض للآتيان بما بقي مع نية ، وإن سلم من رباعية ظلها نحو فجر أو طال فصل عرفاً أو أحدث أو تكلم ولو لمصلحتها أو سهواً أو ضحك فقهه بطلت ، لا إن نام فتكلم أو سبق على لسانه حال قراءته ، وكلامه ان تنحى بلا حاجة أو نفخ فبان حرفان ، لا ان اتحب خشية ، أو غلبه نحو سعال أو عطاس أو تثاؤب .

(١) قوله : ويتبعه احتمال أو انحرف عن قبلة - أي فينقل ويتبعها ويسجد للسهو - قال الشارح : صرح به في حواشي الكافي والفروع وشرح الاقناع انتهى .

(٢) قوله : ويتبعه إن كان صلى الأخرى بدون إقامة الخ أقول : نقل الاتجاه الشيخ عثمان وأقره وهو ظاهر ، وقول المصنف بعد اتجاهه : وإن تكلم ولو لمصلحتها بطلت ، هو خلاف ما في الاقناع لقوله وإن تكلم يسيراً لمصلحتها لم تبطل انتهى .

﴿ فصل ﴾

ومن ترك ركناً غير تكبيرة احرام وقيام فذكره بعد شروعه في قراءة ركعة أخرى بطلت التي تركه منها ، فلو رجع عالماً عمداً بطلت صلاته لا سهواً أو جهلاً ، (وينبغي) ولا يعتد برجوعه * (١) .

وقبل شروعه ان لم يعد عمداً بطلت ، وسهواً أو جهلاً بطلت الركعة ، وبعد السلام فترك ركعة كاملة يأتي بها مع قرب فصل كما مر ، ما لم يكن القراءة تشهداً أخيراً أو سلاماً فيأتي به ويسجد ويسلم ، وان نسي من أربع ركعات أربع سجعات وذكر وقد قرأ في خامسة فهي اولاه ، وقبل قراءة يسجد سجدة فتصح له ركعة ويأتي بثلاث ، وبعد السلام بطلت ، وسجدين أو ثلاثاً من ركعتين جهلها وقد قرأ أتى بركعتين ، وثلاثاً أو أربعاً من ثلاث أتى بثلاث ، وخمساً من أربع ركعات أو ثلاث ولم يقرأ أتى بسجدين ثم أتى بثلاث ركعات أو بركعتين ، ومن الاولى سجدة ومن الثانية سجدين ومن الرابعة سجدة ولم يشرع في قراءة خامسة أتى بسجدة ثم ركعتين ، ومن ذكر ترك ركن وجعل

(١) قوله : ويتجه ولا يعتد برجوعه - أي لا يعتد بالركعة التي ترك الركن منها لبطانها - صرح به الشارح وغيره .

أركوع هو، أم سجود، أم قراءة أو محله كمن أوى أو ثانية عمل بأسوأ
التقديرين وهو قراءة ومن أوى، ومن ترك آيتين متواليتين من
الفتاحه فمن ركعة، وإن لم يعلم تواليهما فن ركعتين.

﴿ فصل ﴾

ويبنى على اليقين، وهو الأقل شك في ركن أو عدد ركعات
ولو إماماً، فن شك في ترك ركعة أو ركن فهو كتركه، ولا أثر
لشك بعد سلام أو فراغ كل عبادة، ويأخذ مأموم عند شكه بفعل
إمامه مع تعدد مأموم غيره، وفي فعل نفسه يبنى على اليقين، فلو شك
هل معه باوى أو ثانية جعله بثانية، ولو أدرك الإمام راكعاً فشك بعد
أن أحرم هل رفع الإمام رأسه قبل إدراكه راكعاً لم يعتد بتلك
الركعة، وإن كان المأموم واحداً لم يرجع لفعل إمامه، فإذا سلم إمامه
أتى بما شك فيه وسجد وسلم، (ويتبع) وجوب مفارقه مع تيقن
خطأ إمامه * (١). ولا سجود لشك في واجب أو سهو وزيادة إلا

(١) قوله : ويتبعه وجوب مفارقه مع تيقن خطأ إمامه أقول :
نظر فيه الشارح ، ولم أر من صرح به ، ولكن مفهوم قول مصنف المنهى
في شرحه : لكن لا يفارقه لأنه لم يتيقن خطؤه ، يوافق بحث المصنف وهو
ظاهر غير أنه مخالف لصريح المبدع وغيره فتأمل .

إذا شك وقت فعلها ، فلو شك في تشهدها صلى أربعاً أو خمساً لم يسجد ، ومن سجد لشك ثم تبين أنه لم يكن عليه سجود سجد لذلك ، ومن شك هل سجد لسهوه أو لا سجد ، وليس على مأوم غير مسبوق سجود سهوٍ إلا إن يسهوا إمامه فيسجد معه ، ولو لم يتم ما عليه من تشهد ثم يتمه ، ولو مسبوقاً فيما لم يدركه ، فلو قام بعد سلام إمامه رجع فسجد معه ، لا إن شرع في القراءة ، وإن أدركه في آخر سجدة السهو سجد معه ، فإذا سلم أتى بالثانية ثم قضى صلاته ، وإن أدركه بعدها وقبل السلام لم يسجد ، (ويتم) وكذا مسبوق دخل معه إذا * (١) . ويسجد مسبوق إن سلم معه سهواً ، ولسهوه معه ، وفيما إذا انفرد به ، فإن لم يسجد إمام سجد مسبوق إذا فرغ ، وغيره بعد أبياسه من سجوده .

﴿ فصل ﴾

وسن سجود لكل سهو قبل سلام ، بشرط فراغ تشهد ، إلا إذا سلم قبل إتمامها مطلقاً فبعد سلام ، ولا تبطل بتعمد تركه كغير واجب ، لأنه منفرد عنها واجب لها كأذان ، وتبطل بتعمد ترك واجب سن قبل سلام ، (ويتم) لا صلاة مأوم

سجد *^(١) وإن نسيه قبله أو بعده ثم ذكر أتى به مع قصر فصل ، ولو تكلم أو انحرف عن قبله ، أو شرع في أخرى فبعد فراغها ، ولا يصير به عائداً لصلاة فلا تبطل بوجود مفسد فيه ، وإن طال فصل عرفاً أو أحدث أو خرج من مسجد سقط وصحت ، ويكفي لجميع السهو سجدة ، ولو اختلف محايها ، ويغلب ما قبل سلام ، وإن شك في محله فقبله ، ومتى سجد بعد سلام لا قبله جلس فتشهد وجوباً للتشهد الأخير ثم سلم ، ولا يتورك فيه في ثنائية ، وهو ما يقال فيه وعند هوي ورفع كسجود صلب .

﴿ باب ﴾

تبطل الصلاة بمبطل طهارة ، وبترك واجب عمداً ، وركن مطلقاً ، واتصال نجاسة به إن لم يزلها حالاً ، واستدبار قبله حيث شرط استقبالها ، وبكشف عورة ، وزيادة ركن فعلي ، وتقدير بعض الأركان على بعض ، وسلام قبل إتمامها ، وأحالة معنى قراءة عمداً في

(١) قوله : ويتجه لا صلاة مأموم سجد - أي لا تبطل صلاة مأموم سجد بعد سلام إمام ترك السجود عمداً - أقول : ذكره الشارح وأقره وهو ظاهر وصريح فيما إذا كان الإمام لا يرى وجوبه ، وأما إذا كان الإمام يرى وجوبه ففي شرح الاقتناع أنه تبطل صلاة الإمام ، قال في المبدع وفي صلاتهم روايتان وفي الشرح وجهان ، انتهى قلت مقتضى ما تقدم بطلان صلاتهم ، فبحث المصنف يجري على الرواية المرجوحة والوجه المشروح فتأمل .

الكل ، وبوجود سترة بعيدة لعيان ، واستناد قوياً بلا عذر ،
ورجوعه عالماً ذا كراً للشهد أول بعد شروع في قراءة ، وتسبيح
ركوع وسجود بعد اعتدال ، وجلوس وسؤال مغفرة بعد سجود ،
وبفسخ نية ، وتردد فيه ، وعزم عليه ، وبشكه هل نوى أو عين فعمل
مع الشك عملاً ، وبمرور كلب أسود بهم بين يديه ، وبدعاء بلاذ
الدنيا ، وبنتق بكاف الخطاب لغير الله ورسوله أحمد ، وبقهقهة وكلام
ولو قل ، أو سهواً أو مكرهاً أو لتحذير مهلكة ، وبتقديم مأموم على
إمامه ، وبيطان صلاة إمامه لا مطلقاً ، وبسلامه عمداً قبل إمامه ، أو
سهواً ولم يعده بعده ، وبأكل وشرب ، لا يسير عرفاً لساه وجاهل ،
وبلع ذوب نحو سكر بضم كاء كل ، وبعمل متوال مستكثر عادة من
غير جنسها ، ولو سهواً أو جهلاً ، إن لم تكن ضرورة كفوف
وهرب من عدو ونحوه ، ومن علم بيطانها ومضى فيها أدب ، ولا
تبطل بعمل يسير ، أو كثير غير متوال ، وكره بلا حاجة ، ولا
يشرع له سجود ، وإشارة أخرى كفعله ، ولا يقدر يسير بثلاث ولا
غيرها من العدد ، ولا يبلغ ما بين اسنان عمداً بلا مضغ ، ولو لم يجر به
ريق خلافاً له ، ولا نقل ييسر شرب عمداً ، ولا باطالة نظر لشيء ،
ولو لكتاب وقرأ ما فيه بقلبه ، ولا بعمل قلب ولو طال فلا تبطل
صلاة من غلب وسواس على أكثرها .

﴿ باب ، صدقة التطوع ﴾

أفضلُ تطوعُ بدن لا قلب ، بعد جهادٍ فتوابعه من نحو نفقة
فية ، فعلمُ تعلمه وتعليمه من نحو حديث وفقه ، قال الشيخ تعلم العلم
نوع من الجهاد ، وقال أحمد العلم لا يعدله شيء ، وطلب العلم أفضل
الأعمال لمن صحت نيته ، بذية تواضع به ونفي جهل عنه ، ونقل ابن
منصور إن تذاكر بعض ليلة أحب الى أحمد من إحيائها ، وذكر
بعضهم أفضل العلم العلم بالله وصفاته ، لأن العلم يشرف بشرف
معلومه ، وقال الشيخ استيعاب عشر ذي الحجة بالعبادة ليلاً ونهاراً
أفضل من جهاد لم تذهب فيه نفسه وماله ، وهي في غير العشر تعدل
الجهاد انتهى ، ونص أحمد أن الطواف لغريب أفضل منها بالمسجد
الحرام ، قال المنقح والوقوف بعرفة أفضل منه خلافاً لبعضهم ، ثم
سائر ما تعدى نفعه من نحو عيادة مريض وقضاء حاجة مسلم وإصلاح ،
ويفتات ، فصدقة على قريب محتاج أفضل من عتق ، وهو أفضل
منها بـ أجني إلا زمن غلاء وحاجة ، ثم حج فصوم ، وأفضل صلاة
تطوع ما سن جماعة ، وآ كدها كسوف فاستسقاء فتراويح فوتر ،
لأنه يسن جماعة بعد تراويح ، وليس بواجب إلا على النبي صلى الله

عليه وسلم ، وأفضل رواتب سنة فجر ، وسن تخفيفها واضطجاع بعدها على جنب أيمن ، مغرب ، ثم شواء ، والرواتب المؤكدة عشر ، ركعتان قبل فجر وظهرٍ وركعتان بعد ظهر ومغرب وعشاء ، وسن قراءة الكافرون في اولى راتبة فجر ومغرب ، والاخلاص في ثانيتهما ، وكره ترك رواتب بلا عذر ، وتسقط عدالة ، إلا في سفر فيخير بين فعل وترك ، إلا سنة فجر ووتر فيفعلان ، وسن قضاوها ووتر ، إلا ما فات مع فرضه وكثر ، فالأولى تركه إلا سنة فجر ، وهي وسنة ظهر اولى بهما قضاء ، ولزوجة وأجير وولد وقن فعل رواتب مع فرض ، وحرم منعهم ، والسنة غير الرواتب أربع قبل ظهر وعصر وجمعة ، وأربعة بعد ظهر ومغرب وعشاء ، ويباح ثنتان بعد أذان مغرب ، وكذا بعد وتر جالساً ، وفعل الكل بيت أفضل كصلاة تطوع ، وإن فعلها بمسجد فكانه أفضل نصاً ، وسن فصل بين فرض وسنة بقيام او كلام ، وتجزئ سنة عن تحية مسجد ولا عكس ، وإن نوى بركعتين التحية والسنة ، او نوى التحية والفرض حصلاً ، لا إن نوى نفلاً غيرها مع فرض .

﴿ فصل ﴾

ووقت وتر ما بين صلاة عشاء ولو مع جمع تقديم وطلوع فجر ، وآخر ليل لمن يثق بنفسه أن يقوم فيه أفضل ، وأقله ركعة ، ولا

يكره بها ولو بلا عذر ، وأكثره إحدى عشرة يسلم من كل ركعتين ويوتر بركعة عقب الشفع بلا تأخير ندباً ، وإن صلى الكل بسلام واحد وجلس بعد عشرة فتشهد ثم قام ، أو لم يجلس إلا في أخيرة جاز ، وكذا ما دونها ، وإن أوتر بتسع تشهد بعد ثمانية ثم تاسعة وسلم ، وبسبع أو خمس سردهن ، فلا يجلس ندباً إلا في آخرهن ، وأدنى الكمال ثلاث سلامين وهو أفضل ، وسن كلام بين شفع ووتر ، وتجوز بواحد سرداً ، وتجوز كمغرب ، وقيل لا ، ومن أدرك مع إمام ركعة ، فإن كان يسلم من نتين أجراً وإلا قضى ، (ويتبع) ولو نوى واحدة هنا وثلاثاً في الأولى ، وأن من أحرّم بعدد فله زيادة ونقصه بالنية * (١) . وسن قراءة سبح باولى والكافرون بثانية والصمد بثالثة ، ويقنت بعد ركوع ندباً اذا فرغ من تحميد واعتدل ، وإن كبر ورفع يديه وقت قبل ركوع جاز ، وحن رفع يديه لصدره يبسطهما وبطونها نحو السماء ولو مأموماً ، ويدعو جهرأ ولو منفرداً بسورتي القنوت ، وكاتتا في مصحف أبي ، الاولى اللهم إنا نستعينك ونستهديك ونستغفرك وتوب إليك ونؤمن بك وتوكل عليك ونثي عليك الخير كله ونشكرك ولا نكفرك . والثانية اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك الجد بالكفار ملحق . ويزيد اللهم اهدنا فيمن هديت ،

وعافنا فيمن عافيت ، وتولنا فيمن توليت ، وبارك لنا فيما أعطيت ،
وقنا شر ما قضيت ، إنك تقضي ولا يقضى عليك ، إنه لا يذل من
واليت ، ولا يُعز من عاديت ، تباركت ربنا وتعاليت ، اللهم إنا
نعوذ برضاك من سخطك ، وبغفوك من عقوبتك ، وبك منك ،
لا نجوي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك . ثم يصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم ، ولا بأس على آله ، ويؤمن مأموم ، ويفرد منفرد
الضمير ، وتحصل سنة قنوت بكل دعاء وبآية فيها دعاء إن قصده ،
قال أبو بكر مهما دعا به جاز ، ثم يمسح وجهه بيديه هنا كخارج
صلاة ، ويرفع يديه إذا أراد السجود ، وكره قنوت في غير وتر ،
إلا أن ينزل بالمسلمين نازلة غير طاعون ، فيسن لامام الوقت خاصة ،
(ويتجهم) ويباح لغيره *^(١) . فيما عدا الجمعة ويجهر به في جهرية ،
واستحب أحمد أن يدع الامام الأفضل عنده تألفاً للمأموم كقنوت
وتر ، قاله الشيخ ، وقال إلا أن يكون الامام مطاعاً فالسنة اولى ،
ومن ائتم بقانت في فجر تابع وامن ، ان سمع وإلا دعا ، وسن
قوله اذا سلم من وتر سبحان الملك القدوس ثلاثاً ، ويرفع
صوته بثالثة .

(١) قوله : ويتجهم ويباح لغيره - اي كنوابه - اقول : جزم في
الاقناع بعدم البطلان لو قنت إمام كل جماعة وكل مصل ، وظاهره الاباحة
واختاره الشيخ تقي الدين فتأمل .

﴿ فصل ﴾

ووقت التراويح ما بين صلاة عشاء ووتر ، والأفضل بعد سنتها ، وهي عشرون ركعة برمضان ، ولا بأس بزيادة ، وتسن جماعة ، يسلم من كل ثنتين ، ينتها في أول كل ركعتين ، ويستراح بين كل أربع ، ولا بأس بترك استراحة ، ولا يسن دعاء إذا استراح ، وفعلها بمسجد وأول ليل أفضل ، ويوتر بعدها في الجماعة ندباً ، والأفضل لمن تهجد أن يوتر بعده ، وإن أحب متابعة الامام قام إذا سلم فشفعها باخرى ، وإن أوتر ثم أراد التهجد لم ينقض وتره بركعه ، وصلى ولم يوتر ، وكره تطوع بين تراويح ، لا طواف ولا تعقيب ، وهو صلاته بعدها وبعد وتر جماعة ، وسن أن لا ينقص عن ختمة في تراويح ، ولا يزيد ، إلا أن يؤثروا ، ويتدئها أول ليلة بسورة القلم فاذا سجد قام فقرأ من البقرة ، ويختم القرآن آخر ركعة من التراويح ، ويدعو عقبها قبل ركوعه ويرفع يديه ويطيل .

﴿ فصل ﴾

وصلاة الليل أفضل من صلاة نهار ، ووقته من غروب لطلوع فجر ، وبعد نوم أفضل ، والتهجد ما بعد نوم ، والناشئة ما بعد رقدة ،

ونصفه الأخير أفضل من الأول ومن الثلث الأوسط ، والثلث بعد النصف أفضل مطلقاً ، وسن قيام ليل واقتاحه بر كعتين خفيفتين ، ونيتة عند نوم ، وكان واجباً على النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينسخ ، وتكره مداومة قيامه ، ولا يقومه كله إلا ليلة عيد ، ومن شق عليه عبادة ففعلها فهو أفضل ممن لا تشق عليه لاعتيادها ، واختار جمع عكسه ، وسن تنفل بين العشائين ، وإن تكون له تطوعات يداوم عليها ، ويقضيها بفوت ، وإذا نشط طولها وإلا خففها ، ويقضي تهجده قبل ظهر ، وأن يقول عند صباح ومساء ونوم وانتباه وسفر ما ورد ، ومنه بعد انتباه لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، الحمد لله وسبحان الله ، ولا إله إلا الله والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، الحمد لله الذي أحياني بعد ما أماتني وإليه النشور ، لا إله إلا أنت لا شريك لك ، سبحانك استغفرك لذني وأسألك رحمتك (فرغ) وأول ما يحاسب به العبد صلاته فإن صلحت أفلح وإلا خاب ، وإذا نقص فرضه كمل من نفعه ، وكذا باقي أعماله .

﴿ فصل ﴾

وصلاة ليل ونهار مثنى ، وإن تطوع نهاراً بأربع فلا بأس ، وبشهادين أولى من سردها ، ويقرأ في كل ركعة مع الفاتحة سورة ،

وإن زاد على أربع نهاراً أو ثنتين ليلاً ولو جاوز ثمانية بسلام واحد
 صح وكره ، ويصح تطوع بركعة ونحوها كثلاث وخمس وكره ،
 وجالسا ، لا مضطجعا غير معذور ، وأجر قاعد غير معذور نصف
 صلاة قائم ، وسن تربعة بحل قيام ، وإن شاء قام فرقع وثمنى رجليه
 بر كوع وسجود ، وكثرتهما إفضل من طول قيام ، إلا ما ورد تطويله
 فاتباعه أفضل ، ولا بأس بصلاة تطوع جماعة ، وإسراره أفضل ، سيما
 لخائف رياء ، وجاز جلوس لمبتدئ نفلأ قائماً كعكسه ، وسن
 استغفار بسحر وإكثار منه .

﴿ فصل ﴾

تسن صلاة الضحى غيا ، واستحب جموع محققون فعلها كل
 يوم ، واختاره الشيخ لمن لم يقم ليلاً ، وأقلها ركعتان وأكثرها
 ثمان ، ووقتها من خروج نهي الى قبيل الزوال ، وأفضله اذا اشتد
 الحر ، وصلى الضحى ثمان ركعات لم يفصل بينها سعد ابن أبي
 وقاص ، ويروى عنه صلى الله عليه وسلم ، (ويتبع) على هذا جواز
 صلاة الضحى والتراويح بتسليمة واحدة * ^(١) . وعبارة شرح الهداية

(١) قوله : ويتبعه على هذا جواز صلاة الضحى والتراويح بتسليمة
 واحدة اقول : ذكره الشارح وأقره ، وهو صريح في الانصاف وغيره ،
 وعموم عبارة شرح الهداية تفيده .

صَلَّى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوُتْرَ خَمْسًا وَسَبْعًا وَتَسْعًا بِسَلَامٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ
تَطَوُّعٌ فَأَلْحَقْنَا بِهِ سَائِرَ التَّطَوُّعَاتِ ، وَتَسَنُّ صَلَاةَ الاسْتِخَارَةِ وَلَوْ فِي
خَيْرِ كَحَجِّ وَجِهَادٍ ، وَيَبَادِرُ بِهِ بَعْدَهَا ، وَهِيَ رَكْعَتَانِ يَقُولُ بَعْدَهُمَا
اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ
الْعَظِيمِ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ وَأَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ اللَّهُمَّ
إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ هَذَا الْأَمْرَ (وَيُسَمِّيه بَعَيْنَهُ) خَيْرَ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي
وَعَاقِبَةِ أَمْرِي أَوْ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجَلِهِ فَاقْدِرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي ثُمَّ بَارِكْ
لِي فِيهِ وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ
أَمْرِي أَوْ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجَلِهِ فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ وَاقْدِرْ لِي
الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ رَضِينِي بِهِ ، وَيَقُولُ فِيهِ مَعَ الْعَافِيَةِ ، وَلَا يَكُونُ
وَقْتُ الاسْتِخَارَةِ عَازِمًا عَلَى الْأَمْرِ أَوْ عَدَمِهِ فَإِنَّ خِيَاةً فِي التَّوَكُّلِ ،
ثُمَّ يَسْتَشِيرُ فَإِذَا ظَهَرَتِ الْمَصْلَحَةُ فِي شَيْءٍ فَعَلَهُ ، وَتَسَنُّ صَلَاةَ الْحَاجَةِ
إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَوْ آدَمِي ، وَهِيَ رَكْعَتَانِ يَتَنَبَّأُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بَعْدَهُمَا وَيُصَلِّيُ
عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ ،
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ ، سُبْحَانَ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ ، أَسْأَلُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ وَعِزَائِمِ مَغْفِرَتِكَ ، وَالْغَنِيمَةَ مِنْ كُلِّ
بَرٍّ وَالسَّلَامَةَ مِنْ كُلِّ إِثْمٍ ، لَا تَدْعُ لِي ذَنْبًا إِلَّا غَفَرْتَهُ وَلَا هَمًّا إِلَّا
فَرَجْتَهُ ، وَلَا حَاجَةَ هِيَ لَكَ رَضَى إِلَّا قَضَيْتَهَا يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ، وَتَسَنُّ

صلاة التوبة ركعتين ثم يستغفر الله تعالى ، وكذا ركعتا سنة وضوء عقبه ، ولا تسن صلاة التسييح قال أحمد ليس فيها شيء يصح ، وإن فعلها فلا بأس لجواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ، واستحبها جماعة ، وهي أربع ركعات يقرأ في كل ركعة بالفاتحة وسورة ثم يسبح ويحمد ويهلل ويكبر خمس عشرة مرة قبل أن يركع ثم يقولها في ركوعه عشرًا ثم بعد رفعه منه عشرًا ثم كذلك في سجوده ثم بعد رفعه منه ثم في سجوده ثانيًا ثم بعد رفعه منه قبل قيامه ، يفعلها كل يوم مرة فإن لم يفعل ففي كل شهر مرة فإن لم يفعل ففي كل سنة مرة فإن لم يفعل ففي العمر مرة ، وأما صلاة الرغائب وصلاة ليلة نصف شعبان فبدعة لا أصل لهما قاله الشيخ ، وقال ليلة النصف من شعبان فيها فضل وكان في السلف من يصلي فيها لكن الاجتماع فيها لأحيائها في المساجد بدعة انتهى ، واستحباب قيامها كليلة العيد ، ذكره ابن رجب في اللطائف .

﴿ فصل ﴾

يسن بتأكّد سجود تلاوة عقبها لقارئ ، ومستمع وهو من يقصد السماع ، لا سامع ، وشرط كون قارئ ، يصلح إماماً لمستمع ، فلا يسجد إن لم يسجد ولا قدمه أو عن يساره مع خلويمينه ،

(وينبج) ولا خلفه فذا *^(١). ولا رجل لتلاوة امرأة وخني، ويسجد لتلاوة ايّ وزمن ومميز، «وينبج» لا فاسق *^(٢). ولا يضر رفع رأس مستمع وسلامه قبل قارئ، وسن تكرّر سجود بتكرار تلاوة، حتى في طواف وصلاة مع قصر فصل، فيتمم محدث بشرطه، ويوميء راكب، ويسجد ماش، وكره جمع آيات سجود وحذفها، وهي أربع عشرة، في الحج اثنتان، وسجدة ص سجدة شكر تبطل صلاة غير جاهل وناس، وسجود تلاوة وشكر كنافلة فيما يعتبر لها من شرط وركن وواجب سوى تكبيرة إحرام وتشهد، وكذا جلوس لتسليم على ما بحثه في الاقتناع، والأفضل سجود عن قيام، ويرفع يديه ولو في صلاة، وإن زاد في سجوده على سبحان ربي الأعلى مما ورد فحسن، ومنه اللهم اكتب لي بها عندك أجراً وضع عني بها وزراً واجعلها لي عندك ذخراً وتقبلها مني كما تقبلت من عبدك داود،

(١) قوله : ويتبجه ولا خلفه فذاً - اي لا يسجد المستمع خلف القارئ فذاً - اقول : ذكره الشارح وأقره ، وصرح به الخلوقي .

(٢) قوله : ويتبجه لا فاسق - اي لا يسجد مستمع لتلاوة قارئ فاسق - اقول : اقر الشارح الاتجاه وهو قياس ظاهر لعموم تعليلهم ذلك بقولهم ان القارئ لا يصلح إماماً في هذه الاحوال ، وقال في الانصاف : قال في الفروع والمحرر وغيرهما : ويسن للقارئ ولمستمعه الجائز اقتداؤه به انتهى . فهذا يؤيد بحث المصنف فتأمل .

ولا يسجد مأموم إلا لقراءة إمامه إن سجد لا لقراءة نفسه أو غير إمامه ، ولا إمام لقراءة غيره ، فإن فعل بطلت ، « وينجم » لا لناس وجاهل * ^(١) . ويلزم مأموماً متابعة إمامه في صلاة جهر ، (وينجم) إن سمع * ^(٢) . لا سر ، فلو تركها عمداً بطلت ، وكره قراءة إمام سجدة بصلاة سر وسجودها لها ، ويخير مأموم ، ويتابع أولى ، وإذا سجد مصل ثم قام فإن شاء ركع في الحال وإن شاء قرأ ثم ركع ، ولا يجزئ ركوع صلاة ولا سجودها عن سجود تلاوة ، (وينجم) وتبطل لعالم نواهما ولا تجزئ لناس وجاهل * ^(٣) . وسن سجود شكر عند تجدد نعم واندفاع نقم عامة أو خاصة به ظاهرة وإلا فنعم الله في كل وقت لا تحصى ، وإن سجد لشكر في صلاة بطلت ،

(١) قوله : ويتجه لا ناس وجاهل - أي لا تبطل صلاة من ذكر إذا سجد ناسياً أنه في الصلاة أو جاهلاً بالحكم - أقول : قال الشارح : هو كما لو زاد فيها سجوداً انتهى . ولأنه زيادة فعلية غير مشروعة فمع العمد تبطل ومع الجهل والنسيان لا ، ويجب سجود السهو لذلك .

(٢) قوله : ويتجه إن سمع - أي تلزم المتابعة إن سمع المأموم قراءة الإمام - أقول : قال الشارح : وإلا فهي في حقه كصلاة السر انتهى . وصرح م.ص في شرحي الاقتناع والمنتهى بلزوم المتابعة في الصلاة الجهرية ولو كان هناك مانع من السماع كبعد وطوش انتهى . فعلى هذا يحمل إطلاق المصنف على ما إذا لم يكن مانع فتأمل .

(٣) قوله : ويتجه وتبطل - أي الصلاة - لعالم نواهما ولا تجزئ لناس وجاهل - أي فيعيد سجوده - أقول : ذكر الشارح البحث =

لا جاهل وناس ، وصفته وأحكامه كسجود تلاوة ، ومن رأى
مُبْتَلَى في دينه سجد ندباً بحضوره وغيره ، وقال الحمد لله الذي
عافاني مما ابتلاك به وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلاً وإن كان
في بدنه سجد وقال ذلك وكتمه منه ويسأل الله العافية ، ولا يكره
سجود وتعفير وجهه بتراب لدعاء ، والمكروه سجود بلا سبب
قاله الشيخ .

﴿ فصل ﴾

أوقات النهي خمسة : من طلوع فجر لطلوع شمس ، ومن طلوعها
لارتفاعها قدر رمح ، وعند قيامها حتى تزول ، ومن صلاته العصر ولو
مجموعة وقت ظهر لغروب ، ولا اعتبار بصلاة غيره ، ولا بشروعه قبل
فراغها ، وعند غروب حتى يتم ، فيحرم إيقاع تطوع أو بعضه في هذه
الأوقات ، حتى صلاة على قبر وغائب ، ولا يقطعها إن دخل وقت

= ونقل عبارة الانصاف حيث قال لا يقوم ركوع ولا سجود عن
سجدة التلاوة في الصلاة على المذهب وعنه بلى انتهى . قلت : وليس فيما
ذكره ما بحثه المصنف ولم أر من صرح به ، والذي يظهر عدم البطلان
لعدم تصريحهم بذلك ولأنه ليس في ذلك تعمد زيادة فعلية ، أما كونه
لا يميزه ذلك فأمر ظاهر لأنه لم يخلص الركوع أو السجود للصلاة فعليه
إعادة ذلك ، فان لم يعده عمداً أو سهواً أو جهلاً فالبطلان على ما مر في باب
سجود السهو فتأمل وتدبر .

هي وهو فيها ، قاله الزركشي ، (وينبغي) جلوسه فوراً ليتشهد
ويسلم . ولا يتعقد إن ابتدأ فيها ولو جاهلاً ، اوله سبب
كسجود تلاوة وصلاة كسوف وقضاء راتبة وتحية مسجد ، لا تبعاً ،
إلا حال خطبة جمعة وسنة فجر حاضرة قبلها وسنة ظهر مجموعة ، ولو
جمع تأخير بعدها ، وركعتي طواف وإعادة جماعة أقيمت وهو بالمسجد
بشرطه ، ويجوز فعل مندورة ونذرهما فيها وقضاء فوائت ، لا صلاة
جنازة لم يخف عليها ، إلا بعد فجر وعصر ، ومكة كغيرها في
النهي ، وإن شك في دخوله فالأصل الاباحة ، (وينبغي) وعكسه
بعكسه .

* فصل *

القراءة تباح بكل زمان ومكان وحال ولو مع نجاسة فم ،
لسوى متخل ومن عليه غسل ، وتسب على أكمل أحواله من طهارة
واستقبال ، ولا بأس بها المضطجع وماش ونحوه ، ولا تكره بطريق
أو مع حدث أصغر أو مع نجاسة بدن وثوب ، ولا حال مس ذكر
ونحو زوجة ، وتكره بمواضع قدرة وحال خروج ريح ، وجهره بها
مع جنازة ، وكرهها ابن عقيل بأسواق ينادى فيها ببيع ، وحرّم رفع
صوت بها مع اشتغالهم بتجارة وعدم استماعهم له ، لما فيه من

الامتحان ، وكره رفع صوت بقراءة تغاط المصلين ، (وبنجر) التحريم
 للايذاء*^(١) . وكره أحمد السرعة في القراءة ، وتأوله القاضي اذا لم
 يبين الحروف ، وتركها أكمل ، وكره أصحابنا قراءة الادارة بأن
 يقرأ قارئ ثم يقطع ثم يقرأ غيره ، وحكى الشيخ عن أكثر العلماء
 أنها حسنة كالقراءة مجتمعين بصوت واحد ، وكره أحمد قراءة
 الألحان وقال هي بدعة ، فان حصل معها تغيير نظم القرآن كجعل
 الحركات حروفاً حرم ، وسئل أحمد عن ذلك فقال للسائل ما اسمك
 فقال محمد فقال أيسرك أن يقال لك يا موحامد ، وقال الشيخ التلحين
 الذي يشبه الغناء مكروه ، وسن تعوذ قبل قراءة وحمد الله عند قطعها
 على توقيفه ونعمته وسؤال ثبات وإخلاص ، وإن قطعها قطع ترك ثم
 أرادها أعاد التعوذ ، وقطعاً لعذر عازماً على إتمامها اذا زال كتناول
 شيء فلا ، وتفهم فيه وتدبر بقلب أفضل من ادراجه كثيراً بغير
 تفهم ، قال أحمد يُحسن القارئ صوته بالقرآن ويقرأه بحزن وتدبر
 ويمكّن حروف مدولين من غير تكلف ، وقال الشيخ : قراءة القرآن
 أول النهار بعد الفجر أفضل من قراءته آخره ، وقراءة الكلمة

(١) قوله : ويتجه التحريم للايذاء اقول : ذكره الشارح واتجه ولم
 أر من صرح به لكن الاتجاه موافق للقواعد ، والظاهر ان مثله رفع
 الصوت بالعلم او بغيره اذا آذى المصلين قياساً على ما ذكره
 المصنف فتأمل .

الواحدة بقراءة قارىء يعنى من القراء رحمهم الله تعالى والاخرى بقراءة قارىء آخر جائزة ، ولو بصلاة ما لم يكن في ذلك إحالة لمعنى القراءة ، وسن تحسين القراءة وترتيبها واعرابها ، والمراد الاجتهاد على حفظ اعرابها ، ولا يجوز الاخلال به عمداً ، ويؤدب فاعله لتغييره القراءة ، وتسبب بمصحف واستماع لها ، وكره حديث عندها بما لا فائدة فيه ، وسن حفظ القرآن اجماعاً وحفظه فرض كفاية اجماعاً ، (وينهم) احتمال من شخص ، لا ان كلاً يحفظ بعضاً * ^(١) . ويجب حفظ ما يجب في صلاة كفاية ، وهو أفضل من سائر الذكر وأفضل من تورا وانجيل ، وبعضه أفضل من بعض ، (وينهم) ما ورد فيه ذكر خاص أفضل من قراءة . ويقدم صبي بتعليمه كله قبل العلم ، إلا أن يعسر ، ويقدم مكلف العلم بعد قراءة ما يجب في صلاة كما يقدم كبير نفل علم على نفل قراءة ، وسن ختمه كل اسبوع ، وإن قرأه في ثلاث فحسن ، ولا بأس به فيما دونها احياناً ، وسن إكثار قراءة بزمان ومكان فاضل ، كرمضان ومكة اغتناماً للزمان والمكان ، وكرة تأخير ختم فوق أربعين بلا عذر ، وحرّم إن خاف نسيانه ، قال أحمد ما أشد ما جاء فيمن حفظه ثم نسيه ، قال ابو

(١) قوله : ويتجه احتمال من شخص - اي من شخص واحد لا من جماعة يحفظ كل منهم بعض القرآن - اقول : ذكره الشارح واتجه ولم أر من صرح به ولعله مراد من اطلق فتأمل .

يوسف في معنى حديث نسيان القرآن المراد بالنسيان أن لا تمكنه القراءة في المصحف ، ونقل ابن رشد المالكي الاجماع على أن من نسي القرآن لاشتغاله بعلم واجب أو مندوب فهو غير آثم ، ويختم بشتاء أول ليل وبصيف أول نهار ، ويجمع أهله وولده عند ختمه ، ويدعو ، ويكبر فقط نختمه كل سورة من آخر الضحى ، ولا يكرر سورة الصمد ، ولا يقرأ الفاتحة وخمساً من البقرة عقب الختم نصاً ، فان فعل فلا بأس .

﴿ فصل ﴾

يسن تعلم التأويل وهو هنا التفسير ، ويجوز تفسير القرآن بمقتضى اللغة لا بالرأي ، فمن قال فيه برأيه أو بما لا يعلم فليتبوأ مقعده من النار وأخطأ ولو أصاب ، ويلزم الرجوع لتفسير صحابي لا تابعي ، وإذا قال الصحابي ما يخالف القياس فهو توقيف ، وحرم جعل القرآن بدلاً من الكلام مثل أن يرى رجلاً جاء في وقته فيقول ثم جئت على قدر يا موسى^(١) فلا يستعمل في غير ما هو له ، وقال الشيخ إن قرأ عندما يناسبه فحسن ، كقول من دعي لذنوب تاب منه : ما يكون لنا أن نتكلم بهذا^(٢) وعند ما أهمه إنما أشكو بثي وحزني الى الله^(٣) ولمن استعجله : خلق الانسان من عجل^(٤) ولا يجوز نظر في كتب أهل

(١) طه - ٤٠ (٢) النور - ١٦ (٣) يوسف - ٨٦ (٤) الأنبياء - ٣٧

الكتاب نصاً ، ولا كتب أهل بدع ، وكتب مشتملة على حق وباطل ولا روايتها ، (ويتبع) جواز نظر لرد عليهم * ^(١) . وتقدم حكم المصحف .

* باب ، صفة الجماعة *

واجبة للخمس المؤداة ، على رجال أحرار قادرين ، ولو سفرأ في شدة خوف ، ويقاتل تاركها كأذان ، لا شرط فتصح من منفرد ويأثم ، وفي صلاته فضل ، وتفضل الجماعة بسبع وعشرين درجة ، ولا ينقص أجره مع عذر ، وتنعقد باثنين في غير جمعة وعيد ولو بانثى أو عبد ، لا بصبي في فرض ، وتحصل بيته وصحراء ، وتسبى بمسجد ولمقضية وكسوف واستسقاء وتراويح ، ولعبيد وصبيان وخنائى ، ولنساء منفردات عن رجال في دورهن ، منهن إمامهن أو لا ، ويكره لحسناء حضور جماعة مع رجال ، ويباح لغيرها ، تفلات (أي غير مطيبات) ، باذن أزواج ، وكذا مجالس وعظ ، وحرم عليهن تطيب لحضور مسجد أو غيره ، ومن استأذنته امرأته أو أمته الى المسجد كره منعها ، وينتها خير لها ولو بمكة . ولأب ثم ولي محرم منع

(١) قوله : ويتبعه جواز نظر لرد عليهم اقول : قال الشارح : ونص عليه ابن القيم رضي الله عنه وغيره .

موليته إن خشي فتنة أو ضرراً، ومن الانفراد، ومن بطريق مسجده منكر كغناء يمرّ وينكره، قال الشيخ ولو لم يمكنه إلا بمشيئه في ملك غيره فعل، وسن لأهل ثغر اجتماع بمسجد واحد، والأفضل لوجه غيرهم المسجد الذي لا تقام فيه إلا بحضوره، أو تقام بدونه لكن في قصده غيره كسر قلب إمامه أو جماعته، قاله جمع، ثم الأقدم فالأكثر جماعة، وأبعد أولى من أقرب، ولو أكثر جمعه، خلافاً له، وفضيلة أول وقت أفضل من انتظار كثرة جمع، وتقدم جماعة مطلقاً على أول وقت، وحرم أن يؤم بمسجد له إمام راتب أهل لها، فلا تصح قبله أو معه إلا باذنه، وفي الرعاية تصح، ويراسل إن تأخر عن وقت معتاد مع قرب وعدم مشقة، فإن تأخر وضاق وقت أو بعد أو شق أو لم يُظن حضوره أو ظن ولا يكره ذلك صلوا، (ويتبع) وصاحب بيت أهل لها كراتب*^(١). ومن صلى مطلقاً ثم أقيمت مطلقاً سن أن يعيد غير مغرب، ولو مسبوقاً ويقضي ما فاتته،

(١) قوله : ويتبعه وصاحب بيت أهل لها - أي الامامة - كراتب قلت : الظاهر ان المراد هنا من الاتجاه ان التفصيل الجاري في إمام المسجد الراتب يجوي في صاحب البيت ، ولم أر من صرح به لكنه فيما يظهر وجه لأن صاحب البيت مقيس على الراتب ولأن لكل منها حقاً في ذلك فهو قياس ظاهر ويقتضيه كلامهم لا سيما في شرح المنتهى لمصنفه .

(فائدة) الامام الراتب هو من ولاه الامام او نائبه قاله الخلوقي .

والأولى فرضه فينوي الثانية نقلاً ، أو ظهراً مُعادة مثلاً لا فرضاً ،
« ويتجه » والأولى التفويض * ^(١) . وكذا إن جاء مسجد أو لو بوقت
نهي ، خلافاً لهما لغير قصد ها ولقصد ها يكره ، وبوقت نهى وقصد
فكفعل ماله سبب ، ولا تكره إعادة جماعة في غير مسجدي مكة
والمدينة ، ولا فيها لعذر ، وليس لإمام اعتياد صلاة مرتين وجعل
ثانية عن فائتة ، والأئمة متفقون على أنه بدعة مكروهة ذكره
الشيخ ، وسن لمن فاتته الجماعة صلاة في جماعة أخرى ، فإن لم يجد سن
لبعضهم أن يصلي معه ، (ويتجه) هذا في غير مسجد اعتيد باقامة
جماعة بعد أخرى وإلا فيلزمه * ^(٢) . (فرع) من أدرك جماعة في الإثناء
وبعدها جماعة أخرى فهي أفضل ، لأن إدراك الجماعة من أولها أفضل ،

(١) قوله : ويتجه والأولى التفويض أقول : قال الشارح : بأن يقول
أصلي الظهر مثلاً من غير أن يقيد بمعادة أو نفل ، الى الله تعالى انتهى . قلت :
لم أر من صرح بهذا الاتجاه وهو ظاهر لاحتمال ان يكون ترك من الصلاة
الاولى شيئاً من الأركان او اعتراها مفسد فاذا كانت النية مفوضة أجزأت
الثانية عن الاولى ظاهراً وباطناً بخلاف ما لو كانت مقيدة باعادة او نفل فانها
لا تجزىء فتأمل .

(٢) قوله : ويتجه هذا في غير مسجد الخ أقول : قال الشارح : اي
فيلزمه ان يصلي في جماعة أخرى إلا ان يخاف خروج الوقت انتهى . قلت :
المراد من الاتجاه التنبيه على لزوم الجماعة اذا تيسرت لا كما يوم قولهم وسن ،
اذ المذهب أن الجماعة واجبة فتأمل .

إلا أن تتميز الأولى بكثرة جمع أو فضل إمام أو راتبة قاله الشيخ، وقال: مثل هذه المسألة لم يكن يعرف السلف لأنه لم يكن يصلي في المسجد إمامان راتبان وكانت الجماعة تتوفر مع الراتب.

* فصل *

ويُمنع شروعٌ في إقامة انعقاد نافلة وراتبة لمريد صلاةٍ مع إمامها ولو بيته أو جاهلاً، (وينبغي) لا يضر طرؤ إرادة في أثناء*^(١). ومن فيها ولو خارج مسجد يتم مع أمن فوت جماعة ويخفف، فإن سلم من ثلاث من نوى أربعاً جاز نصاً، (وينبغي) ومن واحدة ناوٍ ثنتين*^(٢). ومع خوف فوت يقطعها، قال جماعة: وفضيلة تكبيرة أولى لا تحصل إلا بشهود تحريم إمام، ومن كبر

(١) قوله: ويتجه لا يضر طرؤ إرادة في أثناء - أي إن من أحرم بنافلة ثم أقيمت الصلاة لا تبطل نافلته إذا أراد وهو في أثناءها الدخول في الصلاة المقامة - قلت: ذكر الاتجاه الشارح واتجه وهو كالصرح في كلامهم.

(٢) قوله: ويتجه ومن واحدة ناوٍ ثنتين - أي يسلم من واحدة من نوى ثنتين إذا أراد الاقتداء بالجماعة المقامة - أقول: ذكره الشارح واتجه ولم أر من صرح به وهو ظاهر لأن التطوع يصح بركعة، ولأنه إذا سلم من ثلاث للعذر جاز تسليسه من واحدة في بحث المصنف إذ لا فرق بينهما فتأمل.

قبل تسليمته إمام أولى أدرك الجماعة ، ولو لم يجلس ، ومن أدرك الركوع بانتهائه لحد أجزاء قبل رفع إمام غير شاك دون طمأنينة اطمأن ثم تابع وقد أدرك الركعة ، وأجزأته تكبيرة إحرام عن واجب تكبير ركوع نصاً ، وإن رفع إمام رأسه فأتت الركعة ، وسن دخول مأموم معه كيف أدركه ، وينحط بلا تكبير ولو أدركه ساجداً ، ويقوم مسبوق به وجوباً ، وعليه المتابعة قولاً وفعلًا ، « ويتجه » وتبطل بترك متابعة فعل لعالم ، لا قول كتسبيح * (١) . وإن قام مسبوق قبل تسليمته ثانية ولم يرجع ويلزمه - انقلبت نقلاً ، (ويتجه) ولو جاهلاً ، وأنه يقوم بأياس ثانية من نحو شافعي ، وأنه يقوم فوراً بعد ثانية ، إن لم يكن بموضع جلوس تشهد ، وإلا بطلت لعامد * (٢) . وما أدرك فأخراها فلا استفتاح له ولا استعادة

(١) قوله : ويتجه وتبطل بترك متابعة فعل النخ - أي متابعة المأموم للإمام في فعل كركوع لا قول كتسبيح - قلت : لم أر من صرح يبحث المصنف ، ولكن حيث كانت كل من الفعل والقول واجباً فتبطل صلاة من ترك ذلك عالماً عامداً ، على أن قوله أولاً وعليه المتابعة يفيد الوجوب فلا وجه لعدم البطلان بترك القول عالماً فيما يظهر فتدبر .

(٢) قوله : ويتجه ولو جاهلاً ، وأنه يقوم بأياس - من تسليمته - ثانية النخ ، وأنه يقوم فوراً بعد تسليمته ثانية إن لم يكن النخ قلت : الاتجاه الأول يؤخذ من ظاهر إطلاقهم كما قاله الشارح ويؤخذ أيضاً من كلام شارح الاقتناع حيث قال لا فرق بين العمود الذي كروضهما ، والاتجاه الثاني تعرض له في شرح الاقتناع وصرح به في =

إن لم يقرأ ، ويتورك فيه مع إمامه مكرراً لتشهد أول ندباً حتى يسلم إمامه ، وما يقضي أولها يستفتح له ويتعوذ ويقرأ سورة ويأتي بعدد ما في اولي عيد من تكبير ، وبجنازة يقرأ الفاتحة فما بعد مما فاتة ، ويطول اولي على ثانية ، لكن لو أدرك ركعة من رباعية او مغرب تشهد عقب أخرى ويتورك في الأخير ، ويتحمل إمام عن مأموم قراءة وسجود تلاوة وسهو بشرطه وسترة ودعاء قنوت وتسميعاً وملاً السماء الخ ، وكذا تشهد أول اذا بر ركعة ، (ويتعم) في غير مغرب ، خلافاً لهما فيما يوم . وسن للمأموم استفتاح وتعوذ في جهرية وقراءة فاتحة وسورة حيث شرعت في سكتاته ، وهي قبل فاتحة وبعدها ، وتسب هنا بقدرها ، وبعد فراغ قراءة ، وفيما لا يجهر فيه او لا يسمعه لبعده أو طرش ، إن لم يشغل من بجنبه ، « ويتعم » التحريم * (١) .

= غيره ونقله الخالوتي عن الشارح والانصاف ، وأما الاتجاه الثالث فظاهر قول الاقناع في صفة الصلاة - قام ولم يتم - وجوب قيامه فحيث سلم الامام ولا متابعة فجلوسه زيادة فعل وعمدها يبطل الصلاة ، لكن نقل في حاشية الاقناع عن المستوعب انه ينبغي للمسبوق ان لا يقوم لقضاء ما فاتته حتى يسلم الامام التسليمتين وينتقل انتهى . قلت : فظاهره مطلقاً من غير تفصيل وإذن فلا إبطال فتأمل .

(١) قوله : فيتجه التحريم - اي اذا آذى بقراءته من بجنبه - اقول : ذكره الشارح واتجهه ولم أر من صرح به ولكن له نظائر تؤيده كما سبق للمصنف في تحريم رفع الصوت بالقراءة اذا كان يغلط المصلين ، وأما الكراهة فمصرح بها فيما اذا شغل غيره فقط .

فان لم يكن له سككات كره أن يقرأ نصاً ، فلو سمع مهمته ولم يفهم قوله لم يقرأ .

* فصل *

والأولى للمأموم شروع في فعل بعد إمام فوراً ، فيقطع القراءة ويركع عقبه ، بخلاف تشهد فتيمة ، فان واقفه كره ، وإن كبر لأحرام معه أو قبل اتمامه لم تنعقد ، وإن سلم قبله عمداً بلا عذر أو سهواً ولم يعد بعده بطلت ، ومعه يكره ، ولا يكره سبق بقولٍ غيرهما ، والأولى تسليمه عقب فراغ إمام من تسليمته ، ومن ركع أو سجد ونحوه قبل إمامه عالماً عمداً حرم ، وعليه وعلى جاهل وناس ذكر أن يرجع ليأتي به معه فان أبي عالماً عمداً حتى أدركه فيه بطلت ، لا جاهلاً أو ناسياً ، ويعتد به ، ومن سبق بركن كأن ركع ورفع لا ليأتي به مع إمامه قبل ركوعه ، أو بركنين كأن ركع ورفع واعتدل قبل ركوعه ، أو رفع واعتدل وهوى إلى السجود قبل رفعه عالماً عمداً بطلت مطلقاً ، وجاهلاً أو ناسياً بطلت الركعة ما لم يأت بذلك مع إمامه ، لا ركعته بركن ، (ويتبعه) أو بركنين * غير ركوع ، وإن تخلف عنه بركن فأكثر بلا عذر فكسبق ، فتبطل لعامد ، وتصح لجاهل وناس ، وتبطل ركعة بركوع ، ولعذر كنوم

وسهو وزحام ، إن أتى بما تركه في غير ركوع - خلافاً لجمع - مع
أمن فوت آتية ولحقه صحت ، وإلا أو خاف فوت آتية لفت الركعة
وتابع إمامه ، والتي تليها عوضها ، فإن ظن تحريم متابعتها إذا فسجد
جهلاً اعتد به ، كسجوده يظن لحوقه ، وإن زال عذر من أدرك
ركوع اولى وقد رفع امامه من ركوع ثانية تابعه في سجودها ،
وتصح له ركعة مافقة من ركعتي امامه تدرك بها الجمعة ، ولو
أدركه في ركوع ثانية تبعه فيه وتمت جمعه ، وبعد رفعه منه تبعه
وقضى ، وإن تخلف بركعة فأكثر لعذر تابع وقضى كمسبوق .

﴿ فصل ﴾

يسن لامام تخفيف مع اتمام ، ما لم يؤثر مأموم التطويل ، فإن
أثروا كلهم استحب ، وتكره سرعة تمنع مأموماً فعل ما يسن ،
بل يرتل نحو قراءة وتسبيح بقدر ما يرى ان من خلفه ممن يثقل
لسانه قد أتى به ، وسن تخفيف اذا عرض لبعض مأمومين ما يقتضي
خروجه كسماع بكاء صبي ، قال الشيخ : يزيد وينقص للمصلحة ،
وانتظار داخل مطلقاً في ركوع وغيره ، بنية تقرب لا تودد ، إن لم
يشق على مأموم فيكره ، وكذا لو كثرت جماعة ، لانه يبعد أن
لا يكون فيهم من يشق عليه ، وسن تطويل قراءة اولى عن ثانية ،

الآ في صلاة خوف في الوجه الثاني ، فثانية أطول أو يسير
كسبح والفاشية ، وفي الاقتناع ولعل المراد لا أثر لتفاوت يسير ،
وهو حسن .

* فصل *

الجن مكلفون في الجملة إجماعاً يدخل كافرهم النار إجماعاً ومؤمنهم
الجنة ، ولا يصير تراباً خلافاً لأبي حنيفة والليث ، وهم فيها كغيرهم
على قدر ثوابهم ، لا إنهم حولها خلافاً لعمر بن عبد العزيز ، ويأكلون
ويشربون فيها خلافاً لمجاهد ، « وينعم » ويرون الله تعالى والملائكة ،
قيل لابن عباس كل من دخل الجنة يرى الله قال نعم . قال الشيخ
ونراهم فيها ولا يرونا ، وتنعم بهم الجماعة ، وفي النوادر ^(١) والجمعة ،
وفي الفروع ^(٢) المراد من لزمته ، وبالملائكة ، ولم يبعث لهم نبي
قبل نبينا قاله في المبدع ، وليس منهم رسول ، (وينعم) ولا نبي .
ويقبل قولهم ان ما ييدهم ملكهم مع اسلامهم ، وكافرهم كحربي ،
وظاهره يجري التوارث بينهم ، ويحرم عليهم ظلم آدمي وظلم بعضهم
بعضاً ، وتحل ذبيحتهم ، وبولهم وقيثهم طاهران ، (وينعم)
لا روئهم . في جواز مناكتهم لنا خلاف ، وفي الجنة يتزوجون
بحور من جنسهم ، وقد أشبعت الكلام فيهم في كتابي بهجة الناظرين ^(٣) .

(١) اسم كتاب (٢) كتاب لابن مفلح (٣) كتاب مخطوط للمصنف ج

﴿ باب الإمامة ﴾

الأولى بها الأجود قراءة الأئمة ، ثم الأجود قراءة الفقيه ،
ثم الأقرأ ، ثم الأكثر قرآنًا الأئمة ، ثم الأكثر قرآنًا الفقيه ، ثم
قارئاً لا يعلمه ، ثم أئمة وأعلم بأحكام صلاته ، ومن شرط تقديم الأقرأ
أن يكون عالم فقه صلاته حافظاً للفتاوى ، ولو كان أحد الفقيهين أئمة
أو أعلم بأحكام صلاة قدم ، ويقدم قارئ لا يعلم فقه صلاته بأن لم يميز
بين نحو فرض وسنة على فقيه ، واختار جمع أن الفقيه إذا قام الفتاوى
يقدم ، ثم مع تساوي في قراءة وفقه أسن فأشرف وهو القرشي ،
فيقدم بنو هاشم ثم قریش ، ثم الأقدم هجرة بنفسه ، وسبق بإسلام
كهجرة ، وحكمها باق ليوماً ، وفي المنع يقدم سابق بإسلام على سابق
بهجرة ، ثم الأتقى والأورع وهما سواء ، ثم من يختاره جيران
مصلون ، أو كان أعمر لمسجد ، ثم يقرع ، وتكره إمامة غير الأولى
بلا اذنه لا بأذنه نصاً ، وصاحب بيت وإمام مسجد ولو عبداً أحق ،
فتحرم بلا اذنها بشرطه ، لغير ذي سلطان فيها ، ولسيده بيته ، وكل
ذي سلطان أولى من جميع نوابه ، ويستحب لصاحب بيت وإمام
مسجد تقديم أفضل منها ، وحر أولى من عبد ومبعض ، ولا تكره

إمامتهما بحُرٍّ ، ومبعض ومكاتب أوّلى من عبد ، وحاضر وحضريّ
وبصير ومتوضئ ومعيّر ومستأجر أوّلى من ضدهم ، وكره أن
مسافر بمقيم ، لا قصره به .

* فصل *

ولا تصح إمامة فاسق مطلقاً وإنْ بُمثله أو في نفل ، إلا في جمعة
وعيد تعذرا خلف غيره ، وإنْ خاف أذى صلى خلفه وأعاد ، وإنْ وافقه
في فعل منفرداً أو في جماعة خلفه بامام لم يعد ، ومن صلى باجرة لا جعل
لم يصلّ خلفه ، (ويتبع) إنْ الأصل هنا العدالة * فتصح خلف إمام
لا يعرفه ، فإن علم فسقه بعدُ أعاد ، والاستحباب خلف من يعرفه ،
ولا إمامة سكران فإن سكر في أثنائها بطلت ، ولا إمامة أخرس ولو
بُمثله نصّاً ، ولا كافر ، وإنْ قال مجهول حاله بعد سلامه هو كافر ،
« ويتبع » احتمال أو فاسق * وإنما صلى تهزياً أعاد مأموم ، وإنْ علم
له حالاً ردة وإسلام أو عدالة وفسق أو افاقه وجنون وأمّ ولم يدر
مأموم في أيهما اثم ، فإن علم قبل صلاة إسلامه أو إفاقه وشك في
ردته أو جنونه لم يعد ، وإلا أعاد ، وإنْ صلى خلف من يعرف كفره ،
(ويتبع) أو فسقه * وقال بعد صلاة كنت أسلمت أو تبنت وفعلت
ما يجب لصلاة أعاد ، ولا إمامة من به حدث مستمر أو عاجز عن

نحو ركوع أو سجود أو قعود أو قول واجب أو شرط إلا بمثله ، وكذا عن قيام ، إلا لراتب بمسجد المرجو زوال علته ويجلسون خلفه ، وتصح قياماً ، ومثله الامام الأعظم ، وإن اعتل - ذكر الحلواني ^(١) ولو غير إمام حي - في أثنائها جالس أتموا قياماً وجوباً ، (ويتبع) احتمال أنه لو صلى راتب بغير مسجده لا يثبت له ما مر ، وإن راتب أعراب لا مسجد لهم كراتب مسجد * ^(٢) . ولا إمامة محدث ولا نجس يعلم ذلك ، ويقبل دعوى علمه ، فإن جهل مع مأمومين كلهم - خلافاً لبعضهم - حتى انقضت صحت لمأموم وحده ، ولو لم يكن يقرأ الفاتحة ، ومع علم مأموم واحد فقط وادعاءه لا يلزم رجوع لقوله ، إلا إن كانوا بجمعة أو عيد ، وهم بامام أو مأموم كذلك أربعون فيعيد السكك ، « ويتبع » نسيان كجهل * ^(٣) . ويضر ترك بقية

(١) هو شمس الأئمة الحلواني من كبار الحنفية . ز

(٢) قوله : ويتبع احتمال أنه لو صلى راتب بغير مسجده لا يثبت له ما مر - أي من الأحكام - أقول : لم أر من صرح به وهو ظاهر ، وقد قالوا : الامام الراتب من ولاء الامام أو نائبه الصلاة في مسجد معين ، فحيث صلى في غيره فليس براتب فليتأمل . وقوله : وإن راتب أعراب لا مسجد لهم كراتب مسجد . أقول : قال الشارح وهو القياس الصحيح انتهى . ولم أر من صرح به ولعل المراد إن ولاء الامام أو نائبه الامامة بهم في الصلوات حتى يتم القياس فتأمل .

(٣) قوله : ويتبع نسيان كجهل - أي إن نسيان الامام كجهله - =

شروط وجميع أركان ، ونص عليه فيمن ترك القراءة يعيد ويعيدون ، وكذا فيمن ترك التحريمة ، وثياب من جهل البطلان وإن لزمه القضاء ، وإن ترك إمام ركناً أو شرطاً مختلفاً فيه بلا تأويل أو تقليد أو ركناً أو شرطاً عنده وحده عالمًا أعاداً ، وعند مأموم وحده لم يعيدا اعتباراً بعقيدة إمام ، (ويتبع) والمراد فيما يتعلق بأركان صلاة وشروطها * ^(١) . بعد توفر شروط إمامة وإن اعتقده مأموم مجعاً عليه

= اقول : صرح البهوتي في شرح المنتهى بأن النسيان ليس كالجهل بل في النسيان تلزمهم الاعادة وتبعه الخلوقي والشيخ عثمان ، لكن اتجه المصنف قيل اليه النفس لأن الجهل والنسيان قريبان غالباً ولا يظهر الفرق هنا ، إلا ان ظاهر كلامهم هنا يفيد الفرق حكماً كما قال البهوتي .

(١) قوله : ويتجه والمراد - اي بقولهم العبرة بعقيدة إمام - فيما يتعلق بأركان صلاة وشروطها الخ اقول : قال الشارح : وفيه نظر فكل ما لا يراه الامام مؤثراً لا ينبغي ان يؤثر في صلاة المأموم ويؤيده قول شارح الاقناع ومثله لو صلى شافعي قبل الامام الراجح فتصح صلاة الحنبلي خلفه انتهى . قال الشارح : مع ان ذلك ليس من شروط الصلاة ولا من أركانها والله أعلم انتهى . قلت : ونقل ابن عوض في حاشية الدليل عن الصوالحي ما قاله شارح الاقناع وقال لأن العبرة بعقيدة الامام فحيث كانت صلاة الامام صحيحة صحت صلاة من خلفه انتهى .

* التقلب والتلفيق ^(٢) *

أقول : وبما يناسب في هذا المقام ذكر مسألة مهمة يحتاج اليها ، قد طال ما بحثت عنها فلم أقف على نص صريح قطعي فيها ، وهي مسألة التقليد =

(٢) كنا أفردنا هذا البحث برسالة خاصة طبعناها بدمشق سنة ١٣٢٨ وقد اختصرناها هنا على طريقتنا في اختصار حاشية الجد رحمه الله فليعلم ذلك . ج. ش.

فبان خلافه اعاد ، كما لو صلى خلف من يعامه خنثى ويجهل اشكاله
فبان رجلاً ، وتصحح خلف من خالف في فرع لم يفسق به بلا كراهة ،

= اذا أدى الى التلفيق هل يجوز ام لا ، لم اجد ذلك صريحاً في كلام
اصحابنا غير المصنف في رسالة صريحة باختياره ذلك وموافقة لبعض
العلماء . ورأيت في حاشية اخلوتي على المنتهى ما يشير الى المنع . ووجدت
في مجموع جواب سؤال رفع الى الشيخ عثمان النجدي في مسألة نكاح - الى ان
قال فاعلم ان الرجل المتزوج على قاعدة الامام أبي حنيفة لا بد ان يراعي
في نكاحه ذلك أحكام مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى في اخلع
والطلاق وغيرهما لئلا يكون ملفقاً في التقليد وذلك منه غير موزي ولا سديد
انتهى . فهذا صريح منه في المنع من التلفيق . واما في كتب الفروع فلم أر
من صرح بالجواز او المنع ، وتركهم لذلك قديماً وحديثاً يدل على عدم
جوازه فيما يظهر ، واما نصهم على جواز التقليد ما لم يؤد الى تتبع الرخص
فهذا طافح في كتبهم فروعاً واصولاً ، إلا انهم لم يتعرضوا الى حكم التلفيق
ولا الى شرط المراعاة في التقليد .

والذي أدر كنا عليه مشايخنا ان منهم من توقف في الجزم بالحكم
جوازاً ومنعاً لعدم تصريح بذلك ولما ذكره الشيخ السفاريني في رده على
المصنف ، ومنهم من جزم بالجواز اعتماداً على ما اختاره المصنف في رسالته
ولم يرتض قول من رد عليه ولكونهم لم يصرحوا باشتراط المراعاة ولا
بالمنع من التلفيق واخذاً من عبارات بعضهم التي يؤخذ منها الجواز ، فمنها
قول صاحب الاقناع ومن ترك ركناً او شرطاً مختلفاً فيه بلا تأويل ولا
تقليد اعاد انتهى ، ومنها ما نقله شارح الاقناع وغيره عن شيخ المذهب العلامة
الامام المجد ابن تيمية رضي الله عنه قال : ثم ما زال عوام كل عصر يقلد
احدهم لهذا المجتهد في مسألة ولاخر في أخرى ، ولثالث في ثالثة الى ما لا يحصى
ولم ينقل إنكار ذلك عليهم ، ولا انهم امروا بتحري الا علم في نظرهم انتهى ، =

ولا إنكار في مسائل الاجتهاد ، ومن أنكر فاجبه بمقام المجتهدين ،
وحرّم قول بإيجاب تقليد مجتهد بعينه ، بل قال الشيخ إن تاب وإلا

= ومنها ما قاله شيخ الاسلام ابن تيمية رضي الله عنه في
مصنف له قال في مقدمته : انه يجوز تقليد كل واحد من الأئمة الاربعة رضي
الله تعالى عنهم ، ويجوز أن يقلد واحداً منهم في مسألة ويقلد إماماً آخر في
أخرى ولا يتعين عليه تقليد واحد بعينه في كل المسائل انتهى . ومنها قولهم^(١)
لا يجب على احد أن يلتزم مذهباً معيناً يأخذ برخصه وعزائمه ، ومنها قولهم :
ان العوام لا مذهب معيناً لهم .

فهذه العبارات فيها التصريح بجواز التقليد ، وعدم وجوب التزام
مذهب معين يأخذ برخصه وعزائمه ، ويؤخذ منها كما قلنا ما صرح به المصنف
من جواز التلقيح لأنه اذا قلنا بالمنع وألزمنا من قلد في مسألة ان يراعي من
قلده فيما يتعلق بتلك المسألة فيصدق عليه اذن التزام مذهب معين يأخذ برخصه
وعزائمه ، ولا تظهر فائدة التقليد حينئذ في قولهم : ومن ترك ركناً او
شرطاً الخ ، وقولهم ان العوام لا مذهب معيناً لهم صريح في لزوم جواز
التلقيح لأنه اذا لم يكن لهم مذهب معين لزم من ذلك القول بجواز التلقيح
إذ من لم يكن ملتزماً مذهباً معيناً فقد لفق .

فهذا جملة ما كان يتمسك به بعض مشايخنا مع انضمام تصريح المصنف
وما يفيد كلامه من ان بعضهم يقول بالجواز صراحة ، وهو أمر ظاهر قليل
اليه النفس . وإن كان فيه مخالفة لمن منع ذلك لما في ذلك من الضرورة الى القول
به ، خصوصاً في هذه الأزمنة المتأخرة ، ولأنه اذا تمسكنا بالقول ببطالان
التلقيح لزم من ذلك الحكم بفساد عبادات العامة ووجوب القضاء
واستحقاق العذاب في الآخرة وامرهم مشاهد محسوس .. ومعاملاتهم كذلك
وفي ذلك غاية الحرج والضيق والعسر على العوام ، خصوصاً النساء ولا سيما في
ذهابهن الى الحمامات ومعهن أمشاط من عظام مختلف في نجاستها يضعنها =

(١) اي قول جمهور العلماء كما في مختصر فتاوى ابن تيمية . ز

قتل ، لكن قال غير واحد يتعين الآن تقليد أحد الأربعة لعدم حفظ
مذاهب غيرهم ، ومن فعل ما يعتقد تحريمه في غير صلاة ككنكاح بلا
ولي وشرب يسير نبيذ فان داوم عليه فسق ولم يصل خلفه ، وإن لم
يداوم فقال الموفق هو من الصغائر ولا بأس بها خلفه ، ولا إمامة
امرأة وخنثى برجال أو خنثى مطلقاً ، ولا إمامة مميز ببالغ في فرض ،

= في الأحواض ولا يعلمن النية ولا استعمال الماء ولا نية الاعتراف
ويقع منهن الماء المستعمل في الأحواض فيغتسلن منها عن الواجب ثم يرجعن
الى أزواجهن وقرباتهم ويحتلطن بهم ويمسسن حوائجهم الى غير ذلك مما
يطول تتبعه ويتسع .. ولم يجعل الله حرجاً وعسراً في هذه الشريعة المطهرة
بل هي أكمل الشرائع وأعدّها على غاية السهولة واليسر من الله تعالى ، ومن
قواعدها ان المشقة تجلب التيسير واذا ضاق الأمر اتسع .

فان قلت قد نقل بعض العلماء الاجماع على منع التلقيح قلت نقله الاجماع
اما باعتبار أهل مذهبه او باعتبار الأكثر والغالب او باعتبار مجرد السماع
اذ لو كانت المسألة مجمعة عليها لنص فقهاء مذهبنا على ذلك اذ المجمع عليه لا بد
وان يكون منصوفاً عليه فلا يكفي السكوت والاحتمال وما بال فقهاءنا لم
ينصوا عليه في كتب الفروع حيث كان مجمعاً عليه ، على ان الاجماع الذي
يجب اتباعه ولا يجوز خرقه وهو حجة قاطعة إنها هو اتفاق مجتهدي الامة
على امر وانى به في مسألتنا هذه .

هذا ورسالة المصنف لا بأس بها وما استدلل به وعلل وجيه وقوي
تطمئن النفس اليه ، ولكن حيث كان في ذلك خلاف وزاع وعدم قطع - فلا
شك ان التزام المقلد المراعاة لما ينقل فيه حقيق بذلك ، وهو من جملة الشهات
واتقاؤها مطلوب فتدبر .

وتصح في نفل وفي فرض بمثله ، ولا إمامة أُمِّي وهو من لا يحسن
 الفاتحة أو يدغم فيها ما لا يدغم أو يبدل حرفاً ، إلا ضاد المنضوب
 والضالين بظاء ، أو يلحن فيها لحناً يحيل المعنى عجزاً عن إصلاحه ، إلا
 بمثله ، لا من يبدل حرفاً منها بمن يبدل غيره ، أو من لا يحسن قرآناً
 غيرها بمن يحسنه ، وإن تعدد أو قدر على إصلاحه أو زاد على فرض
 قراءة عاجز عن إصلاحه عمداً - لم تصح صلاته ، وإن أحاله فيما زاد سهواً
 أو جهلاً أو لآفة صحت ، وعمداً بطلت ، ويكفر معتقد حل ، وإن
 أحاله في فرض قراءة سهواً أو جهلاً لا عجزاً ولم يصلح ما أحاله
 بطلت ، ومن المحيل فتح همزة إهدنا وضم تاء أنعمت وكسرها
 وكسر كاف إياك ، ولا يلزم بحث عن كون إمام قارئاً ، فإن قال بعد
 سلام سهوت ونسيت أن أقرأ الفاتحة لزمه مع مأموم الاعادة ، وإن
 أقيمت وهو بمسجد والامام ممن لا يصلح صلى خلفه إن شاء وأعاد ،
 كذا في الاقتناع وفيه نظر (تنبيه) شروط إمامة ثمانية : إسلام ، وعدالة
 وعقل ، ونطق ، وتميز ، وكذا بلوغ إن أم بالغاً في فرض ، وذكرورية
 إن أم ذكرراً ، وقدرة على شرط وركن وواجب إن أم بقادر ،
 وممرت مفصلة ، وحيث أم ممن لا يصلح أعادا ، ولو جهلاً .

﴿ فصل ﴾

تكره إمامة كثير لحن غير محيل ، والفافاء الذي يكرر الفاء ،
والتمتام الذي يكرر التاء ، ومن لا يفصح ببعض الحروف ، أو
يُصرع ، أو تُضحك رؤيته ، وأعمى أصم ، وأقلف ، (وينعم) لا إن
ترك الختان بالغاً عالماً مصرأً بلا عذر لفسقه *^(١) . واقطع يدين أو رجلين
أو إحداهما أو أنف ، وكره أن يؤمَّ أجنبية فأكثر لا رجل فيهن ،
أو قومأً أكثرهم لا نصفهم يكرهه بحق ، كخلل في دينه أو فضله ،
ولا يكره الائتمام به لأن الكراهة في حقه ، وإن كرهوه لدينه
وسنته فلا كراهة في حقه ، ولا بأس بإمامة ولد زنا ولقيط ومنفي
بلعان وخصي وجندي وأعرابي ، إذا سلم دينهم وصلحوا لها ، ولا
بأس أن يأتهم متوضئ بمتميم ، ويصح ائتمام مؤدي صلاة بقاضيهاء وعكسه ،
وقاضيهاء من يوم بقاضيهاء من غيره ، لا بمصلٍ غيرها ، ولا مفترض
بمتنفل ، إلا إذا صلى بهم في صلاة خوف صلاتين ، ويصح عكس .

(١) قوله : ويتجه لا إن ترك الختان بالغاً عالماً مصرأً الخ - أي فلا
تصح إمامته حينئذ - أقول : ذكره الشارح واتجهه وهو مصرح به في
الانصاف وغيره .

﴿ فصل ﴾

يصح بلا بأس وقوف إمام وسط مأمومين ، والسنة وقوفه متقدماً عليهم ولو بعد عنهم ، وقربه أفضل ، إلا العراة فوسطاً وجوباً ، (ويتبع) لا بظلمة * (١) . وامرأة أمّت نساء فوسطاً ندباً ، وأن تقدمه مأموم ولو باحرام لم تصح له ، ولا يضر تقديم رجله بلا اعتماد عليها ، (ويتبع) لو تقدم في أثناء قهراً ثم رجع فوراً لا يضر * (٢) . كما لو تقابلا وتدابرا في الكعبة ، لا إن جعل ظهره لوجه إمامه ، أو استدار صف حولها والامام عنها أبعد ممن هو في غير جهته ، ولو لم يكن في الجهة المقابلة للإمام ، خلافاً له ، أو في شدة خوف اذا أمكنت متابعته ، والاعتبار حال قيام في تقدم ومساواة - بمؤخر قدم وهو العقب ، فلو استويا بعقب وتقدمت اصابع مأموم ، أو تقدم عليه برأسه في سجود لم يضر ، وعكسه يضر ، وفي جلوس الاعتبار بحمل

(١) قوله : ويتجه لا بظلمة - اي لا يجب وقوف إمام العراة وسطهم - اقول : صرح به الشيخ منصور في شرح المنتهى .

(٢) قوله : ويتجه لو تقدم في أثناء - صلاة - قهراً ثم رجع فوراً لا يضر قلت : ذكره الشارح واتجهه ولم أر من صرح به وهو وجهه لا يأباه كلامهم فتأمله .

قعود وهو الالية ، ويقف واحد عن يمينه ، ويندب تحافه قليلاً
 قاله في المبدع ، « ويتجه » فلا يضر عدم مساواة بتأخره ، خلافاً له
 لا واحد فأكثر عن يساره مع خلوي يمينه ، كواحد خلفه ، وإن وقف
 عن يساره أحرم أولاً - اداره ندباً من ورائه الى يمينه مع بقاء تحريمته -
 ولا عمل ، فإن جاء آخر ولم يقف خلفه أدارهما خلفه ، فإن شق تقدم
 عنها ، وإن أم رجلاً وصيباً سن وقوف رجل يميناً وصبي شمالاً ،
 ورجلاً وامرأة فرجل يميناً وامرأة خلفاً ، ومن صلى ولو نقلاً يسار
 إمام مع خلوي يمينه ولو كان وراءه صف أو فذاً ، ولو امرأة خلف
 امرأة ركعة كاملة - لم تصح صلاته ، وإن ركع فذاً لعذر كخوف
 فوت ركعة ثم دخل الصف ، أو وقف معه آخر قبل سجود الإمام
 صحت ، ولغير عذر فلا ، وإن بطلت صلاة أحد اثنين صفّاً تقدم
 الآخر الى يمينه أو صف أو جاء آخر ، وإلا نوى المفارقة ، « ويتجه »
 في غير أولى جمعة * (١) . وبثانية جمعة أو زحم فيها فخرج من الصف
 وبقي فذاً ينوي المفارقة ويتمها جمعة ، وإن لم يفارق وأتمها جمعة صحت
 جمعته ، ومن وجد فرجة أو الصف غير مرصوص وقف فيه ، وكره

(١) قوله : ويتجه في غير أولى جمعة - اي ليس لأحد الاثنين الذي
 بطلت صلاة صاحبه ان ينوي المفارقة لأن الجمعة لا تدرك بأقل من ركعة -
 اقول : ذكره الشارح وأقره ولم أر من صرح به هنا وهو معلوم وظاهر
 من باب صلاة الجمعة وكلامهم كالصريح فيه .

مشيه عرضاً بين يدي مأمومين ، وإلا فعن عيني الامام ، فان لم يمكنه
نُبه بنحو كلام أو إشارة من يقوم معه ، ويتبعه وجوباً ، وكرهه بجذبه
ولو عبده ، (وينهم) ولا يفوته ثواب صف كان فيه وإن أمَّ
رجل امرأة خلفه ، وإن وقفت بجانبه فكرجل ، (وينهم) لا يصح
وقوفها خلف خشي ، خلافاً لهما ، لاحتمال كونه امرأة ، ولا وقوفه
خلف رجل ، لاحتمال كونه رجلاً * ^(١) . وإن وقف الخنثى صفّاً ،
(وينهم) أو معهم رجل فقط * ^(٢) . لم تصح صلاتهم ، وإن وقفت
امرأة بصف رجال كره لها ، ولا تبطل صلاة من يليها وخلفها ،
وصف تام من نساء لا يمنع اقتداء من خلفهن من رجال ، وسن أن
أن يقدم من أنواع أحرار بالغون فعبيد الأفضل فالأفضل ، (وينهم)
فان استويا فأسن * ^(٣) . فصبيان ، فنساء كذلك فمن انفردت إذا لم

(١) قوله : ويتجه لا يصح وقوفها خلف خشي الخ اقول : قال
الشارح وهو من أصح التواحيه وأجراها على القواعد وهو صريح المنهى
وغيره في الثانية انتهى . قلت : كلام المصنف ظاهر لأنه هو الذي تقتضيه
القواعد والتعليل في قوله : ولا وقوفه خلف رجل الخ فتأمل .

(٢) قوله : ويتجه او معهم رجل فقط لم تصح صلاتهم قلت : قال الشارح :
اي لا إن وقف مع الخنثى رجلان فأكثر فان صلاة الجميع صحيحة فتأمل انتهى .
ولم أر من صرح بالاتجاه وهو ظاهر كالصريح لما يقتضيه كلامهم وتعليلهم .

(٣) قوله : ويتجه فان استويا فأسن - أي إن استوى الأحرار
والعبيد في الصفة فيقدم الأسن - قلت : ذكره الشارح واتجه ولم أر من
صرح به هنا وهو ظاهر لأنه مقتضى كلامهم في الجنائز بل كالصريح فيه .

تصح كذا في المبدع ، وفي الكافي تصح ، لا خائني صفاً ، خلافاً له ،
ويقدم من جناز إلى إمام ، وإلى قبلة في قبر حيث جاز - حر بالغ فعبد
فصبي فخنثى فامرأة كذلك ، ومن لم يقف معه إلا كافر أو امرأة أو خنثى
أو من يعلم حدثه أو نجاسته أو مجنون أو صبي في فرضٍ فقد ، وتصح
إن وقف معه متنفّل أو من لا يصح أن يؤمّه كاميٍّ وأخرس وفاسق
وعاجز عن ركن أو شرط .

﴿ فصل ﴾

يصح اقتداء من يمكنه ، ولو بينه وبين إمامه فوق ثلاثمائة ذراع ،
ولو لم تتصل صفوف ، فإن كانا بغير مسجد ، أو مأموم وحده خارجه
شرط عدم حائل بينهما ، وأن يرى الإمام أو من وراءه ، ولو في بعضها
أو من شباك ، ولا يضر حائل ظلمة وعمى ، وإن كانا به فلا ، وكفى
سماع تكبير ، وإن كان بينهما نهرٌ تجري فيه سفن ، قال أبو المعالي : في
غير مسجد . أو طريقٌ ولم تتصل به صفوف حيث صحت فيه
كجنازة وكسوف وجمعة ، أو كانا في غير شدة خوف بسفينتين غير
مقروتين - لم تصح . وكره علو إمام عن مأموم ذراعاً فأكثر ، ولا
بأس بعلو مأموم ، ولا تبطل بقطع صف مطلقاً إلا عن يساره إذا بعد
بقدر مقام ثلاثة رجال . (وينبغي) ان المراد ما لم تُنَوِّ مفارقة ،

وأنه من بَعُد عن الصف قدر ذلك ففقد * (١). ويباح اتخاذ محراب ، وتكره صلاة إمام فيه بلا حاجة إن منع مأموماً مشاهدته ، بل يقف عن يمين محراب ، وكره له لا للمأموم تطوعه بلا حاجة بعد مكتوبة في موضعها ومكثه كثيراً مستقبل القبلة وليس ثم نساء ، فإن كنَّ سن له وللمأموم أن يثبتوا بقدر ما يرون انصرافهن ، وسن لهن انصراف عقب سلام إمام ، وللمأموم بعد انصراف إمام ولم يطل الجلوس ، وينحرف إمام الى المأموم جهة قصده ، وإلا فعن يمينه ، فتلي يساره القبلة . وكره وقوف مأموماً بين سوار تقطع الصفوف عرفاً ، واتخاذ بمسجد مكاناً لا يصلي فرضه إلا به لا نفله ، وحرم بناء مسجد

(١) قوله : ويتجه ان المراد ما لم تُنَوِّ مفارقة اقول : قال الشارح : فان نوت الطائفة المنقطعة مفارقة الامام صحت صلاتهم ، ومحل ذلك اذا كان الامام في الوسط واما اذا كان الامام متقدماً فلا يضر ، كما جزم به البعلي في شرح أخصر المختصرات ، قال ولعل محل ذلك اذا لم يستطع وصل الصف او الانتقال الى غيره من غير عمل كثير انتهى . قلت : لم أر من صرح به وظاهر كلامهم البطلان بمجرد الانقطاع ولعل موادهم ما قوره الشارح فتأمل . وقوله : وانه من بعد عن الصف قدر ذلك - اي مقام ثلاثة رجال - فقد اقول : نظر فيه الشارح بناءً على ان المراد الصف الذي خلف الامام او يمينه وليس هذا مواداً وانما المراد الصف الواقع يسار الامام وهو في وسطهم فمن وقف ابتداءً وكان بعده عن الصف كما ذكر فقد ، ما لم يتصل قبل رفع الامام من الركوع فلا فدية ، وهو الذي يقتضيه كلامهم في الباب فتأمل .

يراد به الضرر لمسجد بقربه فيهدم ، (ويتبع) ولا يصح وقف * (١) .
وكره حضور مسجد وجماعة لا آكل نحو بصل أو فجل حتى يذهب
ريحه ، وكذا من به نحو بحر وحنان وجزار له رائحة منتنة ، ويمنع
أبرص ومجدوم يتأذى به ، فلا يحل لمجدوم مخالطة صحيح بلا اذنه
وعلى ولي أمر منعه ، ومن الأدب وضع إمام نعله عن يساره ومأموم
بين يديه لئلا يؤذي غيره (غيبة) شروط قدوة : عدم تقديم مأموم ،
وعدم تأخره فذاً ، أو عن يساره بشرطه ، ونية كل حاله ، وعلم
مأموم بانتقالات إمامه ، ومتابعة إمامه بتحريمه ، ورؤيته له أو من
وراه إن كان خارج مسجد ، وعدم حاجز بينهما من طريق أو نهر ،
وتوافق صلاتيهما إسماء في فرض ، وعدم اعتقاد بطلان صلاة إمامه ،
وتعيينه فلا تصح خلف أحد إمامين لا بعينه ، ومرت مفصلة .

﴿ فصل ﴾

يعذر بترك جمعة وجماعة مريض ليس بمسجد ، وخائف حدوث
مرض أو زيادته أو بقاء برء ، وتلزم جمعة لا جماعة من لم يتضرر

(١) قوله : ويتجه ولا يصح وقف - أي وقف مسجد أريد
به الضرر - قلت : لم أر من صرح بالاتجاه هنا وهو كالصريح في
كتاب الوقف .

بأثباتها راكباً أو محملاً أو تبرع أحد به أو بقود أعمى لها أو قدر
من نفسه ، ومحبوس ، ومدافع أحد الأخبثين ، واحتاج لطعام بحضرته
وله الشيع ، وخائف ضياع ماله أو فواته أو تلفه ، وراج وجود ضائع ،
قال المجيد : والأفضل ترك ما يرجو وجوده ويصلي ، إلا ما يخاف تلفه
كخبز بتور ، وخائف ضرر بمعيشة يحتاجها ، أو نحو بستان أفاض
عليه الماء ، أو مال استوَجِر لحفظه كمنطارة بستان ، وعريان في غير
عُراة ، أو وجد ما يستر عورته فقط ، وخائف موت قريبه أو رفيقه ،
أو لتمريضهما وإيس من يقوم مقامه ، أو خاف على حريمه ، (وينبغي)
أو من يلزمه ذب عنه * (١) . أو نفسه من ضرر أو سلطان أو ملازمة
غريم ولا شيء معه ، أو فوات رفقة بسفر مباح انشأه أو استدأه ،
أو غلبه نعاس يخاف به فوتها بوقت أو مع إمام ، ومدافعة نعاس
أفضل ، أو أذى بطن ووحل وثلج وجليد وريح باردة بلبلة مظامة أو
تطويل إمام ، أو عليه قود يرجو العفو عنه ، لا من عليه حد أو بطريقه
أو مسجده منكراً ، وينكره بحسبه . وزلزلة عذر عند أبي المعالي ،
وعروس تحلى عليه عند ابن عقيل . (وينبغي) من كلامهم وكذا أكل

(١) قوله : ويتجه أو من يلزمه ذب عنه أقول : ذكره الشارح
واتجهه ولم أر من صرح به وهو ظاهر بالقياس على ما قبله ولا يأباه
كلامهم فتأمل .

نحو بصل*^(١) . (فرع) لا ينقص أجر تارك جماعة لعذر شيئاً ، ومن
مرض أو سافر كتب الله له ما كان يعمل صحيحاً أو مقيماً ، ومخالطة
الناس أولى من اعتزالهم مع أمن فتنة ، لاكتساب فضائل
دينية أو دنيوية .

❦ باب صلاة أهل الأعذار ❦

يلزم فرض المريض قائماً ولو كرا كع أو معتمداً أو مستنداً
أو باجرة يقدر عليها ، فإن عجز أو شق شديداً لضرر أو زيادة مرض
أو بطء برء ونحوه — فقاعداً متربهاً ندباً ، وبثني رجله في ركوع
وسجود كمتفل ، فإن عجز أو شق ولو بتعديه بضرب ساقه — فعلى
جنب ، والأيمن أفضل ، وتكره على ظهره ورجلاه للقبلة مع قدرة
على جنبه ، وإلا تعين على ظهره ، ويوميء بركوع وسجود ويجعله
أخفض ، وإن سجد من لم يمكنه على شيء رفعه كره وأجزأ ، قال
أحمد الإيما أحب اليّ ، وإن رفع إلى وجهه شيئاً فسجد عليه أجزأه ،
ولا بأس على نحو وسادة ، فإن عجز أو ما بطرفه ناوياً مستحضر الفعل
بقلبه ، وكذا القول إن عجز عنه بلسانه ، يحدد لكل فعل وركن

(١) قوله : ويتجه من كلامهم وكذا آكل نحو بصل أقول : قال
الشارح : إذا لم يجد ما يذهب الرائحة انتهى . ولم أر من صرح به وهو
ظاهر لأنه يكره ، وقيل يحرم حضوره مسجداً أو جماعة .

قصداً كأسير خائف ، ولا تسقط مادام عقله ثابتاً ، ولا ينقص أجر
 نحو مضطجع عن اجر صحيح ، ومن قدر على واجب أو ركن من
 نحو قيام أو قعود انتقل اليه فيقوم أو يقعد ، ويركع بلا قراءة من
 قرأ وإلا قرأ ، وإن أبطأ مثاقلاً من أطاق القيام فعاد العجز ، « ويتم »
 أو لم يعد وأولى * فإن كان بمحل قعود كتشهد صحت ، وإلا بطلت
 صلاته وصلاة من خلفه ولو جهلوا ، « ويتم » ومصل مضطجاً تبطل
 بلا تفصيل * ويبني من عجز فيها ، وتجزئ الفاتحة إن أتمها في
 انحطاطه ، لا من صح فأتها في ارتفاعه ، ومن قدر على قيام وقعود
 دون ركوع وسجود أو مأ وجوباً بركوع قائماً وسجود قاعداً ، ومن
 قدر يقوم منفرداً ويجلس في جماعة - فاختر جمع يصلي منفرداً قائماً
 وصوبه في الانصاف ، ولريض وأرمد يطيق قياماً الصلاة مستلقياً
 لمدواة ، بقول طبيب مسلم ثقة حاذق فطن ، ويكفي منه غلبة ظن ، ويفطر
 بقوله إن الصوم مما يمكن العلة ، ولا تصح مكتوبة بسفينة قاعداً
 لقادر على قيام ، ويدور لقبلة كلما انحرفت ، ويصلون بها جماعة ولو
 عجزوا عن قيام ، وتصح على راحلة لتأذي بوحل ومطر ونحوه وخوف
 انقطاع عن رفقة ، أو خوف على نفسه من نحو عدو ، أو عجز عن
 ركوبه إن نزل ، وعليه الاستقبال وما يقدر عليه ، ولا تصح لمرض
 فقط ، ومن أتى بكل فرض وشرط وصلى عليها ، أو بنحو سفينة

سائرة او واقفة بلا عذر صحت ، ومن بقاء وطن يومئذ كصلوب
ومربوط ، ويسجد غريق على متن الماء ، ولا إعادة في الكل ، ويعتبر
المقر لأعضاء السجود ، فلو وضع جبهته مثلاً على نحو قطن منقوش
ولم ينكس ، أو صلى معاً بلا ضرورة لم تصح ، وتصح إن حاذى
صدره نحو روضة^(١) . وعلى نحو حائل صوف ، وما منع صلابة
الأرض وما تنبتة .

﴿ فصل ﴾

قصر الصلاة الرباعية أفضل ولا يكره إتمام ، لمن نوى سفرأ
مباحاً ولو عصى فيه ، أو زيارة قبور ولم يعتقد قربة ، أو نزهة أو
فرجة أو كان تاجراً مكثراً ، أو المباح أكثر قصده ، يبلغ ستة عشر
فرسخاً تقريباً براً أو بحراً ، وهي يومان قاصدان في زمن معتدل
بسير الاثقال وديب الأقدام ، وهي أربعة برد ، والبريد أربعة
فراسخ ، والفرسخ ثلاثة أميال هاشمية وبأميل بني أمية ميلان ونصف ،
والهاشمي اثنا عشر الف قدم ، ستة آلاف ذراع ، أربعة آلاف خطوة ،
والذراع أربعة وعشرون إصباعاً معترضة معتدلة ، كل إصبع ست
حبات شعير بطون بعضها الى بعض ، عرض كل شعيرة ست شعرات

(١) الروضة بالفتح : الكوة . كما في القاموس ج .

برذون^(١)، أو تاب في سفر (وينجم) أو أفاق^(٢) * . وقد بقيت المسافة أو أكره كأسير أو غُرِّب أو شُرِّد، لا هائم وتائه وسائح، وتكره سياحة لغير محل معين، ولو قطعها في ساعة، إذا فارق بيوت قريته العامرة، ولو خارج سور وقبلها خراب، أو اجتمعوا لا تتظار بعضهم بعد فرقة عامر، أو خيام قومه، أو محلاً نسب إليه عرفاً كسكان قصور وبساتين ومحلة يبلى له محال غير متصلة ببعضها، أو بقعة لمقيم بمفازة، إن لم ينو عوداً أو يعد قبل مسافة، فإن نواه أو تجدد نيته لحاجة بدت فلا حتى يرجع ويفارق بشرطه أو تنشي نيته ويسير، إلا إن كان ما رجع إليه غير وطن ولا أهل ولا مال له به ولم ينو في عوده أن يقيم ما يمنع القصر، قاله في المغني، وفي التلخيص وإن رجع لأجل شيء نسيه لم يقصر في رجوعه لوطنه، إلا إذا رجع لبلد كان به غريباً فيترخص على الأصح انتهى، وقال أحمد فيمن كان مقيماً بمكة ثم خرج للحج وهو يريد يرجع لمكة فلا يقيم بها، فهذا يصلي ركعتين بعرفة، لأنه حين خرج من مكة أنشأ السفر لبلده، ولا يعيد من قصر ثم رجع قبل المسافة، ويقصر من أسلم أو بلغ أو طهرت بسفر ميسح،

(١) البرذون هو التركي من الغيل عكس العراب. كذا في شرح الاقناع. ج

(٢) قوله: ويتجه أو أفاق وقد بقيت المسافة - أقول: قال

الشارح وكذا لو أفاق وقد بقي دون المسافة كما سيأتي قريباً في اتجاه المصنف وهو مصرح به في الاقناع فقوله ويتجه الخ ليس في محله انتهى.

(وبنهم) أو أفاق من جن بأثنائه * ولو بقي دون المسافة، كجاهل المسافة ثم علمها، أو جواز القصر ابتداء ثم علمه، ومن خرج في طلب ضال ناوياً يرجع أين وجده لا يقصر حتى يجاوز المسافة، ويقصر من علمها ثم نوى إن وجد غريمه رجع، وقن وزوجة وجندي تبع لسيد وزوج وأمير في سفر ونيته، وعبد مشترك فلا إن لم يسافر سيده أو ينويا، وشرط مع مسافة نية قصر عند إحرام، وعلمه بها إذاً، وبسفر إمامه ولو بأماره، وسن قوله لمقيمين أتموا فأنا على سفر، فان أتم سهواً وعلموا ذلك سبجوا به ولم يتابعوه، فان تابعوه فوجهان، وإن شكوا أقام سهواً أم عمداً لزم متابعتهم، ولا يقصر من مرّ بوطنه، أو بلد له به امرأة أو تزوج فيه، أو دخل وقت صلاة عليه حضراً، أو دخله قبل إتمام كراكب سفينة، أو ذكر صلاة حضر بسفر أو عكسه، أو أتم بتم في غير صلاة خوف. أو أتم بمقيم أو بمن يشك فيه بلا قرينة، وإن تبين قصره، ويكفي علمه بسفر إمام بعلامة فينويه، فان قصر إمامه قصر معه، أو أتم تابعه، وصح لو نوى أن قصر قصر أو أتم أتمت، ولا يضر جهله أن إمامه نواه إذا عملاً بالظن، خلافاً للمنتهي فيما يوم، أو شك في أثنائها أنه نواه عند إحرامها ثم ذكر، «وبنهم» ولو لم يعمل

عملاً* ^(١) . او لم ينوه عند إحرام أو نواه ثم رفضه فيها ، وإن أتم سهواً فرفضه الركعتان وسجد له وجوباً ، لا ندباً خلافاً له ، وإن ذكر بثالثة عاد وسلم إن شاء ، او نهض بنية إتمام ، او نوى إقامة مطلقاً ، او أكثر من عشرين صلاة ولو ببادية ، ولو بداله السفر ولم يشرع فيه او لحاجة وظن ان لا تنقضي قبلها ، أو شك في نية مدة إقامة أو نوى في صلاته سفر معصية لا معصية او الاقامة أو أعاد فاسدة في أثناء لزوم إتمامها ، كخلف مقيم ونية إتمام ، لا فاسدة ابتداء كمحدث ، أو آخرها بلا عذر حتى ضاق وقتها عنها ، او تاب فيها ونواه في أثناء ، ولا تبطل من جاهل ، ومن نواه عند إحرام حيث لم يبح كخلف مقيم ومعتقد تحريم عالماً لم تنعقد ، كما لو نواه مقيم ، (وبنهم) وجهلاً تنعقد نفلاً* ^(٢) . ويقصر من سلك أبعد طريقين ليقصر ، او ذكر صلاة سفر في آخر ولم يذكرها حضراً ، او أقام لحاجة ، ولو بمنتهى قصده بلا نية إقامة عشرين صلاة لا يدري متى

(١) قوله : ويتجه ولو لم يعمل عملاً - اي مع الشك فانه يلزمه الاتمام - اقول : ذكره الشارح وأقره ولم أر من صرح به وهو مقتضى كلامهم .

(٢) قوله : ويتجه وجهلاً تنعقد نفلاً - اي لو نوى القصر من لا يباح له جهلاً منه بعدم الجواز انعقدت صلاته نفلاً - اقول : قال الشارح : وهو جار على القواعد وله نظائر انتهى . ولم أر من صرح به وهو ظاهر ، وفي الانصاف قول بالانعقاد فبحث المصنف توسط بين القولين فتأمل .

تنقضي ، أو حبس ظلماً ، أو بنحو مرض ومطر ، لا بأس ، أو نوى إقامة بشرط لقي غريمه وإلا فلا ، أو يبلد دون مقصده ، بينه وبين بلد نيته الأولى دون المسافة ، ولا يترخص ملاح معه أهله ، أو لا أهل له وليس له نية إقامة يبلد ، ومثله مكارٍ وراع معهما أهلها وفيج بالجم وهو رسول السلطان ونحوهم (فرعٌ) لا يترخص مسافر سفر معصية ومكروه بقصر وفطر ، ولا أكل ميتة نصاً ، فإن خاف على نفسه قيل له تب وكُلْ ، وكُلْ من جاز له القصر جاز له الجمع والفطر ولا عكس ، والأحكام المتعلقة بطويل سفر مباح - جمع ، وقصر ، ومسحٌ ثلاثة ، وفطرٌ وسقوط جمعة .

﴿ فصل ﴾

الجمع بين ظهر وعصر ومغرب وعشاء بوقت إحداها جائز ، وتركه أفضل غير جمعي عرفة ومزدلفة ، (وبنجم) وخائف فوت جماعة بتركه ، ويحتمل وجوبه لمن لم يبق وضوءه لوقت ثانية ولا يجد ما يتطهر به * (١) . وإنما يباح بسفر جاز فيه قصر ، فلا جمع لمكي بعرفة إن لم يخلفه غيره ، ولمريض يلحقه بتركه مشقة ، ومرضع لمشقة

(١) قوله : ويتجه وخائف فوت جماعة بتركه - أي فيسن له الجمع حينئذ - قلت ذكره الشارح وقرر أنه ضعيف وإن صاحب الفروع عبر عنه بقيل ، ولم أر من صرح به ، والذي يظهر أن بحث المصنف وجيه ، =

كثرة نجاسة ، ونحو مستحاضة وعاجز عن طهارة او تيمم لكل صلاة ،
او معرفة وقت كأعمى ، ولعذر وشغل يبيح ترك الجمعة وجماعة ،
واستثنى جمع الناس ، ويختص جمع مغرب وعشاء بثلج وبرد وجليد
ووحل وريح شديدة باردة ومطر يبل الثياب وتوجد معه مشقة ، ولو
صلى بيته او بمسجد طريقه تحت سبابط ونحوه ، والأفضل فعل
الأرفق من تأخير او تقديم حتى جمعي عرفة ومزدلفة ، خلافاً لهما
فيما يوم ، فان استويا فتأخير أفضل سوى جمع عرفة ، وشرط لصحة
جمع مطلقاً ترتيب ، ولا يسقط بنسيان ، خلافاً له ، ولجمع بوقت أولى
نية عند إحرامها ، وان لا يفرق بينهما ولو سهواً ونحوه ، إلا بقدر
إقامة ووضوء خفيف ، فيبطل براتبتهما ، ووجود عذر عند افتتاحهما
وسلام أولى ، واستمراره في غير جمع مطر ونحوه لفراغ ثانية ، فلو
أحرم باولى لمطر فانقطع ولم يعد فان حصل وحل صح وإلا بطل ،
(و: ٢١) كوحل نحو ثلج وريح * (١) . وان انقطع سفر باولى بطل

= لا سيما وقد روي عن الامام أن الجمع افضل ويؤيده اختيار الشيخ جواز
الجمع لتحصيل الجماعة وللصلاة في الحمام مع جوازها فيه خوف فوت الوقت كما
في الانصاف والمراد من بحث المصنف في كون الجمع فيما ذكره افضل اي لمن
يجوز له الجمع فتأمل .

(١) قوله : ويتجه كوحل نحو ثلج وريح - اي انها كالوحل اذا أعقبا
المطر اقول : قال الشارح : وفيه نظر الخ قلت : الذي يظهر انه =

جمع وقصر ، ولو خلفه نحو مرض ومطر ، ويتمها وتصح فرضاً ،
 وثانية بطل جمع ، وقصر في حقها ف يتمها نقلاً ، ومرض في جمع كسفر اذا
 برىء باولى او ثانية ، وشرط لجمع بوقت ثانية نيته بوقت اولى ما لم يضق
 عن فعلها فلا ، ويأثم ، (ويتجبه) احتمال غير نحو نائم * (١) . وبقاء عذر
 لدخول وقت ثانية لا غير ، ولا أثر لزواله بعد ، ولا بأس بتطوع بينهما
 نصاً ، وصح إن صلاهما خلف إمامين ، او من لم يجمع ، او إماماً بمن لم
 يجمع ، او إحداهما منفرداً والاخرى جماعة ، او بمأموم الاولى وبآخر
 الثانية ، (ويتجبه) او كان إماماً بإحداهما ومأموماً بالاخرى * (٢) .
 (فرع) لو ذكر أنه نسي من الاولى ركناً او من إحداهما ونسيها
 أعادها مرتباً ، ومن ثانية أعادها فقط .

= لا نظر في بحث المصنف اذ الثلج ونحوه البرد ماء منعقد فكأن المطر
 لم ينقطع وهما من الأعذار ويعقبها الوحل وناشئان عن المطر ايضاً ولعل الريح
 كذلك ناشئ بسبب المطر ، هذا ولم أر من صرح به فتأمل .

(١) قوله : ويتجبه احتمال غير نحو نائم - اي ان للنائم ان يصلي
 الاولى بمجموعة ولو ضاق الوقت عن فعلها لأنه معذور - اقول نظر فيه الشارح
 واستبعده لأن المجد قيد النية ببقاء ما يسع الصلاة كلها ولأنه هو المراد من
 قول الجميع ما لم يضق الوقت عن فعلها ، ولم أر من صرح بالبحث فتأمل .

(٢) قوله : ويتجبه او كان إماماً بإحداهما ومأموماً بالاخرى قلت :
 هو مصرح به في الفروع وصرح به الخلوقي أيضاً .

* فصل *

صلاة الخوف تصح بقتال مباح ولو حضراً مع خوف هجوم
عدو ، وتأثيره في تغيير هياتها وصفاتها لا في عدد ركعاتها ، وتصح
سفرأ على ستة أوجه ، قال أحمد صححت عن النبي صلى الله عليه وسلم من
سته أوجه أو سبعة كلها جائزة ^(١) (أمرها) : اذا كان العدو بجبهة القبلة
يرى ولم يخف كمين صلى بهم الامام صلاة عُسفان ^(٢) فيصفهم خلفه صفين
فأكثر حضراً أو سفرأ ويحرم بالجميع ، فاذا سجد سجد معه الصف
المقدم وحرس الآخر حتى يقوم إمام لثانية فيسجد ويلحقه ، ثم
الأولى تأخر المقدم وتقدم المؤخر ، ثم ثمانية يحرس ساجد معه أولاً
ثم يلحقه بتشهد فيسلم بجميعهم ، ويجوز جعلهم صفأ وحرس بعضه لا
حرس صف في الركعتين (الثاني) اذا كان العدو بغير جهتها أو بها ولم يُر
قسَمهم طائفتين ويحرم بطائفة وهي صلاة ذات الرقاع تكفي كل طائفة
العدو ، فان فرط في ذلك او فيما فيه حظ لنا أثم فان تعمد ذلك فسق
ولو لم يتكرر ، كوصي وأمين فرط في أمانة ، طائفة تحرس وهي مؤتمعة
به في كل صلاته ، تسجد معه لسهوه لا لسهوها ، وطائفة يصلي بها

(١) مسائل الامام أحمد ص ٧٧ . ز

(٢) اي صلاة النبي بعسفان وهي بلد تبعد عن مكة بنحو مرحلتين . ج

ركعة وهي مؤتمعة فيها فقط ، تسجد لسهوه فيها اذا فرغت ، فاذا استتم قائماً لثانية نوت المفارقة وجوباً ، لبطلان صلاة تارك متابعة بلائية مفارقة ، وأتمت لنفسها وسلمت ومضت تحرّس ، ويبطلها مفارقتها قبل قيامه بلا عذر ، ويطول قراءته حتى تحضر الاخرى فتصلي معه الثانية ، ويكرر التشهد حتى تأتي بركعة وتتشهد فيسلم بها ، وإن أحب ذا الفعل مع رؤية العدو جاز ، وإن انتظرها جالساً بلا عذر وائتمت به مع العلم بطاقت ، ويجوز ترك حارسه الحراسة لمدد تحققت غناه عنها ، ولو خاطر أقل ممن شرطنا وتعمدوا الصلاة على هذه الصفة صحت ، وحرّم مخاطرة ، ويصلي المغرب بطائفة ركعتين وبالاخرى ركعة ، ولا تشهد الثانية معه عقبها ، ويصح عكسها بالاولى ركعة وبالثانية ركعتين ، والرابعة التامة بكل طائفة ركعتين ، وتصح بطائفة ركعة وبأخرى ثلاثاً ، وتفارقه الاولى بعد فراغ تشهده وتم لنفسها ، وينتظر الثانية جالساً يكرره فاذا أتت قام ، ويصح انتظارها قائماً ، فاذا صلت معه وجلس لتشهد أخير ويكرره أنت بما بقي وسورة مع الفاتحة ، وإن فرقههم أربعاً وصلى بكل طائفة ركعة صحت صلاة الاولين ، لا الامام والاخرين ، إلا إن جهلوا البطلان (الثالث) : ان يصلي بطائفة ركعة ثم تمضي ثم بالاخرى ركعة ثم تمضي ويسلم وحده ، ثم تأتي الاولى فتم صلاتها بقراءة ، ثم الاخرى كذلك ، فان أتمتها

الثانية عقب مفارقتها ومضت ، ثم أتت الاولى فأتمت كان أولى
 (الرابع) : أن يصلي بكل طائفة صلاة مقصورة أو تامة ويسلم بها ،
 وهنا صح فرض خلف نقل (الخامس) : أن يصلي الرباعية الجائز
 قصرها تامة بكل طائفة ركعتين بلا قضاء ، فله تامة ولهم مقصورة
 (السادس) : أن يحرم بالطائفتين الواحدة تجاه العدو وظهرها للقبلة
 والاخرى معه يصلي بها ركعة ، فاذا قام لثانية ذهبت للعدو وجاءت
 الاخرى فركعت وسجدت ولحقته بالثانية ، فاذا جالس بها لتشهد
 أتت التي تجاه العدو فركعت وسجدت وسلم بالجميع (السابع) ومنعه
 الاكثر : ان يصلي بكل طائفة ركعة بلا قضاء .

❖ فصل ❖

وتصح جمعة بخوفٍ حضراً ، بشرط كون كل طائفة أربعين
 فأكثر ، وان يحرم عن حضرت الخطبة ، وتسرا ان القراءة بقضاء
 الركعة ، ويصلى لاستسقاء كمكتوبة ، وكسوفٌ وعيد آكد ، وسن
 حمل ما يدفع به عن نفسه ولا يثقله كسيف وسكين ، وكره ما منع
 اكملها كمغفر - : وهو زرد من الدرع يلبس تحت القلنسوة - . أو ضر
 غيره كرمح متوسط بينهم ، أو أثقله كجوشن وهو الدرع ، وجاز
 حاجة حمل نجس ولا يعيد ، واذا اشتد خوف صلوا رجالاً وركبائاً

للقبلة وغيرها ، ولا يلزم افتتاحها اليها ولو أمكن ، ولا سجودٌ على دابة ، ولا يؤخرها ، وتجب جماعة مع إمكان متابعة ، ولا يضر تقدم مأموم ، ولا تلويث سلاح بدم ، ولا كره وفر لمصلحة ولو كثر ، وكذا حالة هرب من عدو هرباً مباحاً ، أو سيل أو سبع أو نارٍ أو غريم ظالم أو خوف فوت عدو أو وقت وقوف بعرفة أو على نفسه أو أهله أو ماله أو ذبه عن ذلك ، أو عن نفسٍ وأهلٍ ومال غيره ، كمن خاف عدواً إن تخلف عن رفقته فصلها ثم بأن أمن طريق ، أو خاف بتركها كميناً أو مكيدة أو مكروهاً كهدم سور أو طم خندق فيصلي صلاة خائف ، ومن خاف أو أمِنَ في صلاة انتقل وبني ، ولا يزول خوف إلا بالهزام الكل ، وكفرض تنقل ولو منفرداً ، ولا تبطل بطول كره وفر ، وتبطل بفعل لا يتعلق بقتال وكلام .

﴿ باب ، صلاة الجمعة ﴾

أفضل من الظهر وفرضت بمكة قبل الهجرة ، وقال الشيخ فعلت بمكة على صفة الجواز وفرضت بالمدينة ، وهي صلاة مستقلة لا ظهر مقصورة فلا تجوز أربعاً ولا تنعقد بنية الظهر ولا تقصر خلفها ، بل إن أدرك ركعة نوى جمعة وإلا ظهر أامة ، وتصح قبل الزوال ، ولا يؤم من قلدها في غيرها ، ولا تجمع حيث أيجب الجمع ، وهي فرض

الوقت ، فلو صلى الظهر أهل بلد تلزمهم مع بقاء وقتها لم تصح ،
 (ويتجه) إلا إن أيس من فعلها * (١) . وتترك جرفاً ثلثة لخوف فوتها ،
 والظهر بدل عنها اذا فاتت ، وتجب عيناً على كل ذكر مسلم مكلف
 حر لا عذر له مستوطن بناء ولو من قصب ، ولو تفرق وشمله اسم
 واحد ، ولو فوق فراسخ ، او تفرق كثيراً ، خلافاً له ، إن بلغوا
 أربعين ، أو قرية خراباً عزموا على إصلاحها والاقامة بها صيفاً وشتاء ،
 وعلى خارج عن بلد تقام به وبينه وبين مسجده وقت فعلها فرسخ
 فأقل ، كمن بقى صغيرة وخيام ومسافر لا يقصر ، فتلزمهم بغيرهم ،
 ولا تجب على مسافر أبيع له القصر ، ولا من هو خارج البلد وبينه
 وبينها وقت فعلها فوق فرسخ ، ولا على عبد ومبعض مطلقاً وامرأة
 وخنثى ، ومن حضرها منهم أجزاءه ولم تنعقد به ، ولم يجزىء ان يؤم فيها
 ولا من لزمته بغيره ، وتجب على مريض ومعذور حضرها وتنعقد به ،
 ولا يصح ظهر من يلزمه حضور جمعة قبل فراغها يقيناً ، وتصح من

(١) قوله : ويتجه إلا إن أيس - اي المصلي - من فعلها - اي فعل
 الجمعة في البلد فتصح الظهر منه حينئذ - اقول : ذكره الشارح واتجهه ولم
 أر من صرح به وهو ظاهر ولا يأباه كلامهم ، ويؤيده ما قاله م . ص في
 شرح الاقناع وحاشية المنتهى ونصه فيها : لكن لو أخر الامام الجمعة تأخيراً
 منكراً فلغير ان يصلي ظهراً ويجزئه عن فرضه ، جزم به المجد انتهى قلت
 فحيث كان الأمر كذلك فمسألة الأياس من فعلها بالاولى فتأمل .

نحو معذور، وإن كان تأخير أفضل، ولو زال عذره قبله، فإن حضرها بعد كانت نفلاً، « وينبغي » ولم تعتقد به * ^(١) . إلا صبي بلغ، وحضورها لمعذور ولمن اختلف في وجوبها عليه كعبد باذن وصبي أفضل، وندب تصدق بدينار أو نصفه لتاركها بلا عذر، ولا يكره لمن فاتته أو من لم تلزمه صلاة الظهر جماعة مع أمن فتنه، وحرم سفر من تلزمه بعد زوال، (وينبغي) أو قبله بعد ندائها * ^(٢) . حتى يصلي إن لم يخف فوت رفقة، وكره قبله ما لم يأت بها في طريقه فيها ^(٣) .

﴿ فصل ﴾

ولصحتها شروط ليس منها اذن إمام ومصر، كعبد وكسوف واستسقاء (امرها) : الوقت وهو من أول وقت عيد لا آخر وقت

(١) قوله : ويتجه ولم تعتقد به - أي لا يحسب من العدد - اقول : قال الشارح : قال في الانصاف فعلى المذهب لو حضر الجمعة كانت نفلاً في حقه على الصحيح انتهى . قلت لم أر من صرح بالبحث لكنه هو المتبادر من كلامهم لأنه بعد أن صلى فوضه صار كمن ليس من أهل وجوبها فلا يحسب من العدد .

(٢) قوله : ويتجه أو قبله بعد ندائها اقول : قال الشارح : لاستقرارها في ذمته بالزوال في الأولى ووجوب السعي بالنداء في الثانية فلم يجوز له تفويتها بالسفر انتهى .

(٣) قال الشارح أي في مسألي الكراهة والحرمه انتهى .

ظهر ، وتلزم بزوال وبعده أفضل ، ولا تسقط بشك في خروجه ، فإن تحقق قبل التحريمة صلوا ظهراً وإلا الجمعة (الثاني) : استيطان أربعين ولو بالامام من أهل وجوبها بقرية ، استيطان إقامة لا يظنون عنها ضعفاً ولا شتاء ، فلا الجمعة ببلدة يسكنها أهلها بعض السنة دون بعض ولا بغير بناء كيوت شعر وخيام ، وتصح فيما قارب البنيان من الصحراء لا فيما بعد ، (ويتبع) عرفاً * ^(١) . ولا يتم عدد من بلدين متقاربين ، ولا يصح تجميع أهل بلد كامل في بلد ناقص ، والأولى مع تمة العدد تجميع كل قوم وحدهم (الثالث) : حضورهم ولو كانوا كلهم عجباً أو خرساً أو صماً سوى الامام ، (ويتبع) أو به في صم * ^(٢) . وإن قرب أصم وبعد سميع ولم يسمع لم تصح ، وإن نقصوا قبل إتمامها

(١) قوله : ويتبعه عرفاً اقول : قال ابن عوض في حاشية الدليل تصح إقامة الجمعة بمكان من الصحراء قريب من البلد بأن يكون بينها فرسخ فأقل ، ، وقيد بالصحراء لأن الجمع كانت تقام بها في الصدر الاول فلا يشترط لها المسجد ولا البنيان ولا المصر انتهى .

(٢) قوله : ويتبعه أو به في صم - أي كان بالامام صم وصلى في جماعة صم - اقول توقف الشارح في قول المصنف ولو كانوا كلهم عجباً النح لخالفته لصريح كلامهم ومناقضته للبحث الآتي ، وكلام الاقناع مختلف في موضعين واجاب عن ذلك (م. ص) في حاشية الاقناع ، وكلامه في شرحه عليه وعلى المنتهى يقتضي الجزم بما جاء في الاقناع اولاً من أنه لا بد من واحد غير الخطيب يسمع الخطبة ، اذا علمت هذا فبحث المصنف غير ظاهر فتأمل .

استأنفوا ظهراً ، إن لم تمكن إعادتها ، ومَرَّ لو فارق لعذر ثانية
فنقصوا ، وإن بقي العدد ولو ممن لم يسمع الخطبة ولحقوا بهم قبل
نقصهم ، (وينجم) فيما تدرك به * (١) . أتوا جمعة ، وإن رأى الامام
وحده اشتراط العدد فنقص لم يجز أن يؤمهم ، ولزمه أن يستخلف أحدهم ،
وبالعكس لا تلزم واحداً منها ، وإن أمره السلطان ان لا يصلي إلا
بأربعين لم يجز بأقل ولو لم ير العدد ولا ان يستخلف ، وبالعكس
الولاية باطلة ، ولو لم يرها قوم بوطن مسكون فله محتسب (٢) أمرهم بها
برأيه ، ومن في وقتها أحرم وأدرك مع الامام منها ركعة بسجديتها
أتم جمعة ، وبعده ولو ركعتين او فيه أقل من ركعة فظهوراً إن نواه
بوقته وإلا فنقلاً ، ومن ركع معه ثم زحم عن سجود لزمه على ظهر
إنسان أو رجله لا وضع يديه أو رجله على ظهر أو رجل غيره ويحرم ،
فان لم يمكنه فبزوال زحام ما لم يخف فوت ثانية فيتابعه فيها وجوباً
وتصير اولاه ويتمها جمعة ، فان لم يتابعه عالماً تحريمه بطلت ، وجهلاً
فسجد وأدركه بتشهد اتى بركعة بعد سلامه وتمت جمعته ، وبعد
سلام استأنف ظهراً ، وكذا لو تخلف لنحو مرض ونوم وسهو ، وإن

(١) قوله : ويتجه فيما تدرك به قلت : ذكره الشارح وأقره ولم أر
من صرح به وهو ظاهر لأنه اذا دخل من يريدون الجمعة قبل ان ينقص
العدد وأدركوها صحت جمعة الكل واذا لم يدركوها لم تصح جمعتهم ولا
جمعة غيرهم فتأمل .

(٢) المحتسب : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من قبل ولي الأمر . ز

خاف القوت فتابعه فطول او لم يخف فسجد فر كع إمام لم يضر فيها ،
ومر ذكر الركعة الملققة (الرابع) : تقدم خطبتين بدل ركعتين لا
من الظهر ، وقيل لا بدلية وهو أظهر ، ولا بأس بقراءتهما من صحيفة .
وشرطهما وقت ونية ووقوعهما حضرا وحضور العدد وكونهما ممن
يصبح أن يؤم فيها ، وأركانها حمد الله بلفظ الحمد لله ، والصلاة على
رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا يجب معها سلام ، وقراءة آية كاملة
ولو جنبا ويحرم ، ولا بأس بزيادة عليها ، وشرط بعضهم كون الآية
مستقلة بمعنى او حكم ، فلا تجزئ « ثم نظر » و « مدهامتان » (وينبغي)
ولا تحرم لجنب * ^(١) . والوصية بتقوى الله بنحو اتقوا الله وأطيعوا الله
كل ذلك في كل خطبة ، وموالاة جميع الخطبتين مع الصلاة والجهر
بهما بحيث يسمع العدد المعتبر ، حيث لا مانع من نحو نوم ومطر
وكونهما بالعريية ، واختار في الاقناع يترجم عاجز عنها مما عدا القراءة
وهو حسن ، فان عجز عنها وجب ذكر بدلها ، وسن بداءة بالحمد لله
ثم بالثناء وهو مستحب ثم بالصلاة ثم بالموعظة ، فان نكس أجزاءه ،
وإن انقضوا عنه سكوت فان عادوا قريبا عرفاً بنى ، وإلا او فات

(١) قوله : ويتجسه ولا تحرم لجنب اقول : المقصود من الاتجاه هنا
ان الآية التي لا تستقل بمعنى كما انها لا تجزئ في الخطبة لا تحرم على الجنب وقد
صرح به ابو المعالي وصوبه في الانصاف في باب الفسل .

ركن منها استأنف ، وتبطل بكلام محرم ولو يسيراً ، وسن لهما طهارة من حدث وجنابة ، وستر عورة واجتناب نجاسة ووقوعهما مع صلاة من واحد فان صلى غيره سن حضوره الخطبة ، وسن ان يخطب على منبر أو موضع عال عن يمين مستقبلي القبلة ، وإن وقف بالأرض فعن يساره ، وسلامه إذا خرج وأقبل عليهم وردة فرض كفاية ، وجلوسه حتى يؤذن وبينهما قال جماعة : بقدر سورة الاخلاص . فان أبى او خطب جالساً فصل بسكته ، وان يخطب قائماً معتمداً على سيف أو قوس او عصا باحدى يديه ، والاخرى بحرف منبر او يرسلها ، وإن لم يعتمد على شيء أمسك شماله ، يمينه او أرسلها ، وسن ان يقصد تلقاء وجهه فلا يلتفت يميناً ولا شمالاً وقصرها وثانية أقصر ، ورفع صوته حسب طاقته ، ويعربها بلا تحطيط ، ويتعظ بما يعظ به الناس مستقبلاً لهم ويستقبلونه ، فان استدبرهم فيها كره ، كرفع يديه بدعاء حال خطبة ، ودعاؤه عقب صعوده لا أصل له ، وسن دعاؤه للمسلمين ، ولا بأس لمعين كالسلطان ، وسن دعاء له في الجملة ، واذا فرغ من الخطبة نزل مسرعاً عند قول المؤذن : قد قامت الصلاة .

﴿ فصل ﴾

والجمعة ركعتان ، يسن أن يقرأ « الجمعة » بأولى و « المنافقين »
 بثانية بعد الفاتحة ، أو « سبح » ثم « الغاشية » ، فقد صح الحديث

بهما^(١) وفي فجرها «ألم السجدة» وبثانية «هل أتى». ^(٢) وتكره مداومتها،
(وينبغي) وكذا كل سنة خيف اعتقاد وجوبها وإنكارها، كجهر ابن
عباس بقراءة الفاتحة في صلاة الجنازة. واختار الشيخ يجهر بالبسملة وبالتعوذ
والفاتحة في الجنازة، ونحو ذلك أحياناً، فانه المنصوص عن أحمد تعالماً للسنّة
وللتأليف، قال الشيخ ويكره تحريه سجدة غيرها، وفي عشاء ليلتها
بسورة «الجمعة» وفي الرعاية و«المنافقين»، وحرّم إقامتها وعيد في أكثر
من موضع من البلد، إلا الحاجة كضيق وبعُد وخوف فتنة، وحرّم
ثالث إن حصل غي بموضعين، وكذا ما زاد، فان عدمت الحاجة
صح ما بشرها أو أذن فيها الامام، فان استويا في اذن أو عدمه
فالسابقة بالاحرام، فان وقعتا معاً بطلتا ووجبّت إعادتها إن أمكن،
وإلا فظهماً، وإن جهل كيف وقعتا صلوا ظهماً، واختار جمع الصحة
مطلقاً، واذا وقع عيد يومها سقطت عن حضره خاصة مع الامام،
سقوط حضور لا وجوب كريض، إلا الامام، «وينبغي» احتمال
او مصل منفرداً * ^(٣). فان اجتمع معه العدد المعتبر أقامها، وإلا
صلوا ظهماً، وكذا يسقط عيد بها، فيعتبر عزم عليها ولو فعلت قبل

(١) عند مسلم وغيره . ز

(٢) لما صح في مسند الامام أحمد وسنن ابي داود . ز

(٣) قوله : ويتجه احتمال او مصل منفرداً - اي اذا صلى العيد منفرداً فيلزمه

حضور الجمعة - قلت هو صريح في الاقناع وشرحه وشرح المنتهى وغيرها .

الزوال ، وأقل السُنَّة بعدها ركعتان وأكثرها ست ، ولا راتبة لها قبلها بل أربع غير راتبة وتقدم ، وسن قراءة « الكهف » يومها وليلتها ، وكثرة دعاء رجاء إصابة ساعة الاجابة ، وأفضله بعد العصر ، وأرجاها آخر ساعة من النهار ، فيكون متطهراً منتظراً صلاة مغرب ، وإكثار صلاة عليه صلى الله عليه وسلم ، وتنظف بقص شارب وتقايم ظفر وقطع روائح كريهة بسواك وغيره ، وتطيب ولو من طيب أهله ، ولبس أحسن ثيابه ، وأفضلها البياض ، وتبكير غير إمام ومعتكف وأجير ، ماشياً بعد فجر ، قائلاً اللهم اجعلني من أوجه من توجه إليك ، وأقرب من توصل إليك ، وأفضل من سألك ورغب إليك . ولا بأس بركوبه لعذر وعود ، ويجب سعي ببناء ثاب ، إلا بعيد منزل ففي وقت يدر كها ، اذا علم حضور العدد ، وتحرم الصناعات كلها اذا الى انقضاءها ، وسن اشتغال بذكر وأفضله القرآن وصلاة الى خروج الإمام ، فيحرم ابتداء غير تحية مسجد ، ويخفف ما ابتداء ، ولو نوى أربعاً صلى ثنتين ، وكره لغير إمام تخطي الرقاب إلا ان يرى فرجة لا يصل اليها إلا به ، وإيثاره بمكان أفضل لا قبوله . وليس لغيره سبقه اليه ، والعائد قريباً من قيامه لعارض أحق بمكانه ، وكذا جالس لا قئاء أو إقراء ، وحرم أن يقيم غيره ، ولو عبده أو ولده ، أو كانت عادته الصلاة ونحوها فيه إلا الصغير ، قال المنقح : وقواعد المذهب

تقتضي عدم الصحة ، (ويتبع) بل تقتضي الصحة . لأنه لم يغصب منه ما يملكه أشبه ما لو منع المسجد غيره * ^(١) . ويقين من جلس بموضعه ليحفظه بأذنه أو دونه ، وحرم رفع مصلى مفروش ما لم تحضر الصلاة ، وصلاة وجلوس عليه ، وله فرشته ، ومنع منه الشيخ لتحجره المسجد ^(٢) ، وحرم كلام ولو لتسكيت غيره والامام يخطب ، ولو حال نفسه وهو منه بحيث يسمعه ، وإشارة أخرس مفهومة ككلام ، وحل خطيب ولمن كلمه لمصلحة ، ووجب لتحذير ضرير وغافل عن هلكة كنار وبئر ، ويباح اذا سكنت بينهما أو شرع في دعاء ، (ويتبع) ان التحريم محله أركان الخطبة * ^(٣) . قال الشيخ : ورفع الصوت قدام الخطباء مكروه أو محرم اتفاقاً ^(٤) ، فلا يرفع مؤذن وغيره صوته بصلاة وغيرها ، ولا يسلم من دخل ، وليس له اقراء قرآن ومذاكرة في فقه ، ولا يتصدق على سائل وقت خطبة ، لأنه فعل ما لا يجوز فلا يعينه ، قال أحمد : إن حصَّب السائل كان أعجب الي . ويتصدق على من لم يسأل ، وكره عبث حال خطبة ، وشرب بلا حاجة ، وسن دنو

(١) قوله : ويتبعه بل تقتضي الصحة الخ قلت : المذهب الصحة وقد ذكره الشارح واتجهه وهو مصرح به .

(٢) قوله : ويتبعه ان التحريم محله أركان الخطبة - أي انه اذا فرغ من أركانها واشتغل بالترويض والدعاء أبيح الكلام حينئذ - قلت : اشار الى هذا الاتجاه في شرح الاقناع .

(٣) انظر الاختيارات ص ٨٠ و ٨١ . ز

من إمام واستماع وصلاة سرّاً على النبي صلى الله عليه وسلم إذا سمعها ،
كدعاء وتأمين عليه ، وانتقاله إن نعس من مكانه ، وله الحمد خفية إذا
عطس ، ورد سلام ، وتشميت عاطس ، (وينبغي) ان تشميت عاطس
لا يلزم مشتغلاً لا يلزمه رد سلام * .

﴿ فصل ﴾

ومن دخل والامام يخطب بمسجد لم يجلس حتى يركع ركعتين
خفيفتين ، وحرّم زيادة عليهما ، وتسن تحية ركعتان فأكثر لمن دخله
بشرطه قصد الجلوس أولاً ، غير خطيب دخل لها وداخله لصلاة
عيد ، أو وقد شرع في إقامة بشرطه وداخل المسجد الحرام ، وقيمه
لتكرار دخوله ، (وينبغي) مثله مجاور يتكرر دخوله * ^(١) . وينتظر
فراغ مؤذن لتحية ، وإن جلس قام فأتى بها ما لم يطل فصل ، وتقدم
تجزيء راتبة عن تحية ، ولا تحية بركعة ، وصلاة جنازة وسجود
تلاوة وشكر ، قال بعضهم : وسن لمن دخله غير متوضيء قول سبحان
الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

(١) قوله : ويتجه مثله - أي مثل القيم - مجاور يتكرر دخوله - أي
فلا تسن له - أقول : يعارض هذا الاتجاه عموم قول البهوتي في شرح المنتهى
وأما غير قيمه إذا تكرّر دخوله فتسن له انتهى . وقد اتجه الشارح ما قاله
المصنف وهو الذي يظهر لوجود العلة فتأمل .

وكره اسناد ظهر للقبلة ، واستقبالها متجه في كل عبادة إلا ما خص
 بدليل ، ولا بأس بالخبوة نصاً ، ولو حال الخطبة ، وبالقرصاء وهي الجلوس
 على إلية دافعاً ركبته الى صدره مفضياً بأخص قدميه الى الارض . وكان
 أحمد يقصد هذه الجلسة ، ولا جلسة أخشع منها ، ولو اجتمع قوم لقراءة
 وذكر ودعاء فمن أحمد أي شيء أحسن من هذا ، وعنه محدث ، وعنه
 ما أكرهه إلا ان يُكثروا أي يتخذوه عادة ، وفي تصحيح الفروع
 الصواب أن يُرجع في ذلك لحال الانسان ، فان كان يحصل له
 بسبب ذلك ما لا يحصل له بالانفراد من الاتعاض والخشوع كان
 أولى وإلا فلا .

﴿ باب ، صورة العبرين ﴾

فرض كفاية ، اذا اتفق أهل بلد على تركها قاتلهم الامام ، وكره
 ان ينصرف من حضر ويتركها ، (وينبغي) إن لم ينقص به عدد وإلا
 فيحرم * ^(١) . ووقتها كصلاة الضحى ، لا بطلوع شمس ، فان لم يعلم
 بالعيد إلا بعد زوال صلوا من الغد قبله قضاء ، وكذا لو مضى أيام ،
 وتسبب حيث لا مشقة بصحراء قريبة عرفاً ، فلا تصح بيعيدة ، إلا

(١) قوله : ويتجه إن لم ينقص به عدد - المصلين - عن الأربعين
 وإلا فيحرم قلت : هو مصرح به في شرح المنتهى للبهوتي .

بمكة المشرفة فبالمسجد ، وتقديم الأضحية بحيث يوافق من يئى
 فى ذبحهم ، وتأخير الفطر ، وأكل فيه قبل خروج تمرات وترأ ،
 وإمساك بأضحى حتى يصلى لىأكل من أضحيته إن ضحى ، والأولى
 من كبدها وإلا خير ، وغسل لها فى يومه وتنظف كجمعة ،
 وتبكير مأموم بعد صلاة صبح ماشياً على أحسن هيئة ، إلا المعتكف
 ولو إماماً ففى ثياب اعتكافه ، وتأخر إمام لصلاة ، وتوسعة على أهل ،
 وصدقة ، ورجوعه فى غير طريق غدوّه ، وكذا جمعة ، وكره تنفل
 وقضاء فائنة قبل صلاة عيد ، بموضعها وبعدها قبل مفارقتها ، بصحراء
 أو مسجد ، وإن صلى بالجامع بغير مكة إلا لعذر ، وسن لامام
 استخلاف من يصلى بضعفة الناس فى المسجد ويخطب بهم ندباً إن
 شاءوا ، والأولى أن لا يصلوا قبل الامام ، فإن صلوا فلا بأس ،
 وأيهما سبق سقط الفرض به وأجزأ أضحية ، وتنويه مسبوقة نفلاً ،
 ولا بأس بحضورها للنساء غير مطيبات ومزينات ويعتزلن الرجال ،
 وتعزل حائض المصلى بحيث تسمع .

﴿ فصل ﴾

وشرط لها غير خطبة ما لجمعة من وقت واستيطان وعدد
 وحضورهم ، فلا تقام إلا حيث تقام ، وهى ركعتان قبل الخطبة ، فلا

يعتد بها قبلهما عكس جمعة ، ولا أذان لهما ولا إقامة يكبر باولى ندباً بعد استفتاح وقبل تعوذ ستاً ، وبثانية قبل قراءة خمساً ، ويرفع يديه مع كل تكبيرة ، ويقول ندباً بين كل تكبيرتين : الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً ، وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليماً . وإن أحب قال غير ذلك ، إذ ليس فيه ذكر مؤقت ، ولا يأتي بذكر بعد تكبيرة أخيرة ، بل يستعيز ويقرأ جهرأ الفاتحة ، فسبح باولى ، فالعاشية بثانية ، وإذا نسي التكبير أو شيئاً منه حتى شرع في القراءة لم يعد إليه ، وكذا مسبوق أدركه بعده ، لكن يكبر فيما يقضية بمذهبه ، وسن لمن فاتته قضاؤها في يومها على صفتها كمذكر في تشهد ، فاذا سلم إمام خطب خطبتين وهما سنة ، ولا يجب حضورهما ولا استماعهما ، وأحكامهما كخطبتي جمعة حتى في كلام ، إلا التكبير مع الخاطب ، ويجلس يسمع من فاتته ثم يقضيها إن شاء ، وسن لخطيب استفتاح اولى بتسع تكبيرات وثانية بسبع نسقاً قائماً ، يحثهم في خطبة فطر على صدقة ، ويبين لهم ما يخرجون ومن تجب عليه وتدفع له ، ويرغبهم في أضحى في أضحية ، ويبين لهم حكمها .

﴿ فصل ﴾

سن تكبير مطلق وإظهاره، وجهر غير أنثى به في ليلتي العيدين ،
وفطر آكد، ومن خروج اليهما الى فراغ خطبة، وفي كل عشر
ذي الحجة بكل مكان من مسجد ومنزل وطريق، لمسافر ومقيم، حر
أو عبد أو أنثى، ومقيد في الأضحية عقب كل فريضة صلاها جماعة،
حتى الفاتحة في عامه، من صلاة فجر يوم عرفة الى عصر آخر أيام
التشريق، إلا المُحرَّم، فمن صلاة ظهر يوم النحر، ويكبر، ثم يلي
من لم يرم، ومسافر ومميز وأنثى كقيم وبالغ ورجل، ويكبر إمام
مستقبل الناس، ومن نسيه قضاء مكانه، فإن قام أو ذهب عاد فجلس
ما لم يحدث أو يخرج من مسجد أو يطل فصل، ويكبر من نسيه
إمامه، ومسبوق اذا قضى، ولا يسن عقب صلاة عيد، وصفته شفعا
الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر، والله الحمد
مرة، وإن كرره ثلاثا لحسن، ولا بأس بتهنئة الناس بعضهم بعضا
بما هو مستفيض بينهم من الأدعية، ومنه بعد فراغ خطبة قوله
لغيره تقبل الله منا ومنك كالجواب (فرع) سن اجتهاد في عمل خير
من نحو ذكر وصوم وصلاة وصدقة، في أيام عشر ذي الحجة، لأنها

أفضل الأيام ، ولا بأس بالتعريف عشية عرفة بالأحجار ، والأيام
المعدودات : أيام التشريق ، والمعلومات : هي زيادة النحر أو عشر ذي
الحجة ، والأشهر الحرم : ذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم ، ورجب .

﴿ باب ، صفة الكسوف ﴾

وهو ذهاب ضوء النيرين ^(١) أو بعضه - سنة ، حتى لنساء ، وسفراً
بلا خطبة ، وفعلها جماعة بمسجد جمعة أفضل ، وللصبيان حضورها ،
وسن أيضاً ذكر ودعاء واستغفار وتكبير وتقرب الى الله بما استطاع
وعتق في كسوفها وغسل لها ، ووقتها من ابتداء كسوف الى
التجلي ، ولا تقضى بفوت ، كاستسقاء وتحية مسجد وسنة وضوء
وسجود تلاوة وشكر ، وهي ركعتان يقرأ في الأولى بعد استفتاح
وتعوذ جهرأ ، ولو في كسوف شمس الفاتحة ، وسورة طويلة كالبقرة
ثم يركع طويلاً ، قال جماعة نحو مائة آية ، ثم يرفع فيسمع ويحمد ، ثم
يقرأ الفاتحة وسورة ويطيل ، وهو دون الأول ، ثم يركع فيطيل
وهو دون الأول ، ثم يرفع ولا يطيل اعتداله ، ثم يسجد سجدتين
طويلتين ، ولا يزيد وجوباً عليهما ، ولا يطيل الجلوس بينهما ، ثم يصلي
الثانية كالأولى ، لكن دونها في كل ما يفعل ، ثم يتشهد ويسلم ، وإن
أتى في كل ركعة ثلاث ركوعات أو أربع أو خمس فلا بأس ،

(١) الشمس والقمر . ز

(ويتجه) منع زيادة* (١). وما بعد ركوع أول سنة لا تدرك به الركعة، ويصح فعلها كنافلة، ولا تعاد إن فرغت قبل التجلي، بل يذكر ويدعو، ككسوف بوقت نهى، وإن تجلى فيها أتمها خفيفة وقبلها لم يصل، وإن شك في التجلي فالأصل بقاءه، أو ذهب عن بعضه فالأصل عدم ذهاب الباقي كعدم وجوده، ولا عبرة بقول المنجمين، ولا يجوز عمل به (٢)، وإن غابت شمس كاسفة أو طلع فجر وقر خاسف لم يصل، وإن غاب خاسفاً ليلاً صلي، ومتى اجتمع كسوف وجنازة قدمت، فتقدم على ما يقدم عليه كسوف من جمعة أمين فوتها ولم يشرع في خطبتها، وعيد ومكتوبة إن أمن فوت، ووتر ولو خيف فوته، وتقدم تراويح على كسوف إن تعذر فعلها، وإن وقع بعرفة صلي ثم دفع، وذهب الشيخ الى انه لا يتصور كسوف إلا في ثامن أو تاسع عشرين، ولا خسوف إلا في ابدار القمر، واختاره في الاقناع. ورده في الفروع. والله على كل شيء قدير (فرع) لا يصلّي لآية غير كسوف كظلمة نهارة أو ضياء ليلاً أو ريح شديدة. أو صواعق. إلا لزلزلة دائمة، فيصلّي لها كصلاة كسوف.

-
- (١) قوله : ويتجه منع زيادة - اي على خمس ركوعات في كل ركعة - اقول : صرح به في شرح الاقناع .
 (٢) وذلك إن أخبروا بكسوف يظهر في بعض البلاد فلا يصلّي إلا حيث يظهر . ز

* باب ، صرة الاستسقاء *

وهو الدعاء بطلب السقيا على صفة مخصوصة - سنة مؤكدة حتى يسفر ، اذا ضرَّ إجداب أرض وقحط مطر عن أرض مسكونة أو مسلوكة ، ولو غير أرضهم ، أو غور ماء عيون أو أنهار ، أو نقصها وضرَّ ، وإن نذرت زمن خصب لم ينعقد ، (وينجم) بل كمباح* . ووقتها وصفتها في موضعها^(١) وأحكامها كصلاة عيد من تكبيرات زوائد وخطبة ، وسن فعلها أول النهار ، ويقرأ فيها كصلاة عيد ، وإن شاء «إنا أرسلنا نوحاً» وسورة أخرى . واذا أراد إمام الخروج لها وعظ الناس وأمرهم ، بتوبة ، ورد مظالم ، وترك تشاحن ، وبصدقة ، وصوم ثلاثة أيام ، قاله جماعة ، يخرجون آخرها صياماً ، ولا يلزمان بأمره ، وليس له إلزام غيره بخروج معه ، وقولهم تجب طاعته المراد به في السياسة والتدبير والامور المجتهد فيها ، ويعدُّهم يوماً يخرجون فيه ، ويتنظف لها بغسل وسواك وإزالة رائحة ، ولا يتطيب ، ويخرج في ثياب بذلة متواضعاً متخشعاً متذللاً متضرعاً ، ومعه أهل دين وصلاح وشيوخ ، وسن خروج صبي ممیز ، وأيض خروج طفل وعجوز

(١) اي في صحراء قريية كما هي السنة في العيدين . ز

وبهيمة ، وكذا توسل بالصالحين ^(١) ، وقيل يسن ، وكره النساء ذوات
هيئة واخراجنا لأهل ذمة ، ولا يمنعون إن خرجوا منفردين بمكان
لا يوم ، ولا تخرج منهم شابة كالمسلمين ، ويؤمر سادة أرقاء
باخراجهم ، وإذا صلى بهم خطب خطبة واحدة يفتتحها بالتكبير تسعاً
كعبد ، ويكثر فيها ندباً من استغفار ، وقراءة آيات فيها الأمر به نحو
« استغفروا ربكم إنه كان غفارا » . وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ،
ويرفع يديه وظهورهما نحو السماء فيدعو قائماً ، ويؤمن مأموماً جالساً ،
ومهما دعا به جاز والأفضل بدعائه صلى الله عليه وسلم ، وهو اللهم اسقنا
غيثاً مغيثاً هنيئاً مريئاً مريعاً غدقاً مجللاً سحاً عاماً طيفاً دائماً ، نافعاً
غير ضار عاجلاً غير آجل - اللهم اسق عبادك وبهائمك وانشر رحمتك
وأحي بلدك الميت ، اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين
اللهم سقيا رحمة لا سقيا عذاب ولا بلاء ولا هدم وغرق ، اللهم إن
بالعباد والبلاد من اللأواء والجهد والضعف ما لا نشكوه إلا إليك ^(٢) ،

(١) قوله : وكذا - أي يباح - توسل بالصالحين الخ أقول : جزم
به في المستوعب وغيره وقال الشارح : تنبيه التوسل بالصالحين هو أن
يقول مثلاً اللهم اني أتوسل اليك بنبيك محمد ^(١) صلى الله عليه وسلم ان تقضي
حاجتي ، وهو غير الاستغاثة كأن يقول يا فلان اشف مريضى او ردّ ولدي
ونحو ذلك ؛ وهي حرام إجماعاً انتهى . قلت : وقد نص الامام أحمد في
منسكه على جواز التوسل به صلى الله عليه وسلم كما في الفروع والاقناع .

(٢) أسند صاحب الاقناع هذه الأحاديث الى أبي داود . ز

(١) هذا خلاف ما قرره شيخ الاسلام ابن تيمية . راجع كتابه « التوسل والوسيلة » . ز

اللهم انبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء
وأزل علينا من بركاتك ، اللهم ارفع عنا الجوع والجهد والعُري
واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك ، اللهم إنا نستغفرك إنك
كنت غفاراً فأرسل السماء علينا مدراراً . وسن استقبال إمام القبلة
أثناء خطبة قائلاً سرّاً ، اللهم إنك أمرتنا بدعائك ، ووعدتنا إجابتك ،
وقد دعوناك كما أمرتنا ، فاستجب لنا كما وعدتنا . ثم يحول رداءه
فيجعل الأيمن على الأيسر ، وكذا الناس ويتركونه حتى ينزعوه مع
ثيابهم ، وإذا فرغ من الدعاء استقبلهم ثم حثهم على الصدقة والخير ،
ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويدعو للمؤمنين والمؤمنات ، ويقرأ
ما تيسر ، ثم يقول أستغفر الله لي ولكم وجميع المسلمين . وقد تمت
الخطبة ، فان سقوا وإلا عادوا ثانياً وثالثاً ، وإن سقوا قبل خروجهم
فان تأهبوا خرجوا ، وصلوها شكراً لله تعالى وسألوه المزيد من فضله ،
وإن استسقوا عقب صلواتهم أو في خطبة الجمعة أصابوا السنة ، وسن
وقوف في أول مطر وتوضؤوا وغتسال منه ، وإخراج رحله وثيابه
ليصيبها ، ويغتسل في الوادي اذا سال ، ويقول اللهم صيباً نافعاً ، وإن
كثر المطر حتى خيف منه سن قول : اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم على
الأكام والظُرَاب وبطون الأودية ومنابت الشجر « ربنا لا تحملنا ما
لا طاقة لنا به » الآية ، وكذلك اذا زاد ماء نهر بحيث يضر استحب

دعاء ليخفف عنهم ويُصرف الى أَمَا كُنْ يَنْفَع وَلَا يَضُر ، ويسن دعاء
عند نزول غيث ، وقول مطرنا بفضل الله ورحمته ، ويحرم بنوء كذا ،
وإضافة مطر الى نوء دون الله اعتقاداً كفر إجماعاً . ولا يكره
في نوء كذا .

﴿ فصل ﴾

ومن رأى سحاباً ، أو هبت ريح سأل الله خيره ، وتعوذ من شره ،
وما تعوذ متعوذ بمثل المعوذتين ، ولا يسب الريح اذا عصفت ، بل
يقول : اللهم إني أسألك خيرها وخبر ما فيها ، وخير ما أرسلت به ،
وأعوذ بك من شرها ، وشر ما فيها ، وشر ما أرسلت به ، اللهم اجعلها
رحمة ولا تجعلها عذاباً ، اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً . ويقول
اذا سمع صوت الرعد والصواعق : اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا
بعذابك وعافنا قبل ذلك . سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة
من خيفته ، ولا يتبع بصره البرق ، لأنه منهى عنه ، ويقول اذا
انقض كوكب : ما شاء الله لا قوة إلا بالله . واذا سمع نهيق حمار ، أو
نباح كلب استعاذ بالله من الشيطان الرجيم ، واذا سمع صياح الديكة
سأل الله من فضله ، وقوس قزح من آيات الله ، قال ابن حامد :
ودعوى العامة إن غلبت حمرة كانت الفتن والدماء وإن غلبت خضرته
كان الرخاء والسرور هذيان .

﴿ كتاب الجنائز ﴾

يُشرع الاستعداد للموت بتوبة من عاص ، وخروج من مظالم
وزيادة عمل صالح ، ومن عرف الموت هانت عليه مصائب الدنيا ،
وسن إكثار من ذكره ، وعبادة مسلم غير مبتدع ، فيجب هجره
كرافضي أو يسن كمتجاهر بمعصية ، قال ابن الجوزي ^(١) : تكره عيادة
رجل لامرأة غير محرم أو تعودته ، وأطلق غير عيادتها ، وحمل على
من لم يخف فتنة ، ويعاد من وجع ضرس ورمد ودمل ، قال ابن
حمدان : عيادة المريض فرض كفاية . قال الشيخ : الذي يقتضيه النص
وجوب ذلك . واختاره جمع والمراد مرة ، وسن كون عيادته غباً من
أول المرض ، وفي رمضان ليلاً ، وتذكيره توبة ووصية ولو بغير
مخوف ، ويدعوه بعافية وصلاح ، ويسأله عن حاله وينفس له في
في الأجل بما يطيّب نفسه ، ولا يطيل الجلوس إلا إن أنس به
مريض ، ويقول في دعائه : اذهب البأس رب الناس واشف أنت
الشافى لا شفاء إلا شفاؤك شفاء لا يغادر سقماً . ويقول : أسأل الله
العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك ويعافيك سبع مرات ، ولا

(١) انظر ترجمته في المقدمة . ز

بأس بوضع يديه عليه ، واخبار مريض بما يجد بلا شكوى بعد حمد الله ، وسن له صبر ، والصبر الجميل صبر بلا شكوى لمخلوق ، وينبغي أن يحسن ظنه بالله تعالى ويغلب الرجاء وقيل يجب ، ونصه : يكون خوفه ورجاؤه واحداً فأيهما غلب صاحبه هلك ، قال الشيخ : هذا العدل ، وكره أنين وتني موت ، إلا لخوف فتنة أو لشهادة وكبي ، وحرمة الشيخ لغير تداو ، وقطع بأسور ، ومع خوف تلف بقطعه يحرم ، ومع خوف تلف بتركه يباح ، ولا يجب تداو ، ولو ظن نفعه ، وتركه في حق نفسه أفضل ^(١) ، ويحرم بمحرّم أكلاً وشرباً وسماعاً ، وبسّم وتيممة وهي : - خرزة أو خيط ونحوه تعلق - وكره أن يستطب ذمياً بلا ضرورة ، ونفخ وتفل في رُقيته ، واستحبه بعضهم ، ويجوز تداو ببول إبل نصاً ، وكذا بول مأكول لحم ، وبإفيه سم من نبات إن غلبت سلامة ، ولا بأس بحمية ، وكتب قرآن وذكر بآء حامل لعسر ولادة ، ومريض ، ويُسقيانه .

﴿ فصل ﴾

واذا احتضر سن تعاهد بلّ حلقه بماء أو شراب وتندية شفتيه بقطنة ، وتولية أرقق أهله به وأعرفهم بمداراته وأتقاهم لله ، وتقينه لا إله إلا الله مرة نصاً ، واختار الأئمة ثلاثاً ، ولا يزداد ، إلا إن ^(١) اختار القاضي ، وابن عقيل ، وابن الجوزي وغيرهم : فله أفضل وجزم به في الافصاح وقال : يجب . الانصاف ٤٦٣/٢ . ز

تكلم فيعاد برفق ، وكره تلقين ورثة بلا عذر ، قاله ابو المعالي ،
وسن قراءة (الفاتحة) و (يس) عنده ، وتوجيهه للقبلة على جنب أيمن ،
مع سعة مكان ، (ويتجه) وعدم مشقة * ^(١) . وإلا فعلى ظهره ، قال
جماعة ويرفع رأسه قليلاً ، واستحب الموفق والشارح تطهير ثيابه
قبل موته ، وينبغي اشتغاله بنفسه ، ويجتهد في ختم عمره بأكمل حال ،
ويعتمد على الله فيمن يحب ، ويوصي للأرجح في نظره ، فإذا مات
سن تغميض عينيه ، وله تغميض ذات محرم ، ولها تغميض محرم ،
وكره من حائض وجنب وأن يقرباه ، وقول : بسم الله وعلى وفاة رسول
الله . وشد لحية وتلين مفاصله ، وخلع ثيابه وستره بثوب ، ووضع
حديدة أو نحوها على بطنه ، ووضعته على سرير غسله ، متوجهاً ،
منحدرأ نحو رجله ^(٢) وإسراع تجهيزه إن مات غير فجأة ، وتفريق
وصيته ، ويجب إسراع في قضاء دين الله أو آدمي قبل صلاة عليه ، فإن
تعذر وفاء استحب لوارثه أو غيره تكفل به ، ولا بأس بانتظار من
يحضره من ولي وكثرة جمع ، ان قرب ولم يخش عليه أو يشق على

(١) قوله : ويتجه وعدم مشقة - اي فلا يوجه حينئذ - اقول :
ذكره الشارح واتجه وهو ظاهر ، قال في الاقناع وشرحه : وعنه
مستقبلاً على قفاه واسعاً كان المكان او ضيقاً اختاره الأكثر وعليه
العمل انتهى .

(٢) أي متوجهاً الى القبلة رأسه أعلى من رجله . ج

الحاضرين ، وينتظر من مات فجأة بنحو صعقه أو شك في موته ، حتى يعلم بانخساف صدغيه ، وميل أنفه وغيوبة سواد عينيه ، ويعلم موت غيره بذلك وبغيره كالفصال كفيه واسترخاء رجله ، ولا بأس بتقبيله والنظر اليه ، ولو بعد تكفينه ، وكره نعي وهو النداء بموته وتركه في بيت بيت وحده ، قاله الآجري . ولا بأس باعلام أقاربه وإخوانه من غير نداء (فرع) موت الفجأة راحة للمؤمن ، وأخذة أسف للفاجر ، والروح جسم لطيف لا تقنى أبداً .

﴿ فصل ﴾

وغسل الميت المسلم وإن مجهول إسلام ، بدارنا ، أو لا وعليه علامتنا ، مرة ، أو يُيمم لعذر - فرض كفاية - ويلزم الوارث قبول ماء وهب لميت لا ثمنه ، وينتقل لثواب فرض عين مع جنابة أو حيض ، ويسقطان به ، (وينبغي) لا هو بهما * (١) . وكره أخذ أجرة

(١) قوله : ويتجسه لا هو بهما - أي لا يسقط غسل الموت إذا نوى الفاسل رفع حدث الجنابة أو الحيض - أقول : قرره الشارح وهو الذي ذكره في الوضوء والغسل فيما إذا اجتمعت أحداث ونوى أحدها الخ وما بحثه المصنف هنا لم يتعرضوا له ، وهو ظاهر لا يأباه كلامهم بل يؤخذ منه ، فتحصل أنه إذا اجتمعت أحداث على الميت لا بد من تعيين غسل الموت فتدبر .

عليه وعلى صلاة وتكفين وحمل ودفن ، (ويتبع) يحرم أخذها في
 في غسل وصلاة * ^(١) . وكره ولا يحرم ، خلافاً له ، غسل شهيد
 معركة ومقتول ظمماً ، (ويتبع) لا خطأ ، وانه مع دم عليهما يحرم
 لزواله * ^(٢) . ويغسلان كغيرهما مع وجوب غسل عليهما قبل موت
 بجنباة أو حيض أو نفاس ، وكذا إسلام ، خلافاً له ، وشرط طهورية
 ماء وإباحته وتمييز غاسل وعقله ونيتة وإسلامه ، غير نائب عن مسلم
 نواه ، ولو جنباً أو حائضاً أو فاسقاً ، والأفضل ثقة عارف بأحكام
 غسل ، والأولى به وصيه الحر العدل ، (ويتبع) ولو مميزاً * ^(٣) .
 فأبوه وإن علا فابنه وإن نزل ، ثم الأقرب فالأقرب من عصباته

(١) قوله : ويتبعه يحرم أخذها - أي الاجرة - في غسل وصلاة قلت :
 ذكره الشارح وأقره وأشار إليه في شرح الاقناع وغيره .

(٢) قوله : ويتبعه لا خطأ - أي إن المقتول خطأ يغسل - وانه
 مع دم عليهما - أي الشهيد والمقتول ظمماً - يحرم الخ - أي تقسيلها - أقول :
 ذكره الشارح وأقره ، وفي الاقناع يحرم غسل الشهيد ، قال شارحه
 وقطع في التنقيح بأنه يكره وتبعه في المنتهى مع قولهما يجب بقاء دم الشهيد
 عليه انتهى . قلت ففيه إشارة إلى تفصيل المصنف .

(٣) قوله : ويتبعه ولو مميزاً - أي لصحة العبادة منه - أقول :
 ذكره الشارح وجعل فيه تأملاً لما في شرح الاقناع من القول بالكراهة
 وتعليقه بالاختلاف في اجزائه ولعله فيما إذا لم يكن وصياً ، ولم أر من صرح
 يبحث المصنف ولكنه ظاهر اطلاقهم فتأمل .

نسباً ثم نعمة^(١) ثم ذوو أرحامه ، كميراث في الجميع ثم الأجنبي ، فيقدم صديق فأدين ، وبائى ، وصيتها ، فامها وإن علت ، فبناتها وإن نزلت فبنات ابنها وإن نزل ، ثم القربى فالقربى كميراث ، وعممة وخالة او بنتا أخ واخت سواء ، وأجنبي وأجنبية أولى من زوجة وزوج ، وزوج وزوجة أولى من سيد وأم ولد ، ولو غير مدخول بها ، أو مطاوعة رجعيّاً وانقضت عدتها عقب موته بوضع ، ولم تتزوج ، وليسيد غسل أمته ولو أم ولد أو غير مباحة له ، كمزوجة ومعتدة من زوج ومستبرأة ، خلافاً له ، « ويتيمم » لا مشتركة * . ويغسل مكابته مطلقاً ، وتغسله ان شرط وطئها ، وليس لأثم في قتل حق في غسل وصلاة ودفن مقتول لا خطأ ، خلافاً له ، وليس لرجل غسل ابنة سبع^(٢) ، ولهما غسل من دون ذلك ولو بالخطئة مع حل نظر ومس عورة ، وحرم ذلك ممن بلغ سبعاً ، ولو لزوج وزوجة ، وإن مات رجل بين نساء لا يباح لهن غسله ، أو عكسه ، أو خنثى مشكل - لم تحضره أمة له - يعم ، وحرم بدون حائل على غير محرم ، ورجل أولى بتيمم خنثى ، ومميز ومميزة بلا شهوة يحل لهما غسل ذلك ، (ويتيمم) مع عدم تراب وجوب غسل في حائل *^(٣) . وسن بداءة بتجهيز من يخاف عليه ، ثم

(١) اي من أنعم عليه بالعتق . ج

(٢) قال في المنتهى هنا : ولا لامرأة غسل ابن سبع الخ . ج

(٣) قوله : ويتيمم مع عدم تراب - اي تراب ييمم به الرجل =

بذي أقارب بأب ثم أقرب ثم أفضل ثم أسن ثم قرعة (فرع) حرم أن يعود أو يغسل مسلم كافراً أو يكفنه أو يصلي عليه أو يتبع جنازته ، ولو ذمياً قريباً بل يوارى وجوباً لعدم ، وكذا صاحب بدعة مكفرة ، قال أحمد الجهمية والرافضة (١) لا يصلي عليهم ، وقال أحمد أهل البدع إن مرضوا فلا تعودوهم ، وإن ماتوا فلا تصلوا عليهم .

﴿ فصل ﴾

وإذا اخذ في غسله وجب ستر ما بين سرّة وركبة ، في غير من دون سبع ، وسن تجريده من ثيابه - إلا النبي صلى الله عليه وسلم - ، وستره عن العيون تحت ستر أو سقف ، وكره حضور غير معين في غسله غير ولي ، وتغطية وجهه ونظر بقية بدنه لغير حاجة ولو غاسلاً ، قال ابن عقيل : لأن جميعه صار عورة فلذا شرع ستر جميعه انتهى . ثم يرفع في أول غسل رأس غير حامل الى قرب جلوسه ، ويعصر بطنه برفق ويكون ثمّ بخور ويكثر صب ماء حينئذ ، ثم يلف على يده خرقة

= أو المرأة - وجوب غسل في حائل اقول : ذكره الشارح وجعل فيه تأملاً لأنه غير ظاهر ، وقد نص الامام على جواز الغسل بالحائل ، وعلى هذا اذا لم يوجد من يجوز له التغسيل في الصورتين يجعل الملت في ثوب ويُعم بالماء مع النية ولا يعدل الى التيمم ؟ وما ذكره المصنف بالاولى وهو كالصرح في كلامهم فتدبر .

(١) انظر التعريف بهما في المقدمة . ز

خشنة فينجيه بها ، والأولى لكل فرج خرقة ، ويجب غسل نجاسة به ، وأن لا يمس عورة من بلغ سبعا ، وإن محرمًا ، وسن أن لا يمس سائرته إلا بخرقة ، ثم ينوي غسله ويسمي ، وسن أن يدخل إبهامه وسبابته عليها خرقة مبلولة بماء بين شفتيه فيمسح أسنانه ، وفي منخريه فينظفهما ، ثم يوضئه ، ولا يدخل ماء في أنفه وفمه ، ثم يضرب ندبًا نحو صدر^(١) فيغسل برغوته رأسه ولحيته فقط في كل غسلة ، ثم يغسل بماء بارد فيكره حار شقه الأيمن بثقل من رأسه لرجله ثم الأيسر كذلك ، ثم يفيض الماء القراح على جميع بدنه ، ويثلث ذلك ندبًا ، فيكره اقتصار في غسل على مرة ، ولا يعاد وضوء لكل مرة ، يمر في كل مرة يده على بطنه ، ولا يجب فعل ذلك ، فلو ترك تحت ميزاب وحضر أهل لغسله ونوى ومضى زمن يمكن غسله فيه كفى ، فإن لم ينق ثلاث زاد الى سبع ، فإن لم ينق فالأولى غسله حتى ينقى من غير إعادة وضوء ، وإن خرج منه شيء بعد الثلاث أعيد وضوءه ، ووجب غسله كلما خرج الى سبع ، (وبنحوه) احتمال ولو خرج من غير سبيل*^(٢) . فإن خرج بعدها حشي بقطن ، فإن لم يستمسك فبطين

(١) الدر : شجر النبق يؤخذ ورقه ويطحن ويغنى مع الماء للتنظيف . ز

(٢) قوله : ويتحبه احتمال ولو خرج - أي شيء ناقص - من غير سبيل قلت : قال الشارح : صرح به في شروحي الاقناع والمنتهى ، وقال ابو الخطاب وابن عقيل لا تجب إعادة غسله بعد الثلاث بل تغسل النجاسة ويوضأ وقدمه في الفروع انتهى .

حر ، ثم يُغسل المحل ويوضأ وجوباً ولا غسل ، وإن خيف خروج شيء من منافذ وجهه فلا بأس أن تحشى بقطن ، وإن خرج شيء بعد تكفينه ولفه لم يعد وضوء ولا غسل مطلقاً ، وسن قطع على وتر وجعل كافور وسدر في غسلة أخيرة ، وخضاب لحية رجل ورأس امرأة بحناء ، وقص شارب غير مُحَرَّم وتقليم أظفاره إن طالاً ، وأخذ شعر إبطيه وجعله معه ندباً ، كعضو أصلي سقط ، وحرم حلق رأسه وأخذ عاتقه ، كختن ، وكره خلال واشنان إن لم يحتج إليه ، وتسريح شعره ، وسن أن يضر شعر اثني ثلاثة قرون ، وسدله وراءها وتنشيف .

وقيل لأحمد : العروس تموت فتجلى ؟ فأنكره شديداً ، ولا بأس بغسله في حمام ومخاطبة غاسل له حال غسله ؛ بنحو انقلب يرحمك الله ، ومُحَرَّم ميت كحي يغسل بماء وسدر لا طيب فيه ، ولا يُلبس ذكر المخيط ولا وجهه اثني ، ولا فدية على فاعل ذلك به ، ولا تمنع معتدة من طيب ، وتزال اللصوق ^(١) ، وإن سقط منه شيء بُقِيَتْ ومسح عليها ، ويزال نحو خاتم ولو ببرده ، لا أنف من ذهب ، ويحط ثمنه إن لم يؤخذ من تركته ، فإن عدت أخذ إذا بقي ميت (فرعٌ) فرض الكفاية إذا قام به واحد سقط ، فإن فعله جمع معاً كان فرضاً ، وذكره ابن عقيل محل وفاق ، وفي فعل بعض بعد بعض وجهان .

(١) أي ما يلصق على البدن . ج

* فصل *

الشهيد يجب بقاء دمه عليه ، فان خالطته نجاسة غسل معها ،
ودفنه بثيابه التي قتل فيها ولو حريراً ، (ويتجه) إن كان لبسه في حال
يباح * ^(١) . بعد نزع لأمه حرب ونحو فرو وخف (ويتجه) وجوباً * ^(٢) .
ولا يزداد في ثيابه ولا ينقص ولو لم يحصل المسنون ، فان كان قد سلبها
كفن بغيرها ، (ويتجه) ندباً ، وستر عورته وجوباً * ^(٣) . وإن سقط
من شاحق أو دابة لا بفعل عدوٍ أو مات برفسة أو حتف أنفه أو وجد
ميتاً ولا أثر به أو عاد سلاحه عليه أو حمل فأكل أو شرب أو نام أو بال
أو تكلم أو عطس أو طال بقاؤه عرفاً - فكفيره من وجوب غسل
وتكفين وصلاة - وكشيد مطعون ومبطون وغريق وشریق

-
- (١) قوله : ويتجه إن كان لبسه في حال يباح أقول : لم أر من صرح
به وقد ذكره الشارح واتجهه ، وقال في المبدع عن الحرير لعله غير مراد انتهى .
فبحث المصنف توسط في ذلك وهو تفصيل حسن ظاهر فتأمل .
- (٢) قوله : ويتجه وجوباً قلت : ذكره الشارح وقال لظاهر الحديث
انتهى . ولم أر من صرح به وهو ظاهر كلامهم ولأنه يحرم تكفين بجلود ونحوها .
- (٣) قوله : ويتجه ندباً - أي يندب تكفينه بغيرها - وستر عورته
وجوباً أقول : اتجهه الشارح ايضاً وقال في الاقناع وشرحه يكفن بغيرها
وجوباً كفيره . وهذا اظهر وعليه يعول .

وحريق وصاحب هدم وذاتِ الجنب والسل واللقوة ، وصابر بطاعون ومتردٍ من شاهق وميت بسبيل الله ومرابط وطالب شهادة بصدق نية ومجنون ونفساء ولديغ وفريس سبع^(١) ، « ويتجم » وطالب علم*^(٢) . ومن أغربها موت غريب^(٣) وسقط لأربعة أشهر كولو دحياً لا قبلها ولو بان فيه خلق انسان ، وسن تسميته وإن لدون ذلك ، ومع جهل ذكورة وانوثة يسمى بصالح لهما كطاحة وهبة الله ، وسقط من كافرين حكم باسلامه كمسلم ، وعلى غاسل ستر شر ، كطبيب في ستر عيب ، وسن إظهار خير ، قال جمع محققون : إلا على مشهور ببدعة أو فجور ونحوه فيسن إظهار شره وستر خيره . ونرجو للمحسن ونخاف على المسيء ، ولا نشهد إلا لمن شهد له النبي صلى الله عليه وسلم ، قال الشيخ : أو تتفق الامة على الثناء والاساءة عليه . (فرع^(٤)) يحرم سوء الظن بمسلم ظاهر العدالة ، ويستحب ظن الخير بالأخ المسلم ، وحسن الظن بأهل الدين حسن ، ولا حرج بظن السوء بمن ظاهره الشر .

(١) قال في الاقناع بعد عد الشهداء : والشهيد بغير قتل يغسل ويصلى عليه . ج

(٢) قوله : ويتجمه وطالب علم قلت : صرح به في الاقناع والفروع وغيرهما .

(٣) دليله حديث قال فيه ابن معين : حديث منكر « تصحيح الفروع » ١/٦٣٧ . ز

* فصل *

وتكفين من يُغسل فرض كفاية ، ويجب لحقه وحق الله تعالى من رأس ماله ، ثوبٌ لا يصف البشرة يستر جميعه ، فلا تصح وصية بدونه ، من ملبوس مثله في جمعة وعيد ، ما لم يوص بدونه ، ويكره أعلى (ويتجه) إن كان من تركته ، وانه لو ورثه غير مكلف حرم ، ولا تصح وصية به * (١) . وتجب مؤونة تجهيز بمعروف ، لا حنوط وطيب بل يسن ، ولا بأس بمسك فيه ، ومن أخرج فوق عادة من طيب وحوائح وفوق اجرة حمال وحفار ، أو اعطى قارئاً بين يدي جنازة فتبرع ، وإن كان من تركته فن نصيبه ، ويقدم ما وجب على دين برهن وارث جناية وارث ونحو كفارة ، فان عدم ماله فعلى من تلزمه نفقته بقدرها ، إلا الزوج فلا شيء عليه ، ثم من بيت مالٍ ثم على مسلم عالم به ، وإن تبرع به بعض ورثة لم يلزم بقيتهم قبوله ، لكن ليس لهم سلبه منه بعد دفعه ، ومن نبش وسرق كفنه كفن من تركته ثانياً

(١) قوله : ويتجه إن كان (اي تكفينه بأعلى من ملبوس مثله) من تركته (اي لا إن تبرع به متبرع او رضي به الورثة كلهم) وانه لو ورثه غير مكلف حرم قلت : هذا ظاهر كالصريح في كلامهم لأنهم صرحوا بنظيره والشارح اتجهه ايضا .

وثالثاً فقط ، ولو قسمت ، ما لم تصرف في دين أو وصية فيترك بحاله
حيث لا متبرع ، وإن أكل أو بلي كفنه فما كان من ماله تركه ،
وما تبرع به فامتبرع ، وما فضل مما جبي فله به ، فإن جهل ففي كفن
آخر ، فإن تعذر تصدق به ، ولا يجبي كفن لعدم إن ستر بحشيش
ونحوه ، فمن لم يجد ما يستر جميعه ستر عورته ثم رأسه وجعل على
باقيه حشيش أو ورق ، وإن وجد ثوب فقط وموتى جمع فيه منهم
ما يمكن جمعه ، وكره رقيق يحكي الهيئة ، ومن شعر وصوف
ومزعفر ومعصفر ومنقوش ولو لائى ، وحرم بجلد وكذا بحرير
ومذهب ولو لائى ، بلا ضرورة ، وسن تكفين رجل في ثلاث
لفائف بيض ، ومن قطن وجديد أفضل ، وكره في أكثر ، وتعميمه ،
تبسط على بعضها بعد تبخيرها ، وتجعل الظاهرة أحسنها كعادة حي ،
والحنوط وهو أخلاط من طيب فيما بينها ، ثم يوضع عليها مستلقياً ،
ويحيط من قطن محنط بين اليديه ، ويشد فوقه خرقة مشقوقة الطرف
كالتبان تجمع إاليته ومثاته ، ويجعل الباقي على منافذ وجهه ومواضع
سجوده ورأسه ولحيته ، وإن طيب كله فحسن ، وكره داخل عينيه ،
كبورس وزعفران ، وطليه بما يسكه كصبر ما لم ينقل ، ثم يرد
طرف العليا من الجانب الأيسر على شق أعين ثم طرفها الأيمن على
الأيسر ، ثم ثانية ثم ثالثة كذلك ، ويجعل أكثر فاضل مما عند

رأسه ، ثم يعقدها إن خيف انتشار ، وتحل بقبر ، وكره تخريقها ولو خيف نبشه ، خلافاً لأبي المعالي ، لا تكفينه في قيص ومثزر ولفافة ، ويجعل ندباً مثزر مما يلي جسده ، ولا يزر قيص ولفافة فوقه ، وسن لائتي وخنثى خمسة أثواب يبيض من قطن ، ازار وخمار وقيص ولفاقتان ، ولا بأس بنقاب ، ولصبي ثوب ، ويباح في ثلاثة ما لم يرثه غير مكلف ، وسن تغطية نعش ، وكره بغير أبيض ، ويستحب إن كان امرأة أن يستر بمكبة تعمل من خشب أو جريد أو قصب مثل قبة فوقها ثوب ، ويوضع ميت على نعش مستلقياً (فرعاً) لا بأس باستعداد كفن حل أو عبادة فيه ، قيل لا يحمى يصلي فيه ثم يغسله ويضعه لكفنه فرآه حسناً ، وأفتى ابن الصلاح ^(١) من الشافعية بتحريم كتابة قرآن على كفن خوف تنجيس . وقواعدنا تقتضيه ، وحي مضطر لكفن ميت من نحو برد أحق به بثمنه ، قال المجد وغيره : إن خشي التلف ، ولحاجة صلاة فالملت أحق بكفنه .

﴿ فصل ﴾

والصلاة على من قلنا يغسل أو ييمم فرض كفاية ، فتكره على شهيد ، وتسقط بمكلف ولو ائتي ، ويقدم منهن من يقدم من رجال ،

(١) راجع ترجمته في المقدمة . ز

وثقف في وسطهن كمكتوبة، وتسن جماعة، إلا على النبي صلى الله عليه وسلم فلا، تعظيماً له واحتراماً، وأن لا تنقص الصفوف عن ثلاثة، ولا تصح لفد، (ويتبع) فإن كبر واحدة ففد*^(١). ولا يطاق بجزاة ليصلي عليها، بل هي كامام يُقصد ولا يُقصد، والأولى بها وصية العدل، وتصح وصيته بها لاثنين، (ويتبع) ويقدم أفضل ويقترعان مع تساو*^(٢). فسيد برقيقه فالسلطان فثائبه الأمير فالحاكم فالأولى بغسل رجل فزوج بعد ذوي الأرحام، ثم مع تساو الأولى بامامة، ثم يقرع، وتكره إمامة غير الأولى بلا اذنه مع حضوره، ويسقط به فرض، وحكم تقديم، فإن صلى خافه صار آذناً، وإلا فله أن يعيدها لأنها حقه، ومن قدمه ولي لا وصي فهو بمنزلته، وتباح بمسجد مع أمن ثلوث، وسن قيام إمام ومنفرد عند صدر رجل ووسط امرأة، وبين ذلك من خشي، وأن يلي إمام إذا اجتمع موتى من كل نوع أفضل فأسن فأسبق ثم يقرع، وجمعهم بصلاة أفضل، ويقدم

(١) قوله : ويتبعه فان كبر - اي المأموم خارج الصف - واحدة ففد اقول : صرح به الشيخ عثمان في حاشيته وقال : لأن التكبير هنا كالركعة من ذات الركوع والسجود كما يؤخذ من توجيههم انتهى .

(٢) قوله : ويتبعه ويقدم - اي من الاثنين الموصى لهما بالصلاة - افضل ويقترعان مع تساو اقول : صرح بتقديم الأفضل في شرح المنتهى ، وبالقرعة في تصحيح الفروع احتمالاً كما نقله الشارح .

من أوليائهم أولاهم بامامة ، ولولي كل أن ينفرد بالصلاة عليه اذا اجتمع موتى ، ويجعل وسط اثني حذاء صدر رجل ، وخنثى بينهما ، ويسوى بين رؤوس كل نوع ، ولا يجب أن يسامت الامام الميت فان لم يسامته كره^(١) والأولى معرفة ذكورية ميت وانوثته وتسميته في دعائه ، ولا بأس بإشارة اليه حال دعاء ، ولا تشترط معرفة عين ميت فينوي الحاضر ، وإن نوى أحد الموتى اعتبر تعيينه ، فان بان غيره لم تصح جزم به أبو المعالي وقال : إن نوى على هذا الرجل فبان امرأة أو عكس فالقياس الأجزاء ، (وبنهم) لو ظنهم سبعة فبانوا تسعاً لا ، وعكسه نعم*^(٢) . ثم يكبر أربعاً يرفع يديه مع كل تكبيرة ، يحرم بالاولى ولا يستفتح ، ويتعوذ ويسمي ويقرأ الفاتحة فقط سراً ولو ليلاً ، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بثانية كفي تشهد ، ويدعو بثالثة ، ولا يتعين فيها فيجزيء بعد رابعة ، ويدعو بأحسن ما يحضره ، وسن بما ورد ، ومنه : « اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا ، وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأثنانا ، إنك تعلم منقلبنا ومثوانا ،

(١) لعله ما لم يفحش عرفاً فلا تصح . شارح

(٢) قوله : ويتجه لو ظنهم - أي ظن المصلي الأموات - سبعة فبانوا تسعاً لا - أي لم تصح الصلاة - وعكسه نعم : قلت لم أر من صرح به وهو ظاهر يقتضيه كلامهم ولا ينافيه قولهم عرف عددهم أولاً لأنه لم ينو عدداً معيناً بل نوى الموتى إجمالاً ، بخلافه في بحث المصنف .

وأنت على كل شيء قدير ، اللهم من أحييته منا فاحيه على الاسلام
والسنة ، ومن توفيته منا فتوفه عليهما ، اللهم اغفر له وارحمه وعافه
واعف عنه ، واكرم نزله وأوسع مدخله ، واغسله بالماء والثلج
والبرد ، ونقه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من
الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وزوجاً خيراً من زوجته ، وأدخله
الجنة وأعذه من عذاب القبر وعذاب النار ، وافسح له في قبره
ونور له فيه ، اللهم إنه عبدك وابن امك نزل بك وأنت خير منزل به ،
اللهم إن كان محسناً فجاززه بإحسانه وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه اللهم
لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده » . وإن كان صغيراً أو بلغ مجنوناً
واستمر قال : « اللهم اجعله ذكراً لوالديه وفراً طاً واجراً وشفيعاً
محبباً ، اللهم ثقل به موازينهما وأعظم به اجورهما ، وألحقه بصالح سلف
المؤمنين ، واجعله في كفالة ابراهيم ، وقه برحمتك عذاب الجحيم » .
وإن لم يعلم إسلام والديه دعا لمواليه ، ويؤنت الضمير على انثى ،
ولا يقول وإبدها زوجاً خيراً من زوجها ، ويشير بما يصلح لهما في
صلاة على خنثى ، ويقف بعد رابعة قليلاً ، ولا يدعو حيث دعا اولاً ،
ويسلم بلا تشهد ، واحدة عن يمينه ، ويجوز تلقاء وجهه ، ويجوز ثانية ،
وسنن وقوفه حتى ترفع ، (وأركانها) : قيام قادر في فرضها ،
وتكبيرات أربع ، فان ترك غير مسبوق تكبيرة عمداً بطلت ، وسهواً

يكبرها ما لم يطل فصل ، فان طال او وجد مناف استأنف ، وقراءة فاتحة على غير مأموم ، وصلاة على محمد ، وأدنى دعاء لليت ، (وينهم) يخصه به بنحو اللهم ارحمه * ^(١) . وسلام ، وترتيب ، لكن لا يتعين دعاء بثلاثة لجوازه بعد رابعة ، (وشروطها) : إسلام ، وطهارة ، وستر عورة مصل ومصلى عليه مع قدرة ، ونية ، وتكليف مصل ، واجتنابه النجاسة ، واستقباله القبلة ، وحضور ميت بين يديه ، فلا تصح على جنازة محمولة ، ولا من وراء حائل كحائط قبل دفن ، ولا على من في تابوت مغطى ، وقال ابن حامد : يصح كالمكبة (فرع) ويصلى على غائب عن بلد ، ولو دون مسافة قصر أو في غير قبلته ، وعلى غريق وأسير ونحوه الى شهر بالنية ، والأولى أن لا يزداد على أربع تكبيرات ، ويتابع إمام زاد الى سبع فقط ، ما لم تظن بدعته أو رفضه فلا يتابع ، وينبغي أن يسبح به بعد سابعة ^(٢) ، ولا يدعو مأموم في متابعة بعد رابعة ، ولا تبطل بمجاوزة سبع عمداً ، ويحرم سلام قبله وإن جاوز سبعاً ، ويخير مسبوق بين قضاء ما فاته وسلام معه ، ولو كبر فجيء باخرى ككبر ثانية ونواها ، فان جيء بثلاثة كبر ثلاثة ونوى الجنائز الثلاث ، فان جيء برابعة كبر رابعة ونوى الكل ،

(١) قوله : ويتجه يخصه به الخ - اي بالدعاء فلا يكفي قوله اللهم اغفر لحينا وميتنا - أقول صرح به الخلوقي والشيخ عثمان ، وبمعناه في شرح المنتهى وغيره .

(٢) وذلك بأن ينبه الامام بقول « سبحان الله » . ز

فُيَصِيرُ مَكْبَرًا عَلَى الْاُولَى اَرْبَعًا وَعَلَى الثَّانِيَةِ ثَلَاثًا وَعَلَى الثَّلَاثَةِ ثَنَتَيْنِ
 وَعَلَى الرَّابِعَةِ وَاحِدَةً ، فَيَأْتِي ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ اٰخَرَ فَيَتَمَّ سَبْعًا يَقْرَأُ فِي
 خَامِسَةٍ وَيُصَلِّي بِسَادَسَةٍ وَيَدْعُو بِسَابِعَةٍ فَيَصِيرُ مَكْبَرًا عَلَى الْاُولَى سَبْعًا
 وَالثَّانِيَةَ سِتًّا وَالثَّلَاثَةَ خَمْسًا وَالرَّابِعَةَ اَرْبَعًا ، فَاِنْ جِيءَ بِخَامِسَةٍ لَمْ يَنْوَهَا بَلْ
 يَصَلِّي عَلَيْهَا بَعْدَ سَلَامِهِ ، وَكَذَا لَوْ جِيءَ بِثَانِيَةٍ عَقِبَ تَكْبِيرَةٍ رَابِعَةٍ لِأَنَّهُ
 لَمْ يَبْقَ مِنَ السَّبْعِ اَرْبَعٌ ، وَيَقْضِي مَسْبُوقٌ نَدْبًا مَا فَاتَهُ عَلَى صِفَتِهِ وَإِنْ
 بَعْدَ رَابِعَةٍ ، فَاِنْ اُدْرِكَهٗ بِدَعَاءٍ تَابِعَهُ فِيهِ ، فَاِذَا سَلَّمَ اِمَامٌ كَبَرَ وَقَرَأَ
 الْفَاتِحَةَ ثُمَّ كَبَرَ وَصَلَّى ثُمَّ كَبَرَ وَسَلَّمَ ، فَاِنْ خَشِيَ رَفْعَهَا تَابَعَ التَّكْبِيرَ
 رَفَعَتْ اَوَّلًا ، وَإِنْ سَلَّمَ وَلَمْ يَقْضِ صَحَّتْ ، وَلَا تَوْضِعُ لِصَلَاةِ اَحَدٍ
 بَعْدَ رَفْعِهَا .

﴿ فُصْل ﴾

وَكَرِهَ لِمَنْ صَلَّى اِعَادَتَهَا ، اِلَّا اِذَا صَلَّى عَلَيْهِ بَلَا اِذْنَ الْاُولَى بِهَا
 مَعَ حُضُورِهِ قِتْعَادَ تَبَعًا ، وَتَسَنَّى اِعَادَتَهَا لِمَنْ صَلَّى عَلَيْهِ غَائِبًا ثُمَّ حُضِرَ ، وَعَلَى
 بَعْضِ مَيِّتٍ صَلَّى عَلَى جَمَلَتِهِ دُونَهُ ، وَلِمَنْ فَاتَتْهُ وَلَوْ جَمَاعَةٌ قَبْلَ دَفْنِ
 وَبَعْدِهِ ، فَيُصَلِّي عَلَيْهِ بِقَبْرِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ اِلَى شَهْرٍ مِنْ دَفْنِهِ لَا مَوْتَهُ ، وَزِيَادَةُ
 سِيْرَةِ كَيَوْمَيْنِ ، وَيَحْرَمُ بَعْدَهَا ، وَإِنْ وَجَدَ بَعْضُ مَيِّتٍ تَحْقِيقًا لَمْ يَصَلِّ
 عَلَيْهِ ، غَيْرَ شَعْرٍ وَظْفَرٍ وَسَنٍّ ، فَكُكَلِّهِ مِنْ وَجُوبِ غَسْلِ وَتَكْفِينِ

وصلاة، وينوي بها ذلك البعض فقط، وكذا إن وجد الباقي، ويدفن بجنبه، وإن كان قد صلي على جملته وجب غسل وتكفين وسن صلاة وتقدم، ولا يصلى على بعض حي في وقت لو وجدت فيه الجملة لم يصل عليها، ولا على ما كول بطن آكل ومستحيل بنحو إحراق، ولا يسن للإمام الأعظم وإمام كل قرية - وهو واليهما في القضاء - الصلاة على غال^(١) وقاتل نفسه عمداً، وإن صلى عليها فلا بأس، ويصلى على كل عاص كسارق وشارب خمر، وعلى مدّين لم يخلف وفاء، وإن اختلط أو اشتبه من يصلى عليه بغيره صلى على الجميع ينوي من يصلى عليه وغسلوا وكفنوا، وإن أمكن عزّهم عزّلوا متفرقين أيضاً، وإلا فمعنا^(٢) (فرع) لمصل على جنازة قيراط أجر، وهو أمر معلوم عند الله تعالى، وله بتمام دفنها آخر بشرط أن لا يفارقها حقيقة أو حكماً من الصلاة حتى تدفن، وفي الحديث: وما القيراطان قال مثل الجبلين العظيمين^(٣). وفي مسلم أصغرهما مثل أحد. قال الشيخ: ولا يصلى كل يوم على غائب لأنه لم ينقل.

(١) الفال من كتم من الغيبة شيئاً ليختص به . ج

(٢) المراد إن أمكن دفنهم منفردين عن المسلمين والكفار دفنوا

كذلك وإلا دفنوا مع المسلمين . شرح الاقناع . ج

(٣) كما في البخاري . ز

﴿ فصل ﴾

وحملها فرض كفاية ، وسن تريع فيه بحمل أربعة بان يضع قائمة نعش يسرى مقدمة على كتف يمنى ، ثم ينتقل لمؤخرة ، ثم يمنى مقدمة على كتف يسرى ، ثم ينتقل لمؤخرة ، وكره الآجري وغيره الترييع مع زحام ، ولا يكره حمل بين العمودين كل واحد على عاتق ، والجمع بينهما أولى ، ولا بأعمدة لحاجة ، ولا على دابة لفرض صحيح ، ولا طفل على يديه ، وسن مع تعدد جنائز تقديم أفضلها أماماً بمسير ، وإسراع بها دون الخجب ما لم يخف عليه منه ، وكون ماشٍ أمامها ، وراكب ولو سفينة خلفها ، وكره له أمامها ، كركوبه لغير حاجة وعَوْدٍ ، وقرب منها أفضل ، وكره تقدمها لموضع صلاة لا لمقبرة ، وجلوس تابعها حتى توضع بأرض لدفن إلا لمن بعد ، وقيام لها إن جاءت أو مرت به وهو جالس ^(١) ، ومسحه بيده أو بشيء عليها تبركاً ، ورفع صوت معها ولو بقراءة أو ذكر ، وسن سرّاً ، وإن تتبعها امرأة ، أو تتبع بماء ورد ونحوه ^(٢) ، أو بنار إلا لحاجة ضوّء ، ومثله

(١) واختار شيخ الاسلام وابن عقيل القيام لها ، وقال في المغني : كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك القيام للجنازة ، والأخذ بالآخر أولى . ج . ز

(٢) قال المجدد : التصديق بنحو ونحوه مع الجنازة بدعة ، وفيه رياء وسعفة . كما في الانصاف . ز

تُبخير عند خروج روحه ، وحرم أن يتبعها مع منكر نحو صراخ ونوح عاجز عن إزالته ، ويلزم القادر إزالته ، وضربهن بدف منكر منهبي عنه اتفاقاً ، وقول القائل معها : استغفروا له ونحوه بدعة ، وحرّمه أبو حفص . وسن كون تابعها متخشعاً متفكراً في مآله متعظاً بالموت وبما يصير إليه الميت (فرع) اتباع الجنّاة سنة وهو حق للميت وأهله ، وذكر الآجري ^(١) : أن من الخير أن يتبعها لقضاء حق أخيه المسلم ، ونقل حنبل ^(٢) لا بأس بقيامه على القبر حتى تدفن جبراً وإكراماً ، وكان أحمد إذا حضر جنازة هو وليها لم يجلس حتى تدفن .

﴿ فصل ﴾

ودفنه بمحفور فرض كفاية ، ويسقط هو وتكفين وحمل بكافر وغير مكلف ، ويقدم بتكفين من يقدم بغسل ، ونائبه كهو ، (ويتبع) غير وصي * . والأولى توليه ^(٣) بنفسه ، وبدفن رجل من يقدم بغسله فالأجانب فمحارمه النساء فالأجنبيات ، وبدفن امرأة محارمها الرجال فزوج فأجانب فمحارمها النساء ، ويقدم من رجال خصي فشيخ

(١) انظر ترجمتها في المقدمة . ز

(٢) اي تولي الفاسل التكفين . من شرح المنهى . ج

فأفضل ديناً ومعرفة ، ومن بعدَ عهده بجماع أولى ممن قرب ، ولا يكره لرجال دفن امرأة وثم محرم ، وكره دفن عند طلوع شمس وقيامها وعند غروبها ، لا ليلاً . ولحد وكونه مما يلي القبلة ونصب لبِن عليه أفضل ، وكره شق قبر وهو حفر وسطه كحوض ، أو بناء جانبه بنحو لبِن ليوضع ميت فيه بلا عذر ، وإدخاله خشباً إلا لضرورة ، وما مسته نار^(١) ، ودفن بتابوت ولو امرأة ، وسن أن يعمق ويوسع قبر بلا حد ، ويكفي ما يمنع السباع والرائحة ، وأن يُسَجَّى لاثني وخثي ، وكره لرجل إلا لعذر نحو مطر ، وسن أن يُدخل ميت من عند رجله لا برجله إن كان أسهل وإلا فن حيث سهل ثم سواء ، ومن بسفينة وخيف فساد يلقى يبحر بعد تثيله بشيء كادخاله القبر ، وقول : « بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم » وإن أتى بذكر أو دعاء يليق فلا بأس . وأن يلحد على شق أيمن ويفضي بخده للأرض فيرفع الكفن ليلصق بها ، ويسند خلفه وأمامه بتراب لثلاث يسقط ، وتحت رأسه ، وأفضله لبنة فحجر قتراب ، ونكره مخدة ومضربة وقطيفة تحته ، وجعل حديد فيه ، ولو أن الأرض رخوة ، ويجب أن يستقبل به القبلة ، ويبتاعه خلال اللبِن بسده بـمدر^(٢) ونحوه ثم يطين فوقه ، وسن لكل من حضر حثو تراب

(١) كالجلس والفخار والآجر والاسمنت . ز

(٢) المدر : قطع الطين الذي لا يخالطه رمل . ز

عليه ثلاثاً باليد ، ثم يهال ، ورشه بماء ، ورفع قدر شبر ، ووضع حصي صغار عليه لحفظ ترابه ، ولا بأس بقوله أول حثية : « منها خلقناكم » ، وبثانية : « وفيها نعیدکم » وبثالثة : « ومنها نخرجکم » الآية ، ولا بتطينه وتعليمه بنحو حجر أو خشبة كلوح ، وتسليم أفضل إلا بدار حرب ، (ويتجه) أو عدو * . إن تعذر نقله ، فتسويته بأرض وإخفاؤه أولى ، (ويتجه) ومع علم بأن العدو ينبشه يجب تسويته وإخفاؤه * (١) . ويستحب جمع الأقارب ، والبقاع الشريفة ، ومجاورة الصالحين ، ودفن بصحراء أفضل ، سوى النبي صلى الله عليه وسلم كما وقع ، واختار صاحباه الدفن عنده تشرفاً وتبركاً ، ولم يزد لأن الخرق يتسع والمكان ضيق ، وجاءت أخبار تدل على دفنهم ، فمن وصى بدفنه بدار أو أرض بملكه دُفن مع المسلمين ، ويدفن بمسبلة ولو بقول بعض ورثته ، وعكسه الكفن ، ويقدم فيها بسبق ثم قرعة ، وحرّم حفر فيها قبل حاجة ، ولا بأس بشرائه موضع قبره ويوصي بدفنه فيه ، ويصح بيع ما دفن فيه من ملكه ، ما لم يجعل مقبرة (فرع) يسن دعاء

(١) قوله : ويتجه ومع علم بأن العدو ينبشه يجب تسويته وإخفاؤه أقول : ذكره الشارح وأقره ولم أر من صرح به وهو ظاهر كالصريح في كلامهم ، وقد صرح أبو المعالي بوجوب نقل الشهيد إذا كان بدار حرب أو مكان يخاف نبشه أو المثلة به كما ذكره م. ص في حاشية المنتهى وشرحه فاتجاه المصنف بالأولى .

لميت عند قبر بعد دفن واقفاً ، واستحب الأكرث تلقينه اذاً ، فيقوم عند رأسه بعد تسوية تراب فيقول : يا فلان بن فلانة ثلاثاً ، فان لم يعرف اسم أمه نسبته الى حواء ، ثم يقول اذكر ما خرجت عليه من الدنيا : شهادة ان لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، وأنت رضىت بالله رباً ، وبالاسلام ديناً ، وبمحمد نبياً ، وبالقرآن إماماً ، وبالكعبة قبله وبالمؤمنين إخواناً ، وأن الجنة حق وأن النار حق وأن البعث حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور . قال أبو المعالي : فلو انصرفوا قبله لم يعودوا ، وهل يلقن غير المكلف ، مبني على نزول الملكين اليه ، وميل جمع لا ، وفي تصحيح الفروع : وهو الصحيح وعليه العمل في الأمصار انتهى . ورجح جمع النزول ، وصححه الشيخ ، قال ابن عبدوس : يسأل الأبطال عن الاقرار الأول حين الذريرة والكبار يسألون عن معتقدم في الدنيا وإقرارهم الأول والله أعلم .

﴿ فصل ﴾

كره رفع قبر فوق شبر وزيادة ترابه بلا حاجة ، وتزويقه ، وتخليقه ونحوه ، وتجصيله ، وتقبيله وتبخيره ، وكتابة رقاع اليه ، ودسها فيه ، واستشفاء به من سقم ، واتكأ اليه وميت ، وحديث

بأمر دنيا وتبسم عنده ، وضحك أشد ، وكتابة ، وجلوس ، ووطء ،
ومشي عليه بنعل ، حتى بالتمسك^(١) بضم تاء فيم فسكون شين -
لا بخف ، وسن خلعه إلا لخوف نحو نجاسة وشوك ، وكره أحمد
الفسطاط والخيمة على القبر ، وقال الشيخ في كسوة القبر بالثياب :
اتفق الأئمة على أن هذا منكر ، إذا فعل بقبور الأنبياء والصالحين
فكيف بغيرهم . (ويتبع) ويحرم بحريز *^(٢) . ويكره بناء عليه سواء
لاصق الأرض أو لا ، ولو في ملكه من قبة وغيرها للنهي عن ذلك ،
وقال ابن القيم في إغاثة اللهفان : يجب هدم القباب التي على القبور لأنها
أسست على معصية الرسول انتهى . وهو بمسبلة أشد كراهة ، وعنه
منع البناء في وقف عام ، قال الشيخ : هو غاصب ، وقال أبو حفص :
تحرم الحجرة بل تهدم ، وهو الصواب . وحرّم إسراج قبور ، وكذا
طواف بها ، خلافاً له هنا ، وحرّم تخلّ وجعل مسجد عليها وبينها ، وتعين
إزالته ، وحفر بمسبلة قبل حاجة ، ودفن حلي أو ثياب مع ميت وحرّق

(١) في تصحيح الفروع « التمسك » بالسّين من النعال مشهور عند أهل
بغداد . قلت : ويظهر أنه يسهل خلعه . ز
(٢) قوله : ويتبعه ويحرم - أي كسوة القبر - بحريز قلت :
ذكره الشارح واتجهه ولم أر من صرح به وهو ظاهر يؤيده ما تقدم في
ستر العورة من أنه يحرم ستر الجدر بالحريز ، ولأنه إضاعة مال من غير
فائدة للميت .

ماله وتكسير نحو آنية وقطع شيء من أطرافه وإحراقه ولو أوصى به ،
ولا ضمان فيه ، ولوليه الدفع ، وإن آل لاتلاف طالب فلا ضمان ،
وحرمة دفن غيره معه أو عليه حتى يظن أنه صار تراباً إلا لحاجة ،
وسنن حجز بينهما بتراب ، وإن يقدم للقبلة من يقدم لإمام ، وحرمة
عمارة قبر دثر لمنع دفن فيه ، ولعل المراد بمسبلة ، وإذا صار الميت
تراباً جاز حرق قبره لزرع وغيره ، والمراد بغير مسبلة ، وحرمة دفن
بمسجد ونحوه وينبش ، (ويتجه) وجوباً * ^(١) . ويجب نبش من
دفن بلا غسل أمكن ، (ويتجه) أو تيمم * . أو صلاة أو
كفن أو لغير القبلة ، مع أمن تفسخه أو تغييره في الجميع ، (ويتجه)
وإلا صُلِّيَ عليه بقبر كعلی غريق * ^(٢) . وكذا إن كفن بغصب
أو بلع مال غيره بلا اذنه وتبقى ماليته وطلبه ربه وتعذر غرمه من تركه
ويشق جوفه ، قال المجد : يضمه من كفنه عالماً ، وجهلاً فالقرار على
الغاصب ، أو بأذنه إذا بلي ، أو بلع مال نفسه وعليه دين ، أو وقع ولو
بفعل ربه في القبر ماله قيمة عرفاً وطلبه ، ويجوز نبش لغرض صحيح ،

(١) قوله : ويتجه وجوباً - أي نبش من دفن بالمسجد - أقول : ذكره
الشارح واتجهه ولم أر من صرح به وهو ظاهر عباراتهم .

(٢) قوله : ويتجه وإلا - أي وإلا يؤمن تفسخه أو تغييره - صلي
عليه بقبر الخ قلت : ذكره الشارح واتجهه ، وهو صريح كلامهم في
الشروح والخواشي .

كتحسين كفن وابدال كفن حرير ، ولافراد مدفون مع غيره ،
ومدفون لعذر بلا فصل وحنوط ، (وينبغي) ومدفون على جنب أيسر
أو لحقته نداوة أو بلع مال نفسه وله وارث * ^(١) . ولنقله لبقعة شريفة
ومجاورة صالح ، (وينبغي) لا في زمن تغيره بل قبله أو بعده * .
إلا شهيداً دفن بمصرعه فيحرم نبشه لنقله ، ودفنه به سنة فيرد إليه
لو نقل ، ولمالك نبش من دفن تعدياً بملكه ، وله إلزام دافنه بنقله ،
والأولى تركه ، والمتعذر إخراجه من بئر إلا متقطعاً ونحوه وثم
حاجة إليها اخرج وإلا طمت ، (وينبغي) ويصلى عليه بها * ^(٢) . وحرّم
فيما عدا ذلك نبش مسلم مع بقاء رتمته إلا لضرورة ، « وينبغي » وكذا
ذمي بغير الحرم لأنه محترم * ^(٣) . ويباح نبش قبر حربي لمصلحة
كجملة مسجداً ولمال فيه .

(١) قوله : ويتجه أو بلع مال نفسه وله وارث اقول : ذكره
الشارح وقال : فيه ما فيه لتصريح الأصحاب بأنه اذا بلي الميت وبقي المال
أخذته الورثة ، ومفهومة وإلا فلا انتهى . قلت : ذكر في الكافي وجهين
أحدهما يشق بطنه لأن المال للوارث ، وهو صريح فيما قاله المصنف ، والثاني
لا يشق لأنه استهلكه في حياته فلا حق للوارث ، وعليه المتأخرون كما هو
ظاهر عباراتهم فتأمل .

(٢) قوله : ويتجه ويصلى عليه بها - اي بالبر التي تعذر إخراجه منها -
اقول : ذكره الشارح وأقره ، ولم أر من صرح به وهو ظاهر ومراهم
قطعاً لأن الصلاة واجبة عليه وليس هناك ما يسقطها .

(٣) قوله : ويتجه وكذا ذمي الخ - اي يحرم نبشه لأنه محترم - =

* فصل *

وإن ماتت حامل حرم شق بطنها ، وأخرج نساء لا رجال من
ترجى حياته ، فإن تعذر لم تدفن حتى يموت ، (ويتبعه) إلا مع حركة
يظن بها حياته بعد شقه * (١) . ولا يوضع عليه ما يموته ، وإن خرج
بعضه حياً شق لباق ، فلو مات قبله أخرج ، فإن تعذر غسل ما خرج ،
ولا ييمم لباق ، وصلى عليه معها إن تم له أربعة أشهر ، فلو لم يخرج منه
شيء لم يصل عليه ، (ويتبعه) ولو تخلق أو بطن مسامة * (٢) .

= قلت : ذكره الشارح وأقره ، ولم أر من صرح به وهو
مفهوم كلامهم ، أما نبشه إذا كان بأرض الحرم فصريح في كلامهم في باب
عقد الذمة .

(١) قوله : ويتجه إلا مع حركة يظن بها حياته بعد شقه - أي فيشق
بطنها ويخرج الولد - أقول : قال في الانصاف وعنه يسطو عليه الرجال
والأولى بذلك المحارم اختاره أبو بكر والمجد وصححه في مجمع البحرين
وهو أقوى انتهى .

(٢) قوله : ويتجه ولو تخلق (أي مضى على الحمل أربعة أشهر) أو
(كان) بطن مسامة (أي لا يصل عليه) أقول : قال في الاقناع ويصل
على مسامة حامل وعلى حملها بعد زمن تصويره وإلا فعليها دونه
انتهى . قلت : وما ذكره في الاقناع نص عليه في شرح المنتهى لمصنفه
وجزم به .

خلافاً له ، وإن ماتت كافرة حامل بمسلم لم يصل عليه ما لم يخرج بعضه كما مر ، ودفنتها مسلم مفردة إن أمكن ، وإلا فنعنا على جنبها الأيسر مستدبرة القبلة ، ولا يجوز دفن مسلم بمقبرة كفار ولا عكسه ، ويجوز جعل مقبرة كفار مندرسة مقبرة للمسلمين ، فإن بقي عظم دفن بموضع آخر ، وغيرها أولى .

﴿ فصل ﴾

يسن لمصاب قول : « إنا لله وإنا إليه راجعون ، اللهم أجرني في مصيبي واخلف لي خيراً منها » ويصبر ندباً ، ويجب منه ما يمنع عن محرم ، ولا يلزم رضی بمرض وفقر وعاهة بل يستحب ، ويحرم بفعلة المعصية ، وكره لمصاب تغيير حاله من خلع رداء ونحوه وغلق حانوته وتعطيل معاشه ، لا جعل علامة عليه ليعرف فيعزى ، ولا هجرة لزينة وحسن ثياب ثلاثة أيام ، ولا بكاء على ميت قبل موت وبعده ، بل استحباب البكاء رحمةً للميت سنة صحيحة ، وحرم ندب وهو بكاء مع تعديد محاسنه ، ونوح وهو رفع صوت بذلك برنة ، وشق ثوب ، وكره استدامة لبس مشقوق ، وحرم لطم خد وخمشه وصراخ وتيف شعر ونشره وحلقه ، وفي (الفصول) : يحرم نحيب وتعداد وإظهار جزع لآثته يشبه التظلم من الظالم وهو عدل من الله تعالى ، (ويتيم) ومثله إلقاء

تراب على رأس وذعاء بويل وثبور *^(١) . ويباح يسير ندبة لم تخرج
مخرج نوح نحو يا أبتاه يا ولداه . وجاءت الأخبار الصحيحة بتعذيب
الميت بنوح وبكاء عليه ، والمراد بكاء محرم كبنذب ونحوه ، وينبغي
أيضاً تركه ، واختار المجد : إذا كان عادة أهله ولم يوص بتركه يعذب .
وما هيج المصيبة من وعظ أو إنشاد شعر فن النياحة ، وسن قبل دفن
وبعده تعزية مسلم أصيب ولو صغيراً أو صديقاً . (وينعم) ما لم يجب
هجره أو يسن *^(٢) . ومن عزى أخاه فله مثل أجره ، ونكره لشابة
أجنبية ، وتمتد الى ثلاث ، ونكره بعدها ، واستثنى أبو المعالي إلا
لغائب ، « وينعم » ومعذور *^(٣) . فيقال لمصاب بمسلم : أعظم الله أجرك ،
وأحسن عزاك ، وغفر لميتك . وبكافر : أعظم الله أجرك ، وأحسن

(١) قوله : ويتجه ومثله الفاء تراب على رأس الخ اقول : ذكره
الشارح وأقره ، ولم أر من صرح به وهو ظاهر لأنه مقتضى
كلامهم وعمومه .

(٢) قوله : ويتجه ما لم يجب هجره - اي المصاب - أو يسن
قلت : ذكره الشارح ولم أر من صرح به ، وكأنه بالقياس على العيادة
فانه لا يعاد المبتدع ولا الفاسق ، وحيث صرحوا بهجرو الفاسق وجوباً
أو ندباً على اختلاف فلا تسن تعزيته لما فيها من التودد المطلوب تركه وهو
واضح جلي فتأمل .

(٣) قوله : ويتجه ومعذور - اي لا تكره تعزيته بعد الثلاث -
قلت : ذكره الشارح وأقره ولم أر من صرح به ، وهو قياس قول أبي
المعالي لوجود العله في كل وهو ظاهر .

عزاك . وحرمة تعزية كافر ولو بمسلم ، ولا تعيين فيما يقوله معز ، وإن شاء أخذ بيد من يعزيه ، وكره تكرارها فلا يعزي عند قبر من عزى قبل ، وجلس مصاب لها ومعزیه كذلك ، لا بقرب دار الميت ليتبع الجنازة أو ليخرج وليه فيعزیه (فرع) معنى التعزية : التسلية والحث على الصبر ، بوعده الأجر ، والدعاء للميت ، والمصاب . ومن جاءته تعزية بكتاب ردها على الرسول لفظاً ، قاله أحمد ، وسن أن يصنع لأهل الميت طعام يبعث اليهم ثلاثاً ، لا لمن يجتمع عندهم فيكرهه ، كفعلهم ذلك للناس ، (وينبغي) ما لم يكونوا ضيوفاً فيها ، وبدل له كلام الموفق وغيره ، والقواعد تقتضيه * (١) . وكره أكل من طعامهم ، وإن كان من تركة وفي مستحقها محجور عليه حرم فعله وأكل منه ، (وينبغي) وضع طعام للنائحات حرام لأنه عون على معصية * (٢) . وكره ذبح وأضحية عند قبر وأكل منه ، وقال

(١) قوله : ويتجه ما لم يكونوا (اي المجتمعون) ضيوفاً فيها الخ « اي في صنع اهل الميت او صنع غيرهم الطعام لمن يجتمع عندهم فلا كراهة في الصورتين » اقول : المقصود هنا ان الكراهة تنتفى لكونهم ضيوفاً وقد أيدى المصنف بأن قواعد المذهب تقتضي جواز ذلك ونفي الكراهة لكون إكرام الضيف مطلوباً فتأمل .

(٢) قوله : ويتجه وضع طعام للنائحات حرام الخ قلت : ذكره الشارح وقال : وهو كذلك انتهى . ولم أر من صرح به وهو ظاهر موافق للقواعد .

الشيخ: لو نذر به ولو شرطه واقف فشرط فاسد ، ومن المنكر وضع طعام أو شراب على القبر ليأخذه الناس ، وإخراج الصدقة مع الجنازة بدعة مكروهة ، وفي معنى ذلك الصدقة عند القبر ، وتوقف أحمد .

* فصل *

سُنَّ لرجل زيارة قبر مسلم بلا سفر وبه يباح ، وكرهه في « الرعاية » الا كثار منه ، وتباح لقبر كافر ، ولا يمنع كافر من زيارة قبر مسلم ، وتكره للنساء^(١) ، وإن علم وقوع محرم منهن كنوح حرمت ، إلا لقبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبري صاحبيه فتسن ، (وبئهم) وكذا قبر نبي غيره *^(٢) . وإن اجتازت بقبر في طريقها فسألت عليه ودعت فحسن ، وسنن وقوف زائره أمامه قريباً منه وقول : السلام عليكم دار قوم مؤمنين أو أهل الديار من المؤمنين ،

(١) اتفق أصحابا المنتهى والاقناع على كراهة زيارة النساء وحملها حديث اللعن على ما اذا وقع منهن محرم . وقال شيخ الاسلام في « التوسل والوسيلة » ص ٧٠ نقلاً عن عدد من الصحابة والتابعين والأئمة كراهية السفر لزيارة القبور انتهى باختصار . ج . ز

(٢) قوله : ويتجه وكذا قبر نبي^(١) غيره - أي نبي غير نبينا عليه الصلاة والسلام فتسن الزيارة للرجال والنساء اذن ، اقول : ذكره الشارح واتجهه ولم أر من صرح به وهو قياس ظاهر .

« ١ » انظر الحاشية رقم ٢ في الصفحة ٢٩ من هذا الكتاب . ز

وإنّا إن شاء الله بكم للاحقون ، ويرحم الله المستقدمين منكم
والمستأخرين ، نسأل الله لنا ولكم العافية ، اللهم لا تحرمنّا أجرهم
ولا تقتلنا بعدهم واغفر لنا ولهم . ولا بأس بلمس قبر بيد لا سيما من
ترجى بركته " ، لا صلاة عنده أو قصده لأجل دعاء عنده ،
معتقداً أن الدعاء هناك أفضل من الدعاء في غيره ، أو النذر له
ونحو ذلك . بل قال الشيخ : ليس هذا من دين المسلمين بل مما أحدث
من البدع القبيحة التي هي من شعب الشرك . ويسمع الميت الكلام
مطلقاً ، ويعرف زائره يوم الجمعة قبل طلوع الشمس ، وفي « الغنية »
يعرفه كل وقت ، وهذا الوقت أكد انتهى . وهذا هو الصواب
بلا ريب ، ويتأذى بالمنكر عنده ، وينتفع بالخير . قال الشيخ :
استفاضت الآثار بمعرفة بأحوال أهله وأصحابه في الدنيا وأن ذلك
يعرض عليه . وجاءت الآثار بأنه يرى ويدري بما يفعل عنده ، ويُسرّ
بما كان حسناً ويتألم بما كان قبيحاً ، وعذابه في قبره واقع على روحه
وبذنه ، لا روحه فقط ، خلافاً لابن عقيل وابن الجوزي ، وسن
فعل ما يخفف عنه ، ولو بجمل جريدة رطبة في القبر ، وذكر وقراءة

(١) قال شيخ الاسلام في الاختيارات ص ٩٢ : اتفق السلف على
أنه لا يستلم ولا يقبل إلا الحجر الأسود . والركن اليماني يستلم
ولا يقبل . ج - ز

عنده ، وتستحب قراءة بمقبرة ^(١) ، وكل قرينة فعلها مسلم وجعل بالنية ، فلا اعتبار باللفظ ثوابها أو بعضه لمسلم حي أو ميت جاز ونفعه ذلك بحصول الثواب له ، وإهداء القرب مستحب حتى للرسول صلى الله عليه وسلم ^(٢) من تطوع وواجب تدخله نيابة كحج أو لا كصلاة ودعاء واستغفار وصدقة واضحية وأداء دين وصوم ، وكذا قراءة وغيرها ، واعتبر بعضهم إذا نواه حال الفعل أو قبله ، وسن إهداء القرب فيقول اللهم اجعل ثواب ذلك لفلان . قال ابن تيميم : والأولى أن يسأل الأجر من الله ثم يجعله له فيقول : اللهم أثني على ذلك واجعل ثوابه لفلان .

﴿ فصل ﴾

السلام على ميت الأفضل تعريفه كما مر ، ويخير فيه على حي

(١) قال في الفروع وتصحيحه : لا تكره القراءة على القبر وفي المقبرة ، نص عليه ، وهو المذهب فقيلاً تباح وقيل تستحب . وكذا في الاقناع . وقال شيخ الاسلام : نقل جماعة عن أحمد كراهة قراءة القرآن على القبور . وهو قول جمهور السلف وعليه قدماء أصحابه كذا في « الانصاف » ٥٥٨/٢ ج . ز

(٢) قال شيخ الاسلام : لم يكن من عادة السلف إذا صلوا ، أو صاموا ، أو حجوا تطوعاً . أو قرأوا القرآن . أن يهدوا ثواب ذلك إلى أموات المسلمين . فلا ينبغي العدول عن طريق السلف فإنه الأفضل والأكمل .. الاختيارات ص ٩٢ . ز

بين تعريف وتذكير ، وابتدأؤه من واحد سنة عين ، ومن جمع سنة
كفاية ، (وينبغي) ومع سلام جمع تعاقباً يكفي رد واحد إن لم يك
ردَّ على الاول ، ومثله تسميت * . والا فضل سلام جميعهم ، ورده
فوراً من واحد فرض عين ومن جمع فرض كفاية ، ورفع صوت به
بقدر الابلاغ واجب في رد ، ومندوب في ابتداء * ، ولا يسقط برد
غير مسلم عليه ، ولا برد مميز عن بالغين ، ولا تجب زيادة واو في رد
خلافاً له ، ولا مساواة رد لا ابتداء ، ويجوز رد بلفظ سلام عليكم ،
ولا يسن زيادة على ورحمة الله وبركاته في ابتداء ورد . وسن قول :
السلام عليكم وإن كان المسلم عليه واحداً ، ولا يلزم رد سلام ابتدأؤه
مكروه كسلم على مشغول بنحو أكل ، وقتال ، وذكر وتلبية ، وقراءة
علم ووعظ ، وأذان وإقامة ، واستماع لهم ، ومتخل ومتمتع بأهله ، ومن
في حمام ، وأجنبية غير عجوز وبرزة ^(١) ، وكره تخصيص بعض من
لقيهم به ، وقول : سلام الله عليكم ، ومن سلم على إنسان ثم لقيه على
قرب سن سلام عليه ثانياً وثالثاً وأكثر . ومن دخل على جمع فيه
علماء سلم على الكل ثم سلم على العلماء سلاماً ثانياً . وتسنبُدءة بسلام

(١) البروزة : المرأة الكهلة العاقلة العفيفة التي تجالس الناس وتحديثهم

- كما في اللسان والقاموس - . ز

قبل كل كلام ، ولا يتركه وإن غلب على ظنه أن المسلم عليه لا يرد ،
والهجر المنهي عنه وهو ترك كلام مع لقي لا عدمه - يزول بالسلام ،
وسن سلام عند انصراف ، وعند دخول بيته على أهله ، فإن دخل
بيتاً أو مسجداً خالياً قال : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين .
ولا بأس به على صبيان تأديباً لهم ، ولا يلزمهم رد ، ويلزم رد عليهم ،
كشابة أجنبية سلّمت ، وإرسالها به لأجنبي ، وإرساله إليها لا بأس به ،
لمصلحة وعدم محذور ، وحيث سلم على غائب برسالة أو كتابة وجبت
الاجابة عند البلاغ ، وندبت على الرسول ، فيقول : وعليك وعليه
السلام ، ويجب تبليغه على رسول تحمله ، وسن حرص متلاقيين على
بداءة سلام ، فإن بدأ كلٌ صاحبه معاً وجب الرد على كل ، وسن لمن
تلاقوا بطريق أن يسلم صغير وقليل وماش وراكب ، (ويتيم)
ومنحدر * . على ضدهم ، ويسلم وارد على ضده مطلقاً ، ومن سلم
أورد على أصم جمع بين لفظ وإشارة ، وسلام أخرس وجوابه
بالإشارة ، ومن سلم على أبقاظ بين نيام خفض صوته بحيث يسمعهم
ولا يوقظهم (فرع) تسن مصافحة رجل لرجل وامرأة لامرأة ،
ولا ينزع يده من يد مصافحه حتى ينزعها ^(١) ، إلا لحاجة كحياه ونحوه ،

(١) ينزع من كان بادئاً بالمصافحة . كذا في الآداب الشرعية

ز . ٢٧٥/٢

ولا بأس بمصافحة مُردٍّ لمن وثقَ من نفسه وقصدَ تعليمهم حُسْنَ الخُلُقِ ، وحرم مصافحة امرأة أجنبية شابة ، ولا بأس بمعاينة وتقبيل رأس ويدٍ لأهل العلم والدين ونحوهم والقيام لهم^(١) ، وكره تقبيل في غير زوجة وسرية ، (ويتعم) هذا في محارمه وإلا فلا أجنبية حرام *^(٢) .

* فصل *

تسميت^(٣) عاظم مسلم حميد وإجابته فرض ، ومن جمع كفاية ، فتسميته يرحمك الله أو يرحمكم الله وجوابه : يهديكم الله ويصلح بالكم . زاد في « الرعاية » ويدخلكم الجنة عرفها لكم ، وكره تسميت من لم يحمد ، ولا يذكر ناس ، ولا بأس بتذكيره ، ويُعلم صغير وقريب عهد باسلام الحمد ، ويقال لصبي عطس وحمد : بورك فيك

(١) نقل العلامة السفاريني عن شيخ الاسلام في الفتاوى المصرية قوله : ينبغي ترك القيام في اللقاء المعتاد ونحوه ، لكن اذا اعتاد الناس القيام وقدم من لا يرى كرامته إلا به فلا بأس به . ج . وجاء في « الآداب الشرعية » ٥٩/١ : أما الامام أحمد فمنع منه مطلقاً لغير الوالدين ، فان النبي « ص » سيد الأئمة ولم يكونوا يقومون له . - انتهى باختصار - . وتقبيل يده لم يرد إلا في حالات قليلة نادرة . ز

(٢) قوله : ويتجه هذا في محارمه الخ قلت : ذكره الشارح وأقره ، لأن مصافحة الأجنبية الشابة حرام فتقبيلها من باب أولى ، سواء كانت مشتهة أو لا .

(٣) التسميت والتسميت : الدعاء بالخير . ز

وجبرك الله أو يرحمك الله، والتشيمت الى ثلاث، وفي رابعة يدعوله التشيمت لا بعدد عطسات، ولا يُشمت شابّه ولا تشمته، بالعافية، والاعتبار بفعل ولا يحجب المتجشئ بشيء، فان حمد قال له هنيئاً مريئاً او هناك الله وأمرأك، واذا عطس خمر وجهه^(١) وغض صوته ولا يلتفت يميناً وشمالاً، وحمد الله جهراً ليُسمع فيشمت. (فرع^٢) يجب استئذان داخل ولو على قريب فان اذن له وإلا رجع، ولا يزد على ثلاث، إلا أن يظن عدم سماعهم.

﴿كتاب الزكاة^(٢)﴾

أحد أركان الاسلام. وفرضت بالمدينة، وهي حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة بوقت مخصوص، والمال الخاص (سائمة^٣ بهيمة الانعام)، وبقر الوحش وغنمه. خلافاً «للموفق» وجمع، والمتولد بين ذلك وغيره، ولو لم يملك المنفعة، والخارج من أرض ونحل، والاثمان، وعروض التجارة، ولا زكاة في غير ذلك من سائر الأموال ولو عقاراً معداً لكراء، وشروطها وليس منها بلوغ وعقل، أربعة: [الاول] الاسلام، [الثاني] الحرية، لا كمالها فتجب على مبعض بقدر

(١) التخيير: تغطية الوجه بمنديل ونحوه. ز

(٢) انظر بيات الأنصبة في الملحق. ز

ملكه، لا كافر ولو مرتداً ولا رقيق ولا مكاتب، ولا يملك رقيق غيره ولو مملوك، فلو اشترى عبداً ووهبه شيئاً ثم ظهر أن العبد كان حراً أخذ ما وهبه له (فرع) لا تجب في مال موقوف لجنين، لأنه لم تثبت له أحكام الدنيا إلا في عتق عن غير كفارة وفي إرث ووصية، بشرط خروجه حياً، (ويتم) احتمال وميتاً ينفذ تصرف وارث * (١).

(الثالث) ملك نصاب تقريباً في أثمان وعروض، فلا يضر نقص حبتين، وتحديد في غيرهما، فلا تجب مع نقص ماشية جزأ ولو يسيراً، لكن لا اعتبار بنقص يتداخل في المكايل كأوقية، وتجب فيما زاد على النصاب بحسابه، إلا السائمة فلا زكاة في وقصها، وتلزم مالك نصاب ولو مفضوباً، ويرجع بزكاته على غاصب، أو كان ضالاً، لا زمن ملك ملتقط فزكاته عليه ويرجع بها على ملتقط أخرجها منها، أو غائباً أو مشكوكاً في بقائه، خلافاً «للمنتهى». أو مسروقاً أو مدفوناً منسياً، أو موروثاً جهله أو عند من هو ونحوه، أو ديناً، ويزكي ما مر إذا قدر عليه أو مرهوناً، ويخرجها راهن منه بلا إذن إن تعذر غيره. ويأخذ مرتهن عوض زكاة إن أيسر، غير بهيمة نعم،

(١) قوله : ويتجه احتمال وميتاً - أي ولو خرج الجنين ميتاً - ينفذ تصرف وارث - أي في ذلك المال الموقوف - قلت : ذكره الشارح وأقره ، وهو ظاهر وله نظائر ولم أر من صرح به .

(ويتبع) ومعسر* (١). وغير دية واجبة أو دين سلم، ما لم يكن أثماً أو لتجارة ولو مجحوداً بلا بينة، وتسقط زكاته إن سقط قبل قبضه بلا عوض ولا إسقاط كصدّاق فسخ موجه، وثمن نحو مكيل تلف قبل قبضه، وموت مدين مفلساً، وإلا فلا فيزكى الدين إذا قبض أو أبرأ منه لما مضى، ويجزىء إخراجها قبل، ولو قبض دون نصاب أو كان بيده وباقيه دين أو غصب أو ضال زكاة، وفي «الاقناع» ولعله فيما إذا ظن رجوعه، وإن زكت صداقها كله ثم تنصف أو سقط رجع فيما بقي بكل حقه، ولا تجزئها زكاتها منه بعد. (ويتبع) أجزاء في قدر ما يخصها*. ويزكي مشتر مبيعاً متعيناً أو متميزاً ولو لم يقبضه حتى انفسخ بعد الحول، وما عداها يزكيه بائع كفي ذمة قبض عنه ما في يده، ولا زكاة على أحد في موصى به قبل قبول ورد، وخلافاً له هنا (الرابع) تمام الملك ولو في موقوف على معين من سائمة أو غلة أرض وشجر، ويخرج من غير السائمة، وأولادها، إن بلغت حصّة كل واحد نصاباً، فلا زكاة على سيد في دين كتابة، (ويتبع) ولا على

(١) قوله: ويتبعه ومعسر - أي إن كان الدين على معسر فلا زكاة فيه -
 أقول: قال الشارح: ويتبعه ولو كان الدين على معسر على الأصح انتهى.
 قلت: هذا تحويل لكلام المصنف عن ظاهره لأنه جرى على خلاف المعتمد
 إذ المسألة خلافية فتأمل.

مستحق استحقاقه دين بوقف* ^(١) . ولا حصة مضارب قبل قسمة ولو ملكت بالظهور ، وابتداء حوله من قسمة ، ولا في معين نذر أن يتصدق به ولا موقوف على غير معين او مسجد وغنيمه مملوكة إلا من جنس ، إن بلغت حصة كل واحد نصاباً ، وإلا فغلطة ، ولا في فَيءٍ وخمس ونقد موصى به في وجوه بر أو ليشتري به وقف . (ويتبعه) المراد على غير ورثة* ^(٢) . ولو ربح ، والربح كأصل ، ولا في مال من عليه دين ينقص النصاب ، ولو كفارة ونحوها او خراجاً أو زكاة غنم عن إبل ، إلا ما بسبب ضمان او دين حصاد وجذاذ ودياس لسبق وجوبها ، خلافاً له هنا ، ومتى برىء ابتداء حولا ، ويمنع ارشُ جنائية عبد التجارة زكاة قيمته ، ومن له عرض قنية يباع لو أفسس يفي بدينه - جعل في مقابلة ما معه من النقد ولا يزكّيه ،

(١) قوله : ويتبعه ولا على مستحق الخ - اي لا تجب الزكاة عليه قبل قبض استحقاقه - اقول : ذكره الشارح وأقره ، ولم أر من صرح به وهو قياس على دين الكتابة لما في ذلك من الجامع بينهما ولا يأباه كلامهم وهو ظاهر .

(٢) قوله : ويتبعه المراد على غير ورثة - اي اذا كان الوقف على غير الورثة فليس فيه زكاة ، اما اذا كان عليهم فتجب الزكاة فيه اقول : قال الشارح : وفيه نظر انتهى . قلت : ولم أر من صرح به وهو غير ظاهر اذ لا فرق بين الورثة وغيرهم في ذلك على ما يظهر لأنهم لا يملكون نفس النقد الموصى به وإنما يملكون الاستحقاق في الوقف الذي يشتري بذلك النقد ، فليتمل .

وكذا من يده ألف وله على مليء ألف وعليه ألف . ولا يمنع الدين خمس الركاز ، وتجب اذا نذر الصدقة بنصاب أو بهذا النصاب ، اذا حال الحول ، ويبرأ من زكاة ونذر بقدر ما يخرج منه بنيته عنها ، ويلزم رب مال زكاة حصته من ربح كاهلٍ ، واذا أداها من غيره فرأس المال باق ، ومنه تحتسب من أصل المال وقدر حصته من ربح وليس لعامل إخراج زكاة تلزم رب المال بلا اذنه ، ويصح شرط كل منهما زكاة حصته من ربح على الآخر لا زكاة رأس المال أو بعضه من ربح .

﴿ فصل ﴾

وشرط مع ما مر لا ثمان وماشية وعروض تجارة لا لخارج من أرض ونحل مضي حول^(١) ، ويعفى فيه عن نصف يوم ، لكن يستقبل^(٢) باجرة وصدّاق وعوض خلع معينين ولو قبل قبض من عقد ، وبمبهم من ذلك تعيين ، ويتبع نتاج سائمة وربح تجارة الأصل في حوله إن كان نصاباً ، وإلا فحول الجميع من حين كمل ، وحول صغار من حين ملك ككبار ، ومتى نقص أو بيع أو ابدل ما تجب في عينه بغير جنسه لا فراراً منها انقطع حوله ، إلا في ذهب بفضة وعكسه

(١) عدّ صاحباً الاقناع والمنتهى مضي الحول شرطاً خامساً في غير الخارج من الأرض ونحوه ، وقد استدركه المصنف بهذا الفصل .

(٢) أي يبتدئ الحول من عقد .

وعروض تجارة وأموال صيارف ، ويخرج مما معه لا بجنسه ، فلو أبدله بأكثر زكاة اذا تم حول الأول كنتاج ، فبايع خمس من إبل بعشرين قبل مضي حول يزكي العشرين ، وإن فر منها بعد مضي أكثره لم تسقط باخراج عن ملكه ، ويزكي من جنس ما فر منه ، وإن ادعى عدمه ^(١) وثم قرينة عمل بها ، وإلا قبل قوله . (ويتجه) بلايين * ^(٢) .
واذا مضى حول وجبت في عين المال . (ويتجه) لا بذمة * ^(٣) .
فتخرج من غيره لا منه ، وفي نصاب لم يزكّ حولين أو أكثر زكاة واحدة ، إلا ما زكاته الغنم من إبل فعليه لكل حول زكاة ، لكن إن لم يكن له سوى خمس إبل امتنعت زكاة ثان لكونها ديناً ، وما زاد على النصاب ينقص من زكاته كل حول بقدر نقصه بها ، وتعلقها بالنصاب كأرش جنايه لا كدين برهن أو بمال محجوز عليه لفلس ، ولا تعلق شركة فله إخراجها من غيره والنماء بعد وجوبها له ، وإن أثلفه لزم ما وجب فيه لا قيمته ، وله التصرف ببيع وغيره . ولا يرجع بائع بعد لزوم بيع في قدرها إلا إن تعذر غيره ، ولمشتر الخيار ، ولا يعتبر

(١) أي عدم الفوار . ج

(٢) قوله : ويتجه بلايين قلت : صرح به في شرح الاقناع .

(٣) قوله : ويتجه لا بذمة - أي لا تجب في ذمة المزكي - اقول :

نقل الشارح الخلاف في ذلك حيث قال : وعنه تجب في الذمة واختاره جمع انتهى . قلت : فالالتجاء جرى على المعتمد كما هو صريح كلامهم .

لوجوبها إمكان أداء ولا بقاء مال . (ويتبعه) بيده لا نحو غائب * ^(١) .
إلا اذا تلف زرع أو ثمر بجائحة قبل وضع بيدد ومسطاح ولو بعد
حصاد وجذاذ خلافاً لهما هنا ، ومن مات وعليه زكاة أخذت من
تركته . (ويتبعه) ومع جهل إخراج فاسق فالأصل عدمه وفي عدل
يحتمل * ^(٢) . ومع دين بلا رهن وضيق مال يتحصان ككفارة ونذر
بمعين غير معينين وبه يقدم بعد نذر ثم أضحية معينة ، (ويتبعه)
هذا اذا لزما ذمته باتلافه لهما وإلا فلا يتصور * . وكذا لو
أفلس حي .

* باب زكاة السائمة *

ولا تجب إلا فيما لدرّ ونسل وتسمين لا لعمل . والسوم أن

(١) قوله : ويتجسه بيده لا نحو غائب - اي اذا حال الحول والمال
بيده ثم تلف أو أُلّف فلا تسقط زكاته ، ولا يلزمه زكاة المال الغائب عنه حتى
يصل الى يده فيزكيه عما مضى - أقول : قول المصنف بيده تقييد لقوله :
ولا بقاء مال فانه يوم ان الغائب كالذي بيده وليس كذلك ، فان الغائب
اذا تلف أو أُلّف فلا تجب زكاته فتأمل .

(٢) قوله : ويتجسه ومع جهل باخراج فاسق النخ - اي جهل الورثة
باخراج مؤورثهم الفاسق الزكاة في حياته - أقول : قال الشارح : هذا
كلام المصنف والظاهر ان الورثة إن علمت ذلك فلا كلام وإلا وجب
الايخارج مطلقاً عملاً بالأصل والله اعلم انتهى . قلت : ولم أر من صرح بهذا
الاتجاه ولا من اشار اليه فليتأمل وليحور .

ترعى المباح أكثر الحول ولو أثناءً ، ولا تشتط نيةً ، فتجب في سائمة بنفسها أو بفعل غاصبها ، لا في معتقة بنفسها أو بفعل غاصب لها أو لعلفها وعدمه مانع ، فيصح أن تعجل قبل شروع فيه خلافاً له ، وينقطع سوم شرعاً بقطعها عنه عرفاً بقصد قطع طريق بها ونحوه ، كحول تجارة بنية قنية عبيدها لذلك ^(١) ، أو ثيابها الحرير للبس محرم ، (ويتبع) غير فارٍ في الكل * ^(٢) . لا بنيتها لعمل قبله ، ولا شيء في إبل حتى تبلغ خمساً ففيها شاة أصالة لا بدلاً من ضأن لها ستة أشهر ، ومن معز سنة بصفة غير معيبة ، وفي المعيبة صحيحة تنقص قيمتها بقدر نقص إبل ، ولا يجزيء بعير ولا بقرة ولا نصفاً شاتين أو معيبة ، ثم في كل خمس شاة إلى خمس وعشرين ، فتجب بنت مخاض وهي ما تم لها سنة ، سميت بذلك لأن أمها قد حملت غالباً - وليس بشرط - والماخض الحامل ، فإن كانت عنده وهي أعلى من الواجب خير بين إخراجها وشراء ما بصفته ، وإن كانت معيبة أو ليست في ماله فذكر أمر خنثى ولد لبون ، وهو ما تم له سنتان ولو نقصت قيمته عنها ، أو حِق ما تم

(١) أي عبيد التجارة لقطع الطريق . ج

(٢) قوله : ويتبعه غير فارٍ في الكل - أي يتبعه إنما ينقطع السوم إذا كان فاعل ذلك غير فارٍ في كل المسائل المتقدمة ، فلو فعل ذلك فراراً لبقى السوم - قلت : ذكره الشارح وقال وهو متجه لا يشك فيه حنبلي؟ انتهى . ولم أر من صحح به ، وهو موافق للقواعد وله نظائر فهو ظاهر .

له ثلاث سنين ، أو جذع ما تم له أربع سنين ، أو ثني ما تم له خمس سنين ، وأولى بلا جبران ^(١) ولا يجبر فقد انوثة بزيادة سن ذكر غير هنا ، فلا يخرج عن بنت لبون حقاً أو عن حقة جذعاً ، أو يخرج بنت لبون ويأخذ الجبران ولو وجد ابن لبون ، وفي ست وثلاثين بنت لبون سميت بذلك لأن أمها وضعت فهي ذات لب . وفي ست وأربعين حقة . وفي إحدى وستين جذعة ، وتجزئ ثنية وفوقها بلا جبران . وفي ست وسبعين بنتا لبون . وفي إحدى وتسعين حقتان . وفي إحدى وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون . ثم تستقر في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ، ففي مائة وثلاثين حقة وبنتا لبون ، وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون ، وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق ، وفي مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون ، وفي مائة وثمانين حقتان وابنتا لبون ، وفي مائة وتسعين ثلاث حقائق وبنت لبون . فإذا بلغت ما يتفق فيه الفرضان كائنتين أو أربعمائة خيّر بين حقائق وبنات لبون . ويصح كون الشطر من أحد النوعين والشطر من الآخر فيخرج أربع حقائق وخمس بنات لبون ، وإن كان أحدهما ناقصاً يحتاج لجبران كائنتين بها أربع بنات لبون وأربع حقائق تعين الكامل ، ومع عدم النوعين أو عيبها أو عدم أو عيب كل سن وجب فله أن يعدل الى

(١) أي ان الحق والجذع والثني أولى من ابن اللبون .

ما يليه من أسفل ويخرج معه جبراناً ، أو الى ما يليه من فوق ويأخذ جبراناً ، فان عدم ما يليه انتقل لما بعده ، فان عدمه أيضاً انتقل لثالث ، فيخرج من عليه جذعة بنت مخاض مع ثلاث جبرانات ، بشرط كون ذلك في ملكه ، وإلا تعين الأصل ، والجبران شاتان أو عشرون درهماً ، ويجزيه في جبران وثن وثالث النصف دراهم والنصف شياه . ويتعين على ولي صغير ومجنون . (وبنهم) وسفيه * إخراج أدون مجزي ، ولغيره دفع سن أعلى إن كان النصاب معيباً ، ولا مدخل لجبران في غير إبل ، فعادم فريضة بقر أو غنم لا يخرج أدون بل أعلى إن شاء متطوعاً وإلا كلف شراءها . (فرع) يتعلق الوجوب بجميع النصاب حتى بالواحدة التي يتغير بها الفرض ، ولا شيء فيما بين الفرضين - ويسمى الوقص والعفو - وأكثر وقص إبل تسعة وعشرون ، من إحدى وتسعين الى مائة وإحدى وعشرين ، وبقر تسعة عشر من أربعين الى ستين . وغنم مائة وثمانية وتسعون من مائتين . وواحدة الى أربع مائة ، ولا قص لغير سائمة .

* فصل *

وأقل نصاب بقر أهلية أو وحشية ثلاثون وفيها تبع أو تبعة لكل منها سنة ، ويجزيه مسن (وبنهم) وأولى * . وفي أربعين

مسنة لها سنتان ، وتحزى انثى أعلى منها سنناً ، لا مسن ولا تبعا ،
 وفي ستين تبعا ، ثم يتغير الفرض بزيادة عشرة عشرة ، ففي كل
 ثلاثين تبعا وكل أربعين مسنة ، ففي سبعين مسنة وتبع ، فإذا بلغت
 ما يتفق فيه الفرضان كمائة وعشرين فكأبل ، فيخير بين ثلاث مسنات
 وأربعة أتبعه ، ولا يحزى ذكر في زكاة الالهنا وابن لبون وحق
 وجدع وثني عند عدم بنت مخاض ، وإذا كان النصاب من إبل أو بقرة
 أو غنم كله كذلك .

﴿ فصل ﴾

وأقل نصاب غنم أهلية أو وحشية أربعون ، وفيها شاة انثى ، وفي
 إحدى وعشرين ومائة شاتان ، وفي مائتين وواحدة ثلاث الى أربع مائة ،
 ثم تستقر واحدة عن كل مائة ، ويؤخذ من معز ثني وله سنة ، ومن
 ضأن جدع وله ستة أشهر . ولا يؤخذ تيس حيث يحزى ذكر إلا
 تيس ضراب خيره برضى ربه ولا هرمة ولا معيبة لا يضحى بها
 إلا إذا كان الكل كذلك ، ولا الرباء وهي التي تربى ولدها
 ولا حامل ولا طروقة فحل وكريمة أو أكولة إلا أن يشاء ربها ،
 وتؤخذ مريضة من مراض وصغيرة من صغار غنم لا إبل وبقرة ،
 فلا يحزى فصلان وعجاجيل كما لو تتجت أو أبدلت كبار بصغار ،

فيقومُ النصاب من الكبار ويقوم فرضه ، ثم تقوم الصغار ويؤخذ
عنها كبيرة بالقسط ، وإن اجتمع كبار وصغار وصحاح
ومعيات وذكور وإناث لم يؤخذ إلا اثني صحيحة كبيرة على
قدر قيمة المالكين ، فلو كان قيمة مُخْرَج مع كون نصابِ كُلهِ
كباراً صحاحاً عشرين ، وقيمته مع كونه كله صغاراً مرافاً عشرة
وكان نصفه من ذا ونصفه من ذا . وجب إخراج كبيرة صحيحة قيمتها
خمسة عشر ، إلا كبيرة مع مائة وعشرين سخله فيخرجها وسخله ،
وصحيحة مع مائة وعشرين معية فيخرجها ومعية ، فإن كان نوعين
كبخاتي^(١) وعراب ، أو بقر وجواميس ، أو ضأن ومعر ، أو أهلية
ووحشية . أخذت الفريضة من أحدهما على قدر قيمة المالكين ، وفي
كرام ولثام وسمان ومهازيل الوسط بقدر قيمة المالكين ، ومن
أخرج عن النصاب من غير نوعه ما ليس من ماله جاز إن لم تنقص
قيمته عن الواجب ، ويجزي سن أعلى من فرض من جنسه ، لا القيمة
مطلقاً ، فتجزي بنت لبون عن بنت مخاض ، وحققة عن بنت لبون ،
وجذعة عن حققة ، ولو كان عنده الواجب .

(١) البخاتي : جمع بختي وهي الابل الخراسانية . كذا في القاموس . ز

﴿ فصل في الخلطة ﴾

الخلطة في ماشية لها تأثير في الزكاة ايجاباً وإسقاطاً ، وتصير المالين كواحد ، فاذا اختلط إثنان فأكثر من أهلها في نصاب ماشية لهم جميع الحول ، خلطة اعيان بكونه مشاعاً كملوك بنحو إرث أو هبة ، أو خلطة أوصاف بأن تميز ما لكل واشتركا في مراح - بضم الميم وهو المبيت والمأوى - ومسرح - وهو ما تجتمع فيه لتذهب للرعي - ومسحلب - وهو موضع الحلب - وفحل - بأن لا يختص بطرق أحد المالين - لا إن اختلف نوع كبقرة وجاموس ، وضأن ومعز ، ومرعى ، وهو موضع الرعي ، ووقته فكل واحد ، فيلزم ثلاثة لكل واحد أربعون شاة شاة ، ومع عدم خلطة ثلاث ، ولا يشترط اتحاد راع ، ونصه بلى ، ولا نية خلطة أو اتحاد مشرب ، أو خلط لبن ، (ويتبع) اشتراط رضاها * ^(١) . وحرم جمع وتفريق خشية زكاة ، أو تقليلها ، فمن جمع أو فرق خشيتها لم يؤثر ، وإن بطلت خلطة ، بفوات اهلية خليط ككافر ، ومكاتب ، ومدين . ضم من كان من أهل

(١) قوله : ويتبعه اشتراط رضاها قال الشارح : اي عدم إكراه الغليطين وإلا لم يلائم قولهم تؤثر خلطة وقعت اتفاقاً أو بفعل راع فتأمل انتهى . قلت : لم أر من صرح بهذا البحث فليتأمل .

الزكاة ماله وزكاه إن بلغ نصاباً ، ولا أثر لخلطة غاصب بمغصوب ، فمن
 ملكا نصاباً أو نصابين معاً بنحو إرث واختلطاً من حين ملكا ، -
 زكيا زكاة خلطة شاة ، وإن خلطاهما بأثناء حول زكيا كمنفردين
 شاتين ، وفيما بعد حول أول زكاة خلطة ، فإن اتفق حولاهما فعليهما
 بالسوية شاة عند تمامهما ، وإن اختلفا فعلى كل نصف شاة عند تمام
 حوله ، إلا إن أخرجها الأول من المال ، فيلزم الثاني ثمانون جزءاً من
 مائة وتسعة وخمسين جزءاً من شاة ، ثم كلما تم حول أحدهما لزم من
 زكاة الجميع بقدر ماله فيه ، وإن ملكا نصابين خلطة ثم باع أحدهما
 نصيبه أجنبياً فاذا تم حول من لم يبع زكى كمنفرد شاة ، وإذا تم حول
 مشتر زكى خلطة نصف شاة ، إلا إن أخرج الأول الشاة من المال
 فيلزم الثاني أربعون جزءاً من تسعة وسبعين جزءاً من شاة ، ثم كلما
 تم حول أحدهما لزمه من زكاة الجميع بقدر ملكه فيه ، وكذا لو خلط
 من له مال دون نصاب بنصاب لآخر بعض الحول ، ومن بينهما
 ثمانون شاة خلطة ، فباع أحدهما نصيبه أو دونه بنصيب الآخر أو
 دونه واستداما الخلطة . لم ينقطع حولهما وعليهما زكاة خلطة ، وكذا
 لو استأجر لرعي غنمه بشاة منها ، ومن ملك نصاباً دون حول ثم باع
 أحدهما مشاعاً قبل الحول زكى عند تمامه كمنفرد ، ومشترا إذا تم
 حوله كخليط ، ومن ملك نصاباً ثم آخر لا يتغير به الفرض كأربعين

شاة برمضان ثم اربعين بشوال فعليه زكاة الأول فقط اذا تم حوله ، وإن تغير به كجاءة زكاه اذا تم حوله بشاة أيضاً ، وإن تغير به ولم يبلغ نصاباً كثلاثين بقرة برمضان وعشر بشوال ففي العشر اذا تم حولها ربع مسنة ، وإن لم يغيره ولم يبلغ نصاباً كخمس فلا شيء فيها ، ومن له ستون شاة كل عشرين منها مع عشرين لاخر ففي الجميع شاة نصفها على صاحب الستين ونصفها على خلطائه ، ضمّاً لمال كل خليط لكل فيصير كمال واحد ، وإن كانت كل عشرين منها مع تسع عشرة لاخر او عكسه فعليه شاة ولا شيء على خلطائه لعدم النصاب .

﴿ فصل ﴾

ولا أثر لتفرق او خلطة مال واحد غير سائمة بمحلين بينهما مسافة قصر فلكل ما في محل منها حكم بنفسه ، فعلى من له بمحال متباعدة أربعون شاة في كل محل شياه بعددها ، ولا شيء على من لم يجتمع له نصاب في واحد منها غير خليط ، فاذا كان له ستون شاة في كل محل عشرون خلطة بعشرين لاخر لزم رب الستين شاة ونصف ، وكل خليط نصف شاة ، واساع^(١) أخذ من مال أي الخليطين شاء مع حاجة وعامها ولو بعد قسمة خلطة أعيان مع بقاء النصيبين بعد

(١) الساعي : العامل (الموظف) الذي يجمع الزكاة . ز

وجوب زكاة، ومن لا زكاة عليه كذبي لا أثر لخلطته في جواز
 الأخذ، ويرجع مأخوذ منه على خليطه بقيمة القسط الذي قابل ماله
 من مخرج يوم أخذ، فيرجع رب خمسة عشر بعيراً من خمسة وثلاثين
 على رب عشرين بقيمة أربعة أسباع بنت مخاض، وبالعكس بثلاثة
 أسباعها، ومن بينهما ثمانون شاة نصفين وعلى أحدهما دين بقيمة عشرين
 منها فعليهما شاة على المدين ثلثها وعلى الآخر ثلثاها، ويقبل قول
 مرجوع عليه في قيمة يمينه إن عدت بينة واحتمل صدقه، (وبتبعهم)
 وإلا أخذ بقول غريمه إن صدقه الحس، وكذا يقال في كل
 غارم*^(١). ويجزىء اخراج بعض الخاطئ بدون إذن بقيتهم مع
 حضورهم وغيبتهم، والاحتياط باذنبهم، ومن اخرج منهم الواجب
 لم يرجع بالزيادة، ويرجع بقسط زائد أخذه ساع بقول بعض العلماء
 كأخذ مالكي صحيحة عن مراض وكبيرة عن صغار أو حنفي القيمة،
 ويجزىء، ولو اعتقد مأخوذ منه عدم أجزاء، لا بما أخذه ظالماً
 كشاتين عن أربعين خلطة، وجذعة عن ثلاثين بعيراً، فيرجع بقيمة
 نصف بنت مخاض أو شاة، وما زاد فلا يرجع به على غير ظالمه،

(١) قوله : ويتجه وإلا الخ - أي وإلا يحتمل صدق مرجوع عليه
 أخذ بقول غريمه الخليط إن صدق الحس - أقول : ذكره الشارح وأقره
 وأشار إليه في شرحي الاقناع والمنتهى وغيرهما .

(وإنهم) من هذا لا يلزم أهل بلدة ظلموا التساوي في الظلم ، بل لكل دفعه عن نفسه ما أمكن * (١١) . وانه ليس لمن ظلم الرجوع بقسطه على من لم يظلم ، خلافاً للشيخ حيث ألزمهم به ، إلا ان يحمل على أن المظامة كانت على عدد الرؤوس ، وقال : لأن النفوس لا ترضى بالتخصيص ولا أنه يفضي الى أخذ الجميع من الضعفاء انتهى .

فرع : كل من تصرف لغيره بولاية او وكالة اذا طلب منه ما ينوب ذلك المال من الكف فله دفعه من المال ، بل إن كان لم يدفعه أخذ المظامة أكثر وجب لأنه من حفظ المال ، ولو تعذر الدفع منه فاقترض عليه أو أدى من ماله فانه يرجع به .

﴿ باب زكاة الخارج من الارض والنمل ﴾

تجب في كل مكيل مدخر ، من حب كقمح وشعير وأرز وفول وعدس وحمص وذرة ودخن وجلبان ولوبيا وكرسنة وترمس وسمسم وقرطم وحلبة وخشخاش وسلت — وهو نوع من الشعير —

(٣) قوله : ويتجه من هذا - انه - لا يلزم اهل بلدة ظلموا التساوي في الظلم بل لكل - واحد منهم - دفعه عن نفسه بما أمكن الخ - اي من جاء او رشوة او غير ذلك من غير ظلم لغيره - اقول : قال الشارح : وفيما قاله المصنف نظر إلا ان يحمل على ظلم نحو سراق او قطاع طويق فتأمل انتهى . قلت : وبحت المصنف لم أر من صرح به وهو كما قال يؤخذ من كلامهم فتأمل .

ولو حب بَقول كَرشاد وجَل وخردل وبصل وهندباو كرفس
 وبزر قطونا ورياحين ، أو حب ما لا يؤكل كاشنان وقطن وكتان
 ونيل وقنب ، أو حب أبازير ككسفرة وكمون وانيسون ورازيانج
 - وهو الشمر - وبطيخ وقثاء وخيار وباذنجان وبقطين وخس وجزر
 ولفت وكرنب وكرفس ، او غير حب كصعتر واشنان وسماق ،
 أو ورق شجر يقصد كسدر وخطمي وآس ، أو ثمر كتمر وزبيب
 ولوز وفستق وبندق وسماق ، لا غاب وزيتون وتين وتوت ومشمش
 وجوز وتفاح ورمّان وسفرجل وخوخ واجاص وكثير ونبق
 وزعرور وأترج وموز وبقية الفواكه ، وطلع الفحال^(١) وقصب
 وخضر وبقول وورس ونيل وحناء وفوة وبقم ، وزهر كعصفر
 وزعفران ونحو ذلك ، وإنما تجب فيما تجب بشرطين .

أمرهما : أن يبلغ نصاباً ، وقدره بعد تصفية حب وجفاف
 ثمر وورق ، خمسة اوسق وهي ثلاثمائة صاع ، وبالرطل العراقي
 الف وستمائة ، وبالمصري الف وأربعمائة وثمانية وعشرون رطلاً
 وأربعة أسباع ، وبالدمشقي ثلثمائة واثنان وأربعون رطلاً وستة
 أسباع ، وبالحلي مائتان وخمسة وثمانون رطلاً وخمسة أسباع ،

(١) طلع الفحال : هو ذكر طلع النخل يؤخذ للقاح . ز

وبالقدسي مائتان وسبعة وخمسون رطلاً وسبع رطل ، وبالبعلبي^(١) مائتان وثمانية وعشرون رطلاً وأربعة أسباع^(٢) ، والأرز والعاس - وهو نوع من الحنطة - يدخران في قشرهما فنصابهما معه - ببلد خُبراً فوُجداً يخرج منهما مصفى النصف - مثلاً ذلك فيكون عشرة أوسق ، فإن شك احتاط كغشوش أثنان ، ولا يقدر غيره من حنطة في قشره ولا يخرج قبل تصفيته ، والوسق والصاع والمد مكاييل نقلت للوزن لتحفظ وتنقل ، والمكيل منه ثقيلٌ كأرز وتمر ومتوسطٌ كبر وعدس وخفيفٌ كشعير وذرة ، والاعتبار بمتوسط ، فتجب في خفيف قارب هذا الوزن وإن لم يبلغه ، وفي ثقيل وإن زاد عليه ، فمن اتخذ ما يسع خمسة ارطال وثلاثاً من جيد البر عرف به ما بلغ حدَّ الوجوب من غيره ، ومن شك في بلوغ قدر النصاب احتاط وأخرج ، ولا يجب لأنه الأصل فلا يثبت بالشك قاله جمع . وتضم أنواع الجنس من زرع عام واحد وثمرته ولو مما يحمل في سنة حملين ، الى بعض في تكميل النصاب ، فعاس يُضم الحنطة وسلت لشعير ، ولا يضم جنس الى آخر كقمح وشعير ، ولو قطنيات كباقلاء وعدس وترمس وسمسم وحمص ، ولا نوع من عام لا آخر .

(١) البعلبي : نسبة الى بعلبك - مدينة في لبنان - . ز

(٢) انظر ملحق الأنصبة في آخر هذا الجزء .

الثاني : ملكه وقت وجوبها ويأتي ، فلا تجب في مكتسب لقطا ، واجرة نحو حصاد ، ولا فيما يملك من زرع وثمر بعد بدو صلاح بשרاء ، او إرث ونحوه ، او لا يملك إلا بأخذ ، كبطم وزعل^(١) وبزر قطونا وكزبرة وعفص وساق أخذه من موات ، او نبت بأرضه ، إذ لا يملك إلا بأخذ ، ولا يشترط فعل زرع ، فيزكي نصاباً حصل من حب له سقط بملكه او مباحة .

* فصل *

ويجب فيما يشرب بلا كلفة كبعروقه^(٢) ، وغيث وسيح^(٣) ، ولو باجراء ماء حفيرة شراه العشر ، ولا يؤثر مؤونة حفر نهر وتحويل ما في سواقي لأنه كحراث الأرض ، وكذا لو اشترى ماء بركة او حفيرة او جمعه وسقي به سيحاً ، وفيما يسقى بكلفة كدوالي ، وهي الدولاب تديره البقر ونواعير يديرها الماء ، ونواضح إبل يستقى عليها ، وكترقية بغرف ونحوه نصف العشر ، وفيما يشرب بكلفة ودونها نصفين ثلاثة أرباع العشر ، فان تفاوتنا فالحكم لأكثرهما نفعاً ونحواً فان جهل فالعشر ، ومن له ما يسقى بكلفة ودونها ضما في النصاب ثم لكل

(١) الزعل : شعير بري يخرج دون زرع . ز

(٢) أي ما يشرب - الجذور - بعروقه وهو البعل . اقناع . ز

(٣) السيح هو الماء الجاري على وجه الأرض . ج

حكم نفسه ، ويصدق مالك بلايين فيما سقي به منها ، (وينبغي) ما لم يكذبه حس * . ووقت وجوب في حب اذا اشتد ، وفي ثمرة اذا بدا صلاحها ، (وينبغي) وفي ورق عند أوان أخذه * ^(١) . فلو باع أو وهب الحب أو الثمرة ، أو تلفا بتعديه أو تفريطه بعد لم تسقط ، وكذا لو مات أو ورثه من عليه دين ، أو لم تبلغ حصته كل نصاباً ، ويصح اشتراط إخراج على مشتري (وينبغي) ومتنب * ^(٢) . فان لم يخرجها مشتر وتعذر رجوع عليه ألزم بها بائع ، لا اشتراط زكاة نصاب ماشية للجهالة ، أو ما اشتري بأصله قبل بدو صلاحه ، وقبل تنعكس الأحكام ولا زكاة ، إلا إن قصد الفرار منها فتلزمه . (وينبغي) هذا إن باعها لمن لا تلزمه أي قبل بدو الصلاح وإلا أدى لوجوب زكاتين في عين * ^(٣) . وتقبل

(١) قوله : ويتجه في ورق عند أوان أخذه - أي ان وقت وجوب الزكاة في ورق كسدر وصعتر عند أوان أخذه - قال الشارح : صرح به البهوتي في شرح المنتهى .

(٢) قوله : ويتجه ومتنب - أي يصح اشتراط واهب على متنب إخراج زكاة حب أو ثمرة بعد الوجوب - أقول : ذكره الشارح وأقره ولم أر من صرح به وهو قياس ظاهر .

(٣) قوله : ويتجه هذا إن باعها لمن لا تلزمه الخ - أي ان الزكاة تلزم البائع اذا قصد الفرار منها ببيع الحب والثمرة قبل الصلاح والاشتداد لمن لا تلزمه الزكاة كالذمي . اما اذا كان البيع لمن تلزمه الزكاة فلا زكاة على البائع - أقول : نقل الخلوئي هذا البحث عن المصنف وأقره ، وتبعه الشيخ عثمان ، واتجه الشارح فتأمل .

دعوى عدمه والتلف بلا يمين، ولو اتهم، إلا ان يدعيه بظاهر فيكلف
 البينة عليه ثم يُصدَّق فيما تلف، ولا تستقر إلا بجعل في جرين او
 بيدر أو مسطاح، فان تلفت قبل بلا تعديه سقطت خرصت او لا،
 وبعد استقرار فلا، ويلزم إخراج حب ومعدن مصفى وثمر يابساً،
 فان خالفه وقع نفلاً، فلو أخذه ساع رطباً وجب رده باقياً وضمانه
 تالفاً، فان جف عنده أجزأ إن كان بقدر زكاة، وإلا أخذ التفاوت او
 رده. ويجوز قطع ما بدا صلاحه قبل كماله لضعف أصل او خوف
 عطش أو تحسين بقية، ويجب إن كان رُطْبُهُ لا يثمر وعنبه
 لا يربب^(١)، ويعتبر نصابه يابساً ليخرج يابس، واختار القاضي وجمع
 يخرج منه رطب وعنب، وعليه فلساع أخذ نصيب الفقراء شجرات
 خرصاً، وحرّم قطع مع حضور ساع بلا إذنه، وسن بعث خالص^(٢)
 لثمرة نخل وكرم بدا صلاحها، ويكفي واحد، وشرط كونه مساماً
 أميناً مكافئاً عدلاً خبيراً لا يتهم ولو عبداً، واجرته على رب ثمر، فان
 لم يكن خالص فعلى مالكها فعل ما يفعله خالص ليعرف ما يجب قبل
 تصرفه، ولخارص الخرص كيف شاء كل شجرة على حدة أو دفعة،
 ويجب خرص متنوع وتركية كل نوع على حدة ولو شقاً، ويجزى

(١) مثل بلح الزغلول بمصر، والعنب الزيني والحلواني في الشام . ز

(٢) الخارص : الذي يقدر كم يكون وزن الثمر بعد جفافه . ز

إخراج نوع عن آخر ، لا جنس عن آخر ، وظاهر ما يأتي في النقد أجزاء نوع رديء عن جيد بالقيمة ، ويجب تركه لرب ثمرة الثلث أو الربع فيجتهد بحسب المصلحة ، فإن أبى فلرب المال أكل قدر ذلك ، لا هدية من زرع ، ومن حب العادة وما يحتاجه ، ولا يُحتسب عليه ، ويكمل به النصاب إن لم يأكله ، وتؤخذ زكاة ما سواه بالقسط ، ويزكي ما تركه خالص من واجب ، وما زاد على قوله عند جفاف ، لا ما نقص ، وما تلف من عنب أو رطب بفعل مالك أو تفریطه ضمن زكاته بخرصه زيباً أو تمرأ ، ولا يخرص غير نخل وكرم ، ويقبل من مالك بلا عين دعوى غلط أو عمد خالص إن احتمل فإن فحش فلا .

فرع^١ : الخرص حزر مقدار ثمرة في رؤوس شجرها كم تبلغ تمرأ ، وذكر ابن المنجا^(١) : أن نخل البصرة لا يخرص للمشقة .
وادعى على ذلك الاجماع .

﴿ فصل ﴾

والزكاة على مستعير ومستأجر ، دون مالك ، وعكسه الخراج ، ويجعل في مقابلة ما لا تجب فيه كخضّر ، ويزكي ما تجب فيه ، وإن

(١) انظر ترجمته في ملحق التراجم .

خَصَّدَ غَاصِبٌ^١ أَرْضَ زَرْعِهِ زَكَاةً ، وَبِزَكَاةِ رَبِّهَا إِنْ تَمَلَّكَه قَبْلَ
حَصْدِهِ وَلَوْ بَعْدَ اشْتِدَادِ حَبِّهِ خِلَافًا لَهُ ، لِأَنَّهُ اسْتَنْدَ إِلَى أَوَّلِ زَرْعِهِ ،
— وَيَجْتَمِعُ عَشْرُ^٢ وَخَرَاجٌ فِي خَرَاجِيَّةٍ — وَهِيَ : مَا فَتَحَتْ عَنُودَ
وَلَمْ تَقْسَمْ ، وَمَا جَلَا عَنْهَا أَهْلُهَا خَوْفًا مِنَّا ، وَمَا صَوَّلُوا عَلَى أَنَّهَا
لَنَا وَتَقَرَّهَا مَعَهُم بِالْخَرَاجِ ، وَالْعَشْرِيَّةُ مَا أَسْلَمَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا « كَالْمَدِينَةِ » ،
وَمَا اخْتَطَهُ الْمَسَامُونَ « كَالْبَصْرَةِ » وَ « وَاسِطَ » ، وَمَا صَوَّلَحَ أَهْلُهَا
عَلَى أَنَّهَا لَهُمْ بِخَرَاجٍ يَضْرِبُ عَلَيْهِمْ « كَالْيَمَنِ » ، وَمَا فَتَحَ عَنُودَ وَقَسَمَ
كَنْصَفَ « خَيْرَ » وَمَا أَقْطَعَهُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ مِنَ السَّوَادِ^(١) اقْطَاعَ
تَمْلِيكَ ، وَأَخَذَ الْخَرَاجَ مِنَ الْعَشْرِيَّةِ ظُلْمًا ، وَلَا أَهْلَ الذِّمَّةِ شِرَاءً وَاسْتِثْجَارَ
عَشْرِيَّةٍ وَخَرَاجِيَّةٍ ، وَيَكْرَهُ لَغَيْرِ « تَغْلِي^(٢) » وَلَا عَشَرَ عَلَيْهِمْ فِيهَا وَلَا
خَرَاجَ ، كَذَبِي جَعَلَ دَارَهُ مَزْرَعَةً أَوْ أَحْيَى مَوَاتًا أَوْ أَقْطَعَهُ إِمَامًا .

﴿ فَصْل ﴾

وَفِي الْعَسَلِ الْعَشْرُ ، سِوَاءِ أَخْذِهِ مِنْ مَوَاتٍ أَوْ مَمْلُوكَةٍ لِغَيْرِهِ ،
لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ بِمِلْكِ كَصَيْدٍ ، وَنَصَابِهِ مِائَةٌ وَسِتُونَ رَطْلًا عِرَاقِيَّةً ، وَهِيَ
عَشْرَةُ أَفْرَاقٍ كُلُّ فَرَقٍ سِتَّةُ عَشَرَ رَطْلًا ، وَلَا زَكَاةَ فِيهَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ

(١) هُوَ : قَرْيَةُ الْعِرَاقِ وَقَدْ وَقَفَهَا سَيِّدُنَا عَمْرٌ « رَضَ » . ز .

(٢) تَغْلَبَ : انْظُرْ مَلْحَقَ التَّرَاجِمِ .

على الشجر كمنّ وترنجبيل وشيرخشك ولاذن وهو طل وندى
ينزل على نبت تأكله المعزى فتعلق تلك الرطوبة بها فتؤخذ،
وتضمن أموال العشر والخراج بقدر معلوم باطل لعدم تملك زائدٍ وغرم
نقصٍ وهو مناف لموضوع العمالة وحكم الأمانة .

﴿ فصل ﴾

وفي المعدن وهو كل متولد في الأرض لا من جنسها ولا نبات ،
كذهب وفضة وجوهر وياقوت ، وبلور وعقيق وزبرجد وفيروزج ،
وبلخش وصفر ورصاص وحديد ، وكحل وزرنيخ ومغرة وكبريت
وزفت وملح وزبيق وقار ونقط ، وموميا وسندروس وزجاج وزاج
ويشم ورخام ومسمن ، ونحوه مما يسمى معدناً اذا استخرج . ربع العشر
من عين نقد وقيمة غيره ، بشرط كون مخرج من أهل وجوبها
وبلوغها نصاباً بعد سبك وتصفية ، ولا يحتسب بمؤوتتها ولا مؤونة
استخراج إن لم تكن ديناً ، ويضم ما استخرج دفعات لم يعمل عمل
بينها بلا عذر كمرض وإصلاح آلة ، أو بعد زواله ثلاثة أيام ، فان
أهمله لغير عذر ثلاثاً فلكل مرة حكم نفسها . (ويتجه) إن لم يك
فاراً*^(١) . ولا يضم جنس الى آخر مطلقاً غير نقد في تكميل نصاب

(١) قوله : ويتجه إن لم يك فاراً - أي فاراً من الزكاة باهماله
العمل فحينئذ يجب عليه الضم وإخراج الزكاة - قلت : صرح به الهوي في
شرح المنتهى .

غيره ، ويضم ما تعددت معادنه واتحد جنسه ، ويستقر وجوب
 باحراز ، فلا تسقط بتلف بعد ، وما باعه تراباً زكاه كتراب صاغة ^(١) ،
 ويجوز بيع بغير جنسه ، والجامد المخرج من مملوكة لربها ، لكن
 لا تلزمه زكاته حتى يصل ليده ، فلا يصح تعجيل زكاته كخمس ركاز ،
 بخلاف جار فلا أخذه لباحته ، ولا زكاة في مسك وزباد ومخرج من
 بحر كسمك ولؤلؤ وجوهر ومرجان وغنبر .
 فرع ^٢ : لا تتكرر زكاة معشرات ولا معدن غير نقد وعرض .

﴿ فصل ﴾

الركاز الكنز من دفن الجاهلية ، أو من تقدم من كفار في الجملة
 عليه أو على بعضه علامة كفر فقط ، وفيه ولو قليلاً أو عرضاً الخمس ،
 ولو ذمياً أو مديناً ، وله تفرقة بنفسه ، يصرف مصرف الفَيِّ المطلق
 للمصالح كلها ، وباقية لواجده ولو أجيراً لا لطلبه أو مكاتباً أو مستأمناً ،
 مدفوناً بموات ، أو شارع أو أرض منتقلة إليه ، أو لا يعلم مالکها أو
 علم ولم يدعه ، فإن ادعاه مالکها أو من انتقلت عنه بلا بينة ولا وصف
 حلف وأخذه فإن لم يحلف ونفاه واجده فلمن فوق ، وكذا إلى المحمي
 أولاً إن كان أو لو ارثه بلا دعوى اذ الكنز يملك بأحياء وموات ، فإن

(١) لما فيه من بقايا الذهب والفضة .

لم يوجدوا فليت المال ، فإن نفاه بعض ورثة بطل حقه فقط ، او
 ظاهراً بطريق غير مسلوكة او خربة بدار اسلام او عهد او حرب
 وقدر عليه وحده او بجماعة لا منعة لهم ، ومع منعة فغنيمة كعدن ،
 وما خلا من علامة كفر ، أو كان على شيء منه علامة مسلمين فلقطة ،
 وواجدها في مملوكة أحق من مالك ، وربها أحق بركاظ ولقطة من
 واجد متعدد بدخوله ، واذا تداعى دفينة بدار مؤجرها ومستأجرها
 فلو اصفها يمينه وإلا فلو اوجدتها ، فإن ادعى كل وجدانها أولاً فقول
 مكتر لزيادة يد .

فرع : لو أخرج واجد ركاظ خمسة ثم استحقه غيره غرم الخمس
 ويرجع به على إمام أخذه قهراً .

✽ باب زكاة الاثمان ✽

وهي الذهب والفضة وفيها ربع عشرهما ، وأقل نصاب ذهب عشرون
 مثقالاً ، وهي ثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم إسلامي ،
 وقدرها خمسة وعشرون ديناراً وسبعاً دينار وتسعة بالذي زنته درهم
 وعن تحديد ، والمثقال ولم يتغير جاهلية وإسلاماً درهم وثلاثة أسباع
 درهم ، فاذا زيد على الدرهم ثلاثة أسباع فمثقال ، وإن نقص من المثقال
 ثلاثة أعشاره فدرهم ، وبالدوانق ثمانية وأربعة أسباع ، وبالشعير

المتوسط اثنتان وسبعون حبة ، والدرهم كما قدره « بنو أمية » نصف مثقال وُخْمَسُهُ ، وستة دنانق ، وهي خمسون وخمسا حبة شعير ، والدانق ثمان حبات شعير وخمسا حبة ، وأقل نصاب فضة مائتا درهم (مائة وأربعون مثقالاً) وترد الدراهم « الخراسانية » وهي دانق أو نحوه ، « واليمنية » وهي دانتان ونصف ، « والطبرية »^(١) وهي أربعة ، « والبغلية » - وتسمى السوداء - وهي ثمانية ، الى الدرهم الاسلامي . ويزكى مغشوش بلغ خالصه نصاباً ، ويجزى إخراج من مغشوش إن علم قدر غش في كل دينار ، فإن شك فيه سبكه أو احتاط فأخرج ما يجزئه يقين ، ويزكى غش بلغ بضم نصاباً أو بدونه ، كخمسمائة درهم فيها ذهب ثلاثمائة وفضة مائتان ، وإن شك من أيهما الثلاثمائة احتاط فجعلها ذهباً ، ويعرف غشه بوضع ذهب خالص وزنه بماء في إناء أسفله كأعلاه ثم فضة وزنه (وهي أضخم) ثم مغشوش ويُعلم عند وضع كل علو الماء فإن تنصفت بينهما علامة مغشوش فنصفه ذهب ونصفه فضة ، وإلا فالى أيهما كان ارتفاعه أقرب فهو الأكثر بحسابه ، وإن زادت قيمة مغشوش بصنعة الغش وفيه نصاب أخرج ربع عشره كعلي الكراء اذا زادت قيمته بصناعته .

(١) نسبة الى « طبرية » البلد الشامي . ز

* فصل *

ويخرج عن جيد صحيح ورديء من نوعه ومن كل نوع بحصته ولو شق ، والأفضل من الأعلى ، ويجزىء رديء عن أعلى ، ومكسر عن صحيح ، ومغشوش عن جيد ، وسود عن ييض ، مع الفضل في الكل ، وقليل القيمة عن كثيرها مع الوزن لا عكسه ، ولا يلزم قبول رديء عن جيد في عقد وغيره ، ويثبت الفسخ ، ويضم أحد النقيدين الى الآخر بالأجزاء في تكميل النصاب ، ويخرج عنه من أيهما شاء لأجزاء أحدهما عن الآخر لا فلوس ، ويضم جيد كل جنس ومضروبه الى رديئه وتبره . وقيمة عرض تجارة الى أحد ذلك ، فعرض تجارة قيمته خمسة مثاقيل وخمسة مضروبة وخمسة تبر وخمسون درهماً نصاب بالضم .

فرع : الفلوس كمعرض تجارة ، فيها زكاة قيمة ، ما لم تكن للنفقة فلا .

* فصل *

ولا زكاة في حلي مباح معد لاستعمال مباح أو إعاره ، ولو لمن يحرم عليه كرجل اتخذ حلي نساء لا عارتهن وعكسه ، غير فارقتلزمه ،

فان كان الحلي لیتیم لا یلبسه فلولیه إعارته ، فان فعل فلا زكاة ، وإلا
 ففيه الزكاة نصاً . (ویتمه) لا ، بل حیث كان معداً للاستعمال
 فلا زكاة ولو لم يستعمل * (١) . فان تكسر الحلي كسراً لا یمنع لبسه
 فكصحيح ، وإن منعه فكمنقرة فیزکی ، وتجب فی محرم ، كحلیة نحو
 سرج وجام ، وكتب علم وطوق رجل وسواره وخاتمه الذهب وحلي
 صیارف أو قنية أو نفقة ، أو لم یقصد شیئاً به وآنية ومعد للكراء ، اذا
 باع نصاباً وزناً فی السکل ، ولا أثر لزيادة قيمة محرم ، وتعتبر فی مباح
 فیزکی ، وحرّم كسره لثقلها ، وان یحلی مسجد أو محراب أو یومه
 سقف أو حائط بنقد ، وتجب إزالته وزكاته إلا اذا استهلك فلم یجتمع
 منه شیء ، فلا تحرّم استدামته ، ولا یلزم من جواز استدامة او استعمال
 محرم جواز صنعته كاستعمال مصور .

﴿ فصل ﴾

ویباح لذكر وخنثی ولو بقصد تزین ، من فضة خاتم فأكثر ،

(١) قوله : ویتمه لا بل حیث كان معداً للاستعمال فلا زكاة الخ
 أقول : اتجه الشارح أيضاً هذا الاتجاه وقال : یكفي الاعداد كغیر الیتیم اذا
 لم يستعمل حلیه انتهى قلت : بحث المصنف أولى بالقیاس علی قولهم ولا زكاة
 فی حلی معد لاستعمال أو إعاره ولو لم يستعمله أو یعره ، وقد صرح به
 الخلوئی فی حاشيته علی الاقناع .

وبختصر يسار أفضل ، ويجعل فسه مما يلي كفه ، وكره بسبابة
ووسطى فقط ، ولا بأس بجعله أكثر من مثقال ما لم يخرج عن عادة
فيحرم ، وسن دونه ، وقبيعة سيف وحلية منطقة وجوشن وخودة
وخف ونعل ران - وهو شيء يابس تحت الخف - وحماثل ومغفر
ورأس رمح وشعيرة سكين وتركاش^(١) نشاب ، لا حلية ركاب ولجام
وسرج ، ودواة ومقامة ومرآة ومشط ومكحلة ومجرة ونحو ذلك ،
ويباح من ذهب قبيعة سيف ، ويسير فص خاتم وما دعت اليه
ضرورة ، كأنف وشد سن ، وكانت قبيعة سيفه صلى الله عليه وسلم ثمانية
مناقيل ، ولنساء منها ما جرت عادتهن بلبسه ولو زاد على ألف مثقال ،
كطوق وخلخال وسوار ودملج وقرط وقلادة وتاج وما في مخانق
ومقالد وحرائز وتعاويد ودراهم ودنانير معراة ، او في مرسلة ، ولرجل
وامرأة تحل بجوهر وزمرد وزبرجد وياقوت وفيروزج ونحوه .
وكره تختمهما بحديد ورصاص ونحاس وصفر ، ويستحب بعقيق ،
وفي « الاقناع » يباح .

فرع^٢ : كره أن يكتب على خاتم ذكر الله قرآن او غيره . وكذا
على دراهم ، وحرم نقش صورة حيوان ولبسه بها .

(١) التركاش : جعبة السهام . ز

* باب زكاة العُروض *

لا تجزىء منها ولو بهيمة أنعام بل من قيمتها نقداً ، والعرض ما يُعَدُّ لبيع وشراء لأجل ربح ولو منفعة ، وإنما تجب في قيمة بلغت نصاباً لما ملك بفعله بذية تجارة حال ملكه أو استصحاب حكمها فيما تعوض عن عرضها ، وسواء ملك العرض بمعاوضة محضة كاجارة وبيع ، وصالح عن مال بـمال ، وأخذ بشفعة واسترداد ما باعه ، أو غير محضة ككنكاح وخلع ، وصالح عن دم عمد ، أو بغير معاوضة كهبة وغنيمة ووصية واحتشاش واحتطاب واصطياد ، فإن ملكه بـارث ، أو لقطه ، أو بفعله بلا نية تجارة ثم نواها ، أو كان عنده عرض لتجارة فنواه لقنية ، ولو ثياب حرير للبسٍ محرم ، ثم لتجارة لم يصر لها في الكل حتى تباع ، ويمضي حول ، غير حلي لبس ، لأن التجارة أصل فيه ، (وإنهم) ولو غير نقد * (١) . ولو قبل عبد تجارة عمداً أو خطأ ، فصالح على مال

(١) قوله : ويتجسه ولو غير نقد - أي ولو كان حلي اللبس غير نقد كجوهر وزمرد ولؤلؤ ونحوها - أقول : كتب الشيخ عثمان على قول المنتهى: غير حلي لبس ، فقال: أي من نقد انتهى . وهو الذي يظهر إذ صرح في الاقناع وغيره ان الجوهر ونحوه لا زكاة فيه لأنه معد للاستعمال إلا ان يعد في الحلي للتجارة أو الكراء فتأمله .

صار لتجارة ، او اتخذ عصيراً لها فتخمر ثم تخلل ، عاد حكم تجارة .
وتقوم عروض عند حول ، وأوله من حين بلغت نصاباً فيستأنف
لو نقصت بأثنائه بالأحظ لفقراء من ذهب او فضة ، ولو من غير نقد بلد
او نقصت بعد ، لا بما اشترت به ، ولا اعتبار بصفة أو صنعة محرمة ،
فتقوم مغنية ساذجة وحلي محرم بوزنه كآنية نقد ، ويعتبر مباح صناعة
بقيمته ، وخصي بصفته لحل استدامته ، ومن اشترى عرضاً بعرض أو
أثمان او ساعة لقنية بعثاها لتجارة بنى على حوله ، لا إن اشترى عرضاً
بساعة او باعها به ، ولو رد عليه بعيب او ملك ساعة لتجارة نصف
حواله ثم قطع نية تجارة فيستأنفه لسوم ، ومن ملك نصاب ساعة
لتجارة ولو سبق حول سوم بلوغ قيمة تجارة او أرضاً فزرعت ببذر
تجارة أو نخلاً فأثمر فعليه زكاة تجارة فقط الا ان لا تبلغ قيمة ذلك
نصاباً فيزكي لغير تجارة فلو زرع بذر قنية بأرض تجارة ، او عكسه
فلكل حكمه .

فرع : من أكثر من شراء عقار فأرأى من زكاة زكى قيمته
وظاهر كلام الأكثر لا ، (ويتبع) وهو الأصح ما لم يكن بعد
مضي أكثر الحول * (١) .

(١) قوله : ويتبعه وهو الأصح الخ - اي ان القول بعدم وجوب
الزكاة أصح من القول بوجوبها - ما لم يكن - اي الشراء - بعد مضي
أكثر الحول قلت : لم أر من صرح يبحث المصنف فتأمل .

* فصل *

وإن اشترى صباغ ما يصبغ به ويبقى أثره كزعفران ونيل وعصفر وبقم وفوة فهو عرض تجارة يقوم عند حوله لا عتياضه عن صبغ قائم بالثوب ففيه معنى التجارة ، وكذا ما يشتريه دباغ لدبغ كعفص وقرظ ومالح وسمن ، لا ما يشتريه قصار من نحو قلي وصابون ونورة ونظرون ، وآنية عرض تجارة وآلة دابها إن أريد بيعها فال تجارة وإلا فلا ، ومن اشترى شقصاً لتجارة بألف فصار عند الحول بألفين زكاهما وأخذه شفيع بألف ، وينعكس الحكم بعكسها ، وإذا أذن كل من شريكين أو غيرهما لصاحبه في إخراج زكاته ضمن كل واحد نصيب صاحبه إن أخرجاً معاً أو جهل سابق ، وإلا ضمن الثاني ولو لم يعلم ، ويقبل قول موكل أنه أخرج قبل وكيله ، ولا يضمن إن أدى ديناً بعد أداء موكله ولم يعلم لرجوع موكل على قابض كوكيل بزكاة دفعها لساع ، لرجوع موكل بها ما دامت يده ، ولمن عليه زكاة الصدقة تطوعاً قبل إخراجها .

* باب زكاة الفطر *

صدقة الفطر واجبة بالفطر من رمضان ، ولا تسقط بعد وجوبها بموت ولا غيره ، ولا تجب إن وجد قبل غروب ليلة العيد موت أو

ردة أو بانت زوجة أو عتق عبد أو أيسر قريب معسر ، ولا إن أسلم
أو ملك قنّاً أو زوجة أو ولد له بعده .

وهي طهرة لصائم من لغو ورفث ، وتسمى فرضاً ، ومصرفها
كزكاة ، ولا يمنع وجوبها دين إلا مع طلب ، وتجب على كل مسلم ،
فلا تلزم كافرأ مات مساماً ، تلزمه مؤونة نفسه ، ولو مكاتباً أو صغيراً
فيخرج عنه من ماله وليّهُ ، بفاضل عن قوته ، ومن تلزمه مؤوته
يوم العيد وليته ولو دون صاع ، ويكفيه من تلزمه لو عدم الصاع
بعد حاجتها لمسكن و خادم ودابة و ثياب بذلة و فراش و لحاف و مخدة ،
و كتب علم يحتاجها لنظر و حفظ ، و دار يحتاج اجرّتها لنفقة ، و سائمة
يحتاج لنماؤها ، و بضاعة يحتاج لربحها ، و حلي امرأة للبسها او كراء يحتاج
اليه ، و تلزمه عمن يمونه من مسلم حتى زوجة عبده الحرة ، و قن تجارة
و مالك نفع قن فقط و مرهون ، فان لم يك لراهن غيره بيع منه بقدر
فطرته ، و مريض لا يحتاج نفقة ، و عمن تبرع بمؤوته رمضان كله ،
و آبق و مغصوب و مأسور و غائب ولو أيس منهم ، ولكن لا تجب
مع شك في حياته ، فان تبينت اخرج لما مضى ، و من لم يجد لجمعهم
بدأ بنفسه فزوجته فريقه فامه فأبيه فولده فأقرب في ميراث ، و يقرع
مع تساوي ، و تسن عن جنين ، (و ينهم) لا من ماله * ^(١) . و كان «عطاء»

(١) قوله : و يتجه لا من ماله اقول : ذكره الشارح واتجهه =

يعطي عن أبيه صدقة الفطر حتى مات ، وهو تبرع استحسنه أحمد ،
وفطرة مبعوض ولو مهايأة وقن مشترك ، ومن له أكثر من وارث أو
ملحق بأكثر من واحد تقسط بحسب ملك أو إرث ، ومن عجز
منهم لم يلزم الآخر سوى قسطه كشریک ذبي ، ولا تجب عن نفقته
بيت مال كلقيط ، أو لا مال له معين كعبد غنيمة وفیء ، ولا على
مستأجر أجیر أو ظئر^(١) بطعامهما ، ولا عن زوجة ناشز ، وإن حاملاً ،
أو لا تجب نفقتها لنحو صغر وحبس ، أو أمة تسامها ليلاً فقط ،
وهي على سيدها كما لو عجز عنها من لزمته بتسامها نهائياً ، أو عجز عنها
زوج حرة فتخرج هي ، ولا يرجعان بها على زوج أيسر ، ولمن لزمته
غيره فطرته طلبه باخراجها ، وأن يخرجها حر عن نفسه ، (وبنجم)
لا من مال من تلزمه * . وتجزئ بلا اذنه ، ومن أخرج عن
لا تلزمه فطرته باذنه أجزأ وإلا فلا ، ويخرجها عن تلزمه مع فطرته
مكان نفسه .

فرع : الأفضل إخراج فطرة يوم عيد قبل صلاة أو قدرها ،
وبأثم مؤخرها عنه ، فتجب مع ضيقه وتقضى ، وتكره بياقيه ،
لا يومين قبله ، ولا تجزئ قبلها .

= ولم أر من صرح به وهو ظاهر يقتضيه كلامهم .
(١) الظئر : التي ترضع ولد غيرها ، وقد تكون مستأجرة . ز

* فصل *

والواجب فيها صاع بر ، وفوقه أفضل ، وهو مختلف وزناً باختلاف حب ثقلاً وخفة ، فالعبرة بمثل مكيله من تمر أو زبيب أو اقط ، أو مجموع من ذلك وإن لم يك مخرج قوتاً له ، ولا يجزىء غير هذه الخمسة لقادر على تحصيلها ، ويحتاج في ثقل من أخرج وزناً أو لا^(١) ليلبغ قدر صاع ليسقط الفرض ييقين ، وقدر جماعة الصاع بأربع حفنات بكفي رجل معتدل الخلقة^(٢) ، ويجزىء دقيق بر وشعير وسويقها - وهو ما يحمص ثم يطحن - بوزن حبه ولو بلا نخل ، كبلا تنقية ، لا خبز ، ومعيب كمسوس ومبلول وقديم تغير طعمه ونحوه ، ومختلط بكثير مما لا يجزىء ، ويزاد إن قلَّ بقدره ، (وينجم) وإلا صفاه فإن عجز زاد بقدره * . ويخرج مع عدم ذلك ما يقوم مقامه من حب وتمر مكيل يُقنات كذرة ودخن وأرز وعدس وتين ، لا ما لا يقنات من نحو لحم ولبن ، وأفضل مخرج تمر فزيت فبر ، فأفنع فشعير فدقيقها فسويقها فاقط - وهو شيء يعمل من الخيض - والأفضل

(١) أي دوت وزن أو كيل بصاع . ز

(٢) انظر ملحق الأنصبة في آخر هذا الجزء .

أن لا ينقص معطى عن مدبرٍ أو نصف صاع من غيره ، ويجوز إعطاء واحد ما على جماعة وعكسه ، ولا مام ونائبه رد زكاة وفطرة وخمس ركاز الى من أخذ منه إن كان أهلاً ، ولفقير دفع فطرة وزكاة لمن دفعها اليه حتى زكاته ، « المنقح » ما لم تكن حيلة .

تنبيهٌ : لا يجزىء في فطرة وزكاة إخراج قيمة ولو لحاجة ومصلحة ، وحرم ولا يصح شراء زكاته أو صدقته ولو من غير من أخذها منه ، فإن رجعت اليه بارت أو وصية أو هبة أو أخذها من دينه جاز بلا كراهة .

﴿ باب إخراج الزكاة ﴾

هو واجبٌ فوراً ، فيضمن ساع ووكيل أخرها دفعها لفقراء بلا عذر ، كعذر مطلق وكفارة إن أمكن ولم يخف رجوع ساع أو على نفسه أو ماله ونحوه ، وله تأخيرها لأشد حاجة وقريب وجار ولحاجته الى يساره ولتعذر إخراجها من مال لنحو غيبة الى قدرته ، ولو قدر أن يخرجها من غيره ، ولا مام وساع تأخيرها عند ربها لمصلحة كقحط ، ومن بذل الواجب لزم قبوله ولا تبعة عليه ، ومن جحد وجوبها لا حيث اختلف فيه كمال غير مكلف وركاز وعرض وفطرة ، عالماً أو جاهلاً وعرف فعمل وأصر فقد ارتد ولو أخرجها ، وتؤخذ بعد

استقرارها ويعامل كمرتد، ومن منعها بخلا أو تهاوناً أخذت وعزَّراً من علم تحريم ذلك إماماً عادلاً أو عاملاً، وغير عادل لا، فإن غيَّب ماله أو كتمه أو قاتل دونها وأمكن أخذها بقتاله وجب قتاله على إمام وضعها مواضعها وأخذت فقط، ولا يكفر بقتاله للإمام، فإن لم يمكن أخذها منه استتيب ثلاثاً فإن أخرج وإلا قتل حداً وأخذت من تركته، ومن ادَّعى أدائها أو بقاء حول أو نقص نصاب أو زوال ملكه أو تجرده قريباً أو أن ما يیده لغيره أو انه مفرد أو مختلط أو علف ساعة أو قنية عرض أو أقر بقدر زكاته ولو لم يذكر قدر ماله صدق بلايين، كصلاة وكفارة، بخلاف وصية لفقراء، ويلزم عن صغير وجنون وليهما من مالهما بنية منه كنفقة قريب وزوجة وارث جناية لهما، وسن مطلقاً إظهار زكاة وتفرقة ربهما بنفسه بشرط أمانته وهو أفضل من دفعها لإمام عادلاً، وقوله عند دفعها: اللهم اجعلها مغماً ولا تجعلها مغرمًا، وقول آخذ وعامل أكد: آجَرَكَ اللهُ فيما أعطيت وبارك لك فيما أبقيت وجعله لك طهوراً. ولا يكره دعاؤه بلفظ صلاة، وله دفعها لساع وإمام ولو فاسقاً يضعها مواضعها وإلا حرم ويجب كتمها إذاً، ويبرأ بدفعها إليه ولو لم يصرفها، (ويتبعه) وكذا كل مال ضائع أو لا وارث له^(١) * . ويجزى دفع زكاة لخوارج

(١) قوله: ويتبعه وكذا كل مال ضائع أو لا وارث له - أي انه =

وبغاة ، وكذلك من أخذها من السلاطين قهراً أو اختياراً عدل فيها
 أو جار ، ولا مام طلب نذر وكفارة وزكاة إن وضعها في أهلها ،
 ولا يلزم دفعها له إذا طلبها ، وليس له إجبار ممتنع إذا .

﴿ فصل ﴾

ويشترط لخراجها نية من مكلف ، إلا أن تؤخذ قهراً أو يغيب
 ماله أو يتعذر وصول الى مالك ، بنحو حبس فأخذها ساع ، وتجزئ
 باطناً في الأخيرة فقط ، والأولى قرنهما بدفع ، وله تقديمها بيسير
 كصلاة ، فينوي الزكاة أو الصدقة الواجبه او صدقة المال أو الفطر ،
 ولا تجزئ إن نوى صدقة مطلقة ولو تصدق بجميع ماله ، ولا تجب
 نية فرض ولا تعيين من كسبه ولو اختلف جنسه ، فلو نوى بشاة عن
 خمس إبل أو اربعين شاة أجزأت عن أحدهما ، أو نوى عن ماله الغائب
 وإن كان تالفاً فعن الحاضر أجزأ عن حاضر مع تلف غائب ، وإن أدى
 قدر زكاة أحدهما صرفها بعد لا يهملها شاء كتعيينه ابتداء ، فإن لم يعين أجزأ
 عن أحدهما ، ولو نوى عن غائب ولم يشترط فبان تالفاً لم يصرفه الى

= يدفعه الى الامام ليصرفه في المصالح العامة ، ويبرأ دافعه سواء تلف في
 يد الامام أو لا ، صرفه في مصارفه أو لا قلت : ذكره الشارح وأحال على
 تحقيقه بما يأتي في باب الغصب وهو صريح فيه .

غيره ، (ويتبع) ويرجع فيما بيد ساع لتبين مخرج غير زكاة * . وإن نوى عن الغائب أن كان سالماً أو نوى وإلا فنفل فبان سالماً أجزأ ، وإن شرط ، وإلا فأرجع فله الرجوع إن بان تالفاً ، كأعتقته عن كفارتي وإن لم يجزىء رددته لرق ، وهذا زكاة أو نفل أو زكاة إرثي إن كان مات مورثي لم يجزئه ، وإن وكل في إخراج الزكاة مسلماً ، (ويتبع) ولو غير ثقة ، وإن كان خلاف المنصوص ، ويحمل نصه على من لم يعلم هل دفع أو لا * ^(١) . أجزأت نية موكل مع قرب زمن إخراج ، (ويتبع) ولو مع كفر وكييل لأنه مناول إذا * ^(٢) ، ومع بُعد زمن فلا بد من نية موكل حال دفع ، (ويتبع) أو تو كييل ^(٣) لو كييل ، وو كييل عند دفع المستحق لأنه وكييل عنه ، وتلفها بلا تقييد بيد

(١) قوله : ويتبعه ولو - كان المسلم - غير ثقة النخ اقول : قال الشارح : وقد قرب المصنف الاتجاه بهذا الحمل انتهى . قلت : اتجه المصنف ثقل النفس اليه وتطمئن عليه لكن لم أر من صرح به ولا بهذا الحمل وهو محمل وجيه فتأمل .

(٢) قوله : ويتبعه ولو مع كفرو كييل النخ اقول : لم يناقش الشارح هذا الاتجاه والظاهر لا وجه للمناقشة لان الكافر هنا مناول فقط وما تقدم من انه يشترط أن يكون مسلماً النخ هو فيما اذا كان وكيلاً في الاخراج او الدفع او تأخر الزمن فالالاتجاه وجيه لا يخالف ما قالوه فتأمل .

(٣) قوله : ويتبعه او - حال - تو كييل النخ اقول : ذكره الشارح واتجه وهو ظاهر كالصريح في كلامهم فتأمل .

وَكَيْلَ لَا سَاعَ مِنْ ضَمَانٍ رَبِّ مَالٍ ، وَفِي الْأَقْنَاعِ لَوْ قَالَ تَصَدَّقْ بِهَذَا
نَفْلًا أَوْ عَنْ كَفَّارَتِي ثُمَّ نَوَى الزَّكَاةَ قَبْلَ أَنْ يَتَصَدَّقَ أَجْزَأَ عَنْهَا لِأَنَّهُ
دَفَعَ وَكَيْلَهُ كَدَفْعِهِ ، وَظَاهَرَ كَلَامَهُمْ كَمَا فِي الْفُرُوعِ لَا يَجْزِي
لِاعْتِبَارِهِمُ النِّيَّةَ عِنْدَ التَّوَكُّلِ .

فَرْعٌ : فِي صَحَّةِ تَوَكُّلِ الْمَيِّزِ وَجِهَانِ ، الصَّوَابُ عَدَمُ الصَّحَّةِ
خِلَافًا لَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِأَدَاءِ الْعِبَادَةِ الْوَاجِبَةِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يُخْرِجُ زَكَاةَ
نَفْسِهِ فَعَيْرُهُ أُولَى .

وَمَنْ أَخْرَجَ زَكَاتَهُ مِنْ مَالٍ غَضِبَ لَمْ تَجْزِئْهُ وَلَوْ أُجِيزَ بَعْدَ ، وَمَنْ
أَخْرَجَ زَكَاةَ شَخْصٍ حَيٍّ أَوْ كَفَّارَتَهُ مِنْ مَالِهِ بِأَذْنِهِ صَحَّ وَرَجَعَ إِنْ نَوَاهُ
وِإِلَّا فَلَا ، وَمَنْ عَلِمَ «وَالْمُرَادُ ظَنُّ» أَهْلِيَّةَ أَخْذِ زَكَاةٍ كَرِهَ أَنْ يَعْلَمَهُ بِهَا ،
قَالَ أَحْمَدُ : لَمْ يَبْكُتْهُ ^(١) يُعْطِيهِ وَيَسْكُتُ . وَمَعَ عِلْمِ عَدَمِ عَادَتِهِ بِأَخْذِهَا
لَمْ يَجْزِئْهُ إِلَّا إِنْ أَعْلَمَهُ .

﴿ فِصْل ﴾

وَالْأَفْضَلُ جَعْلُ زَكَاةِ كُلِّ مَالٍ فِي فَقْرَاءِ بَلَدِهِ مَا لَمْ تَتَشَقَّقْ ^(٢)
زَكَاةَ سَائِمَةٍ فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ ، وَحَرَمٌ حَتَّى عَلَى سَاعٍ نَقْلُهَا لِمَسَافَةِ قَصْرِ وَلَوْ

(١) التَّبَكُّيْتُ : هُوَ التَّقْوِيْعُ .

(٢) أَيُّ لَمْ تَتَجَزَّأْ ، فَتَكُونُ لِشَخْصَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ . ج . ز

لرحم وشدة حاجة ، وتجزىء لا دون مسافة ، ولا نقل نذر وكفارة
ووصية مطلقة لا مقيدة بمعين ، ومن ببادية أو خلا بلده عن مستحق
فرقها بأقرب بلد منه ، ومؤونة نقل ودفع عليه ككيل ووزن ،
ومسافر بالمال يفرقها ببلد أكثر إقامته به فيه ، (ويتبعه) ومع تساوي
يخير * ^(١) . ويجب على الامام بعث السعاة قرب زمن الوجوب لقبض
زكاة المال الظاهر ، كزراع ، وثمر ، وماشية ، ويجعل أول حول ماشية
المحرّم ، وتوقف أحمد وميله لرمضان ، وسن ومم ما حصل من إبل
وبقر في أخذها وغنم في آذانها ، فعلى زكاة « لله » أو « زكاة » ، وعلى
جزية « صغار » ^(٢) أو « جزية » .

﴿ فصل ﴾

ويجوز تمجيل زكاة لحولين فقط لغير ولي محجور عليه إذا كمل
النصاب ، لا منه لحولين إن نقص ، ولا عما يستفيدة أو معدن أو ركاز
أو زرع قبل حصول ، أو نبات زرع أو طلوع طلع أو حصرم ، وبعده
يصح تمجيل ، وإن عجل عن نصاب وما ينمي لم يجز عن نماء ، فلو

(١) قوله : ويتبعه ومع تساوي يخير - أي يخير في إخراجها بأي
موضع شاء أقول : ذكره الشارح واتجه ولم أر من صرح به وهو ظاهر
لعدم المرجح فتأمل .

(٢) الصغار : هو الذل . ج

عجل مسنة عن ثلاثين بقرة وتاجها فتتجت عشراً أجزأت عن ثلاثين
ولزم للعشر ربع مسنة ، وإن تمَّ الحول والنصاب ناقص بقدر معجل
صح اذ المعجل في حكم الموجود ، فيصح عن أربعين شاة بشاة منها ،
لا بشاتين منها لجولين ، ولا بواحدة لثانٍ فقط وينقطع الحول ، ولو
عجل عن مائتي شاة فتتجت عند الحول سخلة لزمته ثالثة ، ولو عجل
شاة عن أربعين ثم أبدلها بمثلها أو نتجت أربعين سخلة ثم ماتت
الأموات^(١) أجزأ معجل عن بدل وسخال ، ومن عجل عن ثلاثمائة
درهم خمسة منها ثم حال الحول لزمه أيضاً درهمان ونصف ، ولو عجل
عن ألف خمسة وعشرين منها ثم ربحت خمسة وعشرين لزمه زكاتها ،
ومن عجل عن ألف يظنها له فبانت خمسمائة أجزأ عن عامين ، ومن
عجل عن أحد نصايه بعينه ولو من جنس فتلّف لم يصرفه للآخر ،
(وينبغي) ما لم يشترط *^(٢) . وإن مات قابض معجلاً المستحق أو ارتد
أو استغنى قبل الحول أجزأت ، لا إن دفعها لمن يعلم غناه فافقر ، وإن
مات معجل أو ارتد أو تلف النصاب أو نقص فقد بان المخرج غير
زكاة ، ولا رجوع إلا فيما يبد ساع عند تلف نصاب ، ولمن أخذ

(١) الأموات لمن لا يعقل ، والامهات لمن يعقل . ز

(٢) قوله : ويتجه ما لم يشترط قال الشارح : بأن ينوي إن سلم وإلا فعن
الآخر وهو متجه انتهى . قلت : ولم أر من صرح به وهو مقتضى كلامهم وقياس
عليه حيث صرحوا بصحة الاشتراط وإن له الصرف إلى غيره معه ، فتأمل .

الساعي منه زيادةً أن يعتد بها من قابل ، قال الموفق : إن نوى المالك التعجيل .

فرعٌ : قال أحمد في أرض صلح يأخذ السلطان منها نصف الغلة ليس له ذلك ، قيل له : فيزكي المالك عما بقي في يده ، قال : يجزىء ما أخذه السلطان عن الزكاة ، وقال أيضاً : يحسب ما أهداه للعامل من الزكاة . ومن لم يعجل لساع وكل ثقةً في قبضها أو فوض تفريقها لمالكها الثقة ، ولامام ونائبه استدلاف زكاة برضى ربها ، وتلفها بيده بلا تفریط من ضمان فقراء مطلقاً .

* باب أهل الزكاة *

ثم ثمانية ، لا يحل صرفها لغيرهم من نحو مساجد وقناطر ، وجوز الشيخ الأخذ لمحتاج لشراء كتب علم لمصاحبة دينه ودنياه .

الاول : فقير وهو أسوأ حالاً من المسكين ، وهو من لم يجد نصف كفايته وكفاية ممونه من نحو كسب لائق به أو لا يجد شيئاً .

الثاني : مسكين وهو من يجد نصفها أو أكثرها ، ولا يقدح ملكه نصاباً زكويّاً فأكثر ، فمن ملك ولو من أثمان ما لا يقوم بكفايته فليس بغني ، ولئن له عروض تجارة قيمتها ألف دينار فأكثر لا يرد عليه ربحها قدر كفايته الأخذ من زكاة ، قال أحمد : إذا كان له

عقار أو ضيعة يستغلها عشرة آلاف أو أكثر ولا تكفيه ، يأخذ من الزكاة . وقيل له يكون له الزرع القائم وليس عنده ما يحصده يأخذ من الزكاة ؟ قال : نعم . قال الشيخ : وفي معناه ما يحتاج إليه لاقامة مؤوته وإن لم ينفقه بعينه في المؤونة ، وعليه فيعطى محترف ثمن آلة حرفة وإن كثرت ، وتاجر يعطى رأس مال يكفيه ، وغيرهما من فقير ومسكين تمام كفايتهما مع عائلتهما سنة ، ولو كان احتياجهما باتلاف مالهما في المعاصي أو لم يتوبا ، ويعطى لمن بعضه حر بنسبته ، وافقره تجد من ينكحها ، اذ تحصيل المال بالبضع ليس بغنى معتبر مطلقاً ، وإن تفرغ قادر على التكسب للعلم لا للعبادة وتعدر الجمع أعطي ، ومن اعطي مالا ليفرقه جاز له إن أمن نفسه .

الثالث : عامل عليها ، كجواب وحافظ وكاتب وقاسم : وشرط كونه مساماً ، مكافئاً ، أميناً ، عالماً بأحكام زكاة ، كافياً ، (ويتبر) اشتراط ذكروريته لائنها ولاية * . من غير ذوي القربى ، ولو قنناً أو غنياً ، ويعطى قدر اجرتة منها إن لم يعقد له عقد اجارة ، إلا إن تافت بيده بلا تفریط ولا يضمن فن بيت المال ، وإن تطوع بعمله فأعطى فله الاخذ ، وإن عمل عليها إمام أو نائبه لم يأخذ شيئاً ، ويجوز كون حاملها وراعيها ونحو كيال ممن منعه ككافر وذوي قربي لأن ما يأخذه أجرة لعمله لا لعمالته ، وإن شاء إمام جعل لعامل أخذ

زكاة وتفريقها أو أخذها فقط ، فإن أطلق فله تفريقها وإلا فلا ، وتقبل شهادة مالك على عامل بوضعها غير موضعها ، ولو بعد دفعها له ، ويستردها منه ما بقيت يده وإلا لا ، ويصدق في دفعها له بلا عين ويحلف عامل المستحق ويبرأ ، وإن ثبت دفعها له ولو بشهادة أرباب أموال بعضهم لبعض بلا تخاصم غرم عامل ، وإن شهد مستحق لعامل أو عليه لم يقبل ، ويصدق عامل في قبض زكاة من ربه ولو عزل أو يجعل وفي دفع لفقير ، وفقير في عدمه ، وما خان فيه أخذها الامام لا أرباب الأموال . قال الشيخ : ويلزمه دفع حساب ما تولاها إذا طلب منه .

فرعٌ : لعامل بيع زكاة من ماشية وغيرها لمصلحة ويصرفها في الأخط لفقراء حتى في اجارة مسكن ، ولو لغير مصلحة لا يصح ويضمن .

الرابع : مؤلف وحكمه باق وهو السيد المطاع في عشيرته ، ممن يرجى إسلامه ، أو يخشى شره كخوارج^(١) ، أو يرجى بعطيته قوة إيمانه أو إسلام نظيره ، أو جبايتها ممن لا يعطيها ، أو دفع عن المسلمين ، أو نصح في الجهاد ، ويعطى ما يحصل به التأليف ، ويقبل قوله في ضعف إسلامه ، لا أنه مطاع إلا بينة ، ولا يحمل لمسلم ما أخذه لكف شره كهدية لعامل وإلا حل .

(١) انظر ملحق التراجم .

الخامس : مكاتب ولو قبل حلول نجم^(١) فيعطى وفاء دين كتابته ولو مع قوة كسب ، لا لجهة فقره لأنه قنّ ، ويجزىء أن يشتري منها لا بعرض رقبة لا تعتق عليه فيعتقها وله ولاءها ، وإن يفتدي بها أسيراً مساماً ، ومثله دفع لفقير غرمه سلطان مالاّ ليدفع جوره ، لا أن يعتق قنه أو مكاتبه عنها ، وما أعتق ساع منها فولاؤه للمسلمين .

السادس : غارم تدينّن لاصلاح ذات بين ، ولو بين أهل ذمة ، أو تحمل إتلافاً ، أو نهياً عن غيره ، أو لتسكين فتنة ولو غنياً ، إن لم يدفع من ماله أو لم يحل دينه أو دين ضمان وأعسر مع مضمون ، أو تدين لشراء نفسه من كفار ، أو مكاتب لعنق ، أو لنفسه في مباح أو محرم وتاب وأعسر ، ويعطى وفاء دينه كمكاتب ، ولو ديناً لله ، ولا يقضى منها دين ميت ، ولا مام قضاء دين منها عن حي ، والأولى له ولمالك دفعها لسيد مكاتب لرده ما قبض إن رق لعجز ، لا ما قبض مكاتب ، ولمالك دفعها لغريم مدين ولو لم يقبضها أو يأذن له ، وإن دفع لغارم لفقره جاز أن يقضي به دينه ، وإن دفع له لقضاء دينه لم يجز صرفه في غيره وإن فقيراً .

(١) أي قبل حلول وقت . ز

السابع : غاز بلاد ديوان^(١) أوله ولا يكفيه ، فيُعطى منها ولو غنياً ما يحتاج لغزوه ذهاباً وإياباً ، ونحو ثمن سلاح وفرس لفارس وحملته ، ويقبل قوله انه يريد الغزو ، ويجزىء لحج فرض فقير وعمرته ولو لم يجبها ، لا ان يشتري منها فرساً يحبسها^(٢) أو عقاراً يقفه على غزاة ، ولا غزوه على فرس منها ، ولا مام شراء فرس بزكاة رجل ودفعها اليه يغزو عليها وإن لم يغزُ ردها ، (وينجم) احتمال كفرس حيوان يُقاتل عليه وسفن للجهاد لأنه من حاجة الغازى * .

الثامن : ابن سبيل وهو المسافر المنقطع ، (وينجم) عرفاً*^(٣) .
 بغير بلده ، لا منشىء سفر منها ، فيُعطى ولو مع غناه ببلده ووُجد مقرضاً ، ما يبلغه بلده أو منتهى قصده وعوده اليها ، ان كان بسفر مباح أو محرم وتاب ، لا مكروه ونزهة ، (وينجم) ما لم يتب بأن نوى مباحاً*^(٤) . ومن اعتق عبداً لتجارة بعد وجوب زكاة قيمته أجزأ دفعها اليه .

-
- (١) الديوان : السجل يكتب به الجند مع اعطياتهم ورواتبهم . ز
 (٢) أي يجعلها وقفاً للجهاد في سبيل الله . ز
 (٣) قوله : ويتجه عرفاً - أي المنقطع عرفاً - اقول : لم أر من صرح به وهو ظاهر يقتضيه كلامهم ، والمواد منه فيما يظهر ان من لا يعد في العرف منقطعاً بان كان قريباً من بلده فلا يعطى لأنه في حكم المقيم فتأمل .
 (٤) قوله : ويتجه ما لم يتب بأن نوى - أي جعل سفره - مباحاً اقول : ذكره الشارح واتجهه وهو ظاهر ولم أر من صرح به .

ويجزى دفع نحو زكاة وكفارة لصغير لم يأكل طعاماً ويقبل
ويقبض له ولو مميزاً وليه ، ومع عدمه من يليه من أم وقريب
وغيرهما نصاً .

وسُنَّ تعميم الأصناف الثمانية بلا تفضيل إن وجدت بمحل
وجبت فيه ، ويجزى اقتصار على واحد ، ولذوي أرحامه كعمة ولو
ورثوا الضعف قرابتهم غير عمودي نسبه ^(١) ، ولمن تبرع بنفقته بضمه
إلى عياله ، وشرط تملك معطى وإقباضها له عيناً ، فلا يجزى إبراء
مدينه ، ولا حوالة بها ، ولا يصح تصرف مستحق قبل قبضها ، وهي
من ضمان مالك ، ولو قال للمالك قبل قبضها اشتر لي بها ثوباً فشرأ
لم يجزئه وهو للمالك .

﴿ فصل ﴾

وإن سقط ما على غارم ، أو مكاتب أو فضل معهما أو مع غازٍ أو
ابن سبيل شيء بعد حاجته رد الكل أو ما فضل ، وغير هؤلاء من
فقر ، ومسكين ، وعامل ، ومؤلف ، يتصرف في فاضل بما شاء ، ومن
سأل واجباً مدعياً كتابة أو غرمًا أو أنه ابن سبيل أو فقراً وعرف بغنى
لم يقبل إلا يدينه ، وهي في الأخيرة ثلاثة رجال ، وإن صدق مكاتباً

(١) عمودي النسب : الأب وإن علا والابن وإن نزل . ز

سيدُهُ أو غارماً غريمه قُبِلَ وأُعطي ، ويقلد من ادَّعى خيالاً أنه فقراً ولم يعرف بنى ، وكذا جَانِدُ ادعى عدم مكسب ، ولو متجمللاً بعد إعلامه وجوباً ، (وَبَيْعِهِ) لجاهل * (١) . انه لا حظ فيها اغني ولا قوي مكتسب ، وحرّم أخذ بدعوى غني فقراً ولو من صدقة تطوع .

وسُنَّ تفرقة زكاة في أقاربه الذين لا تلزمه مؤونتهم على قدر حاجتهم ، ويبدأ بأقربهم كجيران ، ولا يستخدم بها مُعْطَى ، ولا يدفع بها مذمة (٢) ، ولا يقي بها ماله ، كقوم عودهم برأ فيعطيه منها لدفع ما عودهم ، ومن فيه من أهل زكاة سببان أخذ بها ، ولا يجوز أن يعطى بأحدهما لا بعينه ، وإن أُعطي بها وعُين لكل سبب قدر ، وإلا كان بينهما نصفين ، وتجزئ لغريمه ومكاتبه ، ما لم تكن حيلة على إحياء ماله ولو بمواطاة ، وعند القاضي وغيره : الحيلة ان يبطيه بشرط أن يردها عليه من دينه .

﴿ فصل ﴾

ولا تجزئ الكافر غير مؤلف ، ولا كامل رق غير عامل

(١) قوله : ويتجبه لجاهل - أي الحكيم - قات : هذا الذي يظهر ولم أر من صرح به ، ولو قيل بإعلامه ، ولو كان عالماً بالحكم لعله يرتدع إن كان كاذباً ، لكان أظهر فتأمله .

ومكاتب ، ولا لزوجة وفقير ومسكين مستغنين بنفقة واجبة ولم
تتعذر، وإلا فتجزىء إذاً لا لنشوز، ولا عمودي نسبه، إلا ان يكونا
عمالاً أو مؤلفين أو غزاة أو غارمين لذات بين لا لأنفسهم، ولا
مكاتبين أو ابنا سبيل، ولا زوج ولا سائر من تلزمه نفقته ممن يرثه حال
دفع بفرض أو تعصيب ، ما لم يكن عاملاً أو غزياً أو مؤلفاً أو
مكاتباً أو ابن سبيل أو غارماً لا صلاح ذات بين ، ولا لبني « هاشم »
وهم سلالته فدخل آل « عباس » و « علي » و « جعفر » و « عقیل »
و « الحارث بن عبد المطلب » و « أبي لهب » ما لم يكونوا غزاة أو
مؤلفة أو غارمين لا صلاح ، (وينبغي) احتمال لا إن كانوا مكاتبين أو
أبناء سبيل * . ولا يجوز كونهم عاملين ، واختار الشيخ وجمع :
جواز أخذهم إن منعوا الخمس . وكزكاة كفارة ، ومثلهم مواليتهم لا
موالي مواليتهم ، ولا ولد بني « المطلب » وهم في درجة بني « امية » ،
ولا ولد هاشمية من غير هاشمي ، ولا أزواجه صلى الله عليه وسلم :
ولهاشمي أخذ صدقة تطوع ونذر ووصية لفقراء إلا النبي صلى الله عليه
وسلم ، ولمن حرم عليه زكاة قبولها هدية وتطوعاً ممن أخذها
من أهلها .

فرع : من دفع زكاة لغير مستحقها جهلاً ثم علم لم تجزئه إلا لغني

(١) انظر ملحق التراجم .

ظنه فقيراً ، ولمن لم يظنه من أهلها لم تجزئه ولو بان منهم ، وحيث دفعت لغير مستحقها لجل دافع وجب ردها له بنائها مطلقاً ، وإن تلفت فمن ضمانه ، (ويتبع) هذا مع علمه أنها زكاة * (١) .

﴿ فصل ﴾

من أبيع له أخذ شيء أبيع له سؤاله ومن لا فلا ، فيحرم سؤاله وله ما يغنيه ، ولا بأس بمسألة شرب ماء وعارية وقرض وشيء يسير كشسع نعل ، ولا بأس بسؤاله لمحتاج غيره ، وتعرض أعجب الى أحمد . وإعطاء السؤال مع صدقهم فرض كفاية ، ولو جهل حال سائل فالأصل عدم الوجوب ، وليس في المال حق واجب سوى الزكاة ، وقد يعرض ما يوجبه كاطعام جائع ونحوه ، ومن أعطي لا تقاء ذمته أو إلحاح أو إيذاء مسؤول فحرام ، ويجب أخذ مال لا شبهة فيه أتى بلا مسألة ولا استشراف نفس ، وإلا فلا بأس برده ، وعنه لا يجب ، قال الحارثي (٢) : وهو مقتضى كلام الأصحاب ، قالوا في الحج : لا يكون مستطيعاً يبذل غيره ، وفي الصلاة : لا يلزمه قبول السترة ، وصوبه في

-
- (١) قوله : ويتبع هذا « الضمان إن قبضها » مع علمه أنها زكاة « فان لم يعلم فلا ضمان عليه » أقول : ذكره الشارح واتجه به وهو مفهوم كلام المتأخرين وكالصريح في الانصاف .
- (٢) انظر ملحق التراجم .

الانصاف ، (ويتبع) وهو الأصح وإلا تناقض قولهم * ^(١) . وحرّم أخذ بدعوى غني أو إظهاره فقراً ولو من صدقة تطوع ، وسُنّ تعفف غني عنها فلا يأخذها وعدم تعرضه لها ، وتجوز له ولكافر ، وقال أحمد : في جائزة السلطان ومعاملته أكرهها ، وجائزته أحبُّ إليَّ من الصدقة . وقال : هي خير من صلة الإخوان . ومع ذلك فقد هجر أحمد أولاده وعمه لما أخذوها . قال القاضي : وهو يقتضي جواز الهجر بأخذ الشبهة ، وقد هجرت الصحابة بها في معناه كهجر ابن مسعود من ضحك في جنازة ، وحذيفة من شد الخيط للحمّي ، وعمر من سأل عن الذاريات والمرسلات والنازعات ، وعائشة لابن الزبير حين قال لتتبهين عائشة أو لأحجرن عليها ^(٢) .

﴿ فصل ﴾

صدقة التطوع تسن بفاضل عن كفاية دائمة بمتجر أو غلة أو صنعة عنه وعن من يمونه كل وقت ، وسيراً ومما يحب وكسب يده بطيب نفس في صحة ، وفي رمضان ووقت حاجة وكل زمان ومكان فاضل كالعشر والحرمين وعلى جار وعالم ودين وذي عائلة وذوي رحم لا سيما مع عداوة وهي عليهم صلة - أفضل ، ومن تصدّق بما ينقص ^(١) قوله : ويتجه وهو الأصح : أقول صرح به الخلوقي والشيخ عثمان وغيرهما . ^(٢) في الملحق تفصيل هذه الحوادث . ز

مؤونة تلزمه أو أضر بنفسه أو غيره أو كفيله أثم ، ومن أرادها بماله كله وله عائلة لهم كفاية أو يكفيهم بمكسبه أو وحده ويعلم من نفسه حسن التوكل والصبر فله ذلك وإلا حرم ، وكره لمن لا صبر أو لا عادة له على الضيق ان ينقص نفسه عن الكفاية التامة .

قال ابن الجوزي^(١) : قد ترهّد خلق كثير فأخرجوا ما بأيديهم ثم احتاجوا فدخلوا في المكروهات . وقال سعيد بن المسيب^(٢) : لا خير في من لا يحب المال يعبد به ربه ، ويؤدي به أماته ، ويصون به نفسه ، ويستغني به عن الخلق . ومن ميّز شيئاً للصدقة أو وكل فيه ثم بداله الرجوع سن إمضاؤه ، لا إبدال ما أعطى سائلاً فسخطه ، والمن بالصدقة كبيرة ، ويبطل الثواب به ، قال بعضهم : لا لقصد تربية وتأديب .

فرع^٣ : الغني الشاكر أفضل من الفقير الصابر ، وفي الصحيح : اليد العليا خير من اليد السفلى . ووقع خلف هل الأفضل كسب المال وصرفه لمستحقه أو الانقطاع للعبادة ، (وينبغي) الأول لتعدي نفعه لا مطلقاً بل على ما مرّ تفصيله أول صلاة التطوع * .

(١) انظر ملحق التراجم .

﴿ كتاب الصيام ﴾

هو إمساكٌ بذية عن أشياء مخصوصة ، بزمن معين ، من شخص مخصوص ، وصوم رمضان أحد أركان الاسلام ، وفرض في السنة الثانية من الهجرة ، فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع رمضانات ، والمستحب قول شهر رمضان ، ولا يكره قول رمضان باستقاط شهر .

وصومه فرض يجب برؤية هلاله ، فلو طلع في السماء ولم يظهر للناس لم يكن هلالاً قاله الشيخ ، فان لم يُر مع صحو ليلة الثلاثين من شعبان لم يصوموا ، فان صاموا إذاً ولو معتمدين حساباً فبان منه لم يجزى ، وإن حال دون مطالعه نحو غيم أو قتر وجب صيامه حكماً ظنياً احتياطاً بنية رمضان ، وليس ذلك بشك في النية بل في المنوي ، ويجزى إن ظهر منه ، وتثبت أحكام صوم من صلاة تراويح ووجوب كفارة بوطء فيه وإمساك من أفطر ما لم يتحقق انه من شعبان ، لا بقية الأحكام من حلول أجل ووقوع معلق وانقضاء عدة ، وكذا حكم شهر نذر صومه أو اعتكافه في وجوب شروع اذا غم هلاله ، والهلال المرئي نهاراً ولو قبل الزوال للمقبلة ، فلا يجب به صوم ولا فطر ، واذا

ثبتت رؤيته ببلد لزم الصوم جميع الناس ، وإن ثبتت نهراً أمسكوا وقضوا كمن أسلم أو عقل ، أو طهرت من حيض أو نفاس ، أو تعمد مقيم أو طاهر الفطر فسافر ، أو حاضت ، أو قدم مسافر أو برىء مريض مغطرين ، ولهم ثواب إمساك لا ثواب صيام ، وكذا لو بلغ صغير في أثنائه ، ما لم يبلغ صائماً بسن أو احتلام وقد نوى من الليل أتم وأجزأ ، كنذر إتمام نفل ، وإن علم مسافر أنه يقدم غداً لزمه الصوم ، لا صغير علم أنه يبلغ غداً لعدم تكليفه .

﴿ فصل ﴾

ويقبل في هلال رمضان خاصة خبر مكلف عدل ولو عبداً أو انثى أو بدون لفظ الشهادة أو بصحو ، ولا يختص بحاكم فيلزم الصوم من سمع رؤيته من عدل ، ولو رده الحاكم ، وتثبت بقية الأحكام من وقوع معلق ونحوه ، ولا يقبل في باقي الشهور إلا رجلان عدلان بلفظ الشهادة ، ولو صاموا ثمانية وعشرين يوماً ثم رأوا الهلال قضوا يوماً فقط ، وبشهادة اثنين ثلاثين ولم يروه أفطروا ، لا بواحد ولا لنيم ، فلو غم لشعبان ورمضان وجب تقدير رجب وشعبان ناقصين فلا يفطروا قبل اثنين وثلاثين بلا رؤية ، وكذا الزيادة لو غم لرمضان وشوال وأكملنا شعبان ورمضان وكانا ناقصين ، وقس لو غم هلال

رجب وشعبان ورمضان ، ولا يقع النقص متوالياً في أكثر من أربعة أشهر قاله النووي في «شرح مسلم»^(١) وقال الشيخ : من قال : ان رؤى الهلال صبيحة ثمان وعشرين فالشهر تام ، وإن لم يُر فناقص فليس بصحيح . ومن رآه وحده لرمضان وردت شهادته لزمه الصوم وجميع احكام الشهر من نحو طلاق وعتق معلق به ولشوال لم يفطر وجوباً ، وقال ابن عقيل : يجب الفطر سرّاً وحسنه في «الاقناع» ، (ويتبع) وهو الصواب لمن يتقنه تيقناً لا لبس معه *^(٢) . والمنفرد برؤيته بنحو مفازة^(٣) يبنى على يقين رؤيته لأنه لا يتيقن مخالفة الجماعة ، وإن شهدا به عند حاكم فردت شهادتهما فلعلم بعدالتهما ، (ويتبع) بل عليه *^(٤) الفطر ، لأن رده توقف لا حكم ، ويفطر كل منهما برؤية نفسه ورفيقه ، وينكر على من أكل برمضان ظاهراً وإن كان هناك عذر . قال ابن عقيل : إن كانت أعذار خفية منع من إظهاره كمسافر لا علامة عليه . وإنما منع لثلاثتهم ، قال أحمد : أكره المدخل السوء .

(١) انظر التعريف في الملحق . ز

(٢) قوله : ويتبعه وهو الصواب النح - أي قول ابن عقيل - اقول : اتجهه الشارح أيضاً ولم أر من صرح به وهو ظاهر لكنه خلاف المذهب فتأمل .

(٣) المفازة : الموضع المهلك . ز

(٤) قوله : ويتبعه بل عليه - أي يجب عليه الفطر - قلت ذكره الشارح وأقره ولم أر من صرح به وفيه ما فيه لأن الخلاف في الجواز وعدمه فلا يظهر الوجوب في المنقول وإن كان موافقاً للعقول فتأمل .

فإن اشتهت الأشهر على من أسير أو طُعمر أو بمفاضة ونحوه، تحررى وجوباً وصام، ويجزئه إن شك هل وقع قبله أو بعده كما لو وافقه أو ما بعده، لا إن وافق القابل فلا يجزىء عن واحد منهما اعتباراً بنية التعيين، ويقضى ما وافق عيداً أو أيام تشريق، ولو صام شعبان ثلاث سنين متوالية ثم علم قضي ما فات مرتباً شهراً على أثر شهر كصلاة فاتته، (ويتبع) أن الترتيب ليس بشرط للصحة^(١). ومن ظن الشهر لم يدخل، أو شك فصام لم يجزئه ولو أصاب.

* فصل *

ويجب الصوم على كل مسلم عاقل بالغ قادر لكن على ولي صغير مطبق أمره به وضربه عليه ليعتاده، وفي «المنهي» اعتباره بالعشر أولى، (ويتبع) أن تفصيله كصلاة فهي آكد منه ولا يضرب إلا لعشر*. ومن عجز عنه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه أفطر وعليه، لا مع نحو سفر، عن كل يوم طعام مسكين مدبر أو مدان من غيره، ولا يسقط

(١) قوله : ويتبعه أن الترتيب ليس بشرط للصحة أقول : ذكره الشارح وقال : هو معارض لما تقدم انتهى . يعني قوله : كصلاة فاتئة فإن تشبيهه بالصلاة يقتضي أن يكون الترتيب شرطاً للصحة ولعله غير مراد وإنما التشبيه في وجوب الترتيب فقط ، وما بحثه المصنف لم أر من صرح به ولعله وجه فليحور وليتأمل .

بمعجز ، ولا يجزىء صوم غيره عنه ، ومن أيس ثم قدر على قضاء لم يقض ، (ويتجه) هذا إن كان قد أطعم لثلاثاً يجمع بين بدل ومبدل * (١) .
 ومن فطر وكیره صوم بسفر قصر ولو بلا مشقة ، فلو سافر ليفطر حرم سفر وفطر ، (ويتجه) احتمال وكذا ليقصر ويمسح ثلاثاً * (٢) .
 وخوف مرض بمطش أو غيره ، وخوف مريض وحادث به في يومه ضرراً بزيادته أو طوله ولو بقول ثقة ، لا من لم يتضرر به كمن به جرب أو وجع ضرس أو اصبع أو دمل ونحوه ، وبإباح فطر بقوله ان الصوم مما يمكن العلة ، أو لا ينفع معه تداعي نحو مرض ورمد وجائفة (٣) ومأمومة (٤) ، وقال الآجري : من صنعت شاقة فان خاف تأقماً أفطر وقضى فان لم يضره تركها أثم وإلا فلا . ومن قاتل عدواً أو أحاط العدو ببلده والصوم يضعفه ساغ له الفطر نصاً ، وإن نوى حاضر صوم يوم وسافر في أثناءه فله الفطر اذا فارق بيوت قريته ، والأفضل عدمه ،

(١) قوله : ويتجه هذا إن كان قد أطعم الخ - أي أطعم قبل القدرة على القضاء ، اما اذا لم يطعم فالقضاء يتعين عليه - قلت : هو صريح في كلامهم .

(٢) قوله : ويتجه احتمال وكذا - لو سافر - ليقصر ويمسح ثلاثاً - أي فيحرم السفر ولا يستباح القصر ولا المسح ثلاثاً - قلت : هو صريح في باب المسح وفصل القصر .

(٣) الجائفة : الطعنة التي تبلغ الجوف . (٤) المأمومة : الشجة التي تصل الى أم الدماغ . ز

(وبینه) لزوم تبیت نية من نوى السفر نهراً*^(١) . وجاز وطء لمن به مرض ینتفع به فيه ، ومن به شبق یخاف تشقق نحو ذكره ولم تندفع شهوته بدون وطء کاستمناء ییده أو ید نحو زوجته جامع ولا كفارة ویقضي ما لم یتعذر قضاء لشبق فیطعم ککبیر ، ومتى لم یمکنه إلا بإفساد صوم موطوءة جاز ضرورة ، فصائمة أولى من حائض ، وتعين من لم تبلغ کجنونة وکتایة ، او کره صوم حامل ومرضع خافتا على أنفسهما أو الولد ، ویقضیان لفطر ، ویلزم من یمون الولد إن خیف علیه فقط ، إطعام مسکین فوراً لكل يوم ما یجزی فی كفارة ، ویجزی لواحد جملة ، ومتى قبل رضیع ثدی غیرها وقدر ولیه یمستأجر له ، لم یفطر أمه ، وظئر کام ، فلو تغير لبنها بصومها أو نقص فامستأجر الفسخ ، وتأثم بقصد إضرار ، وتجر على فطر إن تأذى رضیع ، ویجب فطر على من احتاجه لانقاذ آدمي معصوم من مهالكة کفرق ونحوه ، ولا یفدي ، فان قدر بدون فطر حرم ، فان دخل الماء حلقة لم یفطر ، (وبینه) کآدمي حیوان محترم*^(٢) . ویصح صوم من خاف

(١) قوله : ویتجه لزوم تبیت نية - الصوم - من نوى السفر نهراً قلت : ذكره الشارح واتجه وهو کالصريح فی کلامهم لا سيما فی الانصاف .

(٢) قوله : ویتجه کآدمي - أي فی وجوب الانقاذ - حیوان محترم أقول : قال الشارح وهو متجه وهو ظاهر اطلاق المنتهى انتهى .

لم تكن رُجِي تخفيف الكبائر ، فان لم تكن فرغ درجات ، وفي
« الفروع » تكفر طهارة وصلاة ورمضان^١ « وعرفة وعاشوراء »
الصغائر فقط . ونقل المروزي^(١) بر الوالدين كفارة للكبائر . وفي
الصحيح : « العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما^(٢) » ، قال ابن هبيرة^(٣) :
فيه إشارة الى أن كبار الطاعات يكفر الله ما بينهما ، لأنه لم يقل
كفارة لصغار ذنوبه بل اطلاقه يتناول الصغائر والكبائر . وقال الشيخ
في أهل مدينة رأى بعضهم هلال ذي الحجة ولم يثبت عند حاكم
المدينة : لهم أن يصوموا اليوم الذي هو التاسع^٤ ظاهراً ، وإن كان في
الباطن العاشر ، لحديث « صومكم يوم تصومون ، وفطركم يوم
تفطرون ، وأضحاكم يوم تضحون » . ولا يسن صوم عرفة لمن بها ،
غير متمتع وقارن عدما الهدي ، ثم التروية وهو الثامن .

فرع^٥ : ما روي في فضل اكتحال وخضاب واغتسال ومصافحة
وصلاة بعاشوراء فكذب . وما روي في فضل صوم رجب وصلاة فيه
فكذب (باتفاق أهل العلم) فيكره افراده بصوم ، وتزول ولو بفطر
يوم منه . وكرهه افراد جمعة وسبت بصوم ، وصوم يوم الشك وهو
الثلاثون من شعبان حيث لا علة إلا ان يوافق عادة في الكل ، او يصله

(١) انظر ملحق التراجم .

(٢) انظر الملحق

بصوم قبله أو نذراً أو قضاء، والنيروز والمهرجان^(١) وكل عيد لكفار، أو يوم يفر دونه بتعظيم، وتقدم رمضان يوم أو يومين فقط، ووصال وهو أن لا يتناول عمداً مفطراً بين الصومين، لغير النبي صلى الله عليه وسلم، وتزول بلقمة أو شرب، ولا يكره للسحر وتركه أولى، ونقل حنبل^(٢): أن أحمد واصل ثمانية أيام فلم يره أكل ولا شرب فيها، ولعله كان يتعاطى ما يفطره كقشر سواك، وحرم ولا يصح صوم يوم عيد، وكذا أيام تشريق إلا عن دم متعة أو قران.

﴿ فصل ﴾

من دخل في تطوع غير حج وعمره لم يجب إتمامه، ويسن وإن أفسده فلا قضاء. ويجب حيث لا عذر إتمام فرض إجماعاً، ولو كفاية أو نذراً أو موسماً كقضاء رمضان وطواف، وإن بطل فلا مزيد ولا كفارة، ويجب قطع رد معصوم عن مهلكة كالتقاذ غريق، وإذا دعاه النبي صلى الله عليه وسلم وتبطل، ويجب والديه بنقل، وتخرج زوجة من نفل لحق زوج، وجاز قطع فرض لهرب نحو غريم وقلبه نقلاً، (وبينهم) احتمال المنع حيلة ليتوصل إلى الفطر^(٣).

(١) معنى النيروز: يوم جديد، والمهرجان روح السنة وهما فارسيتان. ج

(٢) انظر التعريف في ملحق التراجم.

(٣) قوله: ويتجه احتمال المنع حيلة الخ اقول: اتجهه الشارح =

* فصل *

أفضل الشهور رمضان ، والأيام الجمعة ، وتقع فيه زيارة الرب في الجنة . وقال الشيخ : هو أفضل أيام الأسبوع إجماعاً . وقال : يوم النحر أفضل أيام العام . واختار غيره بل يوم عرفة . وأفضل الليالي ليلة القدر ، وخصت بها هذه الأمة ، وهي باقية . وقال الشيخ : ليلة الاسراء في حقه صلى الله عليه وسلم أفضل من ليلة القدر ، وسميت ليلة القدر لتقدير ما يكون تلك السنة فيها أو لشرف قدرها ، ومختصة بالعشر الأخير من رمضان ، وأوتاره أكد وأرجاها سابعته ، وعلامتها عدم حرها وبردها وطلوع شمس صبيحتها بيضاء بلا كثير شعاع ، وسن كون من دعائه فيها : « اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني » . وتنقل في العشر الأخير ، وحكي عن الأئمة : فمن قال لزوجته أنت طالق ليلة القدر قبل ليلة أوله وقع بليلة آخره وإلا فقي الأخيرة منه الأربعة في القابل ، وكطلاق نحو عتق وعين ، ومن نذر قيامها قام العشر كله .

= ولم ار من صرح به وهو موافق للتواعد ، وعليه لو فعل فقد حصل القطع للنقض فهل له الفطر او ليس له ، الظاهر الثاني فليحور .

* كتاب الاعتكاف *

وهو لزوم مسلم لا غسل عليه عاقل ولو مميزاً، مسجداً ولو ساعة
اطاعة ، على صفة مخصوصة ، فمن نذر وأطلق أجزأته ساعة لا عبوره ،
وسن أن لا ينقص عن يوم وليلة ، ولا يكره تسميته جواراً ، ويكره
تسميته خلوة ، وحرمة ابن هبيرة ، وسن كل وقت ، وبرمضان آكد ،
وأكده عشرة الأخير ، ويجب نذر ، وإن علق أو غيره بشرط تقيد
به كالله علي اعتكاف رمضان إن كنت مقيماً مثلاً ، فإن لم يكن مقيماً
لم يلزمه ، ويصح بلا صوم إلا أن يقول في نذره بصوم . فمن نذر أن
يعتكف صائماً أو بصوم أو يصوم معتكفاً أو باعتكاف أو يعتكف مصلياً
أو يصلي معتكفاً لزمه الجمع بينهما كنذر صلاة بسورة معينة ، ولا يلزمه
صلاة جميع زمن نذر فيجزئه ركعتان ، (وبنهم) لا ركعة خلافاً له * .
ولا يجزئه اعتكاف في صوم رمضان ونحوه ، (وبنهم) في اعتكاف
بعض يوم صحة نية صوم إذاً ، وأنه إن أفطر أثناء أيام اعتكافها صائماً
يستأنف * . وحرم اعتكاف زوجة وقن بلا إذن زوج وسيد ، ولهما
تحليلهما ما شرعاً فيه بلا إذن أو به وهو تطوع ، والإذن في عقد نذر
معين إذن في فعله ، وغير معين لا ، وإن لم يحللاهما من نذر خالفاً فيه

يعلم الحال ، فان بان انه طلع او لم تغرب او أكل ونحوه شاكاً في غروب ودام شكه او يعتقد به نهاراً فبان ليلاً ، ولم يجدد نية لواجب او ليلاً فبان نهاراً ، او أكل ناسياً فظن أنه قد أفطر فأكل عمداً قضي في الكل .

فرع^١ : سُنَّ لمن لزمه غسل ليلاً من نحو جنب وحائض أن يغتسل قبل طلوع فجر ، فلو لم يغتسل مطلقاً صح صومه ، وأثم من حيث الصلاة .

* فصل *

وإن جامع مكلف نهار رمضان ، لغير شبق وعذر مبيح لفطر كمرض وسفر ولو اعتقده ليلاً ، أو في يوم لزمه إمساكه بعد لزومه ، أو رأى الهلال ليلته وردت شهادته ، أو مكرهاً أو ناسياً أو نائماً أو لم ينزل بذكر أصلي في فرج أصلي ، ولو لميته أو بهيمة ، فعليه القضاء والكفارة ، فان جامع دون فرج ولو عمداً أو بغير أصلي في أصلي وعكسه ، فالقضاء فقط إن أمني أو مذى ، ومثله المساحقة من محبوب أو امرأة لامرأة خلافاً « للمنتهى » ، (وينبغي) احتمال لا شيء على من جامع بجائل ولم ينزل كفسل*^(١) . والنزع جماع ، فيلزم^(٢) من نزع طلوع فجر ،

(١) قوله : ويتجه احتمال لا شيء على من جامع بجائل ولم ينزل =

(٢) في نسخة المانع : فيلزمان - أي القضاء والكفارة .

وامرأة طاوحت غير جاهلة او ناسية كرجل ، وإلا فالقضاء فقط ،
وتدفعه بالأسهل فالأسهل ولو أدى لقتله ، (ويتجه) تفصيل مفعول
به كامرأة * (١) . ولا كفارة بغير الجماع نهار رمضان من أكل ونحوه
عمداً ، ومن جامع في يوم ثم في آخر فلكل كفارة ، كمن أعاده في
يومه بعد أن كفر ، أو وطئ في حيضة بعده لا قبله إلا بحيضة ثانية ،
ولو حاضت فنزع لزمته ، ولا تسقط إن حاضت المرأة او نفست او
مرضاً او جنناً او سافراً بعد في يومه ، وهي عتق رقبة ، فان لم يجد
فصيام شهرين متتابعين ، ويتعين صوم لقين لا عتق لمعسر أيسر ، ولو
قبل شروع في صوم خلافاً له هنا ، فان لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً ،
فان لم يجد سقطت ككفارة حيض وفطرة ، بخلاف كفارة حجب
وظهار ويمين ونذر وقتل ، وكطعام عاجز عن صوم ومؤخر قضاء

= كفسل - اي كما انه لا يجب عليه غسل - اقول : قال الشارح عن
الاتجاه لم أره لغيره لكنه ظاهر تعليلهم انتهى . وقال البهوتي في حاشية
الإقناع : يؤخذ من كلام الكافي ان الوطء بمائل لا يوجب قضاء ولا كفارة
إن لم ينزل لأنه لا يوجب الغسل .. انتهى قلت : ونظيره ما في الحج من انه
لا يفسد النسك بالوطء بمائل ويأتي في الحدود انه لا يجد الواطء اذا
كان بمائل فتأمله .

(١) قوله : ويتجه تفصيل - ذكر - مفعول به كامرأة - اي من حيث
المطاوعة والجهل والنسيان وضد ذلك - قلت : اتجه الشارح ايضاً وصرح
به التاج كما نقله الشيخ عثمان .

رمضان لا آخر ، ويسقط الجميع بتكفير غيره عنه بإذنه ، وله ان ملك
كفارة جماع رمضان إخراجها عن نفسه وأكلها ان كان أهلاً .
فرع : لا يحرم وطء قبل كفارة رمضان ولا في ليالي صيامها
عكس كفارة ظهار .

* باب ما يكره وبسبب بصوم وعلم القضاء *

كره لصائم أن يجمع ريقه فيعلمه ، وذوق طعام لغير حاجة ،
وترك بقيته بين أسنانه ، وشتم ما لا يؤمن ان يجذبه نفس كسحق
مسك وكافور ودهن وقبلة ودواعي وطء لمن تحرك شهوته ،
ومضغ علك لا يتحلل ، وحرم ما يتحلل ولو لم يبلع ريقه ، ونحو قبلة
لمن ظنَّ إنزالاً ، وتعاطي كل مفطر ، ويجب اجتناب كذب وغيبة
ونميمة وشتم وفحش ونحوه ، وفي رمضان ومكان فاضل أكد ، قال
أحمد : يتعاهد صومه من لسانه ، ولا يماري ويصون صومه . وأسقط
أبو الفرج ثوابه بنية ونحوها ولا فطر . قال أحمد : لو كانت الغيبة
تفطر ما كان لنا صوم .

* فصل *

وسُنَّ له كثرة قراءة وذكر وصدقة وكف لسانه عما يكره
كحديث بأمر دنيا بمقابر ، وقوله جهراً إن شتَم : إني صائم ، وبغير

رمضان سرّاً يزجر نفسه بذلك ، وتعجيل فطر إذا تحقق غروب ،
 ويكفي خبر واحد ، ويباح إن غلب على ظنه ، ويحرم مع شكه ،
 وكره جماع مع شك في طلوع فجر ثلث لا سحور ، وأوله نصف
 ليل ، ويسن كتأخيره إن لم يخشه ، وتحصل فضيلة بشر ، وكما لها
 بأكل ، وفطر على رطب فإن عدم قتمر ، فإن عدم فناء ، ودعاؤه عند
 فطره ، ومما ورد : اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت ، سبحانك
 وبحمدك اللهم تقبل مني إنك أنت السميع العليم . وإذا غاب حاجبها
 الأعلى^(١) أفطر الصائم حكماً ، وإن لم يطعم فلا يثاب بوصال ، ومن
 فطّر صائماً فله مثل أجره وظاهره بأي شيء كان ، وقال الشيخ :
 المراد إشباعه .

* فصل *

سُن فوراً تتابع قضاء رمضان ، إلا إذا بقي من شعبان قدر
 ما عليه فيجب كعزم عليه ولو اتسع له ، وكذا كل عبادة متراخية ،
 ومن فاته رمضان قضى عدد أيامه ، ويجزى يوم شتاء عن صيف
 كعكسه ، ويقدم وجوباً على نذر لا يخاف فوته ، (وبنه) مع

(١) حاجبها الأعلى : أي الشمس . ز

خوف فوت كل تقديم نذر*^(١). وحرّم ابتداء تطوع قبله ولا يصح،
 (وبینه) احتمال وكذا قبل واجب نحو نذر وكفارة*^(٢). وتأخيره
 لرمضان آخر بلا عذر، فان آخره بلا عذر لرمضان فأكثر لازم مع
 قضاء إطعام مسكين لكل يوم ما يجزى في كفارة، ويجزى بعده ومعه
 والأفضل قبله، ولعذر قضى فقط، ولا شيء عليه إن مات، ولغيره^(٣)
 بعد أن أدر كه رمضان فأكثر أطعم عنه لكل يوم مسكين فقط،
 لأن واجب صوم وصلاة بأصل شرع لا يقضي عنه، فلو أوصى بدراهم
 لمن يصلي أو يصوم عنه تصدق بها عنه، ومن مات وعليه نذر صوم في
 الذمة أو حج أو عمرة أو طواف أو صلاة أو اعتكاف لم يفعل منه
 شيئاً مع إمكان، غير حج - ولم يخلف مالا سن لوليه فعله، ويجوز لغيره
 بإذنه ودونه، ويجزى صوم جماعة في يوم واحد، وإن خلف مالا وجب

(١) قوله : ويتجه مع خوف فوت كل - أي من قضاء رمضان وصوم
 النذر - تقديم نذر أقول : قال في شرح الاقناع الا ان يضيق الوقت عن
 قضاء رمضان انتهى . أي فيقدم القضاء حينئذ قلت : نظر فيه الشارح ولم
 أره لغير المصنف فتأمله .

(٢) قوله : ويتجه احتمال وكذا قبل واجب نحو نذر وكفارة - أي
 يحرم التطوع قبلها ولا يصح - أقول : قال الشارح : وهو متجه لوجوب
 الكفارة على الفور وكذا النذر المطلق انتهى . قلت : وفي الكافي يجوز
 التطوع قبل القضاء انتهى .

(٣) ولغيره : أي لغير عذر . ز

فيعمله وليه ثدباً ، أو يدفع لمن يفعله عنه أو يدفع في صوم عن كل يوم طعام مسكين ، ولا يصام عن أحد في حياته إجماعاً ، ولا يقضي معين مات قبله أو جن ودام حتى اتقضى ، وموته بأثنايه يسقط الباقي ، والماضي إن كان لعذر جنون سقط وإلا فلا ، وتفصيله ما مر ، ومن مات وعاليه صوم من كفارة^(١) أو متعة ولو يوم موته فقط أطعم عنه ثلاثة مساكين .

✽ باب صوم التطوع ✽

أفضله يوم ويوم ، ولا يكره صوم الدهر إلا لخائف ضرراً أو فوت حق ، وسن ثلاثة من كل شهر ، وكونها أيام البيض أفضل ، وسميت بيضاً لا يعضاضها إلا بالقمر ونهاراً بالشمس وهي : ثلاث عشرة ، وأربع عشرة ، وخمس عشرة ، وذلك كصيام الدهر فان الحسنة بعشر أمثالها ، والاثني والحمدس ، وستة من شوال والأولى تتابعها وعقب العيد ، إلا لما منع كقضاء وصائمها مع رمضان كأنما صام الدهر ، وصوم المحرم ، وهو أفضل الصيام بعد رمضان ، وآكده عاشوراء وهو كفارة سنة ، ولم يجب ثم نسخ خلافاً للجمع ، ثم تاسوعا وأيام عشر ذي الحجة ، وهي أفضل من العشر الاخير من رمضان وآكده يوم عرفة ، وهو كفارة سنتين ، والمراد كفارة الصغائر فان

(١) اي كفارة عين .

لم تكن رُجِي تخفيف الكبائر ، فان لم تكن فرغ درجات ، وفي
« الفروع » تكفر طهارة وصلاة ورمضان^١ « وعرفة وعاشوراء »
الصغائر فقط . ونقل المروذي^(١) بر الوالدين كفارة للكبائر . وفي
الصحيح : « العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما^(٢) » ، قال ابن هبيرة^(٣) :
فيه إشارة الى أن كبار الطاعات يكفر الله ما بينهما ، لأنه لم يقل
كفارة لصغار ذنوبه بل اطلاقه يتناول الصغائر والكبائر . وقال الشيخ
في أهل مدينة رأى بعضهم هلال ذي الحجة ولم يثبت عندناكم
المدينة : لهم أن يصوموا اليوم الذي هو التاسع^٤ ظاهراً ، وإن كان في
الباطن العاشر ، لحديث « صومكم يوم تصومون ، وفطركم يوم
تفطرون ، وأضحاكم يوم تضحون » . ولا يسن صوم عرفة لمن بها ،
غير متمتع وقارن عدما الهدي ، ثم التروية وهو الثامن .

فرع^٥ : ما روي في فضل اكتحال وخضاب واغتسال ومصافحة
وصلاة بعاشوراء فكذب . وما روي في فضل صوم رجب وصلاة فيه
فكذب (باتفاق أهل العلم) فيكره افراده بصوم ، وتزول ولو بفطر
يوم منه . وكره افراد جمعة وسبت بصوم ، وصوم يوم الشك وهو
الثلاثون من شعبان حيث لا علة إلا ان يوافق عادة في الكل ، او يصله

(١) انظر ملحق التراجم .

(٢) انظر الملحق

بصوم قبله أو نذراً أو قضاء، والنيروز والمهرجان^(١) وكل عيد
لكفار، أو يوم يفر دونه بتعظيم، وتقدم رمضان يوم أو يومين فقط،
ووصال وهو أن لا يتناول عمداً مفطراً بين الصومين، لغير النبي صلى
الله عليه وسلم، وتزول بلقمة أو شرب، ولا يكره للسحر وتركه
أولى، ونقل حنبل^(٢): أن أحمد وأصل ثمانية أيام فلم يره أكل ولا شرب
فيها، ولعله كان يتعاطى ما يفطره كقشر سواك، وحرم ولا يصح
صوم يوم عيد، وكذا أيام تشريق إلا عن دم متعة أو قران.

﴿ فصل ﴾

من دخل في تطوع غير حج وعمره لم يجب إتمامه، وليس وإن
أفسده فلا قضاء. ويجب حيث لا عذر إتمام فرض إجماعاً، ولو كفاية
أو نذراً أو موسماً كقضاء رمضان وطواف، وإن بطل فلا مزيد
ولا كفارة، ويجب قطع لرد معصوم عن مهلكة كانقاذ غريق، وإذا
دعاه النبي صلى الله عليه وسلم وتبطل، ويجب والديه بنقل، وتخرج
زوجة من نفل لحق زوج، وجاز قطع فرض لهرب نحو غريم وقلبه
نفلاً، (وبينهم) احتمال المنع حيلة ليتوصل إلى الفطر^(٣).

(١) معنى النيروز: يوم جديد، والمهرجان روح السنة وهما فارسيتان. ج

(٢) انظر التعريف في ملحق التراجم.

(٣) قوله: ويتجه احتمال المنع حيلة الخ أقول: اتجه الشارح =

* فصل *

أفضل الشهور رمضان ، والأيام الجمعة ، وتقع فيه زيارة الرب في الجنة . وقال الشيخ : هو أفضل أيام الأسبوع إجماعاً . وقال : يوم النحر أفضل أيام العام . واختار غيره بل يوم عرفة . وأفضل الليالي ليلة القدر ، وخصت بها هذه الأمة ، وهي باقية . وقال الشيخ : ليلة الاسراء في حقه صلى الله عليه وسلم أفضل من ليلة القدر ، وسميت ليلة القدر لتقدير ما يكون تلك السنة فيها أو لشرف قدرها ، ومختصة بالعشر الأخير من رمضان ، وأوتاره أكد وأرجاها سابعته ، وعلامتها عدم حرها وبردها وطلوع شمس صبيحتها بيضاء بلا كثير شعاع ، وسن كون من دعائه فيها : « اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني » . وتنقل في العشر الأخير ، وحكي عن الأئمة : فمن قال لزوجته أنت طالق ليلة القدر قبل ليلة أوله وقع بليلة آخره وإلا ففي الأخيرة منه الأربعة في القابل ، وكطلاق نحو عتق ويعين ، ومن نذر قيامها قام العشر كله .

= ولم ار من صرح به وهو موافق للقواعد ، وعليه لو فعل فقد حصل القطع للنقض فهل له الفطر او ليس له ، الظاهر الثاني فليحور .

* كتاب الاعتكاف *

وهو لزوم مسلم لا غسل عليه عاقل ولو مميزاً، مسجداً ولو ساعة
اطاعة، على صفة مخصوصة، فمن نذر وأطلق أجزأته ساعة لا عبوره،
وسن أن لا ينقص عن يوم وليلة، ولا يكره تسميته جواراً، ويكره
تسميته خلوة، وحرمة ابن هبيرة، وسن كل وقت، وبرمضان آكد،
وآ كده عشره الأخير، ويجب بنذر، وإن علق أو غيره بشرط تقيد
به كالله علي اعتكاف رمضان إن كنت مقيماً مثلاً، فإن لم يكن مقيماً
لم يلزمه، ويصح بلا صوم إلا أن يقول في نذره بصوم. فمن نذر أن
يعتكف صائماً أو بصوم أو يصوم معتكفاً أو باعتكاف أو يعتكف مصلياً
أو يصلي معتكفاً لزمه الجمع بينهما كنذر صلاة بسورة معينة، ولا يلزمه
صلاة جميع زمن نذر فيجزئه ركعتان، (وينبغي) لا ركعة خلافاً له * .
ولا يجزئه اعتكاف في صوم رمضان ونحوه، (وينبغي) في اعتكاف
بعض يوم صحة نية صوم إذاً، وأنه إن أفطر أثناء أيام اعتكافها صائماً
يستأنف * . وحرم اعتكاف زوجة وقن بلا اذن زوج وسيد، ولهما
تحليلهما بما شرعاً فيه بلا اذن أو به وهو تطوع، والاذن في عقد نذر
معين اذن في فعله، وغير معين لا، وإن لم يحللاهما من نذر خالفاً فيه

صح وأجزأ مع أنه حرام فلعل الحرمة عارضة ، ولمكاتب لا نحو أم ولد اعتكاف بلا اذن ، وحج ما لم يحل نجم ، ومبعض كفن إلا مع مهاباة في نوبته فكجر ، وسن لامرأة استتار بحجاب ونحوه ، بمكان لا يصلي به الرجال ، ولا بأس به لرجل .

* فصل *

وشرط مع ما مرّ نية ، ويجب أن يعين نذر بها ، وكونه بمسجد تقام به الجماعة ، ولو من معتكفين إن لم يذمه وأتى عليه فعل صلاة والأصح بكل مسجد ، كمن اتى ، لا بمسجد بيتها - وهو ما تتخذه لصلاتها - لعدم صونه عما حرم ، وتسميته مسجداً مجازاً ، (وينبغي) لو نذر أن يعتكف ببيته بصوم ، لم يذمه الصوم لا الاعتكاف لفقد شرطه وعكسه أن يعتكف العيد صائماً لكنه يقضي صومه ويكفر * . ومن المسجد ظهره ، ورجبته المحوطة ومنازته التي هي أبوابها به ، ومنه ما زيد فيه حتى في الثواب في المسجد الحرام ، وعند جمع وحكى عن السلف ومسجد المدينة أيضاً خلافاً لجمع كابن عقيل وابن الجوزي ، وتوقف أحمد ، والأفضل لرجل تخلّل اعتكافه جمعة جامعاً ، ويتعين إن عين بنذر ولو لم يتخلله جمعة ولمن لا جمعة عليه أن يعتكف بغيره ، ويبطل بخروجه إليها ما لم يشترطه ، ومن عين مسجداً غير الثلاثة لم يتعين ،

ويخير بين اعتكاف به أو بغيره ويُكفّر ، وأفضلها الحرام فالنبوي
 فالأقصى ، فمن نذر اعتكافاً أو صلاة في أحدها لم يجزئه غيره ، إلا
 أفضل منه ، (وبنهم) احتمال ولا يكفر بفوات المحل لأنه لغرض
 وهو الأفضلية وأنه في صورة معينة يجزئه أفضل منها * . ومن نذر
 زمناً معيناً كيوم وشهر شرع قبل دخوله ، وتأخر حتى ينقضي وتابع
 وجوباً ، ولو أطلق ، فلا يفرق يوماً بساعات وشهراً بأيام ، إلا إن
 قال : أيام شهر ، وعددأ ولو ثلاثين ، فله تفريقه ما لم ينو تتابعاً فيجب ،
 ولا تدخل ليلة يوم نذر كيوم ليلة ، لكن لو قال في أثناء يوم أو ليلة
 لله عليّ أن أعتكف يوماً أو ليلة من الآن ، أو من وقتي هذا لزمه
 من ذلك الوقت الى مثله ، ومن نذر يومين أو ليلتين فأكثر متتابعة ،
 لزمه ما بين ذلك من ليل أو نهار ، وإن نذر اعتكاف يوم قدوم فلان ،
 فقدم بأثنائه ، (وبنهم) ولم يكن أخبر أنه يقدم يوم كذا * (١) .
 اعتكف الباقي ، ولم يقض الماضي ، كنذر اعتكاف زمن ماض ، وإن
 كان له عذر حال قدومه قضى وكفّر ، وإن قدم ليلاً فلا شيء عليه
 (وبنهم) أو نهاراً مكربهاً أو ميتاً * (٢) . ومن نذر اعتكاف عشر

(١) قوله : ويتجه ولم يكن أخبر الخ اقول : ذكره الشارح وقال
 ان مفهومه غير ظاهر انتهى . قلت : بل هو ظاهر موافق للعقول لكن لم
 أر من صرح به ولا من أشار اليه هنا ولا في باب النذر فتأمل .

(٢) قوله : ويتجه او نهاراً مكربهاً او ميتاً اقول : قال الشارح =

رمضان الاخير مثلاً فنقص أجزأه ، إلا إن نذر عشرة أيام من آخر الشهر ، فيقضي يوماً ، وشهراً مطلقاً كفاه شهر هلاكي ناقص ، ومن اعتكف رمضان أو عشره ، سن أن يبيت ليلة العيد في معتكفه ويخرج منه للمصلي .

﴿ فصل ﴾

يحرم خروج من لزمه تتابع مختاراً إذا كراً ، إلا لما لا بد منه ، كاتيانه بأكل وشرب لعدم ، ولا يأكل أو يشرب بيته أو سوق ، ولبول وغائط وقيء وغسل متنجس يحتاجه وطهارة واجبة ، ولو قبل دخول وقت صلاة مع انه يباح بمسجد ، وله منه بد ، وله المشي اذا خرج على عادته وقصد بيته إن لم يجد مكاناً يليق به بلا ضرر ولا منة ، ويلزمه قصد أقرب منزليه ، لا ما بذل له للمنة ، ويفعل يده بمسجد في إناء من نحو وسخ وزفر وثوم ليل ، لا من نجاسة باناء فيه أو في هوائه كبول وفصد وحجامة ، وإن دعت ضرورة لهما جاز خروجه ، كجمعة وشهادة لزمته ، ومريض وجنازة تعين خروجه

= وهو متجه لأنه لا ينسب القدوم اليه إلا مع قرينة أو نية انتهى . قلت : وهو قياس ما في الطلاق اذا عاق طلاق زوجته على ذلك فلا تطلق اذا قدم به مكرهاً أو ميتاً لأنه لم يقدم وإنما قدم به ، وهو قياس ظاهر ولم أر من صرح به ولعله مراد لغيره فتأمل .

لها ، ولا يلزمه سلوك طريق أقرب ، ولا رجوعه بعد جمعة فوراً ، بل يسن ، كعدم تكبيره لها ، وله شرط الخروج الى ما لا يلزمه من ذلك ، ولكل قرينة لم تتعين كزيارة وغسل ميت أو ماله عنه غنى وليس بقرينة كعشاء ومبيت بمنزله ، لا شرط خروج لتجارة أو لما شاء أو تكسب فيه بصنعة ، ولا يبطل اعتكاف بها لانه عاص فيه لابه ، ولا لانه إنما ينافي حرمة المسجد ، وإن قال : متى مرضت أو عرض لي عارض جاز . كشرط إحرام ، (ويتجه) مثله خروج من صلاة نذرهما إن عرض عارض ، أو من صوم إن جاع أو ضيف * ^(١) . وكما لا بد منه تعين نفير ، وإطفاء حريق ، وإنقاذ نحو غريق ، ومرض شديد ، وخوف من فتنة على نفسه أو حرمة ، أو ماله ونحوه . وعدة وفاة .

وتتجيز ^(٢) ندباً بخباء في رحبته غير المحوطة إن كانت وأمكن

(١) قوله : ويتجه مثله خروج من صلاة نذرهما الخ قلت : يرد على هذا الاتجاه في الخروج من الصلاة المذكورة بالشرط ما قالوه عند الاشتراط في الاحرام فالظاهر انه ليس له الاشتراط في الصلاة إلا ان يكون نذر صلاة طويلة تقتضي ذلك ، واما اتجاهه في الصوم فكالاعتكاف وقد جوزوا الاشتراط فيه فكذا الصوم ، ولم أر من صرح به وهو ظاهر ولعله مراد وقد ذكره الشارح وأقره فتأمل . (١) اي نزل به ضيف . ج

(٢) اي تقعد عن الصلاة ايام حيضها . ج

بلا ضرر، وإلا يبيتها، وتقضي أيام نحو حيضها، وكحيض نفاس لا استحاضة فتلجم^(١) وتستمر.

ويجب في واجب رجوع بزوال عذر، فإن أخر عن وقت إمكانه بلا عذر بطل، ولا يضر تطاول خروج معتاد، كالحاجة وطهارة وطعام وشراب وجمعة، فلا يقضي مدة خروجه كيسير خروج غير معتاد لا تطاوله، فإن تطاول عرفاً في تطوع، خير بين رجوع وعدمه، وفي واجب يجب رجوعه لمعتكفه، وله ثلاثة أحوال، ففي نذر متتابع غير معين، يخير بين بناء وقضاء، ويكفر كيمن. وبين استئناف ولا كفارة. وفي معين يقضي ويكفر لفوات المحل، وفي أيام مطلقة كخمس يتم بلا كفارة، لكنه لا يبنى على بعض ذلك اليوم.

* فصل *

وإن خرج لما لا بد منه مما مر فباع أو اشترى أو سأل عن مريض أو غيره، ولم يعرج أو يقف لذلك أو دخل مسجداً يتم اعتكافه به أقرب لمحل حاجته من الأول، أو أنهدم معتكفه فخرج لغيره جاز، وإن وقف أو كان أبعد أو خرج له ابتداء أو تلاصقا ومشى في انتقاله

(١) أي تشد عليها لجام الحيض - ج

خارجاً عنها بلا عذر أو أُخرجَ لاستيفاء حق عليه وأمكنه وفاؤه ، أو سكر ، (وبنهم) آثماً* ^(١) . أو ارتد أو خرج كله بلا عذر ، ولو قلَّ زمن خروجه أو نواه وإن لم يخرج - بطل اعتكافه ، إن كان ذا كراً عامداً مختاراً ، أو مكرهاً بحق ، ولزم استئناف اعتكاف متتابع ، بشرط أو نية ولا كفارة ، واستئناف معين قيد بتتابع أو لا ، ويكفر ويكون قضاء كل واستئنافه على صفة أدائه فيما يمكن ، فلو نذر اعتكاف رمضان ففاته لزمه شهر غيره بلا صوم .

ويبطل اعتكاف بوطء ولو ناسياً ، (وبنهم) أو مكرهاً* . في فرج أو دونه وأنزل ، ففي نقل لا شيء عليه ، وفي نذر فكهما صر «المنقح» فهو كما لو أفسده بالخروج ، وظاهر كلامهم لا يبطل بانزال ، بنحو لمس وتقبيل ، وجاز مباشرة بغير شهوة ، ولا يبطل باغما ، (وبنهم) وجنون وانه لا يقضي زمن إغماثة كنائم ^(٢) ، ولا زمن جنونه لعدم تكليفه* ^(٣) .

(١) قوله : ويتجه آثماً - أي إن سكر آثماً بطل اعتكافه لا إن شرب جاهلاً أنه خمر أو أكره على الشرب فسكر فانه لا يبطل اعتكافه أقول : اتجه الشارح ولم أر من صرح به هكذا لكنه هو المراد بقولهم إن كان عامداً ذا كراً مختاراً .

(٢) الجملة في نسخة المانع : وجنون واحتمل يقضي زمن إغماثة كصائم . ز

(٣) قوله : ويتجه وجنون وانه لا يقضي الخ - أي لا يقضي زمن

إغماثة ولا زمن جنونه - أقول : ذكره الشارح واتجه فأما قوله : =

* فصل *

سُنُّ لِمَعْتَكِفٍ تَرُكُ لِبَسِّ رَفِيعِ ثِيَابٍ ، وَتَلَذُّذٍ بِمَبَاحٍ لَهُ قَبْلَ اعْتِكَافِهِ ،
وَعَدَمِ نَوْمٍ إِلَّا عَنْ غَلَبَةِ مَتْرَبٍ أَوْ مُسْتَنْدَأٍ ، (وَبَنِيهِ) وَقَوْلُهُ إِنْ شَتَمَ :
إِنِّي مَعْتَكِفٌ * . وَتَشَاغُلُ بِقُرْبِ كَسَالَةٍ وَذِكْرِ وَاجْتِنَابِ
مَا لَا يَعْنِيهِ ، كَجِدَالٍ وَمِرَاءٍ وَكَثْرَةِ كَلَامٍ ، وَكَرِهَ ذَلِكَ لِمَعْتَكِفٍ
وغيره ، وَلَا يَسْنُ لَهُ إِقْرَاءُ قُرْآنٍ وَعِلْمٌ وَمُنَاطَرَةٌ فِيهِ ، فَإِنْ فَعَلَ فَلَا
بَأْسَ ، بَلْ هُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْعَتِكَافِ لِتَعْدِي نَفْعِهِ ، وَيَكْرَهُ أَنْ يَتَطَيَّبَ ،
وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَنَظَّفَ ، وَأَنْ تَزُورَهُ نَحْوُ زَوْجَتِهِ وَتَتَحَدَّثَ مَعَهُ وَتُصَلِّحَ
نَحْوَ شَعْرِهِ مَا لَمْ يَلْتَذْ ، وَتَتَحَدَّثَ مَعَهُ مِنْ يَأْتِيهِ لَا كَثِيرًا ، وَيَأْمُرُ بِمَا
يُرِيدُ خَفِيفًا ، وَيَتَزَوَّجُ بِالْمَسْجِدِ ، وَيَشْهَدُ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ وَغَيْرِهِ ، وَيُصَلِّحُ
وَيَعُودُ وَيَهْنِئُ وَيَعِزِّي ، وَيُؤْذِنُ وَيَقِيمُ بِهِ ، وَيَكْرَهُ صِمْتَهُ عَنِ الْكَلَامِ
إِلَى اللَّيْلِ ، وَإِنْ نَذَرَهُ لَمْ يَفِ بِهِ ، قَالَ الشَّيْخَانُ ^(١) : ظَاهِرُ الْإِخْبَارِ تَحْرِيمُهُ .

= وَجَنُونَ فَهُوَ قِيَاسٌ عَلَى الْإِحْرَامِ وَهُوَ قِيَاسُ ظَاهِرٍ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ لَا يَقْضِي
زَمَنُ إِغْيَانِهِ فَهُوَ مَفْهُومُ تَعْلِيلِهِمْ عَدَمَ الْإِبْطَالِ بِالْإِغْيَانِ لِعَدَمِ مُنَاقَاةِ لَهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ
لَا زَمَنَ جَنُونَ فَصَرَّحَ بِهِ فِي بَابِ النَّذْرِ .

(١) إِذَا أُطْلِقَ الشَّيْخَانُ عِنْدَنَا فَهِيَ الْمَجْدُ بْنُ تَيْمِيَّةَ وَالْمَوْفِقُ بْنُ قَدَامَةَ . ج

(ويُنبه) إن اعتقده قربة*^(١). وليس هو من شريعة الإسلام،
 وحديث «من صمت نجاً»^(٢) محمول على الصمت عما لا يعنيه، وعمر في
 فضل القراءة تحريم جعل القرآن بدلاً من الكلام، وينبغي لمن قصد
 المسجد أن ينوي الاعتكاف مدة لبثه فيه.

﴿فصل في أمطام المساجد﴾

المساجد، بناؤها بقرى واجب بحسب الحاجة، وهي أحب البقاع
 إلى الله، وعكسها الأسواق، وسن مراعاة أبنيتها وصونها عن كل
 قدر، كخطا وتلويت. بظاهر ما لم يؤذ مصلين فيحرم، وعلى من
 لوثه تنظيفه، وعن رائحة نحو بصل، فإن دخله آكله أو من له صنان
 أو بخار قوي أخرج، وتقدم تحريم زخرفته بنقد، وتكره بنقش
 وصنع وكتابة ونحوه مما يلهي المصلي، وإن كان من مال الوقف حرم،
 ووجب الضمان، ولا بأس بتجسيصه وتبييض حيطانه، ولم يره أحمد
 وقال: هو من زينة الدنيا. ويصان عن تعليق نحو مصحف بقبلته،
 وحرم فيه بيع وشراء ولا يصحان خلافاً للجمع، والاجارة كبيع، وسُن

(١) قوله: ويتجه إن اعتقده قربة - أي يحرم صمت المعتكف إن
 اعتقده قربة - أقول ذكره الشارح وأقره ولم أر من صرح به وهو ظاهر،
 وبه يجمع بين قول من قال بالكراهة ومن قال بالحرم فتأمل.
 (٢) انظر ملحق التراجم.

قول: لا أربح الله تجارتك^(١)، وتقدم آخر الغسل منع نحو سكران منه،
وتحريم تكسب بصفة فيه، ولا بأس بيسير لغير تكسب كرفع
ثوبه وقعود صانع فيه لينظر من يكرهه، وإن وقف خارج بابه فلا
بأس. قال أحمد: لا أرى لرجل دخل المسجد إلا أن يلزم نفسه الله كره
والتسبيح، فإن المساجد إنما بنيت لذلك وللصلاة. وفي كلام ابن عقيل
في حق من لم يتأدبوا بأداب العلم: وهل هذه إلا أفعال الأجناد،
يصولون في دولتهم ويلزمون المساجد في بطالتهم، ويجوز تعليم كتابة
لصبيان لا يحصل منهم ضرر فيه، وسن صوته عن غير مميز بلا
مصلحة، وعن لفظ وخصومة وكثرة حديث ورفع صوت بمكروه،
وعن اتخاذه طريقاً بلا حاجة، وكونه أقرب حاجة.

وكره رفع صوت فيه وفاقاً بغير علم ونحوه خلافاً للمالك، ولو
احتيج إليه، ويصان عن مزامير الشيطان من غناء وتصفيق وضرب بدف
وإنشاد شعر محرم وعمل سماع، وإنشاد ضالة ونشدها، وسن لسماعه
قول: لا وجدتها، ولا ردّها الله عليك. وعن إقامة حدّ وسل سيف،
ويمنع فيه اختلاط رجال بنساء، وايداء مصليين وغيرهم بقول أو فعل،
ومناظرة بعلم لمغالبة ومنافرة.

وبياح به عقد نكاح وقضاء وحكم ولعان وإنشاد شعر مباح،

(١) انظر ملحق التراجم.

وإدخال نحو بعير فيه ، ونوم به لمعتكف وغيره ، ومبيت ضيف
ومريض وقيلولة ، وكره تطيينه وبنائوه بنجس ، وخوض وفضول
وحديث فيه بأمر دنيا ، وارتفاق به ، وإخراج حصاه وترا به لتبرك ،
ولا تستعمل حصره وقناديله في نحو عرس وتعزية .

وحرم حفر بشر وغرس شجر به ، وجماع فيه خلافاً « للرعاية »
وعليه خلافاً « لابن تميم » وبول عليه ، وتقديم قريباً غسل نجاسة به أو
بهوائه ، وبياح غلق أبوابه في غير وقت صلاة صوناً له ، وقتل قمل
وبراغيث به ، ولا يحرم القاءه فيه لطهارته خلافاً له ^(١) ، وكلامه هنا
في كثير مسائل غير محدد وأكثره ضعيف مكرر . ويخرج منه
معبر ^(٢) لا قاص ، قال أحمد : يعجني قاص إذا كان صدوقاً ما أحوج
الناس إليه . وقال : ما أنفعهم وإن كان عامة حديثهم كذباً . وقال :
يعجني القصاص لأنهم يذكرون الميزان وعذاب القبر ، وذكر
ألفاظاً كثيرة .

وسُن كنهه يوم الخميس وتنظيفه وتطييبه ، وضوء قناديله كل
ليلة ، وكثرة إيقادها زيادة على الحاجة ممنوع ، فمن زاد عليها كيلة
نصف شعبان أو ختم من مال وقف ضمن لأن ذلك بدعة ، وإضاعة
مال خلوه عن نفع الدنيا والآخرة ، ويؤدي عادة لكثرة لفظ وهو

(١) انظر ترجمتها في الملحق .

وشغل قلوب المصلين. قال «الحارثي»: وتوهم كونه قرينة باطل لا أصل له في الشرع. ويمنع ما من استطرار حلق الفقهاء والقراء، وحرمان أن يقيم منه أحداً ويجلس أو يجلس غيره فيه إلا الصبي، ومن أئلف مسجداً ضمنه أجماعاً، ويضمن بنصب، ويجوز أن يهدم مسجد ويُجدد لمصلحة نصاً، وارتفاق بحريمه^(١) ما لم يضر بمصلين، ولا يكره تسويك به، ومن سرح شعره ونحوه وجمعه فألقاه خارجه وإلا كره يراجع لأنه يصاب عن القذاة التي تقع في العين.



(١) حريم الشيء: ما حوله من مرافقه. ج

﴿ كتاب الحج ﴾

الحجُ فرضُ كفاية كل عام وهو : قصد مكة وعرفة لعمل مخصوص في زمن مخصوص .

وهو أحد أركان الاسلام ، وفرض سنة تسع عند الأكثر ، ولم يحج - صلى الله عليه وسلم - بعد الهجرة سوى حجة الوداع سنة عشر ، وكان قارناً نضاً .

والعمرة زيارة البيت على وجه مخصوص ، ويجبان (ولو عمرة مكى) في العمر مرة واحدة إلا لعارض نذر وقضاء بشروط خمسة :

الاول والثاني : اسلام وعقل ، لوجوب صحة وإجزاء ، فلا يجبان على كافر ولو مرتدّاً ، ويعاقب على الحج وسائر فروع الاسلام كالتوحيد إجماعاً ، ولا على مجنون ، ولا يصح منه ، ولو عقده له وليه ، ويجزى من أسلم أو أفاق فأحرم وأدرك الوقوف .

الثالث والرابع : بلوغ ، وكمال حرية لغير صحة ، فلا يجبان على صغير وقت سائر أنواعه ولو مبعوضاً بمهاياة ، ولا يجزئانها عن حجة الاسلام وعمرته ، ويجزئان إن بلغ أو عتق محرماً أو لا وأحرم قبل دفع من عرفة ، أو بعده إن عاد فوقف وأدركه ،

ويلزمه (العود) أو قبل طواف عمرة، ما لم يكن في حرج وسعي بعد طواف
 قدوم، فلا يجوز له على الأصح، ولو أعاد السعي لأنه لا يشرع بمجاوزة
 عدده ولا تكراره، وخالف الوقوف إذ لا قدر له محدود، ما لم يتم
 حجه ثم يحرم ويقف ثانياً إن أمكنه، (وبتبعه) الصحة ولو بعد سعي
 إن فسخ حجه عمرة ولم يسق هدياً أو يقف بمرفة كما يأتي * . وحكم
 إحرامهما كصوم صغير بلغ بأثنائه، واختار جمع ينقلب كله
 فرضاً، (وبتبعه) لو حج وفي ظنه أنه صبي أو قن فبان بالغاً (أو) حراً
 أنه يجوز له * ^(١).

﴿ فصل ﴾

ويصحان من صغير، ويحرم ولي في مال عمن لم يعيز ولو محرماً
 أو لم يحج (ومعنى إحرامه عنه نيته الإحرام له) ويصح من أجنبي
 باذن ولي، كمميز أحرم عن نفسه باذنه، وليس له تحيله بعد، وبلا إذنه

(١) قوله: ويتجه لو حج وفي ظنه أنه صبي أو قن فبان بالغاً أو حراً
 يجوز له - أي يجوز له حجه عن حجة الاسلام - أقول: قال الشارح لعل
 وجهه أن نية الفرضية ليست شرطاً فليتأمل انتهى. قالت: والذي يظهر
 أن الاتجاه وجهه وإن لم أر من صرح به لأنه لا يشترط للأجزاء في حال
 الأداء العلم بالحصرية أو البلوغ وهو ظاهر جلي يؤخذ من كلامهم
 وتعليقهم فتدبر.

لا يصح ، (وبينهم) احتمال الصحة لو أحرم عن نفسه وموليه معاً * ^(١) . ويفعل ولي صغير ومميز ما يعجزهما ، ومالا فلا كوقوف ومبيت ، ولا يبدأ ولي في رمي إلا بنفسه ، فإن خالف وقع عن نفسه ، كاحرام من لم يحج عن غيره ، ولا يعتد برمي حلال ، (وبينهم) لا يصح رمي من غير وليه * ^(٢) . وإن أمكن صغيراً مناولة حصي لنائبه ناوله ، وإلا سن وضع حصاة في كفه ثم تؤخذ قترمي ، وإن وضعها نائب في يد صغير ورمى بها فجعل يده كآلة فحسن ، ويطاف به لعجزه راكباً أو محمولاً ، وتعتبر نية طائف به ، وكونه ممن يصح أن يعقد له الاحرام ، لا كونه طاف عن نفسه أو محرماً ، فإن نوى عن نفسه وصبي فعن صبي .

وكفارة حجه وما زاد على نفقة حضر في مال وليه ، إن أنشأ السفر به تمريناً على الطاعة ، وإلا فلا كملصحته واستيطانه بمكة ،

(١) قوله : ويتجه احتمال الصحة لو أحرم - اي الولي - عن نفسه وموليه أقول : لم أره لأحد ، واقره الشارح وقوى الاحتمال وهو ظاهر لما له من النظائر ، فيقول الولي ادخلت نفسي وهذا الصغير في نسك كذا او نحو ذلك .

(٢) قوله : ويتجه لا يصح رمي - اي عن صغير - من غير وليه أقول : قال الشارح : او من أذن له الولي بكيفية افعال الحج انتهى . وهو صريح في كلامهم حيث قالوا ويفعل ولي صغير ومميز بنفسه او بنائبه ما يعجزهما من افعال الحج كما قرره الغلوتي وغيره .

وعمد صغير ومجنون خطأ، لا يجب فيه إلا ما يجب في خطأ مكلفٍ أو نسيانه ، كحلق وتقليم ، بخلاف نحو لبس وتطيب ، لكن لو فعل وليه به ذلك لمصلحة أو حلق رأسه فعلى وليه ، وإن وجب في كفارة مطلقاً صوم صام ولي ، خلافاً «للمنتهى» في تفصيله ، اذ الصوم لا يصح ممن لم يعيز ، ومن مميز نفل ، ووطؤه كباغ ناسياً ، يمضي في فاسده ويقضيه اذا بلغ ، (وينبغي) وكذا مجنون ويقضي اذا أفاق بعد حجة إسلام* ^(١) .

* فصل *

ويصحان من قنٍ ويلزمانه بنذرته ، ولا يحرم هو ولا زوجة بنفل بلا اذن سيد وزوج ، فان فعلا حالاً ، والأفضل تركها ، ويكونان كمحصر ، وبأثم من لم يمثل ، وله وطء مخالفة أمة وزوجة ، (وينبغي) احتمال وتلزمها الفدية* . لا مع إذن ، ويصح رجوع فيه قبل إحرام ، ولو لم يعلم ، ولا (يحالان) بنذر أذن فيه لهما أو لم يؤذن فيه لهما .

(١) قوله : ويتجه وكذا مجنون - اي انه كالبالغ اذا وطئ ناسياً في انه يفسد حجه - ويقضي اذا افاق الخ اقول : ذكره الشارح وأقره ولم أره لأحد هنا لكنه ظاهر وهو الذي يقتضيه كلامهم وهو ايضاً قياس على الصغير فتأمل .

وحرّم منعها من حج فرض كملت شروطه ، وسن لها استئذانه ،
فلو لم تكمل فأحرمت به بلا اذنه لم يحللها ، فلو أحرمت بواجب فحلف
ولو بطلاق ثلاث لا تحج العام لم يجوز أن تحل ، وإن أفسد قن حجه بوطء
مضى وقضى ، ويصح (قضاء) في رقه ، وليس لسيدة منعه إن شرع فيما
أفسده سابقاً باذنه ، وإن عتق أو باع الحر في حجة فاسدة في حال تجزئه
عن حجة الفرض ، لو كانت صحيحة مضى .

وأجزأته حجة القضاء عن حجة الاسلام و (عن حجة) القضاء ،
وقن في جنايته كجر معسر ، وإن تحلل بحصر أو حله سيده لم يتحلل قبل
صوم ، ولا يُمنع منه ، وإن مات ولم يصم فلسيده أن يطعم عنه على
ما مر قبيل صوم التطوع ، وإن فسد حجه صام وكذا إن تمتع
أو قرن .

ومشتري المحرم كبائعه في تحليه وعدمه ، وله الفسخ إن لم يعلم ،
ولم يملك تحليه ، ولكل من أبوي بالغٍ منعه من إحرام بنفل
كجهاد ، ولا يحللانه .

وحرّم طاعتهما في معصية ، كترك حج وسفر لعلم واجبين ،
وليس لهما منعه من نحو سنة راتبة على الأصح ، ووقع خلف في المباح
فقليل : تلزمه طاعتهما ولو كانا فاسقين ، فلا يسافر إلا باذنها . (ويتبع)

صحة هذا في سفره وفي كل ما يخافان عليه منه * (١). وأما ما يفعله
حضر أكصلاة نافلة ونحو ذلك فقال ابن مفلح في « الآداب » :
لا يعتبر فيه اذنها ، ولا أظن أحداً يعتبره ، ولا وجه له ، والعمل على
خلافه انتهى .

ولا يحلل غريم مديناً ، وليس لولي سفيه مبدّرٍ منعه من
حج فرض ولا تحليله ، وتدفع نفقته لثقة ينفق عليه في الطريق ،
ويحلل بصوم إن أحرم بنفل وزادت نفقته على نفقة الإقامة
ولم يكتسبها .

الخامس : الاستطاعة الكف به ، ولا تبطل بجنون وردة ،
وتشترط لوجوب فقط ، وهي ملك زاد يحتاجه ووعائه ، ولا يلزمه
حملة إن وجد بالمنازل ، وملك راحلة بآلة تصلح لمثله من نحو رحل
وقتب وهودج ، وخادم إن خُدم مثله بمسافة قصر لا مادونها ، إلا
لعاجز عن مشي ، ولا يلزمه حبواً ولو أمكنه ، أو ملك ما يقدر به على
تحصيل ذلك فاضلاً عما يحتاجه ، من كتب ومسكن وخادم
وما لا بد منه من نحو لباس وغطاء ، فإن أمكن بيع فاضل عن حاجته
وشراء ما يكفيه ويفضل ما يحجج به لزمه ، وعن قضاء دين لله أو آدمي
(١) قوله : ويتجه صحة هذا - أي القول بوجوب طاعتها في المباح - في
سفره وفي كل ما يخافان عليه منه قلت : ذكره الشارح واستحسنه ولم أر
من صرح به وهو ظاهر يقتضيه كلامهم فتأمل .

ومؤونه ومؤونة عياله على الدوام ، من عقار أو بضاعة أو صناعة ونحوها ، ولا يصير مستطيعاً ببذل ذلك له ولو من ولده .

وينبغي إكثار من زاد ونفقة ليؤثر محتاجاً ورفيقاً ، وسن أن لا يشارك غيره في زاد ونحوه ، فان تكلف الحج من لا يلزمه ولا ضرر ولا مسألة لاستغنائه بصنعة سن له الحج ، وكره لمن حرفته المسألة ، قال أحمد : لا أحب له ذلك يتوكل على أزواد الناس . فان ترك به واجباً حرم .

ومن الاستطاعة سعة وقت وأمن طريق ، وإلا فلا يكون شهيداً ، قال الشيخ : أعان على نفسه . يمكن سلوكه ولو بحراً ، أو غير معتاد بلا خفارة لا يسيرة^(١) قال الموفق وغيره : يوجد فيه الماء والعلف على المعتاد . ودليل لجاهل وقائد لا عمى ويلزمها اجرة مثلها ، فيعتبر قدرة عليها فان تبرعاً لم يلزم ، وعنه هذه من شرائط لزوم الأداء والسعي ، وعليه فلو مات قبل ذلك وجب الحج في ماله اختاره الأكثر ، ويأثم إن لم يعزم على الفعل كما تقول في طروء حيض ، فالعزم على العبادة مع العجز يقوم مقام الأداء في عدم الاثم ، فن كملت له الشروط وجب عليه السعي فوراً اذا كان في وقت المسير ، والعاجز

(١) قوله : بلا خفارة لا يسيرة . قلت ومن قال بذلك المجد وهو ظاهر الاقناع ، وظاهر المنتهى لا يلزمه الحج مع الخفارة وإن كانت يسيرة وعلى هذا أكثر الأصحاب .

لكبر أو مرض لا يرجى برؤه ، (ويتبعه) ومنه شبق وجنون * (١) .
أو ثقل لا يقدر معه ركوباً إلا بعسقة شديدة ، أو لكونه نضو الخلقة
لا يقدر ثبوتاً على راحة إلا بعسقة غير محتملة ، يلزمه أن يقيم نائباً حراً
ولو امرأة يحج ويعتمر عنه ، فوراً من بلده أو موضع أسره فيه ،
وأجزاً عن عوفي ، لا قبل إحرام نائبه ، (ويتبعه) ولا يرجع عليه بما
اتفق قبل أن عوفي بل بعده لعزله إذا * (١) . ويسقطان عن مات
ولم يجد نائباً .

ومن لزمه فتوفي ولو قبل التمكن بحبس بحق أو ظلم أو اعتداد ،
أخرج عنه من جميع ماله حجة وعمره من حيث وجبا ، ويجزى من
أقرب وطنيه ، ومن خارج بلده لدون مسافة قصر لا فوقها فلا يجزئه ،
ويسقط بحج أجني عنه مطلقاً ، ويرجع على تركته إن نواه ، لا عن

(١) قوله : ويتبعه ومنه - أي المرض الذي لا يرجى برؤه - شبق وجنون
- أي شبق شديد وجنون مطبق - أقول : ذكره الشارح واتجهه ولم أر من
صرح به ، وهو ظاهر في الشبق لأنه قياس ما في الصوم وأما في الجنون
فقولهم صريح في أنه لا تبطل الاستطاعة بالجنون فيحج عنه .

(١) قوله : ويتبعه ولا يرجع عليه (أي المستنيب على نائبه) بما اتفق
قبل أن عوفي بل (بما اتفق) بعده لعزله إذن (أي لانعزاله حكماً) أقول :
قال ابن عوض في حاشية الدليل : قال ابن نصر الله : لكن إذا لم يعلم النائب
حتى أحرم .. فيتجه وقوعه عن مستنبيه ولزوم نفقته أيضاً والله أعلم انتهى .
قلت : وتفصيل المصنف في هذا ظاهر ، وقد صرح به م . ص في شرح
المفردات ، وقول ابن نصر الله أظهر يُعص عليه بالنواجد فتأمل .

حي بلا إذنه ، ويقع عن نفسه ولو نفلاً ، فإن جعل ثوابه له حصل لما
 مرّ آخر الجنائز ، ومن ضاق ماله أو لزمه دين أخذ لحج بحصته وحج
 به من حيث بلغ ، وإن مات أو نائبه بطريقه حج عنه من حيث مات
 فيما بقي مسافة وفعلاً وقولاً ، وإن صدّ فعل ما بقي ، وإن وصى
 بنفل وأطلق جاز من ميقات بلد موص ، ما لم تمنع قرينة كبذل
 مال كثير .

﴿ فصل ﴾

ولا يصح ممن لم يحج أو يعتمر عن نفسه ولو القضاء حج أو عمرة
 عن غيره ولا نذره ولا نافلته ، فإن فعل انصرف لحجة الاسلام
 وعمرته أو القضاء ، والنائب كمنوب عنه ، فلو أحرم بنذر منوبه وقع
 عن حجة الاسلام .

ويصح أن يحج عن عاجز أو ميت واحد في فرضه ، وآخر في
 نذره في عام ، وأيهما أحرم أولاً فعن حجة الاسلام ، ثم الأخرى عن
 نذره ولو لم ينوه ، وبنفل من عليه نذر فعن نذره أشبه حجة الاسلام ،
 ويصح أن يحج عن غيره ويتنفل به من عليه عمرة وعكسه ، وأن
 يجعل قارن الحج عن شخص والعمرة عن آخر باذنها ، وأن يستنيب
 قادر وغيره في نفل حج وبعضه ، والنائب أمين فيما أعطيه ليحج منه

فيضمن ، (ويتجه) حيث لا عقد يجعل معلوم * (١) - ما زاد على نفقة المعروف ، أو طريق أقرب بلا ضرر ، ويرد ما فضل وتحسب له نفقة رجوعه وخادمه إن خدم مثله ، ويرجع بها استدانه لعذر ، وبما أنفق عن نفسه بنية رجوع ، وما لزم نائباً من دم وغيره بمخالفته فمنه ، حتى دم تمتع وقران لم يؤذن له فيها .

ونفقة حج فسد على نائب كقضائه ، ويرد ما أخذ ، (ويتجه) تبين وقوع الحج من أصله عن النائب * . وإن أحرم عن اثنين أو أحدهما لا بعينه وقع عن نفسه ، ومن أخذ من اثنين أجره حجبتين ليحج عنهما في عام أدب ، ومن استنابه اثنان بعام في نسك فأحرم عن أحدهما بعينه ولم ينسه صح ، ولم يصح إحرامه للآخر بعده ، وإن نسيه وتعدر علمه فإن فرط أعاد الحج عنهما ، وإن فرط موصى إليه غرم ذلك ، وإلا فمن تركه موصيه ، ولا تعتبر تسمية نائب لفظاً فلو جهل اسمه أو نسبه لبي عمن سلم إليه المال ليحج به عنه ، ويتعين نائب بتعيين وصي جعل له التعيين ، فإن أبى عين غيره ، ويأتي في الموصى له .

(١) قوله : ويتجه حيث لا عقد يجعل معلوم - أي فإن كان العقد على جعل معلوم فلا ضمان عليه في تصرفه - أقول : ذكره الشارح واتجه وهو صريح في كلامهم في الجعالة والوصايا .

فرع^١ : سُنُّ أَنْ يَحْجَّ عَنْ أَبِيهِ مِيتِينَ أَوْ عَاجِزِينَ ، وَيَقْدُمُ أُمَّهُ
لَا نَهَا أَحَقُّ بِالْبَرِّ ، وَوَاجِبٌ أَيْهِ عَلَى نَفْلِهَا .

* فصل *

وشرط لوجوب سمي على أنثى محرمة ، ويعتبر لها حيث بلغت
سبعاً في كل سفر فلا يحل بدونه ، لا بأطراف بلد مع أمن ، وهو
زوج أو سيد لا سيدة خلافاً « للشيخ » (وينبغي) إلا إن سافرت
السيدة مع محرم واحتاجت إليها * . أو ذكر مسلم مكلف ولو عبداً
تحرم عليه أبداً لحرمتها ، بخلاف ملاعنة بنسب أو سبب مباح
كحلل آل آباء وأبناء وامهات نساء ، بخلاف وطء زنى أو شبهة ،
(وينبغي) احتمال لو تزوجها بعد لا يعود محرماً * ^(١) . سوى نساء
النبي صلى الله عليه وسلم ، ونفقته ولو زوجها عليها ، فيشترط لها ملك
زاد وراحلة لهما ، ولا يلزمه مع بذلها ذلك سفر معها ، وتكون كمن
لا محرم لها ، فإن تزوجت من يحج بها فلا بأس ، ومن أيسر منه
استنابت ، وإن حجت بدونه حرم وأجزأ ، وإن مات بالطريق بعيداً

(١) قوله : ويتجه احتمال لو تزوجها - أي من وطئها بزنا أو شبهة بعد
لا يعود محرماً - أي لما قلت : نظر الشارح في هذا الاتجاه وقال عن المصنف :
لم يسبق إليه تصريحاً ولا تلويحاً بل متى تزوجها بنكاح صحيح صار محرماً لها
انتهى . قلت : ولم أر من صرح به ولا من أشار إليه فالنظر ظاهر .

مضت في حجبها ولم تصر محصورة ، وقريباً ترجع ، وإن كان زوجاً
فيأتي في العدد .

فرعٌ : يصح حج منسوب وأجير خدمة وتاجر ، والثواب
بحسب الاخلاص ، ومن أراد الحج فليبادر في خروج من مظالم ،
وتحصيل رفيق حسنٍ سيما عالم .

قال أحمد : كل شيء من الخير يبادر به ، ويصلي ركعتين ويدعو
بدعاء الاستخارة ، ويصلي بمنزله ركعتين ويقول : « اللهم هذا ديني
وأهلي ومالي وولدي ، وديعة عندك ، اللهم أنت الصاحب في السفر ،
والخليفة في الأهل والمال والولد » وقال الشيخ : يدعو قبل السلام
أفضل . ويخرج مبكراً يوم خميس أو اثنين ، ويقول اذا نزل منزلاً
أو دخل بلدًا ما ورد " .



﴿ باب المواقيت ﴾

وهي : مواضع وأزمنة معينة لعبادة مخصوصة ، فمِقات أهل المدينة « ذو الحليفة » ، عن المدينة ستة أميال ، وعن مكة عشر مراحل .

ومصر والشام والمغرب « الجحفة » ، قرية كبيرة بقرب رابغ ، والجحفة دونها يبسير ، عن مكة ثلاث مراحل .

والثلاثة الباقية بين كل منها وبين مكة مرحلتان ، فاليمن « يلملم » ويقال « ألملم » جبل ، ونجد الحجاز ، ونجد اليمن ، والطائف « قرن » جبل أيضاً ، والمشرق وخراسان والعراق « ذات عرق » قرية خربة قديمة ، وعرق جبل مشرف على العقيق ، وكلها ثبتت بنص لا باجتهاد عمر .

وهي لأهلها ولمن مرَّ عليها كشامي مرَّ بذي الحليفة ، ومدني سلك طريق الجحفة فيحرم منها ، والأفضل إحرام من أول ميقات وهو طرفه الأبعد عن مكة ، والعبرة في هذه المواقيت بالبقاع ، لا ما بني بقربها وسمي باسمها ، فينبغي تحري آثار القرى القديمة ، ومن منزله

دونها فميقاته منزله ، (وبنعم) بلده كلها منزله * (١) . ومن له منزلان
 جاز أن يحرم من أقرب لمكة ، وأبعد أفضل .
 ويحرم من بمكة لحج منها ، ونصه من المسجد وفي « المبهج »
 من تحت الميزاب وهو أفضل ، وجاز وصح من خارج الحرم ، ولا
 دم عليه ، ولعمرة من الحل ، ويصح من مكة وعليه دم وتجزئه ولو لم
 يخرج للحل ، ومن أحرم من مكة قارناً فلا دم تغلياً للحج ، ومن لم
 يمر بميقات ، أحرم إذا علم أنه حاذى أقربها منه ، وسُن أن يحتاط
 فإن استويا ، فن أبعدهما عن مكة ، فإن لم يحاذ ميقاتاً أحرم عن
 مكة بمرحلتين .

﴿ فصل ﴾

ولا يحل لمكلف حر مسلم أراد مكة أو الحرم أو نسكاً، تجاوز
 ميقات بلا إحرام ، إلا لقتال مباح أو خوف أو حاجة تتكرر ،
 كخطاب ومكي يتردد لقريته بالحل ، (وبنعم) أو خارج الميقات * .
 ثم إن زال عذر من حل له التجاوز بلا إحرام أو أراد مكة بعد تجاوزه
 فمن موضعه ، ولا دم عليه ، ومن أحرم لدخول مكة لا لنسك طاف
 (١) قوله : ويتجه - ان - بلده كلها منزله - اي فيحرم من اي عاها
 شاء - اقول : ذكره الشارح واتجه ، وهو ظاهر كلامهم ، وصريح كلام
 الخوفي أن الأولى الاحرام من الأبعد انتهى .

وسعى وحلق وحل ، وأبىح للنبي صلى عليه وسلم وأصحابه دخول مكة محلين ساعة ، وهي من طلوع الشمس الى صلاة العصر لا قطع شجر، ومن جاوزه يزيد نسكاً جاهلاً أو ناسياً ، لزمه أن يرجع فيحرم منه إن لم يخف فوت حج أو غيره ، ويلزمه إن أحرم من موضعه دم ، ولا يسقط إن أفسده أو رجع لميقات ، (ويتبعه) أن لا دم بغير إحرام * (١).

فرع : كره إحرام قبل ميقات ، وبحج قبل أشهره وينعقد ، وهي : شوال ، وذو القعدة ، وعشر من ذي الحجة ، ويوم النحر منها ، وهو يوم الحج الأكبر ، وميقات العمرة جميع العام ويأتي .



(١) قوله : ويتجه أن لا دم - عليه لو رجع الى الميقات - بغير إحرام أقول : قال في « الانصاف » : وهو المذهب وعليه جماهير الأصحاب انتهى . قلت : وهو صريح في « الاقناع » ايضاً .

* باب الإحرام *

وهو : نية النسك أي الدخول فيه ، فلا ينعقد بدونها ، وسمي إحراماً لتحريم ما كان يحل ، وسُن لمريده غسل أو تيمم لعدم ، ولا يضر حدثه بين غسل وإحرام ، (وينبغي) ولو بجماع وحيض وأن الطفل يغسله وليه * (١).

وتنظف بأخذ شعر وظفر وقطع رائحة كريهة ، وتطيب بنحو مسك وعود وماء ورد ، وخضاب لها بحناء .

وكره بعده كتطيب في ثوبه قبله ، وله استدامته ما لم ينزعه . فإن لبسه أو نقل طيب بدنه لموضع آخر قدَى ، لا إن سال بعرق أو شمس .

وسُن لبس إزار ورداء أبيضين نظيفين ونعلين ، بعد مجرد ذكر عن مخيط ، وإحرامه عقب صلاة فرض أو ركعتين نقلاً ، لا وقت نهى ولا عادم ماء وتراب ، وإن يعين نسكاً ويلفظ به ، وأن يشترط

(١) قوله ويتجه ولو - كان حدثه - بجماع وحيض ، وأن الطفل يغسله وليه أقول : ذكره الشارح وأقره . ولم أر من صرح بالحيض وإمكانه داخل في عموم قولهم : ولا يضر حدثه بين حل وإحرام ، وأما الطفل فلم أر من صرح به أيضاً ولعله مراد ويقتضيه كلامهم فتأمل .

فيقول : اللهم إني أريد النسك الفلاني ، فيسره لي وتقبله مني ، وإن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني ، وكيف اشترط جاز ، كقوله : إن تيسر ، وإلا فلا حرج عليّ ، ويستفيد به أنه متى حبس بمرض أو غيره حل مجاناً ، وإن لم يلفظ بشرط أو شرط أن يحل متى شاء ، أو إن أفسده لم يقضه لم يصح ، وشرط تنجيز إحرام ، فلا ينعقد معلقاً كأن أحرم زيد ، أو قدم فانا محرم (ويتجه) وبمشيئة الله كصوم ، وأنه لا ينعقد متلاعباً* ^(١) . وينعقد فاسداً حال جماع ، ويلزم المضي في فاسده ، ويبطل برودة لا بجنون وإغماء وسكر وموت ، ولا ينعقد مع وجود أحدها .

* فصل *

ويخير مرید إحرام بين تمتع وهو أفضل ، فافراد ، فقران .
فالتمتع : أن يحرم بعمره في أشهر الحج ، ثم به في عامه من أين شاء بعد فراغه منها .

والافراد : أن يحرم بحج ثم بعمره بعد فراغه منه .

(١) قوله : ويتجه - وإن علق إحرامه - بمشيئة الله - فحكمه - كصوم - أي على ما مر من أنه ينعقد إن قصد بالمشيئة التبرك - وأنه لا ينعقد متلاعباً - أي إن كان متردداً في القصد - أقول : ذكره الشارح واتجه وهو ظاهر ، وقد صرحوا بنظيره في غيره وهذا كذلك .

والقران أن يحرم بهما معاً ، أو بها ثم يدخله عليها قبل شروع في طوافها ، ويصح ممن معه هدي ولو بعد سعيها ، ويصير قارناً ولو بغير أشهر الحج ، وتندرج أفعال عمرة قارن بحج ، ومن أحرم به ثم أدخلها عليه لم يصح إحرامه بها .

ويجب على متمتع وقارن دم نسك لا جبران ، بشرط أن لا يكونا من حاضري المسجد الحرام (وهم أهل الحرم) ومن منه دون مسافة قصر ، فلو استوطن افي مكة أو ما قاربها فحاضر ، أو كان بعض أهله بمكة والآخر عنها فوق مسافة قصر ، ولو أحرم من الأبعد أو كانت إقامته به أكثر ، لأن بعض أهله من حاضري المسجد الحرام ، ومن دخلها ولو ناوياً الإقامة ، أو مكياً استوطن بلداً بعيداً ، متمتعاً أو قارناً لزمه دم .

وشرط في دم متمتع وحده ستة شروط : (١) أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ، فمن أحرم برمضان وفعل العمرة بشوال لا دم عليه . (٢) وأن يحج عامه (٣) وأن لا يسافر بينهما مسافة قصر ، فإن سافر فأحرم بحج فلا دم . (٤) وأن يحل منها قبل إحرامه به ، وإلا صار قارناً بشرطه . (٥) وأن يحرم بها من ميقات أو مسافة قصر فأكثر من مكة ، وإلا لزمه دم لمجاوزة ميقات وكلام «الاقناع» هنا غير محرز . (٦) وأن ينوي التمتع في ابتدائها أو أثنائها ، فلا تكفي نية

العمرة فقط ، ولا يعتبر وقوع النسكين عن واحد ، فلو اعتمر لنفسه وحج عن غيره أو عكسه ، أو فعل ذلك عن اثنين بلا إذن فعليه دم تمتع ، (وبنهم) وإلا فعليهما نصفين إن تمتع باذنهما وكذا صوم * .
ولا هذه الشروط في كونه متمتعاً ، ويلزم الدم بطلوع فجر يوم النحر ، ويأتي وقت ذبحه .

ولا يسقط دم تمتع وقران بفساد نسكها أو فواته ، وإذا قضى القارن قارناً لزمه دمان دم لقرانه الأول ، ودم لثان .

وإن قضى مفرداً لم يلزمه شيء ، وجزم جمع : يلزمه دم لقرانه الأول . فإذا فرغ أحرم بعمرة من أبعده ميقاتيه وإلا فدم ، وإن قضى متمتعاً أحرم به من الأبعد ، إذا فرغ منها .

وسن لمفرد وقارن فسخ نيتها بحج ونيويان بإحرامها ذلك عمرة مفردة ، فإذا حلاً أحرم به ليصير متمتعين ، ولو طافا وسعيا فبقصران وقد حلاً ما لم يسوقا هدياً أو يقفا بعرفة ، فلو فسخا في الحالتين فلفوا ، وإن ساقه متمتع لم يكن له أن يحل فيحرم بحج إذا طاف وسعى لعمرة قبل تحليل بحلق ، فإذا ذبحه يوم النحر حل منهما معاً ، (وبنهم) أنه في هذه قارن * .

والمعتمر غير المتمتع يحل بكل حال في أشهر الحج أو غيرها ولو كان معه هدي ، والمتمتع إن حاضت قبل طواف العمرة فخشيت

أو غيرها فوات الحج أحرمت به وصارت قارئة ، ولم تقض طواف القدوم .

ويجب على قارن وقف قبل طواف وسعي دم قران وتسقط العمرة كذا في « المنتهى » .

* فصل *

ومن أحرم وأطلق ، بأن لم يعين نسكاً صح وفاقاً وصرفه لما شاء بنيته ، وما عمل قبل فلفو ، وبما أو بمثل ما أحرم فلان وعلم انعقد بمثله ، فان تبين إطلاقه فالثاني صرفه لما شاء ، لا لما يصرفه أو صرفه فلان ، وإن جهل إحرامه سن صرفه عمرة ، ولو شك هل أحرم الأول فكما لو لم يحرم فينعقد مطلقاً فيصرفه لما شاء ، (ويتبر) لو تبين الحال بعد فكمن أحرم بنسك ونسيه ، وأنه لو أحرم كاحرام اثنين واتفق نسكهما فهو كواحد منهما ، وإلا فقارن * . ولو كان إحرام الأول فاسداً انعقد الثاني بمثله صحيحاً ، ويصح أحرمت يوماً أو بنصف نسك ونحوهما فلا يتبعض كطلاق ، لا إن أحرم زيد فأنا محرم .

ومن أحرم بمحيتين أو بعمرتين انعقد باحداهما ولغت الأخرى ، ونسك ونسيه قبل طواف صرفه لعمرة ندباً ، ويجوز لغيرها ، فإلى قران أو افراد يصح حجاً فقط ، لاحتمال ادخالها عليه ولا دم ، وإلى

تتمتع فكفسخ حج لعمرة يلزمه دم متعة بشروطه ويجزئه عنها ، وبعد طواف ولا هدي معه يتعين اليها لامتناع إدخاله عليها اذا ، (ويتبع) لزوم إعادة طواف * ^(١) . فيسعى ويحلق ثم يحرم بحج مع بقاء وقت وقوف ويطمه ، (ويتبع) ولا دم للحلق إن تبين أنه كان حاجاً ، خلافاً لهما لأن الحج فسخ بالصرف * ^(٢) . ومع مخالفته بصرفه لحج أو قران وجهل الحال يتحلل بفعل حج ، ولم يجزئه عن حج ولا عمرة للشك ولا دم ولا قضاء ، وما عليه من واجب ففي ذمته يلزمه فعله ، (ويتبع) احتمال لزوم قضاء حج لو وطى بعد حلق * ^(٣) .

(١) قوله : ويتبعه لزوم إعادة طواف الحج - أي طواف من نسي ما أحرم به وقد صرف نسكه الى العمرة قال الشارح : وهو متبعه لعدم جزمه بالنسك الذي وقع بالطواف له انتهى قلت : وهو ظاهر .

(٢) قوله : ويتبعه ولا دم للحلق إن تبين انه كان حاجاً خلافاً لهما الحج - أي للاقناع والمنتهى حيث أوجباً عليه الدم - قال الشارح : وهو متبعه ثم نقل عبارة م من في شرح المنتهى في أنه لا دم عليه وتبعه الخلوقي والشيخ عثمان ففي ذلك موافقة للمصنف وهو ظاهر .

(٣) قوله : ويتبعه احتمال لزوم قضاء حج لو وطى بعد حلق ، قال الشارح : فيه مصادمة لظاهر إطلاق اصله فتأمل انتهى . قلت : الذي يظهر لا مصادمة لأنها لم يتعرضا لما بحثه المصنف ولأن الوطء قبل التحلل الأول مفسد للنسك ، ولم أر من صرح به وهو فيما يظهر وجيه موافق للقواعد ويؤخذ من كلامهم فتأمل وتدبر .

ومن معه هدي صرفه لحج وأجزأه حبه فقط ، ويأتي حكم أحد
طوافين بحدث وجهل ، ومن أهل لعامين بأن قال : لبيك العام
والعام القابل حج من عامه واعتمر من قابل ، (وينعم) احتمال
ذلك ندب * (١).

﴿ فصل ﴾

وسُنَّ عقب إحرامه تلبية حتى عن آخرس ومريض كتليته
صلى الله عليه وسلم : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ،
إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » . واختير كسر همزة إن
ولا بأس بزيادة عليها فقد زاد ابن عمر : « لبيك وسعديك ، والخير
بيديك ، والرغباء اليك والعمل » . وسن ذكر نسكه فيها ، وبدء قارن
بذكر عمرة كلبيك عمرة وحجاً . ودعاء بعدها بما أحب ، ويسأل الجنة
ويستعيز من النار ، وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وإكثار تلبية
وتأكيد إذا علا نشراً أو هبط وادياً ، أو صلى مكتوبة ، أو أقبل

(١) قوله : ويتجه احتمال ذلك ندب أقول : قرب الشارح الاحتمال
وهو مغاير لظاهر إطلاقهم المؤدي الى الوجوب ، ولهذا تردد المصنف في
اتجاهه ، ولم أر من تكلم على ذلك .

ليل أو نهار ، أو التقت رفاق ، أو سمع ملياً ، أو أتى محظوراً ناسياً ، أو
ركب أو نزل ، أو رأى الكعبة ، وجهر ذكر بها في غير مساجد
الحل وأمصاره ، وطواف قدوم وسعي بعده ، وتشرع بالعريّة لقادر
وإلا فللقته ، ولا يسن تكرار تلبية في حال واحدة ، واختار بعض
تكرارها ثلاثاً دبر الصلاة حسن ، وكره لاني جهر بأكثر ما تسمع
رفيقها ، ولطائف بالبيت ، ولا بأس بتلبية حلال .



﴿ باب مَحْظُورَاتِ الْأَصْرَامِ ﴾

هي : ما حرم على محرم وهي تسع :

أَمْرُهَا : إِزَالَةُ شَعْرٍ مِنْ جَمِيعِ بَدَنِهِ ، وَلَوْ مِنْ أَنْفٍ بِلا عَذْرٍ كَخُرُوجِ شَعْرِ بَعِينِهِ وَنَزُولِ شَعْرِ حَاجِبِيهِ عَلَيْهَا ، فَيُزِيلُهُ وَلَا فِدْيَةَ ، كَأَزَالَتِهِ مَعَ غَيْرِهِ بِقَطْعِ عَضْوٍ أَوْ جِلْدٍ ، وَإِنْ حَصَلَ أَذَى بغيرِ شَعْرِ كَمَرَضٍ وَحَرٍّ وَقَمَلٍ وَصَدَاعٍ وَقَرَحٍ أَزَالَهُ وَفَدَى .

الثَّانِي : إِزَالَةُ ظَفَرٍ يَدٍ وَرِجْلٍ بِلا عَذْرٍ ، فَإِنْ تَكَسَّرَ ظَفْرُهُ أَوْ وَقَعَ بِهِ مَرَضٌ فَأَزَالَهُ ، أَوْ مَعَ غَيْرِهِ كَمَعَ إِصْبَعَهُ فَلَا فِدْيَةَ ، وَتَجِبُ فِيمَا عَلِمَ أَنَّهُ بَانَ بِمَشْطٍ أَوْ تَحْلِيلٍ وَلَوْ نَاسِيًّا ، وَهِيَ فِي كُلِّ فَرْدٍ أَوْ بَعْضِهِ مِنْ دُونَ ثَلَاثٍ مِنْ شَعْرٍ أَوْ ظَفَرٍ ، إِطْعَامُ مَسْكِينٍ ، وَفِي ثَلَاثِ الْفِدْيَةِ ، وَتَسْتَحِبُّ مَعَ شَكٍّ ، وَمَنْ طَيَّبَ حَيًّا أَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ أَوْ قَلَّمَ ظَفْرَهُ بِأَذَنِهِ أَوْ سَكَّتْ وَلَمْ يَنْهَ ، وَلَوْ مِنْ مُحْرَمٍ أَوْ يَدِهِ كَرَهَا فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ، وَمُكْرَهَا يَدَ غَيْرِهِ أَوْ نَائِمًا فَعَلَى فَاعِلٍ ، وَلَا فِدْيَةَ بِحَاقٍ مُحْرَمٍ أَوْ تَطْيِيبِهِ حَلَالًا ، وَيَبَاحُ غَسْلُ شَعْرِهِ بِنَحْوِ سَدَرٍ ، وَحَاكُ بَدَنِهِ بِرَفْقٍ بِلا قَطْعِ شَعْرِهِ .

فَرَعٌ : حَكْمُ بَدَنِ وَرَأْسٍ فِي إِزَالَةِ شَعْرِ وَطْيَبٍ وَلِبَسٍ وَاحِدٍ

فلو حلق شعر رأسه وبدنه أو ثلاث شعرات منها أو تطيب أو لبس
فيها ففدية واحدة .

الثالث : تعمد تغطية رأس ومنه الأذنان ، فتي غطاه ولو بقرطاس
به دواء أو لا ، أو بطين أو نورة أو حناء أو عصبه ، ولو يسيراً أو
استظل بمحل ونحوه ، أو بنحو ثوب راكباً أو لا حرم بلا عذر
وفدى ، لا إن حمل على رأسه شيئاً أو نصبه حياله ، أو استظل بخيمة
أو شجرة أو بيت ، أو غطى وجهه أو وضع يده على رأسه أو لبده
بعضل وصمغ ونحوه خوف غبار أو شعث .

الرابع : تعمد لبس المخيط مطلقاً ، ولو عمامة أو قفازين « يعملان
للدين كالبراة » أو خفين إلا أن لا يجد أزاراً فيلبس سراويل ، أو
نعلين فيلبس نحو خفين كران^(١) . وحرم قطعها حتى يجد أزاراً أو
نعلين ، ولا فدية ، وعنه يقطعها حتى يكونا أسفل الكعبين ، وجوزّه
جمع عملاً بالحديث الصحيح ، (ويتعمد) صحته إن لم تنقص قيمته *^(٢) .

(١) الوان : كاخف إلا أنه لا قدم له وهو أطول منه . القاموس . ز
(٢) قوله : ويتعمد صحته - أي صحة القول بقطع الخفين - إن لم
تنقص قيمته - أي قيمة المقطوع - أقول : اتجه الشارح وهو مقتضى التعليل
بأن في القطع إتلافاً للمال فأوجب الحرمة فإذا لم يكن إتلاف فلا حرمة ،
لكن عللوا ذلك أيضاً بأن قطعها لا يخرجها عن حالة الخطر إذ لبس المقطوع
كلبس الصحيح مع القدرة على المذهب فهو يرد على المصنف ولم أر من صرح
بالبحث فتأمل .

وإن لبس مقطوعاً دون الكعبين مع وجود نعل حرم وفدى ، وثباح نعل ولو كانت بعقب وقيد « وهو السير المعترض على الزمام » ولا يعقد عليه رداء أو منطقة أو غيرها ، ولا يجعل لذلك زراً وعروة أو يخله بشوكة أو إبرة أو خيط أو يغرز أطرافه في ازاره ، فإن فعل فدى ، إلا ازاره ومنطقة وهياناً فيها نفقة مع حاجة لعقد ، ويتقصد بسيف لحاجة وحرم بدونها ، ويحرم حمل سلاح بمكة ، ويحمل جرابه وقربة الماء في عنقه لا صدره ، وله شد وسطه بنحو منديل وحبل اذا لم يعقده ، وأن يأتزر ويلتحف بقميص ويرتدي به ، وبرداء موصل بلا عقد ، وإن طرح على كتفيه قباء فدى ولو لم يدخل يديه في كفيه ، وإن غطى خشي مشكل وجهه ورأسه أو وجهه ولبس مخيطاً فدى ، لا إن لبسه أو غطى رأسه أو غطى وجهه وجسده بلا لبس ، ومن خاف برداً أو استحي من عيب يطلع عليه لبس وفدى .

الخامس : تعمد الطيب مساً وشمأ واستعمالاً ، فتنى طيب محرم ثوبه أو بدنه أو استعمال في أكل أو شرب أو ادهان أو اكتحال أو استعاط أو احتقان طيباً يظهر طعمه أو ريحه ، أو قصد شم دهن مطيب أو مسك أو كافور أو عنبر أو زعفران أو ورس أو بخور عود ونحوه ، أو ما ينبته آدمي لطيب ويتخذ منه ، كورد وبنفسج

ومثثور ولينوفر وياسمين وبان وزنبق ، وشمه أو مس ما يعلق به كماء
ورد ، وسحيق نحو مسك ، حرم وفدى ، لا إن شم بلا قصد أو مس
مالا يعلق ، كقطع نحو مسك أو شم ولو قصدا فواكه أو عود أو
نبات صحراء كخزامى وشيح وقيصوم ونرجس وأذخر ، أو ما ينبته
آدمي لا بقصد طيب كحناء وعصفر وقرنفل ، ودار صيني ونحوها ،
أو لقصده ولا يتخذ منه كريحان فارسي « وهو الحب » ونام وبرم
« وهو ثمرة العضاة »^(١) كام غيلان ومردقوش أو ادهن بغير مطيب
كزيت وشيرج ، ولو في رأسه وبدنه أو شم بلا قصد كجالس عند
عطار لحاجة وحاملة ومقلبه بلا مس ، وداخل سوق وكعبة ويأتي
إذا استعمله نحو ناس وذكر .

السادس : قتل صيد بري واصطياده (وهو الوحشي المأكول)
أو متولد منه ومن غيره ، والاعتبار بأصله فحماهم وبط (وهو الأوز)
وحشي وإن تأهل ، وعكسه نحو جاموس توحش ، فإذا أئلف محرم
صيد أو بعضه أو تلف بيده بمباشرة أو سبب ، ولو بجناية دابة متصرف
فيها ، أو أشار أو دلّ مرید صيده ولم يره ، (وينبم) أو ضحك
وقصدها * . أو أعانه ولو بمناولة أو إغارة آلة صيد لصيد حرم ،

(١) العضاة : كل شجر يعظم وله شوك . ز

وعليه الجزاء إلا ان يقتله محرم فينبها^(١) لا إن دل على طيب ولباس أو ناوله ونحوه الآلة لا لصيد فصاد بها ، أو دل حلال محرماً على صيد ، (ويتبع) ويحرم خلافاً له *^(٢) . ويضمنه محرم وحده كشریک سَبْعٍ إلا بجرم فيشتركان ، ولو جرحه نحو حلال ثم قتله محرم فعليه جزاؤه مجروحاً ، وعكس فارس جرحه ، ولو رماه حلالاً ثم أحرَم قبل إصابة ضمنه ، ومحرماً ثم حل قبلها لم يضمن ، ولو دل حلال حلالاً على صيد حرم فينبها ، ولو دل محرم محرماً أو حلال حلالاً بجرم ثم دل الآخر آخر الي عشرة مثلاً فقتله عاشر فعلى الكل ، وإن نصب نحو شبكة ثم أحرَم أو أحرَم ثم حفر بئراً بحق لم يضمن إلا إن تحيل .

وحرم أكله من ذلك كله ، وكذا ما ذبح أو صيد لأجله ، ويلزمه بأكله كله الجزاء ويبيعه قسطه لحماً ، وما حرم عليه لدلالة أو إعانة حلال أو صيد له لا يحرم على محرم غيره كحلال ، وإن قتله أو أمسكه محرم أو حلال بالحرم فذبحه ولو بعد حله أو إخراجَه من الحرم ضمنه وكان ما لغير حاجة أكله ميتة على جميع الناس ، ولحاجة أكله

(١) اي فالجزاء بين القاتل والذال ونحوه . كذا في شرح «المنتهى» . ج
(٢) قوله : ويتبع ويحرم - أي ان يدل حلال محرماً على صيد - خلافاً له اقول : قال الشارح : وكلام الأصحاب موافق «للاقناع» في إباحة دلالة الحلال محرماً على الصيد فتأمل انتهى . قلت : ولم أر من صرح يبحث المصنف وهو ظاهر وموافق للقواعد لأنه إعانة على محرم ، لكن صريح كلامهم هنا يخالفه فتأمل .

ميتة نجساً في حق غيره لا في حق نفسه .

وإن كسر محرم بيض صيد حل للمحل لا محرم ، وكذا حلب لبن صيد ، وإن نقل بيض صيد ففسد أو اتلف غير مذر وما به فرخ ميت ، إلا بيض نعام لأن لقشره قيمة ، أو حلب صيداً ضمنه بقيمته مكانه ، ولا يملك محرم صيداً ابتداءً بغير إرث ، (ويتبع) حتى ما يبد مكاتب عجز واحتمل وزوجة بانث قبل دخول * . فلا يسترد مبيعاً بخيار أو عيب ولمشتر رده ، ولا يدخل ملك محرم إذا ، (ويتبع) احتمال ولكل حلال تملكه * . فمن قبضه بنحو هبة أو رهن أو شراء لزمه رده ، وعليه إن تلف قبل رد الجزء مع قيمته في هبة وشراء وفي رهن الجزء فقط . [كما لو أرسله ما لم يتعد ^(١)]

ومن أحرم وبملكه صيد لم يزل ملكه ولا يده الحكمية ككونه في بلده أو بنيته أو يد نائبه بغير مكانه ، ولا يضمه معها ، ومن غصبه لزمه رده ، ومن أدخله الحرم أو أحرم وهو بيده المشاهدة كفي قبضته أو رحله أو خيمته لزمته إزالتها بارساله ، واختار جمع : أو بوضعه تحت يد وكيله ، فإن تلف قبل التمكن من إرساله لم يضمن ، ولا ضمان على مرسله من يده قهراً وملكه باق فيرده أخذه إذا حل ، ويضمنه متعد ، ومن قتل صيداً صائلاً دفعاً عن نفسه ، أو بتخليصه من نحو سبع أو

(١) ما بين القوسين ليس في نسخة (آل الشطي) وهو في جميع النسخ . ز

شبكة ليطلقه ، أو قطع منه عضواً متناً كلاً فمات لم يحل ولم يضمه ، ولو أخذه ليدأويه فوديعه ، فإن فرط ضمن .

ولا تأثير لحرم وإحرام في تحريم النسي كخيل ودجاج ، ومحرم أكل غير متولد كذئب وثعلب ورخم وبوم ، وكالفواسق الخمس ، حداه وغراب وفأرة وعقرب وكلب عقور ، ويسن قتلها حلاً وحرماً ، وقتل كل مؤذٍ طبعاً غير آدمي كأسد وفهد وما في معناه ، وبازي وصقر وشاهين وعقاب ، وحشرات مؤذية كزنبور وبق وبموض وبراغيث ، وفي « الاقناع » ورخم وبوم وديدان وفيه شيء فإنه يحرم مطلقاً قتل ما لا مضرة فيه ، قالوا : كنمل ونحل وهدهد وصرد وضافدع وكلاب .

وسأل الشيخ هل يجوز إحراق بيوت النمل بالنار فقال : يدفع ضرره بغير التحريق . ولا بأس بنزع قراد عن دابته ، ويحرم باحرام لا يحرم قتل قمل وصئبانه ، ولو بزئبق ورميه ولا جزاء فيه ، ويضمن جراد بقيمته ولو بعشي على مقترش بطريق ، وكذا بيض صيد أنلف لحاجة مشي ، ويباح لا بالحرم صيد ما يعيش في الماء كسمك ، ولو عاش أيضاً في بر كسلحفاة وسرطان .

ولحرم احتاج لفعل محظور فعله ، وكذا لو اضطر كمن يحرم الى ذبح صيد فله أكله ويفدي ، وهو ميتة غيره ، وتقدم هي على صيد

حيّاً ويأتي .

السابع : عقد النكاح ، ولا يصح إلا في حق النبي صلى الله عليه وسلم إن سامنا نكاحه ميمونة محرماً . ولا فدية فيه ، فلا يتزوج ولو بوكيل حلال ، ولا يزوج بولاية أو وكالة ، وتعتبر حالة عقد لا توكيل ، فلو وكل محرم حلالاً صح عقده بعد حل موكله ، ولو وكله حلالاً فأحرم فعقده حالة إحرامه لم يصح ، ولا ينزل وكيله بإحرامه فإذا حل عقده ، ولو قال زوج لزوجة عَقِدْ قبل إحرامي قبيل ، وكذا إن عكس لكن يلزمه نصف المهر تبعيضاً للحكم ، ويصح مع جهلها وقوعه ، وتزوجتك وقد حلت فقالت بل محرمة صدق ، وتزوجتك وقد انقضت عدتك فقالت : بل فيها صدقت ، ومتى أحرم الإمام أو نائبه امتنعت مباشرة له لا نوابه بالولاية العامة ، (وينبغي) فيمنع على نوابه بولايته الخاصة كنائبه في تزويج نحو إبنته * . ونكره خطبة محرم كخطبة عقده وحضوره وكذا شهادته فيه ، (وينبغي) لحلال * . وإلا فالشهادة في عقد فاسد حرام ، وتباح رجعه وشراء أمة لوطء ، واختياره إن أسلم على أكثر من أربع .

الثامن : وطء يوجب الغسل ، (وينبغي) احتمال قبلا حائل يفسد بلا إنزال * ^(١) . في فرج أو دبر لا دمي وغيره ، ولو سهواً أو جهلاً

(١) قوله : ويتجه احتمال ف - إن اولج - بلا حائل يفسد - أي =

أو مكرهاً أو نائمة ، (وينبغي) احتمال أو مجنون* ^(١) . وهو يفسد النسك قبل تحلل أول ولو بعد وقوف ، وعليها المضي في فاسده وحكمه كصحيح فيما يفعل ويجتنب ، ويقضي فوراً أو وجوباً إن كان مكلفاً ، وإلا فبعد حجة الاسلام فوراً ، ويحرم من حيث أحرم في فاسد إن كان قبل ميقات وإلا فمنه ، فمن نذر حجاً من ديرة أهله لزمه إحرام منها ، ومن أفسد القضاء قضى الواجب أولاً لا القضاء خوف تسلسل ، ونفقة قضاء مطاوعة عليها ، ومكرهة على مكره ولا فدية ، وسُنَّ تفرقهما في قضاء من موضع وطء فلا يركب معهما في محل ، ولا فسطاط بيت من شعر ولا خيمة الى أن يحل ، ويكون قريباً منها يراعي أحوالها لأنه مَحْرَمٌ ، وبعد تحلل أول يفسد نسك بل إحرام وعليه شاة ، والمضي للحل فيحرم ليطوف للأفاضة محرماً إحراماً صحيحاً ، ويسعى إن لم يكن سعى وحل ، والقارن كمفرد فان طاف للأفاضة ولم يرم ثو وطىء ففي « المغني والشرح » لا يلزمه إحرام

= حجه - بلا إزال - اي لأنه وطء يوجب الفسل - قلت : صرح به الغلوتي وجزم به الشيخ عثمان .

(١) قوله : ويتجه احتمال أو مجنون أقول : وفي بعض النسخ أو مجنونة ، وقد نقل الشارح قول « الموفق » : وكذا الجاهل والمكره وغيره انتهى . قلت : فعموم قول « الموفق » وغيره يشمل الاتجاه على كلتي النسختين وتقدم نظيره .

من الحل ، ولا دم عليه لوجود أركان الحج . قال في « الفروع » :
وظاهر كلام جماعة كما سبق ، لأنه بعد التحلل الأول محرماً لبقاء
تحريم لوطء المنافي وجوده صحة الاحرام .

وعمره كحج فيفسدها قبل تمام سعي لا بعده وقبل حلقٍ وعليه
لافسادها شاة ولا فدية على مكرهة .

التاسع : لمباشرة دون الفرج لشهوة ولا تفسد النسك ، وكذا
قبلة ولمس ونظر لشهوة .

* فصل *

والمرأة إحرامها في وجهها ، فتحرم تغطيته بنحو برقع ونقاب ،
وتسدل لحاجة كمرور رجال بها ولو أصاب وجهها ولا يمكنها تغطية
جميع رأسها إلا بجزء من رأس فستر رأس كله أولى لكونه عورة ،
ولا يختص ستره باحرام .

ويحرم عليها ما يحرم على رجل غير لباس وخفين وتظليل بمحمل
وبياح لها خلخال ونحوه من حلي وله خاتم ، وإن شدت يديها بخزقة
فدت كلبسها قفازاً لا إن لفتها بلا شد ، وكره لهما اكتحال بأئد
ونحوه لزينة لا لغيرها ، ولهما لبس مُعَصْفَر وكُحْلِيٍّ وقطع رائحة
كريمة بغير طيب ، واتجار وعمل صنعة ما لم يشغلا عن واجب فيحرم

(وينبغي) أو مستحب فيكره وان كل مباح أشغل عن واجب حرام*^(١).

ولهما نظر في مرآة لحاجة ، كإزالة شعر بعين وكره لزينة ، ويجب اجتناب رفث (وهو الجماع) ودواعيه ، وفسوق (وهو السباب) وجدال (وهو المراء فيما لا يعني) وقال ابن عباس : هو أن تماري صاحبك حتى تغضبه .

وتسن قلة كلامهما إلا فيما ينفع ، واشتغال بتلبية وذكر وقرآن وأمر بمعروف ونهي عن منكر وتعليم جاهل ونحوه .



(١) قوله : وينبغي أو مستحب فيكره ، وان كل مباح أشغل عن واجب حرام قال الشارح : وما فوق به المصنف - أي في الاتجاه الأول - في غاية الحسن خلافاً لظاهر ما أطلقه أصلاً انتهى قلت : وهذا الاتجاه الثاني مصرح به في باب المسابقة .

* باب الفدية *

ما يجب بسبب نسك أو حرَم ، وله تقديمها على فعل محظور
عذر نحو حلق ويأتي وهي قسمان : تخير وترتيب .

فالتيمير : كفدية لبس وطيب وتغطية رأس ، وإزالة أكثر من
شعرتين أو ظفرين ، وإمضاء بنظرة ومباشرة بغير إنزال وأمدى بتكرار
أو تقبيل أو لمس أو مباشرة ، فيخير بين ذبح شاة ، أو صيام ثلاثة أيام ،
أو إطعام ستة مساكين ، لكل مسكين مدبر أو نصف صاع يحزى^١
في فطرة ، (ويتهم) اجزاء قوت غيره مع عدمه * (١) .

ومن التخيير جزاء الصيد يخير فيه بين مثل أو تقويمه بمحل تلف
وبقره بدرهم يشتري بها طعاماً إن لم يكن عنده ما يحزى في فطرة ،
فيطعم كل مسكين مدبر أو نصف صاع من غيره ، أو يصوم عن

(١) قوله : ويتجه اجزاء قوت غيره - أي غير ما يحزى في فطرة من عدس
وذرة وأرز ونحوه - مع عدمه قال الشارح : وهو احتمال في « المغني » وجزم
به القاضي واختاره الشيخ : بقي الدين ، انتهى . قلت : وما في الاتجاه هنا
مقيس على الفطرة كما هو ظاهر وقد تقدم أنه إن عذمت الأصناف الخمسة
يحزى ما يقوم مقامها ، وما ذكر من الأصناف هو اختيار من تقدم
ذكرهم مع وجود الأصناف الخمسة وأما مع عدمها فلا خلاف في الاجزاء
عند غيرهم أيضاً فتأمل .

طعام كل مسكين يوماً ، وإن بقي دون طعام مسكين صام ، (وينبغي)
ويخير في شراء رخيص أو غال لقلة الصوم * (١) . ويخير فيما لا مثل له
بين إطعام وصيام ، ولا يجب تتابع فيه ولا يجوز أن يصوم عن بعض
الجزاء ويطعم عن بعض .

وقسم الترتيب : كدم متعة وقرآن ، وترك واجب وفوات
وإحصار ، ووطء وإنزال مني بمباشرة دون فرج ، أو بتكرار نظر أو
تقبيل أو لمس لشهوة ، أو استمناء ولو خطأ في الكل ، وأشئ مع شهوة
كرجل ، فعلى متمتع وقارن وتارك واجب وفوات دم فإن عدمه أو
ثمنه ولو وجد مقرضاً ، صام ثلاثة أيام في الحج ، والأفضل كون
آخرها يوم عرفة ، وله تقديمها قبل إحرام بحج بعد إحرام بعمره ، إذ
الظاهر من المعسر استمرار إعساره ، ووقت وجوبها كهدي ، وسبعة
إذا رجع إلى أهله ، وإن صامها قبل رجوعه بعد فراغ حج أجزاء ،
وكلام « المنتهى » غير محرر ، ومن لم يحرم الثلاثة في أيام منى صام بعد
عشرة ، وعليه دم مطلقاً وكذا إن أخر الهدي عن أيام النحر بلا
عذر ، ولا يجب تتابع ولا تفريق في الثلاثة ولا السبعة ولا بين الثلاثة

(١) قوله : ويتجه ويخير في شراء - طعام - رخيص أو غال الخ
قلت : لم أر من صرح به وهو واضح ، والظاهر أن التخيير المذكور
لا فرق فيه بين جزاء الصيد وغيره حيث وجب إطعام أو عدل
إليه فتأمل .

والسبعة اذا قضى ، ولا يلزم من قدر على هدي بعد وجوب صوم
انتقال عنه شرع فيه أو لا ، ومن لزمه صوم متعة فئات قبل فعله لغير
عذر أطعم عنه لكل يوم مسكين وإلا فلا .

وعلى محصر دم فان لم يجد صام عشرة أيام بنية التحلل ثم حل ،
ولا إطعام فيه ، وعلى واطىء قبل تحلل أول ، ومنزل مني بنحو تكرار
نظر بدنة أو ما قام مقامها ، فان لم يجد صام عشرة أيام ثلاثة في الحج ،
وسبعة اذا رجع ، وفي عمرة شاة ، وامرأة طاوحت كرجل لا نائمة
ومكرهة ، ولا فدية على مكرها كهي ، ولا شيء على من فكر
فأنزل أو احتلم أو أمدى بنظرة .

* فصل *

ومن كرر محظوراً من جنس غير قتل صيد بأن حلق أو قلم أو
لبس أو تطيب أو وطىء وأعادته قبل تكفير فواحدة ، وإلا لزمه
أخرى ، (ويتبع) وكذا لو قلم ظفراً مرات * (١) . ومن أجناس
فلكل جنس فداء ، وفي الصيود ولو قتلت معاً جزاء بعددها ، ويكفر

(١) قوله : ويتبعه وكذا لو قلم ظفراً مرات - أي فعلية كفارة
واحدة اذا لم يكفر عن اول مرة - اقول اتجه الشارح ولم أر من صرح
به ، وظاهر عباراتهم ما صرح به المخلوق فيما كتبه على « المنتهى » من ان
الفدية في كل فرد او بعضه ، فعلى هذا يكون الاتجاه غير وجيه فتأمل .

من حلق أو قلم أو وطىء أو قتل صيداً [(وبنهم) وكذا لو قلم ظفر زوجته] ^(١) ، ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً أو نائماً ، كأن عبث بشعره فقطعه ، لا من لبس أو تطيب أو غطى رأسه في حال من ذلك ولا على مكرهه .

ومتى زال عذره أزاله في الحال ، ومن لم يجد ماءً لغسل طيب مسحه أو حكه بنحو تراب حسب الامكان وله غسله بلا حائل وبمائع ، فان أخره بلا عذر حرم وفدى .

وفدى من رفض إحرامه ثم فعل محظوراً ، ومن تطيب قبل إحرامه في بدنه فله استدأمة فيه ، لا لبس مطيب بعده فان فعل أو استدأم لبس مخيط أحرم فيه ولو لحظة فوق المعتاد من خلعه فدى ولا يشقه ، وإن لبس أو اقترش ما كان مطيباً وانقطع ريحه ويفوح برش ماء ولو تحت حائل غير ثيابه لا يمنع ريحه ومباشرة فدى ، ولو مسَّ طيباً يظنه يابساً فبان رطباً لا فدية .



(١) هذا الاتجاه في جميع النسخ ما عدا نسخة آل الشطي . ز

* فصل *

وكل هدي أو إطعام يتعلق بحرم أو إحرام كجزاء صيد ، وما
 وجب لترك واجب أو فوات أو بفعل محظور بحرم ، وهدي تمتع
 وقرانٍ ومنذورٍ يلزم ذبحه بالحرم ، وجوانبه كهبو ، وتفرقة لحمه أو
 إطلاقه لمساكينه ميتاً أو حياً لينحروه وإلا استردّه ونحره ، فإن أبي
 أو عجز ضمنه ، (وينبغي) فلا يجزىء اقتصار على واحد ، بل ثلاثة
 واحتمل أو اثنين وقياس الفطرة يجزىء اقتصار على واحد * (١) .
 ومساكين الحرم هم : المقيم به . والمجتاز من حاج وغيره ممن له أخذ زكاة
 حاجة ، ويجزىء لو ظنه فقيراً فبان غنياً (وينبغي) لا إن ظنه نحو مسلم
 فبان عكسه * .

والأفضل نحر ما وجب بحج بمنى ، وما وجب بعمره بالمرورة ،
 والعاجز عن إيصاله للحرم حتى يوكيله ينحره حيث قدر ويفرقه

(١) قوله : ويتجه فلا يجزىء اقتصار على - مسكين - واحد بل
 - لا بد من - ثلاثة ، واحتمل أو اثنين ، وقياس الفطرة يجزىء اقتصار على
 واحد . قال الشارح : وهو من أصح القياس وأجلاه يجامع أن كلاً من الهدي
 وزكاة الفطر صدقة . وعليه فلفظ الـ في المساكين للجنس كما في الزكاة ،
 وليس في كلام أحد من الأصحاب عدد أصلاً انتهى .

بمنحره ، وتجزىء فدية أذى ولبس وطيب وتغطية رأس وموجب ،
شاة بنحو مباشرة بلا إنزال ، وما وجب بفعل محذور غير صيد خارج
الحرم ولو بلا عذر حيث وجد السبب وبالحرم أيضاً ، ويدخل وقت
ذبح فدية ذلك من حين فعله ، وقبله بعد وجود سببه المبيح ككفارة
يمين ، وجزاء صيد بعد جرحه ، وواجب لترك واجب عند تركه .

ويجزىء دم إحصار حيث أحصر وصوم وحلق بكل مكان ،
والدم المطلق كأضحية ، جذع ضأن ، أو ثني معز أو سبع بدنة أو
بقرة ^(١) . فإن ذبح إحداها فأفضل وتجب كلها ، (ويتهم) إن كانت
كلها ملكه * . وتجزىء عن بدنة وجبت ولو في صيد ونذر بقرة
كعكسه ، وعن سبع شياه ولو لم تتعذر بدنة أو بقرة .



(١) البدنة تقال للابل والبقرة ، وتطلق على الذكر والانثى . ز

* باب جزاء الصيد *

جزاء الصيد : ما يستحق بدله من مثله ومقاربه وشبهه ^(١) ، ويجمع ضمان وجزاء في مملوك وهو ضربان :

الاول : ماله مثله من النعم فيجب فيه المثل ، وهو نوعان (أحدهما) قضت فيه الصحابة فيتبع ففي النعامة بدنة ، وفي حمار وحش وبقره وأيّل وتيتل ^(٢) ووعل بقرة ، وفي ضبع كبش ، وفي غزال شاة ، وفي وبر ^(٣) وضب جدي معز له ستة أشهر ، وفي يربوع جفرة لها أربعة أشهر ، وفي أرنب عناق (أثنى معز أصغر من الجفرة) وفي حمام (وهو كل ما عب الماء وهدر أو صوت) شاة ، فدخل فيه نحو فواخت وقطى وقريّ ووراشين (الثاني) ما لم تقض فيه فيرجع فيه لقول عدلين خيرين ، ويجوز كون القاتل أحدهما ، أو هما «ابن عقيل» ^(٤) خطأ أو لحاجة أو جاهلاً تحريمه «المنقح» وهو قوي ، ولعله مرادهم ، لأن

-
- (١) أي قيمته فيما ليس له مثل. كذا بخط المصنف على هامش نسخه. ج
 (٢) الأيّل : حيوان من ذوات الطلف ، لذكوره قرون متشعبة وليس لأناته قرون . والتيتل بوزن جعفر : المسن منه . ز
 (٣) الوبر : دويبة كحلاء دون السنور لا ذنب لها . ز
 (٤) أي قال ابن عقيل : إنما يحكم قاتل الصيد إذا قتله خطأ النخ . كذا في شرح المنتهى . ج

قُتِلَ الْعَمْدُ يَنَافِي الْعَدَالَةَ (وَبِنَجْمِ) عَدَمُ هَذَا وَالْمُعْتَبَرُ مِنَ الْعَدَالَةِ حَالُ
 الْحُكْمِ فَلَوْ تَابَا قَبْلَهُ قُبِيلَ كَالشَّهَادَةِ * . وَيُضْمَنُ صَغِيرٌ وَكَبِيرٌ وَصَحِيحٌ
 وَمُعِيبٌ وَمَاخُضٌ (وَهِيَ الْحَامِلُ) بِمَثَلِهِ ، وَذَكَرَ بِأَنْثَى وَعَكْسَهُ ،
 وَيَجُوزُ فِدَاءُ أَعُورٍ مِنْ عَيْنٍ ، وَأَعْرَجٌ مِنْ قَائِمَةٍ ، بِأَعُورٍ وَأَعْرَجٍ مِنْ أُخْرَى ،
 لَا أَعُورَ بِأَعْرَجٍ وَنَحْوَهُ .

الضَرْبُ الثَّانِي : مَا لَا مِثْلَ لَهُ ، وَهُوَ بَاقِي الطَّيْرِ فِيهِ قِيَمَتُهُ مَكَانَهُ ،
 وَلَوْ أَكْبَرَ مِنَ الْحَمَامِ كَأَوْزٍ وَحَبَارَى وَحَجَلٍ وَكَرْكِيٍّ وَكَبِيرِ
 طَيْرِ مَاءٍ .

﴿ فِصْل ﴾

وَإِنْ أَتَلَفَ جِزْءٌ مِنْ صَيْدٍ فَانْدَمَلَ وَهُوَ مَمْتَنَعٌ وَلَهُ مِثْلٌ ضَمِنَ بِمَثَلِهِ
 مِنْ مِثْلِهِ لِحِمَاً ، أَوْ عَدْلَهُ مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَوْمٍ ، وَإِلَّا فَبِنَقْصِهِ مِنْ قِيَمَتِهِ ،
 وَإِنْ جَنَى بِحَرَمٍ أَوْ مُحَرَّمٍ عَلَى حَامِلٍ فَأَلْقَتْ مِيتَةً ضَمِنَ نَقْصُهَا فَقَطُّ كَمَا لَوْ
 جَرَحَهَا ، وَإِنْ وَلَدَتْهُ حَيًّا لَوْ قَتَلَ يَعِيشُ لِمِثْلِهِ فَعَلَيْهِ جِزَاؤُهُ ، وَمَا أَمْسَكَ
 قَتْلُ فَرْخِهِ أَوْ نُفْرٍ قَتْلُ فَوْ أَوْ نَقْصُ حَالِ نَفُورِهِ لَا بَعْدَهُ ضَمْنٌ ، وَإِنْ
 جَرَحَهُ غَيْرَ مَوْحٍ فَغَابَ وَلَمْ يَعْلَمْ خَبْرَهُ أَوْ وَجَدَهُ مِيتَةً وَلَمْ يَعْلَمْ مَوْتَهُ
 بِجُنَايَتِهِ قَوْمٌ صَحِيحًا ، وَجَرِيحًا غَيْرَ مُنْدَمِلٍ ، ثُمَّ يُخْرِجُ بِقِسْطِهِ مِنْ
 مِثْلِهِ ، فَإِنْ نَقَصَ رُبْعَ الْقِيَمَةِ مِثْلًا وَجَبَ إِخْرَاجُ رُبْعِ مِثْلِهِ ،

وإن وقع في ماء أو تردى فمات ضمنه ، وإن رمى صيداً فسقط على آخر فماتا ضمنهما ، فلو مشى مجروح فسقط على آخر ضمن المجروح فقط ، وفيما اندمل غير ممتنع أو جرح موحياً جزاء جميعه ، وإن تنف ريشه أو شعره أو وبره فعاد فلا شيء فيه ، وإن صار غير ممتنع فكجرح موح ، وإن غاب فلم يعلم خبره فما نقصه وما أتلفته دابته فمضمون بشرطه ، على ما فصل في باب الغصب ، وعلى جماعة اشتركو في قتل صيد معاً أو جرحاه مرتباً ومات منها جزاء واحد ، ولو كفروا بصوم ، أو كان بعضهم ممسكاً أو متسبباً وإن جرحه أحدهما وقتله الآخر فعلى جرح ما نقص وقاتل جزاؤه مجروحاً .



* باب صيد الحرمين ونبأتهما *

حكم صيد حرم مكة ، حكم صيد الاحرام حتى في تملكه ،
إلا أنه يحرم صيد بحري به ولا جزاء فيه ، فان قتل محل من الحل صيداً في
الحرم كله أو جزؤه لا غير قوائمه قائماً بسهم أو كلب ، أو قتله على غصن
بالحرم ولو أن أصله بالحل أو أمسكه بالحل ، فهلك فرخه أو ولده بالحرم ،
أو أمسكه بالحل ثم أدخله الحرم ثم أخرجه أو لا ، وهلك ضمن في الكل ،
ولو كافراً أو صغيراً أو عبداً ، (ويتبعه) ضمان من غصب حيواناً
فهلك ولده * (١) . وإن قتله في الحل محل بالحرم ، ولو على غصن أصله
بالحرم بسهم أو كلب ، أو أمسكه بالحرم فهلك فرخه أو ولده بالحل ،
أو أرسل كلبه من الحل على صيد به فقتله أو غيره في الحرم ، أو فعل
ذلك بسهمه بأن شطح فقتله في الحرم ، أو دخل سهمه أو
كلبه الحرم ثم خرج فقتل أو جرحه بالحل فمات في الحرم لم
يضمن ، كما لو جرحه ثم أحرم ثم مات ، ولا يحل ما وجد سبب
موته بالحرم .

(١) قوله : ويتبعه ضمان من غصب حيواناً فهلك ولده قلت : قال ابن
نصر الله في حواشي الكافي نقلاً عن القاضي : ولو أمسكه فتلغ فرخه ضمنه
ولو غصبه فمات فرخه فلا ضمان لفرخه انتهى . وذكره في « الفروع »
أيضاً فتأمل .

﴿ فصل ﴾

ويحرم قلع شجره وحشيشه ، حتى الشوك ولو ضر ، والسواك ونحوه والورق إلا اليابس والاذخر والكماة والفقع والثمرة ، وما زرعه آدمي من نحو بقل ورياحين وزرع حتى من الشجر ، قال أحمد : ما زرعه أنت فلا بأس ، وما نبت فلا . ويباح رعي حشيشه وارتفاع بما زال أو انكسر بغير فعل آدمي ولو لم يبن ، وبفعله يحرم ارتفاع به مطلقاً ، وتضمن شجرة صغيرة عرفاً بشاة ، وما فوقها ببقرة ، ونخير بين ذلك وبين تقويم الجزاء ويفعل بقيمته كجزاء صيد ، وحشيش وورق بقيمته ، وغصن بما نقص فإن استخلف شيء منها سقط ضمانه ، كرد شجرة فنبتت ويضمن نقصها إن كان ، ولو غرسها في الحل وتعذر ردها أو يثبت ضمنها ، فلو قلعها غيره من الحل ضمنها الغير ، (ويتبع) مع إمكان رد لا بدونه وأنه ينتفع بها إذا* . ويضمن منفر صيد قتل بالحل ، (ويتبع) مع قصد تنفير* . وكذا مخرجه إن لم يرده فلو فداه ثم ولد لم يضمن ولده لأنه ليس بصيد حرم ، ويضمن غصن في هواء الحل أصله بالحرم ، لا ما بهواء الحرم وأصله بالحل .

وكُره إخراج تراب الحرم وحجارته الى الحل ، لا ماء زمزم ،
ولا وضع الحصى بالمساجد ، ويحرم إخراج ترابها وطينها ، ويتصدق
بثياب الكعبة اذا نرعت نصاً ، ويجوز بيعها ، ومستشف بطينها يلصق
عليه طيباً من عنده ثم يأخذه ولا يأخذ من طيبها .

﴿ فصل ﴾

وحد حرم مكة من طريق المدينة ثلاثة أميال ، عند بيوت
السقيا^(١) ، ومن اليمن سبعة عند أضواء لبن ، ومن العراق كذلك
على ثنية^(٢) رجل جبل بالمنتطع ، ومن الطائف وبطن نمرة كذلك
عند طرف عرفة ، ومن الجعرانة تسعة في شعب عبد الله بن خالد ،
ومن جدة عشرة عند منقطع الأعشاش ، ومن بطن عرنة أحد
عشر ، وحكم وج « واد بالطائف كغيره من الحل » .

وتستحب المجاورة لمن لم يخف الوقوع في محذور بمكة ، أو
المدينة ، ومكة أفضل منها ، فالصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة
ومسجده صلى الله عليه وسلم بألف ، وفي الأقصى بخمسمائة ، وبقية
حسنات الحرم كصلاته فيه ، فكل عمل بر فيه بمائة ألف ، وفي رواية

(١) ويقال لها بيوت نِفار وتعرف الآن بمسجد عائشة . ز

(٢) وقيل اسمه خل . ز

أحمد وغيره : « صلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة في مسجدي
هذا بئانه الف صلاة » . وفي « الفروع » والأظهر أن مرادهم غير
صلاة النساء في البيوت ، وأن النفل بالبيت أفضل ، وظاهر كلامهم أن
المسجد الحرام نفس المسجد ، وقيل الحرم كله مسجد ، ومع هذا
فالحرم أفضل من الحل .

فرع^٢ : موضع قبره عليه الصلاة والسلام أفضل بقاع الأرض
وقال ابن عقيل في « الفنون » : الكعبة أفضل من مجرد الحجرة فأما
والنبي صلى الله عليه وسلم فيها : فلا والله ولا العرش وحملته لأن بالحجرة
جسدًا لو وزن به لرجح^(١) (وبينهم) من هذا أن الأرض أفضل من
السما لأن شرف المحل بشرف الحال فيه * . وتضاعف الحسنة
والسيئة بمكان وزمان فاضل ، وقع خلف في كون السيئة
تضاعف كالحسنة ، والأظهر لا ، بل في الجملة وقد أوضحته في « تشويق
الأنام »^(٢) .

(١) إن هذا القول تحكم بلا دليل ، وإطواء لرسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم بما نهى عنه ، وهو مع الاتجاه الذي يليه يخالف صريح قوله
 تعالى : « الرحمن على العرش استوى ٢٠/٥ » وما كان أغناهم عن الغلوز في
 مثل هذه الأمور . ز

(٢) كتاب المؤلف ، ولشيخ الاسلام بهذا الموضوع رسالة جيدة هي :
« الحسنة والسيئة » . ز

﴿ فصل ﴾

ويحرم صيد حرم المدينة ، والأولى أن لا تسمى « يثرب » وتصح
تذكيته ، وقطع شجره وحشيشه إلا الحاجة نحو مساند وحرث ورحل
وعلف ومن أدخلها صيداً فله إمساكه وذبحه وأكله ، ولا جزاء فيما
حرم من نحو صيد وشجر ، وحرمها بريد في بريد ما بين ثور « جبل
صغير الى الحمرة بتدوير خلف أحد من جهة الشمال » وعير جبل
مشهور بها ، وذلك ما بين لابتها وجعل النبي صلى الله عليه وسلم
حول المدينة اثني عشر ميلاً حمى .



﴿ باب دخول مكة ﴾

يسن نهاراً من أعلاها من ثنية كداء^(١) وخروج من أسفلها من ثنية كدى^(٢) ودخول المسجد من باب بني شيبه^(٣).

فإذا رأى البيت رفع يديه وقال : اللهم أنت السلام ومنك السلام
حيناً ربنا بالسلام ، اللهم زد هذا البيت تعظيماً وتشريعاً ، وتكريماً
ومهابة وبراً ، وزد من عظمه وشرفه ، ممن حجه واعتمره تعظيماً
وتشريعاً وتكريماً ومهابة وبراً ، الحمد لله رب العالمين كثيراً ، كما هو
أهله ، وكما ينبغي لكرم وجهه وعز جلالة والحمد لله الذي بلغني بيته
ورآني لذلك أهلاً ، والحمد لله على كل حال اللهم إنك دعوت الى حج
بيتك الحرام ، وقد جئت لك ، اللهم تقبل مني واعف عني وأصالح
لي شأنك كله ، لا إله إلا أنت . ويرفع رجل بذلك صوته ، وما زاد
من الدعاء فحسن .

ويدنو من الكعبة بخضوع وخشوع ، ثم يطوف ابتداء ندباً
وهو تحية الكعبة ، وتحية المسجد الصلاة ، ويجزى عنها ركعتاه بعده ،

(١) كداء بفتح الكاف ممدوداً . وكدى بضم الكاف مقصوراً . ج
(٢) باب بني شيبه هو المسمى الآن باب السلام . كذا بخط المصنف . ج

فان أُقيمت مكتوبة ، أو ذكر فائنة ، أو حضرت جنازة قدمها .
وينوي متمتع بطوافه العمرة وهو ركن ، ومفرد وقارن القدوم
(وهو الورد) وهو سنة ، ويضطبع بردائه غير حامل معذور ، في
كل اسبوعه فقط فيجعل وسطه تحت عاتقه الأيمن وطرفه على
عاتقه الأيسر ، ويتدّى طواف من الحجر الأسود ، وهو جهة
المشرق فيحاذيه أو بعضه بكل بدنه ، ويستلمه بيده اليمنى ويقبله بلا
صوت يظهر للقبلة ويسجد عليه ، فان شق لم يزاحم ، واستلمه بيده
وقبلها ، فان شق فبشيء وقبله ، فان شق أشار اليه بيده أو بشيء
ولا يقبله ، واستقبله بوجهه وقال : بسم الله والله أكبر ، اللهم إيماناً
بك وتصديقاً بكتابك ، ووفاء بعهدك ، واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى
الله عليه وسلم . ويقول ذلك كلما استلمه ، وزاد جماعة : الله أكبر
لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر والله الحمد . فان لم يكن الحجر
موجوداً وقف مقابلاً لمكانه واستلم الركن وقبله ^(١) ، فان شق استلمه
وقبل يده ويقرب طائف جازبه الأيسر للبيت ، وشرط جعله عن
يساره ، فأول ركن يمر به يسمى الشامي والعراقي (وهو جهة الشام)
ثم يليه الركن الغربي والشامي ، (وهو جهة المغرب) ثم اليماني

(١) السبب في ذكر هذا ما جرى من القرامطة - لعنهم الله - واخذهم
الحجر لبلادهم وبقائه عندهم سنوات حتى تم إرجاعه لمكانه من الكعبة المشرفة . ز

(جهة اليمن) فيستلمه ولا يقبله ثم كلما حاذى الحجر أو الزكن اليماني استلمهما أو أشار اليهما، لا الشامي والغربي، ولا تقبيل المقام ومسحه، ولا مساجد وقبور، وصخرة بيت المقدس.

ويقول كلما حاذى الحجر: الله أكبر. وبينه وبين اليماني: ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار. وفي بقية طوافه: اللهم اجعله حجاً مبروراً، وسعيّاً مشكوراً، وذنباً مغفوراً، ربنا اغفر وارحم، واهدني السبيل الأقوم، وتجاوز عما تعلم، وأنت الأعز الأكرم. ويذكر ويدعو بما أحب، وسن قراءة فيه.

ولا تراحم امرأة رجلاً لتسلم الحجر بل تشير إليه، والأولى لها تأخير طواف الليل إن أمّنت نحو حيض.

وسن أن يرمل ماش غير حامل معذور ونساء، ومحرم من مكة أو قربها فيسرع المشي ويقارب الخطأ في ثلاث: طوفان أول من غير وثب، ثم يمشي أربعة بلا رمل، ولا يقضي فيها رمل فات، والرمل أولى من الدنو للبيت، والتأخير له أو للدنو أولى، ولا يسن رمل ولا اضطباع في غير هذا الطواف، ومن طاف راكباً أو محملاً لم يجزه إلا لعذر، ولا يجزى عن حامله إلا إن نوى وحده أو نوى جميعاً عنه، وإن نوى كل منهما نفسه صح لحمول فقط، فإن نوى أحدهما نفسه والآخر لم ينو صح لناو، فإن لم ينوياً أو نوى كل منهما

الآخر لم يصح لواحد منها ، وسعي ركباً كطواف ، وإن طاف على سطح المسجد لا البيت ، أو قصد في طوافه غريباً ، وقصد معه طوافاً بنية حقيقية لا حكمية ^(١) توجه الاجزأ قاله في « الفروع » ، ويجزئ في المسجد من وراء حائل ، لا خارجه أو منكساً أو متقهراً أو على جدار الحجر أو شاذروان الكعبة (وهو ما فصل من جدارها) ^(٢) أو ناقصاً ولو يسيراً أو بلا نية أو عرياناً أو محدثاً أو نجساً فيلزم الناس انتظار حائض ، ويسن فعل بقيه المناسك كلها متطهراً ، (وينهم) احتمال عدم الصحة بحريز ومغصوب وأنه لو أكل أو شرب طائفاً لا يضر* ^(٣) . ويصح فيما لا يحل لمحرم لبسه ويفدي عامد ، ويتبدى لحدث فيه وقطع طويل وإن كان يسيراً أو اقيمت صلاة

(١) النية الحقيقية هي التي تكون مقارئة للعمل ، والنية الحكمية هي المتقدمة المستصحب حكمها . ز

(٢) الشاذروان بفتح الذال وسكون الراء وهو بناء لطيف ملصق بجائط الكعبة وارتفاعه في بعض المواضع نحو شبرين وفي بعضها أقل وفي بعضها أكثر . ج . ز

(٣) قوله : ويتجه احتمال عدم الصحة بحريز ومغصوب ، وأنه لو أكل أو شرب طائفاً لا يضر - أي يتجه عدم صحة الطواف بحريز ومغصوب قياساً على الصلاة - أقول : اتجاه المصنف هو المتبادر من كلامهم ، وقد صرحوا في باب الغصب بعدم صحة الطواف بسترة مغصوبة ، ومثله فيما يظهر سترة الحرير ، وأما قوله وأنه لو أكل الخ فقد صرح بجواز ذلك ابن القيم في « اعلام الموقعين » . وصرح في « الكافي » بجواز الشرب .

(وينبغي) ولو كوتر وتراويح*^(١). أو حضرت جنازة صلى وبني من الحجر الأسود، فلا يعتد ببعض شرط قطع فيه .

فإذا تم تنفل بركعتين ، والأفضل كونها خلف المقام ، و« بالكافرون » في أولى ، و« الاخلاص » بثنائية بعد « الفاتحة » ، وتجزئ مكتوبة وراتبة عنهما ، وسن عوده بعد صلاة وقبل سعي للحجر فيستلمه ، والاكثر من الطواف كل وقت ، وله جمع أسابيع بركعتين لكل اسبوع ، والأولى عقب كل اسبوع ، وتأخير سعيه عن طوافه بطواف وغيره فلا تجب موالاة بينه وبين طواف .

تبييه : شروط طواف أربعة عشر : إسلام ، وعقل ، ونية معينة ، ودخول وقت ، ولقادر ستر عورة ، وطهارة حدث لا لطفل ، وطهارة خبث ، وتكميل السبع يقيناً فان شك أخذ باليقين وقبل قول عدلين ، وجعل بيت يساره غير متقهقر ، ومشى لقادر ، وموالاته ، وأن لا يخرج من المسجد ، وأن يتدثه من الحجر الأسود فيحاذيه ..

وسننه : استلام الحجر ، وتقيله ونحوه ، واستلام الركن ، واضطباع ورمل ومشى في مواضعه ودعاء وذكر ودنو من البيت

(١) قوله : ويتجسه ولو كوتر وتراويح - أي فله ان يصلبها وبني اقول : قال الشارح : وفيه نظر ، لأنه صرح في الاقناع بالمكتوبة فتأمل انتهى . قلت : لم أر من صرح به ولا ما يؤيده ، وقال في شرح الخرقى لا يترك الطواف لغير المكتوبة والجنازة انتهى .

والركعتان بعده ، (ويتبع) يكره فيه ما يكره في صلاة لا مطلقاً ولم
أر من أصحابنا من فضل بين الأركان * (١) .

فرع^٢ : لو علم متمتع بعد فراغ حج بطلان أحد طوافيه وجهله لزمه
الأشد ، وهو جعله للعمرة فيصير قارناً كما لو علمه لها ، وعليه دما قران
وحلق ويجزئه الطواف لحج عن النسكين ، ويعيد السعي لفقد شرطه ،
وإن كان وطىء بعد حله من عمرته وأحرم به قبل تحلله بفعلها ثانياً فقد
أدخل حجاً على عمرته فاسدة فلم يصح ، فياغو حجّه ويتحلل بطوافه
الذي نواه للحج من عمرته الفاسدة وعليه دم حلق ودم وطء في عمرته ،
ولا يصح له حج ولا عمرة فلا يبرأ من واجب ، (ويتبع) ولا يقضي
تطوعاً للشك والاحتياط القضاء * . ولو عامه لحج لزمه طوافه
وسعيه ودم لحلقه قبل وقته ، ودم تمتع بشرطه .

(١) قوله ويتبعه يكره فيه ما يكره في صلاة لا مطلقاً - أي بل غالباً
لأنه يغتفر فيه ما لا يغتفر فيها - قات ذكره الشارح وهو مقتضى كلامهم ،
وقول القاضي صريح فيه .

﴿ فصل ﴾

ثم يخرج للسعي بعد عوده للحجر واستلامه من باب الصفا (وهو طرف جبل أبي قبيس عليه درج وفوقها أزج كايوان) فيرقى ذكر الصفا ندباً ليرى البيت فيستقبله ويكبر ثلاثاً ويقول ثلاثاً :

الحمد لله على ما هدانا ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت ، بيده الخير وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده . ويقول : لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه ، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ، اللهم اعصمني بدينك وطواعيتك ، وطواعية رسواك ، اللهم جنبني حدودك ، اللهم اجعلني ممن يحب ملائكتك ، وأنبيائك ورسلك وعبادك الصالحين ، اللهم يسرني لليسر وجنبني العسر ، واغفر لي في الآخرة والاولى ، واجعاني من أئمة المتقين ، واجعاني من ورثة جنة النعيم ، واغفر لي خطيئتي يوم الدين ، اللهم إنك قلت : ادعوني أستجب لكم . وإنك لا تخلف الميعاد ، اللهم إلهديني للإسلام ، فلا تنزعني منه ولا تنزعني حتى تتوفاني على الإسلام ، اللهم لا تقدمني إلى العذاب ولا تؤخرني لسوء الفتن ^(١) .

(١) انظر الملحق ز.

ويدعو بما أحب ، ولا ياي ثم ينزل من الصفا ، فيمشي حتى يبقى
بينه وبين العلم (وهو الميل الأخضر المعلق بركن المسجد) نحو ستة
أذرع فيسعى ذكر ماشٍ سعيًا شديدًا ندبًا ، بشرط أن لا يؤذي
ولا يؤذى الى العلم الآخر (وهو الميل الأخضر بفناء المسجد حذاء
دار العباس) فيترك شدة السعي ، ثم يمشي حتى يرقى المروة ندبًا
ويستقبل ويقول عليها ما قال على الصفا ، ويجب استيعاب ما بينهما
فيلصق عقبه بأصليهما ابتداءً وأصابع رجليه انتهاءً ، ثم ينقلب الى الصفا
فيمشي في موضع مشيه يسعى في موضع سعيه ، يفعل ذلك سبعًا
ذهابه سعية ورجوعه سعية ، فان بدأ بالمروة لم يحسب بذلك الشوط ،
ويكثر من الدعاء والذكر فيما بين ذلك ومنه : رب اغفر وارحم
واعف عما تعلم ، وأنت الأعز الأكرم .

ولا يسن سعي بينهما إلا في حيج أو عمرة ، والمرأة لا ترقى
ولا تسعى شديدًا ، وتسن مبادرة معتمر بطواف وسعي ، وتقصير
متمتع لا هدي معه ليحلق للحج ، ويتحلل متمتع لم يسق هديًا ، ولو
لبد رأسه ومعتمر مطلقًا ، ولا يسن تأخير تحلل ، ويستيجان به جميع
المحظورات ، ويقطعان التلبية بشروعها في طواف ، كحاج بأول رمي
بحجرة العقبة ، ولا بأس بها في طواف القدوم سرًا ، وإن ساقه متمتع
لم يحل بل يحرم لحج بعد سعيه - وتقدم - .

تنبية : شروط سعي نسع :

- ١ - إسلام ، ٢ - عقل ، ٣ - نية معينة ، ٤ - موالاة (ويتجه) كطواف*^(١) ، ٥ - مشي لقادر ، ٦ - تكميل السبع ، ٧ - استيعاب ما بين الصفا والمروة ، ٨ - كونه بعد طواف صحيح ولو مسنوناً ، أو في غير أشهر الحج ، (ويتجه) ٩ - بدؤاً أو تار من الصفا والمروة واشفاعة من المروة*^(٢) .

وسننه : طهارة حدث وخبث وستر عورة ، وذكر ودعاء وإسراع ومشى بمواضعه ، ورقى ، وموالاة بينه وبين طواف ، فان طاف يوم وسعى في آخر فلا بأس ، ولا تُسن عقبه صلاة .



(١) قوله ويتجه كطواف - أي ليس له الفضل بين اشواط السعي الا لملكتوبة اقيمت أو جنازة حضرت فله فعلها والبناء على ما سبق - اقول : اتجهه الشارح ايضاً وصرح به الطوقى حيث قال وان اقيمت صلاة او حضرت جنازة وهو يطوف او يسعى صلى فاذا صلى بنى انتهى . قلت وجزم في الكافي بأن الموالاة سنة .

﴿ باب صفة الحج ﴾

يُسَنُّ لِحُلِّ بِمَكَّةَ وَقَرَّبَهَا ، وَمَتَمَتَعَ حَلَّ إِحْرَامٍ بِحَجٍّ ، فِي ثَامِنِ ذِي الْحِجَّةِ (وَهُوَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ) إِلَّا مَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا وَصَامَ فَقَبِي سَابِعَهُ لَيْتَمَ صَوْمُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَيَفْعَلْ عِنْدَ إِحْرَامِهِ مَا يَفْعَلُهُ مُحْرَمٌ مِنْ مِيقَاتٍ مِنْ غَسَلٍ وَغَيْرِهِ ، وَيَطُوفُ وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ وَلَا يَطُوفُ بَعْدَهُ لَوْدَاعِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ وَسَعَى بَعْدَهُ لَمْ يَجْزِهِ عَنْ وَاجِبِ سَعْيٍ ، وَالْأَفْضَلُ إِحْرَامُهُ مِنْ تَحْتِ الْمِزَابِ ، وَجَازَ وَصَحَّ مِنْ خَارِجِ الْحَرَمِ وَلَا دَمَ ، ثُمَّ يُخْرِجُ لِنِي (فَرَسَخٌ عَنْ مَكَّةَ) قَبْلَ الزَّوَالِ فَيُصَلِّي بِهَا الظُّهْرَ مَعَ الْإِمَامِ ، وَيَقِيمُ بِهَا لِلْفَجْرِ فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ سَارَ ، فَأَقَامَ بِنَمْرَةٍ (مَوْضِعٌ بِعَرَفَةَ عَلَيْهِ أَنْصَابُ الْحَرَمِ) إِلَى الزَّوَالِ فَيُخْطَبُ بِهَا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ ، خُطْبَةٌ قَصِيرَةٌ مُفْتَتِحَةٌ بِالتَّكْبِيرِ ، يَعْلَمُهُمْ فِيهَا الْوُقُوفُ وَوَقْتُهُ ، وَالدَّفْعُ مِنْهُ وَالْمَيْتَ بِمَزْدَلِفَةَ وَنَحْوَهُ ، ثُمَّ يَجْمَعُ تَقْدِيمًا مَنْ يَجُوزُ لَهُ وَلَوْ مُتَفَرِّدًا بَيْنَ ظَهْرِ وَعَصْرِ .

ثُمَّ يَأْتِي عَرَفَةَ وَكُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ عَرْنَةِ (وَحَدَّ عَرَفَاتٍ مِنَ الْجَبَلِ الْمُشْرِفِ عَلَى عَرْنَةِ ، إِلَى الْجِبَالِ الْمُقَابِلَةِ لَهُ ، إِلَى مَا يَلِي بَسَاتِينَ بَنِي عَامِرٍ) .
وَسَنَ وَقُوفَهُ رَأْكَبًا بِخِلَافِ سَائِرِ الْمَنَاسِكِ ، مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ عِنْدَ

الصخرات الكبار المفترشة أسفل جبل الرحمة ، ولا يشرع صعوده ،
فراكب يجعل بطن راحلته للصخرات ، وراجل يقف عليها ، ويرفع
واقف يديه ندباً ، ويكثر من دعاء واستغفار ، وتضرع ، وخشوع ،
واظهار ضعف ، وافتقار ، ويلج في الدعاء ويكرر كل دعاء ثلاثاً ،
ويكثر من قول : لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، له الملك وله
الحمد ، يحيي ويميت وهو حي لا يموت ، بيده الخير وهو على كل شيء
قدير . اللهم اجعل في قلبي نوراً ، وفي بصري نوراً وفي سمعي نوراً ،
ويسر لي أمري اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة
وقنا عذاب النار ، اللهم إني ظلمت نفسي ظمناً كثيراً ، ولا يغفر
الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك ، وارحمني إنك انت
الغفور الرحيم ^(١) .

ويدعو بما أحب ويكثر البكاء مع ذلك ، فهناك تسكب
العبرات ، وتقال العثرات .

ووقت وقوف من فجر يوم عرفة الى فجر يوم النحر ، فمن حصل
فيه لا مع سكر أو اغماء (وبنه) أو جنون * ^(١) . بعرفة لحظة وهو
أهل ، ولو ماراً أو نائماً أو جاهلاً انها عرفة صح حجه ، ويأتي لو أخطأوا
الوقوف ، ويصبح وقوف حائض اجماعاً كعائشة (رضي الله عنها)

(١) انظر الملحق . ز

ومن وقف نهراً أو دفع قبل الغروب ولم يعد أو عاد قبله ولم يقع أي الغروب وهو بها فعليه دم ، بخلاف واقف ليلاً فقط .
 فرع^١ : إن وافق عرفة يوم الجمعة كان لها مزية على سائر الأيام ، قال في « الهدي »^(١) وما استفاض على السنة العوام من أنها تعدل اثنتين وسبعين حجة فباطل لا أصل له انتهى . وقواعدنا تقتضي التضعيف .

﴿ فصل ﴾

ثم يدفع بعد الغروب لمزدلفة ، مع إمام أو نائبه كامير حاج ، فيكره قبله (وهي ما بين المازمين) ووادي محسر^(٢) ، بسكينة مستغفراً ، يسرع في الفجوة ، فإذا بلغها جمع العشائين بها ندباً ، ولو منفرداً قبل حط رحله ، ثم يبيت بها وجوباً لنصف ليل ، وله الدفع منها قبل الامام أو نائبه بعده ، وفيه قبله مطلقاً - على غير رعاة وسقاة - دم ما لم يعد إليها قبل الفجر ، كمن لم يأتها إلا في النصف الثاني ، ومن أصبح بها صلى الصبح بغلس ، ثم أتى المشعر الحرام (جبل صغير بالمزدلفة)^(٣)

(١) انظر الملحق .

(٢) هما جبلان صغيران . والمأزم الوادي لغة . ومحسر : واد صغير بين منى والمزدلفة . ز

(٣) هو جبل قزح وتسمى المزدلفة كلها مشعراً . ز

فرقى عليه ان امكنه أو وقف عنده ، وحمد الله وهلل و كبر ودعا
فقال : اللهم كما وقفنا فيه واريتنا اياه ، فوقفنا لذكرك كما هديتنا ،
واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا ، بقولك وقولك الحق : «فاذا أفضتم من
عرفات.. الى غفور رحيم^(١)» ثم لا يزال يدعو الى أن يسفر جداً ،
فيسير بسكينة ، فاذا بلغ محسرا أسرع [قدر] رمية حجر ماشياً أو راكباً .
ويأخذ حصى الجمار سبعين حصاة أكبر من الحص ودون البندق ،
كحصى الخذف^(٢) من حيث شاء ومن مزدلفة ، وكره من منى
وسائر الحرم ، ومن الحش^(٣) وتكسيهه ، ولا يسن غسل غير
نجس ، وتجزى حصاة نجسة بكراهة وفي خاتم ان قصدها ، وغير
معهودة كمن مسن وبرام ومرمر وكدان ، لا صغيرة جداً أو
كبيرة أو رمي بها ، أو غير الحصى كجوهر وذهب وزبرجد وياقوت
وبلخش وفيروزج ونحو نحاس .

فاذا وصل منى (وحدّثها ما بين وادي محسر وجمرة العقبة) بدأ بها
فرماها بسبع (وهو تحية منى) وشرط وقت ورمي فلا يجزىء وضع

(١) تمام الآية « فاذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام ،
واذكروه كما هداكم وان كنتم من قبله لمن الضالين ، ثم أفيضوا من حيث
أفاض الناس واستغفروا الله ان الله غفور رحيم » . ز

(٢) الخذف : هو رمي الحصى بالاصبعين . ج

(٣) الحش هو المرحاض . ج

بدونه ، وعدد ، وكونه بنفسه ويستنيب لعجزه ، وكونه واحدة
فواحدة، فلو رمى دفعة فواحدة ، وأدّب ، وعلم الحصول بالرمي فلو
وقعت خارجة ثم تدرجت فيه أو على ثوب إنسان ثم صارت فيه ،
ولو بنفض غيره أجزأته ، خلافاً لجمع (ويتبع) ان نفضها فوراً وانه
لا بد من رمي يد * .

ووقت رمي من نصف ليلة النحر كطواف ، (ويتبع)
وحلق * . ونذب رمي بعد الشروق ، فان غربت ولم يرم فبن غد بعد
الزوال فلا يجزئ قبله ، وان يكبر مع كل حصة ويقول : اللهم
اجعله حجاً مبروراً ، وذنباً مغفوراً ، وسعيّاً مشكوراً^(١) . وان يستبطن
الوادي ويستقبل القبلة ويرمي على جانبه الأيمن ، ويرفع عيناه عند
رمي حتى يرى بياض ابطنه ، ولا يقف عندها بل يرميها ماشياً ، وله
رميها من فوقها ويقطع التلبية بأول الرمي .

ثم ينحر هدياً معه - ويأتي وقت ذبحه - ثم يحلق وهو أفضل ،
ولو لبس رأسه بنية النسك ، وسن استقباله وتكبير ودعاء وبدأة بشق
أيمن وبلوغ بحلق العظمين عند منتهى الصدغين ، أو يقصر من جميع
شعره لا من كل شعرة بعينها ، والمرأة تقصر كذلك انملة فأقل كعبد
ولا يحلق بلا اذن سيده (ويتبع) ان نقصت به قيمته * .

(١) انظر الملحق .

وسن أخذ ظفر وشارب وشعر ابط وانف وعانة وتطيب عند
تحلل ، ولا يشارط الحلاق على اجرة ، وسن امرار موسى على من عدمه
ثم قد حل له كل شيء الا النساء من وطى ودواغيه ، وعقد نكاح ،
ولا حد لاخر حلق كطواف ، فلا دم على من أخره عن أيام منى او
قدمه على رمي ، أو نحر او طاف قبل رمي ولو عالماً ، لكن السنة
تقديم رمي فنحر فحلق فطواف .

* فصل *

للحج تحالان يحصل (أولهما) باثنين من رمي ، وحلق ، وطواف
(وثانيهما) بما بقي مع سعي لمن لم يسع قبل ، فان كان لم تسن اعادته
كسائر الانساك .

ويخطب امام ندباً بمنى يوم النحر خطبة يفتتحها بالتكبير ويعلمهم
فيها النحر والافاضة والرمي ، وهو يوم الحج الأكبر لكثرة افعال
حج به من وقوف بمشعر حرام ودفع منه لمنى ، ورمي ونحر وحلق ،
وطواف افاضة ورجوع لمنى .

ثم يفيض الى مكة فيطوف مفرد وقارن لم يدخلها قبل للقدوم

« خلافاً للموفق والشيخ » برمل ، ومتمتع بلا رمل ، ثم للزيارة (وهي الافاضة) ويعينه بالنية ، وهو ركن لا يتم حج إلا به ، ووقته من نصف ليلة النحر لمن وقف والا فبعد الوقوف ، ويوم النحر أفضل ، وإن أخره عن أيام منى جاز ولا شيء فيه كالسعي .

ثم يسعى متمتع ومن لم يسع مع طواف القدوم ، ثم يشرب من ماء زمزم مستقبلاً لما أحب ، ويتضلع ويرش على بدنه وثوبه ويقول :
بسم الله اللهم اجعله لنا علماً نافعاً ، ورزقاً واسعاً ، ورياً وشبعاً وشفاء من كل داء ، واغسل به قلبي واملاؤه من خشيتك وحكمتك .

فرع : الطواف المشروع في حج ثلاثة : زيارة ، وقدوم ، ووداع ، وسواها نفل .



* فصل *

ثم يرجع فيصللي ظهر يوم النحر بمنى، ويبعث بها (وينبع) المراد معظم الليل، ثلاث ليال، ويرمي الجمرات بها أيام التشريق كل جمرة بسبع حصيات ولا يجزئ رمي الانهاراً بعد الزوال، غير سقاة ورعاة فيرمون ايلاً ونهاراً.

وسن رمي قبل صلاة ظهر ونحب بدائة باولى، وهي أبعدهن من مكة وتلي مسجد الخيف، فيجعلها عن يساره مستقبلاً ويرمي ثم يتقدم قليلاً، لثلاث يصيده حصى، فيقف يدعو ويطلب رافعاً يديه ثم الوسطى فيجعلها عن يمينه مستقبلاً ويرمي ويقف عندها فيدعو، ثم جمرة العقبة ويجعلها عن يمينه مستقبلاً ويستبطن الوادي ولا يقف عندها، وترتيبها - كما مر - شرط كالمعدد فان اخل بحصاة من الاولى لم يصح رمي بعدها، فان جهل من ايها تركت بنى على اليقين، وان آخر رمي يوم ولو يوم النحر الى غده أو أكثر او الكل الى آخر أيام التشريق أجزأ أداء، مع ترك الأفضل (وينبع) لا تجب موالاة رمي * (١).

(١) قوله ويتجه لا يجب موالاة رمي و - ان - أيام التشريق لرمي كيوم واحد الخ : اقول اتجه عدم وجوب الموالاة صرح به الخلو في حاشية المنتهى، والاتجاه الثاني صريح في كلامهم كلهم .

وأيام التشريق لرمي كيوم واحد تأخيراً لا تقديةً ويجب ترتيبه بالنية كفائنة ، وفي تأخيره عنها دم ، ولا يسن إتيان به لفوات وقته ، كترك مبيت ليلة بنى وفي ترك حصاة من جمره أخيرة ما في شعرة وفي حصاتين ما في شعرتين .

ولا مبيت على سقاة ورعاة بنى ومزدلفة فان غربت وهم بنى لزم الرعاة فقط المبيت ، وكراء نحو مريض وخائف ضياع ماله ويستنيب نحو مريض ومحبوس في رمي جمار ولا تنقطع نيابة باغماء مستنيب .

ويخطب إمام ندباً ثاني أيام التشريق ، خطبة يعلمهم حكم التعجيل والتأخير وتوديعهم ، ويحثهم على ختم حجهم بطاعة الله تعالى ، ولغير الامام المقيم للمناسك التعجيل في الثاني وهو النفر الاول ، فان غربت وهو بها لزمه مبيت ورمي من غد ، ويسقط رمي اليوم الثالث عن متعجل ، ويدفن حصاه في المرمى (وينعم) ذلك ندب ، والشافعية قالوا لا أصل لذلك بل يطرحه أو يعطيه لمن لم يرم * . ولا يضر رجوعه .

وسن اذا نفر من منى نزوله بالابطح (وهو المحصب ، وحدة ما بين الجبلين الى المقبرة) فيصلي به الظهرين والمشاين ويهجع يسيراً ثم يدخل مكة .

* فصل *

فاذا أتى مكة لم يخرج حتى يودع البيت بالطواف وجوباً ، على كل خارج من مكة لوطنه ، اذا فرغ من جميع اموره .

وسن بعده تقبيل الحجر ور كعتان ، فان ودع ثم اشتغل بغير شد رحل ونحوه أو اقام اعاده وجوباً ، ومن أخر طواف الزيارة ونصه - او القدوم - فطافه عند الخروج أجزاء كل منها عن طواف وداع (وبتبعه) من تعليمهم : ولو لم ينوه * . فان خرج قبل وداع رجع .

ويحرم بعمره وجوباً ان بعد فيأتي بها ثم يطوف له ولا شيء عليه فان شق رجوعه من بعد او بعد مسافة قصر فعليه دم ، ولو رجع او تركه خطأ او ناسياً ولا وداع وفدية على حائض ونفساء (وبتبعه) بخلاف معذور غيرهما * . فان ظهرا قبل مفارقة بناء مكة لزمها ، وسن لمودع وقوف بملتزم (ما بين حجر اسود وباب قدر اربعة اذرع) فيلتزمه مصلاً به صدره ووجهه وبطنه وييسط يديه عليه ، ويجعل يمينه نحو الباب ويساره نحو الحجر .

ويدعو بها أحب من خيري الدنيا والاخرة ومنه « اللهم هذا بيتك وأنا عبدك وابن عبدك وابن امتك ، حملتني على ما سخرت لي

من خلقك ، وسيرتني في بلادك حتى بلغتني بنعمتك الى بيتك ،
وأعنتني على أداء نسكي ، فان كنت رضيت عني فازدد عني رضى ،
والافمن الان قبل ان تنأى عن بيتك داري ، وهذا أوان
انصرافي ان أذنت لي ، غير مستبدل بك ولا ببيتك ولا راغب عنك
ولا عن بيتك ، اللهم فأصحبني العافية في بدني والصحة في جسمي
والعصمة في ديني ، وأحسن منقاي وارزقني طاعتك ما أبقيتني ،
 واجمع لي بين خيري الدنيا والاخرة ، انك على كل شيء قدير وبصلي
على النبي صلى الله عليه وسلم ^(١).

ويأتي الحطيم ايضاً وهو تحت الميزاب ثم يشرب من زمزم ،
ويستلم الحجر ويقبله فاذا خرج ولاها ظهره قال احمد : فاذا ولى لا يقف
ولا يلتفت فان فعل اعاد الوداع ندباً . وتدعو حائض ونفساء من
باب المسجد .

وسن دخول البيت والحجر منه حافيا ، بلا خوف ونعل وسلاح
ويكبر ويدعو في نواحيه ، ويصلي فيه ركعتين ويكثر النظر اليه لانه
عبادة ، ولا يرفع بصره لسقفه ، ولا يشغل بذاته بل باقباله على ربه .

(١) انظر الملحق . ز

* فصل *

وسُنَّ زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبري صاحبيه رضي الله عنهما فاذا دخل مسجده بدأه بالتحية ^(١) ثم يأتي القبر الشريف فيقف قبالة وجهه صلى الله عليه وسلم ، مستدبر القبلة ^(٢) مطرقاً غاض البصر خاشعاً مملوء القلب هيبة كأنه يرى النبي صلى الله عليه وسلم ، فيسلم عليه فيقول : السلام عليك يا رسول الله ، كان ابن عمر لا يزيد على ذلك وإن زاد فحسن ، كالنطق بالشهادتين وأشهد أنك قد بلغت رسالات ربك ونصحت لامتك ، ودعوت الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وعبدت الله حتى أتاك اليقين فصلى الله عليك كثيراً ، كما يحب ربنا ويرضى .

ثم يتقدم قليلاً من مقام سلامه نحو ذراع على يمينه ويقول : السلام عليك يا أبا بكر الصديق ، السلام عليك يا عمر الفاروق ، السلام عليكما يا صاحبي رسول الله وضجيعيه ووزيريه ، اللهم اجزها عن

(١) اي بدأ بركتين تحية للمسجد . ز

(٢) قال في « المستوعب » انه يستقبل القبلة ويدعو . وقال ابن

عقيل وابن الجوزي : يكره قصد القبور للدعاء . وقال شيخ الاسلام : أو

وقوفه عندها للدعاء . (الانصاف) ٥٣/٤ ز

نبيها وعن الاسلام خيراً ، سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار، ثم
يستقبل القبلة ويجعل الحجرة عن يساره ، ويدعو بما أحب .

ويحرم الطواف بها .

قال الشيخ : يحرم طوافه بغير البيت اتفاقاً ، وكره تمسح بالحجرة
ورفع صوت عندها ، ولا يمس قبره صلى الله عليه وسلم ولا حائطه ، ولا
يلصق به صدره ولا يقبله ، واذا أوصاه أحد بالسلام فليقل : السلام
عليك يا رسول الله من فلان ابن فلان .

واذا أراد الخروج صلى ركعتين وعاد للقبر فودّع وأعاد الدعاء ،
قالة في « المستوعب » واذا توجه قال : آيرون تائبون عابدون لربنا
حامدون ، صدق الله وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده^(١) .

وسن زيارة مشاهد المدينة والبقيع ومن عرف قبره بها كإبراهيم
ابنه عليه السلام وعثمان والعباس والحسن وأزواجه ، وزيارة شهداء
أحد ، ومسجد قبا والصلاة فيه ، وبيت المقدس .

ولا بأس أن يقال للحاج اذا قدم : تقبل الله نسكك وأعظم أجرك
واخلف نفقتك ، وقال أحمد لرجلٍ تقبل الله حجك وزكى عملك ورزقنا
واياك العود الى بيته الحرام وفي « المستوعب » كانوا يعتنمون أدعية
الحاج ، قبل أن يتلطفوا بالذنوب .

(١) انظر الملحق ز .

﴿ فصل ﴾

من أراد العمرة وهو بالحرم خرج فأحرم من الحل والافضل
من التمتع فالجُمرة الحديبية فما بعد ، وحرم من الحرم وينعقد ، وعليه
دم ثم يطوف ويسعى ، ولا يحل حتى يحلق أو يقصر .

ولا بأس بها في السنة مراراً ، وفي غير أشهر الحج أفضل ، وكره
موالاة بينها واكثر منها ، وهو برمضان أفضل فعمرة به تعدل حجة .
ولا يكره احرام بها يوم عرفة والنحر وأيام التشريق وتجزئ
عمرة القارن ، ومن التمتع عن عمرة الاسلام ، وتسمى حجاً أصغر .



فصل في أركان الحج والعمرة

أركان الحج أربعة : ١ - احرام ، ٢ - ووقوف بعرفة
٣ - وطواف زيارة فلو تركته وخرج من مكة ، رجع معتمراً (وبينهم)
ان بعد * ٤ - وسعي .

وأركان العمرة ١ - احرام ٢ - طواف ٣ - سعي .

وواجباتها شيان : حلق أو تقصير ، واحرام من الحل . فمن ترك
الاحرام لم ينعقد نسكه ومن ترك ركناً غيره أو شرطاً فيه لم يتم نسكه
الابه .

وواجباته احرام من ميقات ، ووقوف من وقف نهاراً
للغروب ، ومبيت بمزدلفة لبعده نصف ليل ان وافاها قبله ، ومبيت
بمنى ، ورمي مرتبا ، وحلق أو تقصير ، وطواف وداع وهو الصدر
قال الشيخ : طواف الوداع ليس من الحج وإنما هو لكل من أراد
الخروج من مكة ، وهو أظهر فمن ترك واجبا ولو سهواً وجهلاً
فعليه دم فان عدمه فكصوم متعة (وبينهم) منه : لا شيء على فاعل

محظور قبل حلقه ، لكنه يحرم*^(١) . والمسنون كمبيت بمنى ليلة عرفة ، وطواف قدوم ، ورمل ، واضطباع ، وتلبية ، واستلام الركنتين^(٢) ، وتقبيل الحجر ، ومشى وسعي في مواضعها ، وخُطْب واذكار ودعاء ورقى بصفا ومروة ، واغتسال ، وتطيب في بدن ، وصلاة قبل احرام ، وعقب طواف ، واستقبال قبلة عند رمي ولا شيء في ترك ذلك كله ويجب بنذر .

فوائد : كره تسمية من لم يحج ضرورة لأنه اسم جاهلي ، وقول : حجة الوداع ، لأنه اسم على أن لا يعود ، وقول : شوط . بل طوفة وطوفان .

ويعتبر في ولاية امير حاج كونه مطاعا ذارأي وشجاعة وهداية ، وعليه جمعهم وترتيبهم وحراستهم في المسير والنزول والرفق بهم والنصح ، وتلزمهم طاعته في ذلك ويصلح بين الخصمين ، ولا يحكم إلا ان فوض اليه فيعتبر كونه اهلا ، وشهر السلاح عند قدوم تبوك بدعة ، زاد الشيخ محرمه وقال : من اعتقد أن الحج يسقط ما عليه من صلاة وزكاة فانه يستتاب ، بعد تعريفه ان كان جاهلا ، فان تاب والا قتل ،

-
- (١) قوله ويتجه منه لا شيء على فاعل محظور قبل حلقه لكنه يحرم : قلت ما بحثه المصنف يؤخذ من عباراتهم لكنه غير معتمد فتأمل .
- (٢) ظاهر كلام شيخ الاسلام انه لا يستلم الا الركن اليماني . الاختيارات ص ٩٢ . ز

ولا يسقط حق آدمي من مال أو عرض أو دم بالحج إجماعاً انتهى .
 (وينبغي) وحديث «الحج يكفر حتى التبعات» محمول على من مات
 قبل تمكن من قضاء، واحتمل ولو لم يتب، وإلا فلا منزلة للحج،
 لأن التوبة كذلك، وإن مثله الشهادة^(١). ووقع خلف هل الأفضل
 الحج راكباً أو ماشياً، (وينبغي) الحج من مكة ماشياً أفضل وللبعيد
 راكباً لحديث من حج «من مكة ماشياً حتى يرجع إلى مكة كتب
 الله له بكل خطوة سبعمائة حسنة من حسنات الحزم^(٢)» .



(١) قوله «و» - يتجه - إن مثله الشهادة - أي فتكون الشهادة كالحج
 كفارة لما قبلها من التبعات المتعلقة بالله تعالى : أقول ذكره الشارح
 واتجه وهو ظاهر بل صريح في كلامهم ، وسيأتي في أوائل الجهاد حكم
 حقوق الآدميين .

(٢) انظر الملحق . ز

﴿ باب الفوات والاحصار ﴾

الفوات: السبق . والاحصار: الحبس . فمن طلع عليه فجر يوم النحر ولم يقف بعرفة، لعذر حصر او غيره فاته الحج ، وانقلب احرامه عمرة ان لم يختبر بقاءه ليحج من قابل فيتحلل بها ، ولو لم ينو ولا تجزى عن الاسلام لوجوبها كمنذورة وتسقط عنه توابع وقوف من نحو مبيت ورمي وعلى من لم يتحلل قبل فوت بنحو عمرة ، ولم يشترط اول احرامه قضاء حتى النفل وهدى او نحوه من الفوات يؤخر للقضاء فان عدمه زمن وجوبه صام ، كتمتع ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع ، وظاهر كلامهم أن زمن الوجوب وقت الفوات ، والاثربخلافه ولا يهدي قن ولو أذن سيده فيصوم لم ويجب قضاء على صفة اداء فمن فاته الحج قارنا قضى قارنا وهو خلاف قولهم في دم المتمتع ، وإذا قضى مفرداً لم يلزمه شيء .

ومن منع البيت ظلماً ولو بعد الوقوف ولم يرم ويحلق ، او في عمرة ذبح هديا حيث أحصر بنية التحلل وجوباً ، فان لم يجد هدياً عشرة

أيام بالنية وحل (ويتبع) صحة تميم ما بقي من أركان حجه باحرام
ثان إذا زال حصره * (١) ولا إطعام في ذلك ولا مدخل لخلق أو
تقصير ، خلافاً له .

وعند بعض إن عجز عن صوم لعذر حل ، ثم صام بعده ومن
نوى التحلل قبل ذبح أو صوم لم يحل ، ولزمه دم لكل محذور ، ودم
لتحلله بالنية وفي « المغني والشرح » لا لعدم تأثيره . ولا قضاء على
محصر تحلل قبل فوت حج ، ومثله من جن أو أغمي عليه لكن من
أمكنه فعل الحج ذلك العام لزمه ، وإلا فلا ، فلوا حصر في فاسد وتحلل
ثم أمكنه فله القضاء في عامه .

ومن صد عن عرفة في حج تحلل بعمره مجانا ، وأن أمكن المحصر
وصول من طريق أخرى لزمه ، ولو بعدت أو خشى القوات ، ومن
أحصر بمرض أو ذهاب نفقة أو ضل الطريق بقي محرماً حتى يقدر على
البيت ، وإن فاتته الحج تحلل بعمره ، ولا ينحر هدية إلا بالحرم ويباح
تحلل لحاجة قتال عدو ، أو بذل مال لا يسير لمسلم ، ونذب قتال كافر
ومن قاتل قبل تحلل ولبس ما تجب فيه فدية لحاجة جاز وفدى ، ومن

(١) قوله ويتبع صحة تميم ما بقي من أركان حجه الخ - أي إن
اتسع له الوقت - : أقول اتجه الشارح وهو موافق للقواعد ولم أره لاحد
لكنه كالصريح فتأمله .

حصر عن طواف الافاضة وقد رمى وحلق لم يجز تحلله لنحو جماع حتى يطوف ، ومن حصر عن واجب لم يتحلل وعليه دم (وبتج) ويرجع به على من حصره *

ومن شرط في ابتداء احرامه ان يحل حيث حبستني ، او ان مرضت [فلي ان احل خير بوجود مشروطه بين تحلل مجاناً وبقاء على احرامه . وان قال : ان مرضت] ^(١) مثلاً فانما حلال حل بمجرد وجوده . فرع : لو وقف الناس كلهم ، او إلا يسيراً في غير يوم عرفة خطأ أجزأهم .

ويجزي وقوف العاشر اجمعاً ، ولو رآه طائفة قليلة وردت شهادتهم لم ينفردوا بالوقوف ، بل الوقوف مع الجمهور . واختار في «الفروع» يقف من رآه في التاسع عنده ومع الجمهور ، وهو حسن .



﴿ باب الهدي والاضاحي والعقيقة ﴾

الهدي : ما يهدي للحرم من نعم وغيرها .

والأضحية : ما يذبح من ابل وبقر وغنم أهلية أيام النحر ، بسبب العيد تقرباً الى الله تعالى ، ولا تجزي أضحية من غيرها بانواعها ، فلا يجزي وحشي ومتولد ويصح هدي كل متمول ، وهو سنة لمن أتى مكة . وأهدى صلى الله عليه وسلم في حجته مائة بدنة .

والأفضل فيها ابل فبقر ، ان اخرج كاملاً ، وإلا فغنم ثم شرك في بدنة ، ثم في بقرة ، ومن كل جنس أسمن فأغلى ثمناً فأشهب (وهو الأملح ، وهو الأبيض او ما يبيضه أكثر من سواده) فاصفر ، فاسود قال « أحمد » يعجبني البياض وقال : اكره السواد . وجذع ضأن أفضل من ثني معز وكل منهما أفضل من سبع بدنة او بقرة ، وأفضل من احدهما سبع شياه ، وتعدد في جنس أفضل من غال بدونه ، فبدتان بتسعة أفضل من بدنة بعشرة ، وذكر وأنثى سواء (وبتبعه) لكن الخصي راجح * ورجح «الموفق» الكبش على سائر النعم ولا يجزي دون جذع ضأن (وهو ماله ستة أشهر) وثني معز (ماله سنة) وثني

بقر (ماله سنتان) وثني ابل (ماله خمس سنين) وتجزى شاة عن واحد وأهل بيته وعياله ومما ليكه وبدنة او بقرة عن سبعة فأقل لا أكثر ويعتبر ذبحها عنهم، فلا تجزىء إشتراك بعد ذبح او شراء مذبوحة وتجزىء لو أراد بعضهم قربة وبعضهم لحماً، او كان بعضهم ذميماً، ولو ذبحوها على أنهم سبعة فبانوا ثمانية ذبحوا شاة واجزأتهم، ولو اشتركا في شاتين مشاعاً أجزاء وتجزى جماء (وهي ما خلقت بلا قرن) وبترء (ما لا ذنب لها خلقة او مقطوعاً) وصمء (صغيرة وما خلق بلا أذن) وخصى ومرضوض خصيتين، وحامل وذهب نصف اليته او أذنه او قرنه لا أكثر ولا ما انكسر غلاف قرنه وهي العصماء، ولا ما ذهب ثناياه من أصلها وهي الهماء ولا ما شاب^(١) ونشف ضرعها وهي الجداء والجدباء، ولا عرجاء لا تطيق مشياً مع صحيحة، ولا بينة العور بأن انحسفت عينها ولا قائمة عينين مع ذهاب أبصارهما ولا عجفاء لا تنقي^(٢) (وهي الهزيلة التي لا مخ فيها) ولا بينة المرض بجرب أو غيره ولا خصي محبوب او غير ملكه ولو أجيز بعد، وكره معيبة أذن وقرن بخرق أو شق او قطع لنصف فأقل وهي العضباء (وبنهم) احتمال اليته كذلك وحامل أي قنكره .

فرع : في المبدع لا يمنع الاجزاء عيب حدث بمعالجة ذبح .

(١) اي ابيض . ج

(٢) اي لا تسمن . كذا بخط المصنف . ج

﴿ فصل ﴾

وسن تحرا بل قاعة معقولة يدها اليسرى ، بان يطعنها في الوهدة بين أصل العنق والصدر ، وذبح بقر وغنم على جنبها الايسر موجهة للقبلة ، ويقول: وجهت وجهي للذي فطر^(١) الآية . إن صلاتي ونسكي الآية^(٢) ولا باس بقوله : اللهم تقبل من فلان كوكيل ، او اللهم تقبل مني كما تقبلت من ابراهيم خليلك .

ويسمي حين يحرك يده وجوبا ويكبر ندبا ويقول : اللهم هذا منك ولك . ويذبح واجباً قبل نفل .

وسن اسلام ذابح والاكره ، وتوايه بنفسه أفضل كحضوره ان وكل ، وتعتبر نية حال توكيل (وبشبه) لا نية وكيل ولو مع طول زمن ، ولا مع تعيين اضية مطلقاً^(٣) * ولا

-
- (١) تمام الآية : السموات والارض حنيفا وما أنا من المشركين ٦/٧٩ ز
 (٢) تمام الآية : قل ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ٦/١٦٣ ز
 (٣) قوله ويتجه لا نية وكيل (أي لا تعتبر نية الوكيل في ذبح أو نحر الهدي أو الاضحية) ولو مع طول زمن (أي بين التوكيل والاراقة لتقديم النية بالموكل فقط) .
 وقوله ولا مع تعيين (هدي او) اضية مطلقاً (اي لا تعتبر نية لامن موكل ولا من وكيل اكتفاء بالتعيين) كذا فسرہ الشارح ولم أر من صرح به وهو ظاهر كلامهم .

تسمية مضحى عنه ووقت ذبح أضحية وهدى نذر او تطوع ومنتعة
 وقرآن من بعد اسبق صلاة العيد بالبلد، او قدرها لمن لم يصل (ويتبعه)
 يلد لا تجب عليهم ★ وان فاتت صلاة بزوال ذبح الى آخر ثاني ايام
 التشريق، وفي أولها فايليه أفضل، وتكره ليلا فان فات الوقت قضى
 الواجب كداء، وسقط التطوع فلو ذبحه بعد فلهم يصنع به ما شاء
 كذبح قبل وقته، ووقت واجب بحظور من حينه وتقدم كواجب
 لترك واجب .

تنبيه : شروط أضحية نعم اهلية، وسلامة، دخول وقت، وصحة ذكاة



* فصل *

التضحية سنة مؤكدة عن مسلم تام الملك او مكاتب باذن سيده
وقال الشيخ: الأضحية من النفقة بالمعروف ، فتضحي المرأة من مال
زوجها عن أهل البيت بلا اذنه ، ومدين لم يطالبه رب الدين انتهى .
(وينبغي) ويقتصر على ادون مجزئ * وكذا ولي يتيم عنه ^(١) وكره
تركها لقادر ، وعن ميت أفضل منها عن حي ، ويعمل بها كعن حي ^(٢)
وتجب بنذر ، وكانت واجبة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وذبحها وعقيقة
افضل من صدقة بثمانها ، ومن مات بعد ذبحها قام وارثه مقامه ، وسن
أكله وهديته وصدقته اثلاثاً من أضحية ، ولو واجبة ، وهدي تطوع
ويهدى لكافر من تطوع ، لا مما لیتيم ومكاتب ، في اهداء وصدقة
ويوفرها له ويلزم غيرها تصدق بأقل ما يقع عليه اسم لحم ، لوجوب
صدقة ببعضها ويعتبر تملك فقيراً لحماً نيئاً ، فلا يكفي اطعامه ، ونسخ
تحريم ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث ، وكان من شعار الصالحين
تناول لقمة من نحو كبدها تبركا ، وله اعطاء الجزار منها هدية وصدقة

(١) الاتجاه السابق مكانه هنا في نسخة المانع . ز

(٢) أي من أكله وهديته وصدقته اثلاثاً - كذا بخط المصنف . ج

لا باجرتها، ويتصدق ندباً أو ينتفع بجلدها وجلها (وبتبعه) احتمال ومثله هدي ولو واجباً * وحرم بيع شيء منها ولو تطوعاً، ومن جلد وجل ولا يأكل من هدي واجب، ولو بنذر أو تعيين، غير دم متعة وقران فان أكل هو أو رفقته ولو فقراء حرم ضمن بمثله لهما ما لم يباغ محله، وما ملك أكله فله هديته والا ضمن بمثله كبيعته واتلافه ويضمنه اجنبي بقيمته، وإن منع الفقراء منه حتى أتن ضمن نقصه، إن انتفع به، وإلا فقيمته (وبتبعه) يشتري بها مثله^(١) * ومن فرق واجباً ولو أضحية بلا إذن، لم يضمن واجزأ، ويباح لفقراء أخذ منه باذن كقوله: من شاء اقتطع أو بتخلة بينهم وبينه، وإن سرق بلا تقريط مذبح لا حي من أضحية أو هدي معين ابتداءً، أو عن واجب بذمة ولو بنذر فلا شيء فيه (وبتبعه) احتمال ومثله مسروق من نحو متعة وما وجب بفعل محظور^(٢) * وإن

(١) قوله ويتجه يشتري بها (اي بقيمته لهما) مثله (اي مثل الهدي الواجب) : قلت جرى المصنف على ما عليه المنتهى وغيره من انه يضمن بالقيمة، ثم اتجه انه اذا ضمن بالقيمة يشتري بها لهما مثله ويدفعه للفقراء، وهو خلاف قول صاحب الانصاف : ويتوجه ان يضمنه بثله انتهى اي لا بقيمته لانه مثلي، وهذا غير المراد من الاتجاه ولم أر من صرح به ولعله مراد من اطلق فتأمل.

(٢) قوله ويتجه احتمال ومثله (اي مثل الهدي المعين) مسروق من نحو متعة النخ (اي فلا شيء فيه ما لم يفرط في حفظه) : اقول قال الشارح وهو متجه يدل عليه اطلاق الانصاف انتهى، قلت لم أر من صرح به لكنه هو الذي يقتضيه عموم كلامهم وتعليلهم فتأمل.

لم يعين قبل ذبح فسرق ضمن (وينبغي) أو لم يسرق * وإن ذبحها ذابح
 في وقتها بلا إذن، فإن نواها عن نفسه، مع علمه أنها أضحية الغير أو فرق
 لحمها لم تجزى، وضمن ما بين القيمتين إن لم يفرق لحمها، وقيمتها إن فرقه
 وإن لم يعلم اجزأت، أي عن صاحبها لعدم افتقار نية ذبح، ولا ضمان فلو
 ضحى اثنان كل بأضحية الآخر غلطاً كفتها، ولا ضمان وإن بقي
 اللحم تراداه .

فرع : إذا دخل العشر حرم فقط على من يضحى ، أو يضحى عنه ،
 أخذ شيء من شعره أو ظفره أو بشرته إلى الذبح ، ولو بواحدة لمن
 يضحى باكثر (وينبغي) هذا في غير متمتع حل ^(١) * وسنحلق بعده .



(١) قوله ويتجه هذا « ممنوع » في غير متمتع حل : اقول ذكر
 الشارح الاتجاه واقره ولم اره لاحد هنا ، ولكنه مراد قطعاً بل هو
 كالصريح في كلامهم .

* فصل *

الهدي يتعين بهذا هدي ، أو بتقليده ، أو اشعاره بنيته وأضحيتة
بهذه أضحية أو لله أو صدقة ونحوه . من الفاظ النذر فيها ^(١) (ويتبعه)
لا ان قاله نحو متلاعب ، ويدين * ولا يتعين بنية حال شراء أو بسوقه
كأخراجه مالا لصدقة به ، وما تعين جاز نقل ملك فيه وشراء خير منه
ويصير معيناً بمجرد شرائه ، وجاز ابدال لحم بخير منه لا بمثل ذلك أو
دونه ، ولا يبعه في دين ، ولو بعد موت وان عين فيها معلوم عيبه تعين
وذبح بوقت أضحية ، وكان قرينة لا أضحية ما لم يزل عيب قبل ذبحه
(ويتبعه) لا ان عين نحو صب وظباء * ويملك رد ما علم عيبه ، بعد
تعيينه ، أو أخذ أرشه ، وهو كفاضل قيمة فيما يأتي ، ولو بانت معيبة
مستحقة لزمه بدلها ، اعتباراً بما في ظنه ، ويركب حاجة فقط بلا ضرر
ويضمن النقص ، وحرم بلا حاجة ، وولد معينة كهى ولو حادثاً ،
فيذبح معها إن أمكن حمله أو سوقه ، وإلا فكهدي عطب ، ولا
يشرب من لبنها إلا ما فضل عنه ، وإلا حرم وضمنه . ويجز صوفها
ونحوه لمصلحة ، ويتصدق أو ينتفع به كجلد ، وإن أتلها اجنبي أو

(١) أي في الهدي والأضحية . ج

صاحبها ضمنها بقيمتها يوم تلف ، وتصرف في مثاتها كهدي أتلف أو عاب بفعله أو تفريطه ، بخلاف قن تعين لعتق فأتلفه فلا . وإن فضل عن شراء المثل شيء ، اشترى به شاة أو سبع بدنة أو بقرة ، فإن لم يبلغ تصدق به ، أو بلحم يشتري به كارش جناية في نقصانها ، ولو مرضت فخاف عليها فذبحها ، فعليه بدلها ، ولو تركها فأتلفت فلا . وعكسها هدي ، فلو عطب بطريق هدي واجب أو تطوع بذية دامت ذبحه موضعه ، فلو فرط ضمنه لفقراء الحرم ، وسن غمس نعل^(١) بعنقه في دمه وضرب صفحته بها ليأخذه الفقراء ، وحرم أكله وخاصته منه كما مر ، ويجزى ذبح ما تعيب لا بتفريطه من واجب ، كتعينه معيباً فبرىء ، وإن عينه عن واجب سليم بذمته ، كفدية ومنذور تعين ، ولم يجزه ، وعليه نظيره سليماً ، ولو زاد عما بذمته ، كبذبة عذت عن شاة ، وكذا لو سرق أو ضل أو غصب ، وليس له استرجاعه ، ولو قدر عليه بعد نحر بدله أو تعينه .



(١) في الاصول « نعل » وفي شرح المنتهى « نعله » اي نعل الهدي

* فصل *

يجب هدي بنذر ، ومنه إن لبست ثوباً من غزلك فهو هدي
فالبسه بعد ملكه . وسن سوق حيوان من الحل وأن يقفه بعرفة ،
واشعار بدن ، وبقر شق صفحة يعنى من سنام او محله ، حتى يسيل الدم
وتقليدهما مع غم النعل وآذان^(١) وعري ، وان نذر هديا واطلق فاقل
مجزي شاة ، او سبع بدنة او بقرة ، وان ذبح إحداها عنه كانت
كلها واجبه ، وان نذر بدنة اجزائة بقرة ان اطلق ، والا لزمه
ما نواه ومعينا أجزاه ، ولو صغيراً او معيباً او غير حيوان ، وعليه
ايصاله وثن غير منقول لفقر الحرم (ويتبع) في هدي صيد ذبحه
خارج الحرم ، او يبعه ونقل ثمنه * وكذا ان نذر سوق أضحية لمكة ،
او قال : لله علي ان أذبح بها . وان عين شيا لغير الحرم ولا معصية فيه
تعين ذبحه وتفرقه لفقرائه واطلاقه لهم (ويتبع) لينحروه^(٢) * فان كان
به^(٣) نحو صنم او كنيسة ، او أمر كفر فنذر معصية .

(١) آذان القرب كذا في شرح المنتهى . ذ

(٢) قوله ويتبعه « اي اطلاقه للفقراء » لينحروه « اي لا يبيعوه » :

اقول : اتجهه الشارح وهو الظاهر والمتبادر من كلامهم ولم ار من صرح به .

(٣) اي بغير الحرم . ج

﴿ فصل ﴾

العقيقة : سنة في حق أب ولو معسر ، او يقترض ندبا قال : احمد أرجو ان يخلف الله عليه قال : الشيخ ان كان له وفاء ولا يعق غير أب ولا مولود عن نفسه اذا كبر - خلافاً لجمع - فان فعل لم يكره .
فعن الغلام شاتان متقاربتان سنّاً وشبهاً ، فان عدم فواحدة ، وعن الجارية شاة تجزي في أضحية ولا تجزي بدنة ، او بقرة الا كاملة ، تذبح في سابع ولادة ندبا ضحوة وتجزي قبله ، لا قبل ولادة .

ويحلق فيه رأس ذكر^(١) ويتصدق بوزنه ورقاً .

وكره لطحه من دمها لابزعران ، وسن اذان في معنى أذني مولود حين يولد ، واقامة يسرى ، ويحك بتمرة بان تمضع ويدلك بها داخل فمه ، ويفتح لينزل شيء منها جوفه ، فان فات ذبح بسابع ، ففي أربعة عشر ، فان فات ففي احد وعشرين ، ولا تعتبر الاسابيع بعد ذلك ، فيعق بأي يوم شاء ، وينزعها اعضاء ندباً ، ولا يكسر عظمها ، وطبخها أفضل من اخراج لحمها نيئاً ، ويكون منه

(١) ذكر الامام ابن القيم في « تحفه الودود في احكام المولود » ان

الحلق يكون للذكر والانثى ، فتأمل . ز

بحلو قال ابو بكر : ويسحب ان يعطي القابلة منها فخذاً ،
 وحكمها كأضحية ويطعم منها لاولادٍ وجيران
 ومساكين ، لكن يباع جلد ورأس وسواقط ، ويتصدق بثمنه ،
 ولا يخرج عن ملكه بذبحها ، فله بيعها بخلاف أضحية لأنها أدخل
 منها في التعبد ، ويقول عند ذبحها : بسم الله اللهم لك واليك هذه
 عقيقة فلان ابن فلان .

وان اتفق وقت عقيقة واضحية ، ففق او ضحى اجزاء
 عن الأخرى ، وفي معناه لو اجتمع هدي واضحية بمكة ، واختار
 الشيخ : لا تضحية بمكة انما هو الهدي ، ولا تسن فرعة (وهي نحو
 أول ولد الناقة) ولا العتيرة (وهي ذبيحة رجب) ولا تكرهان^(١)



(١) نقل في الانصاف ١١٤/٦ عن الرايتين وغيرهما كراهة ذلك . قلت :
 ويؤيد ذلك حديث « لا فرع ولا عتيرة في الاسلام » متفق عليه . ز

* فصل *

سن تسمية مولود بسابع ولادة، وتحسين اسمه واحب الاسماء
عبد الله وعبد الرحمن، وكل ما أضيف لله فهو حسن، وكذا اسماء
الانبياء .

وتجوز تسمية بأكثر من اسم، كباسم وكنية، ولقب واسم
اولى .

وحرم تسمية بمعد لغير الله كعبد الكعبة، وعبد النبي، وعبد
الحسين، وكمالك الاملاك، وشاهان شاه، او بما لا يليق الاله تعالى
كقدوس وخالق ورحمن. قال ابن القيم: وكان جماعة من أهل الدين
يتورعون عن اطلاق قاضي القضاة وحاكم الحكام. وهذا محض القياس
قال: وكذا تحرم تسمية بسيد الناس، وسيد الكل، كما يحرم بسيد
ولدا دم، وكقوله لمنافق او كافر ياسيدي، وقوله صلى الله عليه وسلم:
انا ابن عبد المطلب . ليس من باب انشاء التسمية بل باب الاخبار
بالاسم الذي عرف به المسمى، وباب الاخبار أوسع من باب الانشاء،
وكره تسمية بحرب ويسار ورياح ونجيج، وافلح وبركة ومبارك

ومفلح وخير وسرور ونعمة ومقبل ويعلى ورافع والعاصي وشهاب،
وكذا ما فيه تزكية كالنقي، والزكي والاشرف والافضل وبرة،
وكل ما فيه تفخيم او تعظيم، وكذا باسماء الشيطان كخنزب وولهان
والأعور والأجدع، وأسماء الفراعنة والجابرة، كفرعون وهامان
وقارون والوليد، لا باسماء الملائكة كجبريل، ويستحب تغيير الاسم
القيح، ولا بأس بتسمية النجوم بنحو حمل وثور وجدي، وليس
ذلك كذباً بل توسع ومجاز كما سمو الكريم بحراً، ولا بالكنى
كأبي فلان وفلانة، وأم فلان وفلانة، ولا يكره التكني بأبي القاسم،
بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم، واللقاب كعز الدين وشرف
الدين، على أن الدين [كرمه] " وكلمه وشرفه .

فرع : لا بأس بترخيم المنادي كقوله صلى الله عليه وسلم : يا عايش
يا فاطم . وتصغيره مع عدم أذى كأنيس، ولا يقل : عبدي وأمتي ولا العبد
لسيده : ربي ومولاي .



﴿ كتاب الجهاد ﴾

هو قتال الكفار وهو فرض كفاية ، وهو ما قصد حصوله من غير شخص معين ، فان لم يوجد إلا واحد تعين عليه ، كسترعار واشباع جائع ، مع تعذر بيت المال ، وكصنائع مباحة محتاج اليها غالباً ، كخياطة وحدادة وبناء وزرع وغرس وكدفع شبه بحجة وسيف ، وأمر بمعروف وبشرطه ^(١) وعمل قناطر وجسور وأسوار ومساجد وكفتوى وتعليم كتاب وسنة ، وسائر علوم شرعية ، وآلاتها من نحو حساب ولغة ونحو وصرف ، وكقراءة وطب لا محرمة ، ككلام وفلسفة وشعبذة وتنجيم وضرب برميل وحصى وشعير وكيمياء وعلوم طبائع وسحر وطاسمات وتليسيات ، وحساب اسم الشخص واسم أمه بالمثل ، وأن طالعه كذا ونجمه كذا ، والحكم على ذلك بفقر او غنى ، وعلم اختلاج الاعضاء والكلام عليه ونسبته «لجعفر الصادق» رضي الله عنه كذب قاله الشيخ . وكالدلائل الفلكية على الاحوال السفلية لا علم بنجوم يستدل به على جهة ، وقبلة ووقت ومعرفة أسماء كواكب كذلك مستحب

(١) وهو ان يأمن على نفسه الضرر . كذا بخط المصنف ج

وكره منطق مالم يخف فساد عقيدته فيحرم ، وأشعار تشتمل
على غزل وبطالة ، ويباح منها ما لا سخف فيه غير منشط على شر
ومسبب عن خير ، وأيبح علم هيئة ، وهندسة وعروض ومعان وبيان .
وسن جهاد بتأكدم مع قيام من يكفي به ولا يجب الاعلى
ذكر مسلم مكلف حر صحيح ولو أعشي ، او مريضاً يسيراً كوجع
ضرس وصداع خفيفين ولا يمنع أعمى^(١) واجد بملك ، او بذل امام
ما يكفيه وأهله في غيبته ، ومع مسافة قصر ما يحمله .

قال الشيخ : والأمر بالجهاد منه ما يكون بالقلب والدعوة والحجة
والبيان والرأي والتدبير والبدن ، فيجب بغاية ما يمكنه .

وسن تشيع غاز لا تلقيه « وذكر الآجري » استحباب تشيع
الحاج ووداعه ومسألته ، أن يدعو له ، وفي « الفنون » تحسن
تهنئة بقدم مسافر كريض ، وفي « شرح الهداية » تستحب زيارة
قادم ومعاينته والسلام عليه .

وأقل ما يفعل جهاد كل عام مرة ، الا أن تدعو الحاجة لتأخيره
كضعفنا ، وإن دعت حاجة لقتال أكثر من مرة في عام وجب ،
ونسخ تحريم القتال بأشهر حرم^(٢) ، ومن حضر الصف او حصر او

(١) قوله ولا يمنع أعمى ، خلافاً للاقناع . ج

(٢) على خلاف بين العلماء في النسخ أنظر « الهدى النبوي » للامام

ابن القيم . ز

بلده او احتيج اليه او استنفره من له استنفره ثمين عليه حيث
لا عذر ولو عبداً .

ولا ينفر في خطبة الجمعة ولا بعد الاقامة ، ولو نودي بالصلاة
والنفر والعدو بعيد صلى ثم نفر ، ومع قربه ينفر ، ويصلي راكباً
أفضل ، ولا ينفر لآبق .

ولو نودي الصلاة جامعة لحادثة يشاور فيها ، لم يتأخر أحد بلا عذر .
ومنع النبي صلى الله عليه وسلم من نزع لائمة الحرب اذا ابسها
حتى يلقي العدو ، ومن رمز يمين او اشارة بها ، وشعر وخط
وتعلمها^(١) .



(٢) أي : كما منع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كل ذلك . كما في
« شرح القناع » . ز

﴿ فصل ﴾

وأفضل متطوع به الجهاد وغزو البحر أفضل ، ولا بأس بخلع نعله لتغبر قدماه في سبيل الله فعله أحمد ، ونكفر الشهادة كل الذنوب غير الدين إلا لشهيد بحر . قال الشيخ : وغير مظالم العباد كقتل وظلم . وهذا في متهاون في قضائه ، وإلا فالله يقضيه عنه مات أو قتل حيث أنفقه في غير سرف ولا تبذير قاله الآجري .

ويغزي مع كل بر وفاجر يحفظان المسلمين ، لا مع مخذل ونحوه ويقدم أقواهما ولو عرف بغلول ، وشرب خمر وجهاد عدو مجاور متعين الحاجة .

ومع تساوي جهاد ، أهل الكتاب أفضل ، ويقاتلون إلا أن أسلموا أو بذلوا الجزية ، ونحو وثني حتى يسلم . فإن امتنعوا وضعف المسلمون عن قتالهم انصرفوا .

وسن دعوة قبل قتال لمن بلغته ، وتجب لمن لم تبلغه ما لم يبدأونا بغته فيهما ، وأمر الجهاد مفوض للامام واجتهاده ، ويلزم الرعية طاعته ، فيما يراد منه ، وينبغي أن يرتب قوما بأطراف البلاد يكفون من

بازائهم من كفار ، ويعمل حصونهم وخذائهم ، وجميع مصالحهم ،
ويؤمر في كل ناحية أميراً يقلده أمر الحرب ، ذا رأي وعقل وخبرة
به ، وأمانة ورفق بالمسلمين ونصح لهم ، ويوصيه أن لا يحملهم على مهلكة
ولا يأمرهم بدخول مطمورة يخاف منها ، فإن فعل فقد أساء واستغفر
الله ، ولا عقل^(١) عليه ولا كفارة ، إذا أصيب أحد منهم بطاعته .

وسن رباط ، وهو لزوم ثغر الجهاد ، ولو ساعة ، وتامة أربعون
يوماً ، وأفضاه بأشد خوف ، وهو أفضل من مقام عمكة . قال أبوهريرة :
رباط يوم في سبيل الله أحب إلي من أن أوافق ليلة القدر في أحد
المسجدين ، وصلاة بهما أفضل من منها بثغر . وكره نقل أهله لثغر
مخوف ، وإلا فلا كآهل الثغر .

والحرس في سبيل الله ثوابه عظيم ، والهجرة حكمها باق ليوم
القيامة ، فعلى عاجز عن اظهار دينه بحمل يغلب فيه حكم كفر أو بدع
مضلة الهجرة إن قدر ، ولو في عدة بلا راحلة ومحرم . وسنت لقادر
على إظهاره (ويتبعه) فتحرم عليها إذا بلا محرم^(٢) * وحرّم سفر اليه

(١) أي دية . ز

(٢) قوله ويتبعه فتحرم عليها اذن بلا محرم « اي تحرم الهجرة على
المرأة بدون محرم فيما اذا امكنها اظهار دينها وأمنت على نفسها فان لم تأمنهم
جاز لها الخروج حتى وحدها قاله المجد وغيره » : قلت ذكر الشارح
الاتجاه واتجهه .

ولو لتجارة، وإن قدر على إظهار دينه كره، ولا يتطوع بجهاد مدين
 آدي لا وفأله إلا مع إذن أو رهن يحرز أو كفيل مليء، ولا من
 أحد أبويه حر مسلم عاقل إلا باذنه، إلا أن تعين فيسقط اذنها كالذن
 غريم، ولا يتعرض مدين ندبا لمكان قتل لمبارزة، ووقوف بأول صف
 وإن أذن ثم رجع فعليه الرجوع إذا أمكنه، ولم يتعين عليه، وكذا
 لو كانا كافرين فاسلما ومنعاه وإن أذنا له وشرطا أن لا يقاتل فحضر
 القتال تعين وسقط شرطهما. ولا إذن لجد وجدة مطلقاً. ولا لأبوين
 وغريم مدين في سفر واجب.



﴿ فصل ﴾

ولا يحل لمسلمين بعد لقاء فرار من مثلهم . ولو واحداً من اثنين أو مع ظن تلف . إلا متحرفين لقتال ، كأنحياز من ضيق أو معطشة لسعة أو ماء أو من نزول لعلو أو عن استقبال شمس أو ريح أو يغفروا لمكيدة بعدوهم ، أو متحيزين إلى فئة وإن بعدت . قال القاضي : لو كانت الفئة بخراسان والزحف بالحجاز جاز التحيز إليها . وإن زادوا فلهم الفرار ، وهو مع ظن تلف أولى . وسن ثبات مع عدم ظن تلف والقتال مع ظنه فيهما^(١) أولى من الفرار والاسر . قال أحمد يقتل أحب إلي ، الأسر شديد ، ولا بد من الموت .

وإن وقع في مركبهم نار فعلا ما يرون فيه السلامة من مقام ، ووقوع بماء ، فإن شكوا أو يقنوا التلف فيهما ، أو ظنوا السلامة فيهما ، ظناً متساوياً خيروا .

ويجوز تبئيت كفار ، ولو قتل بلا قصد من يحرم قتله ، من نحو نساء ورميهم بمنجنيق ونار ، ونحو عقارب ، وتدخينهم بمطامر ، وقطع سائلة ، وماء وفتح لغيرهم ، وهدم عامرهم ، وأخذ شهيد بحيث

(١) أي مع ظن التلف في الفرار والثبات ١٥٨ من المنتهى . ج

لا يترك للنحل شيء ، لا حرقه أو تغريقه ، أو عقر دابة إلا الحاجة أكل
ولا إتلاف شجر أو زرع يضر بنا ، إلا الحاجة كتوسعة طريق أو
استئجارهم به أو فعلمهم ذلك بنا فيقطع لية تهاوا .

وحرّم قتل صبي وإثني وخنثى وراهب وشيخ فان وزمن وأعمى
لا رأي لهم ، ولم يقاتلوا أو يحرصوا ، وفي « المغني » وعبد وفلاح وإن
تترس بهم رموا بقصد مقاتله ، وبمسلم لا إلا أن خيف علينا ويقصد
الكفار ، فان قتل مسلم إذا فالكفارة فقط .

وترمى كفرة شتمت المسلمين ، أو تكشفت لهم ، وينظر لفرجها
لحاجة رمي . كالتقاط سهام لهم ، وسقيها إياهم الماء ، ويقتل المسلم نحو
ابنه وأبيه في المعتك .

ويجب إتلاف كتبهم المبدلة ، وعبارة « الاقناع » ويجوز .
وكره نقل رأس ورميه بنجنيق بلا مصالحة ، وحرّم أخذ مال
لندفعه ^(١) اليهم ، وحرّم تعذيب وتمثيل بهم ولو مثلوا بنا .

(١) أي الرأس . ٥١ مصنف ج

* فصل *

ومن أسر أسيراً ، وقدر أن يأتي به الامام بضرب أو غيره . وليس
بمريض ، حرم قتله كأسير غيره ، وإلا فلا . ولا شيء عليه إلا أن
يكون مملوكاً بقيمته .

ويخير إمام في أسير حر مقاتل بين : قتل ورق ومن وفداء بمسلم
وبمال ، ويجب اختيار الاصلح ، فان تردد نظره ، فقتل اولى ، ومن
اسلم امتنع قتله فقط ، وان بذلوا الجزية قبلت جوازاً ، ولم يسترق منهم
زوجة وولد ذكر بالغ ، ومن فيه نفع ، ولا يقتل كاعمى وامرأة وصبي
ومجنون رقيق بمجرد سبي ، وعلى قاتلهم غرم الثمن غنيمة والمقوبة
والقن غنيمة ، ويقتل لمصاحبة .

ويجوز استرقاق من لا تقبل منه جزية أو عليه ، ولا لمسلم ،
ولا يبطل استرقاق حقاً لمسلم وذوي من نحو قودودين .

ومن أسلم قبل اسره ولو لخوف فكسلم اصلي ، لكن لا يقبل
قوله ، ويكفي شاهد ويعين ، والمسي غير بالغ منفرداً أو مع احد ابويه
مسلم ومعها على دينها ، ومسي ذي يتبعه ، وان اسلم او مات او عدم

أحد أبويه ، غير بالغ بدارنا ، ولو بزنا ذي بذمية ، أو اشتبه ولمسلم
بولد كافر ، أو بالغ مجنوناً مع وجود أبويه ، فمسلم في الكل وإن بالغ عاقلاً
ممسكاً عن إسلام وكفر ، قتل قاتله .

وفي «الفنون» في من ولد برأسين ، فلما بالغ نطق أحد الرأسين
بالكفر ، والآخر بالإسلام ، إن تقدم الإسلام فترد ، وإن نطقا
معاً قاتلانا .

وينفسخ نكاح زوجة حربي بسبي دونه ، وتحل لسايبها لا معه ،
ولو استرقا متفرقين ، أو سبي هو فقط ، وليس بيع زوجين أو أحدهما
طلاقاً ولا يصح بيع مسترق منهم لكافر ولا مفاداته بئال وتجوز بمسلم .
ولا يفرق بين ذوي رحم محرم إلا بعثق أو افتداء أسير أو بيع
فيما إذا ملك نحو أختين ومن اشترى منهم عدداً في عقل يظن أن بينهم
أخوه أو نحوها فتبين عدمها رد إلى المقسم الفضل الذي بالتفرق
والكل الفسخ .



﴿ فصل ﴾

واذا حصر امام او نائبه حصناً ، لزمه الاصلح من مصارته وموادعته
بمال وهدنة بشرطها ، ويجبان ان سألوهما كجزية وثم مصالحة ، وان
قالوا إرحلوا عنا وإلا قتلنا اسراكم وجب رحيل .

ويحرز من أسلم منهم دمه وماله حيث كان ، ولو منفعة اجارة
وأولاده الصغار وحمل إمرأته ، لاهي ، ولا ينفسخ نكاحه برقه وان
نزلوا على حكم مسلم حرٍ مكلف عدل مجتهد في الجهاد ، ولو أعمى أو
متعددأ جاز ، ويلزمه الحكم بالا حظ لنا ، ويلزم حكمه حتى بمن لا جزية
فليس للامام قتل من حكم برقه ولا رق من حكم بقتله ، ولا رق
ولا قتل من حكم بفدائه ، لكن له (اي الامام) المن مطلقاً ، وقبول
فداء ممن حكم بقتله او رقه ، وان أسلم من حكم بقتله ، عصم دمه
فقط ولا يسترق .

وإن سألوا أن ينزلهم على حكم الله تعالى ، لزمه ان ينزلهم ، ويخير
كأسرى ، ولو كان به من لا جزية عليه ، فبذلها لعقد الذمة عقدت
بجنا ، وحرم رقه ولو خرج عبد الينا بامان ، او نزل من حصن فهو

حر، ولو جاءنا مسلماً وأسر سيده او غيره فهو حر والكل له، وان
أقام بدار حرب فرقيق، ولو جاء مولاه مسلماً بعده لم يرد اليه، ولو جاء
قبله مسلماً ثم جاء هو مسلماً فهو له.

وليس لقن غنمة فلو هرب لعدو ثم جاء بمال، فهو لسيدة
والمال لنا.



﴿ باب ما يلزم الامام والجيش ﴾

يلزم كل أحد إخلاص النية لله تعالى في الطاعات وأن يجتهد في ذلك .

وسن ان يدعو سراً وكان صلى الله عليه وسلم يقول اذا غزى :
اللهم أنت عضدي ونصيري ، بك أحول وبك أصول وبك أقاتل^(١)
وفي « الفروع » وكان غير واحد، منهم شيخنا يقول : هذا عند قصد مجلس علم .

وعلى الامام عند المسير ، تعاهد رجال وخيل ومنع غير صالح
لحرب كضعيف وفرس حطيم ومنع مخذل^(٢) ومرجف ومكاتب باخبارنا
ومعروف بنفاق ، ورام بيننا بفتن وصبي ونساء الا عجوزاً
لسقي ونحوه .

وتحرم استعانة بكافر الا لضرورة ، وبأهل الاهواء في شيء من
أمور المسلمين ، كعمالة وجباية خراج ، وقسمة في غنيمة . ولا يكون
أحدهم بواباً ولا جلاداً وجهبذا ، (وهو النقاد الخبير) . وتحرم توليتهم

(١) انظر المالحق . ز

(٢) اي مزهّد للناس في الخروج للغزو . ج

الولايات من دواوين المسلمين واعانتهم الا خوفا قال الشيخ : ومن تولى منهم ديوان المسلمين انتقض عهده .

وسن خروج جيش يوم الخميس ويسير برفق الا لا أمر يحدث ،
ويعد لهم الزاد ويحدثهم بأسباب النضر ، ويعرف عليهم العرفاء ، ويعقد
لهم الاولوية البيض (وهي العصاة تعقد على قناة ونحوها) ، والرايات
(وهي أعلام مربعة) ويغايرواها ليعرف كل قوم رايتهم ويجعل لكل
طائفة شعاراً يتداعون به عند الحرب ، ويتخير المنازل ويحفظ مكانها
ويتعرف حال العدو بيعت العيون ، ويمنع جيشه من محرم لانه سبب
الخذلان ، وتشاغل بتجارة مانعة من قتال .

ويعد الصابر بأجر ونفل^(١) ويشاور ذا رأي ودين ويخفي من أمره
ما أمكن إخفاؤه ، وإذا أراد غزوة ورى بغيرها لان الحرب خدعة ،
ويصف جيشه ويجعل في كل جنبه كفواً ولا يميل مع قريبه وذوي
مذهبه فتتكسر قلوب غيرهم فيخذلوه ، ويراعي أصحابه ويرزق كل
واحد بقدر حاجته ، ويجوز ان يجعل جعلاً معلوماً ، ويجوز من مال
كفار مجبولاً لمن يعمل ما فيه غناء ، او يدل على طريق أو قلعة أو ماء
ونحوه بشرط أن لا يجاوز ثلث الغنيمة بعد الخمس ، وأن يعطى ذلك

(١) النفل الغنيمة . ج

بلا شرط ولو جعل له جارية منهم فانت فلا شيء له ، وإن أسلمت وهي
أمة أخذها كحرة أسلمت بعد فتح ، إلا أن يكون ^(١) كافر فقيمتها كحرة
أسلمت قبل فتح ، وإن فتحت صلحاً ، ولم يشترطوها وأبوها وأبى القيمة
فسخ ^(٢) ولا مير في بداءة أن ينفل الربع فأقل بعد الخمس ، وفي رجعة الثالث
فأقل بعده ، وذلك إذا دخل بعث سرية تغير ، وإذا رجع بعث أخرى
فما أتت به أخرج خمسه وأعطى السرية ما وجب لها بجعله ، وقسم
الباقى في الكل .



(١) اي المجعل له .

(٢) اي ان لم يشترط المسلمون الجارية واباها اهل القلعة وأبى المجعل

له اخذ القيمة فسخ الصلح اه من «شرح المنتهى» . ج

﴿ فصل ﴾

ويلزم الجيش الصبر والنصح والطاعة ، فلو أمرهم بالصلاة
وجماعة وقت لقاء العدو ، فأبوا عصوا ولا يخالفوه بتشعب أمرهم ، فلا
خير مع الخلاف ولا شر مع الائتلاف ، ويرضون بقسمته الغنيمة
وتعديله لها ، وإن خفي عليه صواب عرفوه ونصحوه ، وحرّم بلا اذنه
حدث شيء كاعتلاف واختطاب وانفراد وتمجيل وكذا براز (وهو
ان يبرز رجل بين الصفين قبل التحام حرب يدعو للبراز) .

وسن لمسلم شجاع طلبه ابتداء فلو طلبه عدو سن لمن يعلم انه
كفوّه ، برازه باذن الامير ، فان شرط او كانت العادة ان لا يقاتله غير
خصمه لزم ، فان انهزم المسلم او أثخن ^(٢) فلكل مسلم الدفع والرمي .
ويجوز خدعة في الحرب لمبارز وغيره وقتله قبل مبارزة ، الا ان جرت
عادة ان من خرج للبراز لا يتعرض له ، فيجري ذلك مجرى الشرط ،
واذا قتل مسلم كافراً أو أثخنه فله سلبه ولو شرط لغيره وكذا من
غرر بنفسه ولو عبداً باذن سيده او امرأة أو كافراً أو صبيّاً بأذن ، لا تخذلاً

(٢) اي اوهن بالجراح . ج

ومرجفًا وكل عاص ، بشرط كون كافر ممتنعًا لا مشغولًا بأكل ونحوه او منهزما ، غير متحيز أو متحرف وكذا لو قطع أربعته ، وان قطع يده ورجله وقتله آخر ، أو أسره فقتله الامام ، أو قتله اثنان فأكثر او رماه بسهم من صف المسلمين فقتله ، فسلبه غنيمة ، والسلب ما عليه من ثياب وحلي وسلاح ، ودابته التي قاتل عليها وما عليها ، فدخل درع ومغفر وبيضة وتاج ومنطقة واسورة وران وخف ، بما في ذلك من حلية وسيف ورمح ولت وقوس ونشاب ، فأما نفقته ورجله وخيمته وجنيبه ^(١) فغنيمة .

ويجوز سلب القتلي وتركهم عراة وكره تلثم في قتال على أنف لا لبس عمامة ^(٢) كريش نعام .



(١) الجنيب الدابة التي لم يركبها العدو حال القتال من اهل شرح المنتهى . ج

(٢) هي في بعض النسخ « علامة » وفي المنتهى ما ذكرناه . ج - ز

* فصل *

ويحرم غزو بلا اذن الامير ، الا ان يفاجئهم عدو يخافون
كآبته او فرصة يخافون فوتها ، فان دخل قوم او واحد ولو عبداً دار
حرب بلا اذن فغنيمتهم فيء لمصيانهم ، وان بعث امام جيشاً وأمر عليهم
اميراً فقتل او مات ، فللجيش ان يؤمروا أحدهم ، فان لم يقبل أحد منهم
الامارة دافعوا عن انفسهم ، ولا يقيموا بارض عدو بلا أمير .

ولا يؤخر جهاد لعدم امام فان حصلت غنيمة قسموها على موجب الشرع
قال القاضي : وتؤخر قسمة الاماء حتى يقوم امام احتياطاً للفرج ، ومن اخذ
من دار حرب ركازاً او مباحا له قيمة فغنيمة ، وطعاما ولو سكر أو نحوه ،
او علفاً ولو بلا إذن وحاجة فله أكله واطعام سبي اشتراه ونحوه وعلف
دابة ولو لتجارة ، لا لصيد كفهد وجارح ، ويرد فاضلاً ولو يسيراً
وثنى ما باع .

ويجوز قتال بسلاح من الغنيمة ويرده ، لا على فرس ولا لبس
ثوب منها ، ولا اخذ شيء مطلقاً مما أحرز أو وكل به امام من يحفظه
ولا التضحية بشيء فيه الخمس ، او غسل ثوب بصابون او اتخاذ نعل

ونحوه من جلود، وله الحاجة دهن بدنه ودابته ، وشرب شراب كجلاّب
وسكنجیل.

ومن أخذ من احد ما يستعين به في غزاة معينة فالفاضل
له، والافقي الغزو، وان أخذ دابة غير عارية وجيس لغزوه عليها
ملكها به، ومثاها سلاح وترس ونفقة فيملكه آخذه .
ولا تركب دواب السبيل في حاجة بل في سبيل الله أو لعلف
-ويأتي في الوقف- .



﴿ باب فسخ الغنيمة ﴾

وخصت بها هذه الأئمة ، وهي ؛ ما أخذ من مال حربي قهراً
بقتال ، وما ألحق به مما أخذ فدية أو هدية للامير أو بعض قواده أو
الغائبين بدار حرب ، وبادارنا فلم يهدي له .

ويملك أهل حرب ما لنا بقهر ، قال الشيخ : ملكاً
مقيداً لا يساوي أملاك المسلمين من كل وجه انتهى .
ولو اعتقدوا تحريمه أو شرد أو أبق (وبنهم) ولو قنأ مسلماً *
أو القته ربح اليهم أو أم ولد ، وينفسخ به نكاح أمة ، ولو بقي مال مسلم
معهم أحوالاً فلا زكاة فيه ، أو كان عبداً فأعتقه سيده لم يعتق ، أو
كانت أمة فله وطؤ باقية ^(١) أو أسلم من يده ، أو جاءنا بأمان فلا يؤخذ
منه ، ولا يملكون وقفاً ، ولا يضمن ما استولوا عليه مطلقاً ، ويعمل
بوسم على حبيس كقول مأسور هو ملك فلان ، ويرد له ، ولا حراً ^(٢)
ولو ذمياً ، ويلزم فداؤه كسلم ، ولا فداء بخيل وسلاح ^(٣) ولا بمكاتب

(١) أي أختها الباقية ج

(٢) أي ولا يملكون حراً ج

(٣) أي لا يجوز ج

وأم ولد، ولمشتر أسيراً رجوع بئنه بئته، ويقبل قول أسير في قدره،
وإن أخذ منهم مال مسلم أو معاهد مجانا فلربه أخذه مجانا، ولا تصح
قسمته مع العلم بربه، وبشراء أو بعد قسمة غنيمة، فهو أحق به بئنه
ولو باعه أو وهبه أو وقفه أو أعتقه أخذه أو من انتقل إليه لزم ذلك،
ولربه أخذه من آخر مشترٍ ومتَّهبٍ، وإن أخذ منهم حرّة مزوجة
أو أم ولد ردت لزوج وسيد. ويلزم سيدها أخذها^(٤) وبعد قسمة
بئنها، وولدها منهم كولد زنا، وإن أبى الاسلام ضرب وحبس حتى
يسلم (ويجوز) احتمال ولا يقتل، وإن هذا إذا كانتا كافرتين، وإلا
فالولد مسلم.



(٤) أي أخذها قبل القسمة مجانا. كذا في «شرح المنهى». ج

﴿ فصل ﴾

وتملك غنيمة باستيلاء عليها ولو بدار حرب ، كعتق عبد حربي لحق بنا - وفي المنتهى هنا نظر - ويجوز قسمتها فيها ويبيعها . فلو غلب عليها عدو وبمكائنها . فمن مشتر وشراء الامير منها لنفسه إن وكل من جهل أنه وكيله صح وإلا حرم (ويبيع) ولم يصح *

وتضم غنيمة سرايا الجيش إلى غنيمة . ويبدأ في قسم بدفع سلب ثم باجرة جمع وحمل وحفظ ويجعل من دل على مصلحة ، ثم يخمس الباقي ، ثم خمسه على خمسة أسهم .

سهم لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم مصرفه كالنبي . وكان قد خص من الغنم بالصفي ، (وهو ما يختاره قبل قسمة كجارية وثوب وسيف) .

وسهم لذوي القربى وهم بنو هاشم وبنو المطلب إني عبد مناف ، حيث كانوا للذكر مثل حظ الانثيين ، غنيهم وفقيرهم سواء ، ولا شيء لمواليهم واولاد بناتهم ولا لباقي قريش .

وسهم لفقراء اليتامى ، وهم (من لا أب له ولم يبلغ) ولو جهل بقاء أبيه فالاصل بقاءه .

وسهم للمساكين ويدخل فيهم الفقراء فيهم صنف واحد في
سائر الأحكام إلا الزكاة .

وسهم لآبناء السبيل فيعطى الجميع كزكاة بشرط إسلام الكل ،
ويعم بذلك من بجميع البلاد حسب الطاقة .

فان لم تأخذ بنو هاشم وبنو المطلب رد في كراع (وهو الخيل)
وسلاح .

ومن فيه سببان فأكثر كان سبيل مسكين يتيم أخذ بها ، لكن لو
أخذ ليتمه فزال فقره لم يعط لفقره ، ثم يبدأ من الأربعة أخماس الباقية
بنصفل وهو الزايد على السهم لمصلحة ، كعمل ما فيه غناء ، أو من جاء
باسير ونحوه فله كذا . ثم يرضخ ^(١) (وهو عطاء دون السهم) لميز
وقن وخنثى وامرأة ، على ما يراه الامام ، على قدر نفعهم إلا أنه لا
يبلغ به لراجل سهم راجل ، ولفارس سهم فارس ، وللبعض بالحساب
من رضخ واسهام .

وان غزا قن على فارس سيده رضخ له وقسم لها ،
إن لم يكن مع سيده فرسان ، وإن كان الغانم من يرضخ له فقط ، فبل

(٢) الرضخ هو العطاء دون السهم لمن لا سهم له . كذا في «شرح

المنتقى» . ج

يقسم بينهم للفارس ثلاثة اسهم وللراجل سهم ، أو على ما يراه امام
احتمالان

وان غزا جماعة كفاراً وحدهم فغنموا ، فهل يؤخذ خمس
غنيمتهم احتمالان .

ثم يقسم الباقي بين من شهد الواقعة لقصد قتال أو
بعث في سرية أو لمصلحة كرسول ودليل وجاسوس ، ومن خلفه
الامير يبلاد العدو وغزا ولم يمر به ولو مع منع غريم أو أب ، لا من
لا يمكنه قتال ، ولا دابة لا يمكن عليها لمرض ، ولا مخذل ومرجف
ونحوهما ، ولو ترك ذلك وقاتل ، ولا يرضخ له ، ولا لمن نهاه الامير أن
يحضر ، وكافر لم يستأذنه ، وعبد لم يأذن له سيده ، وطفل ومجنون ، ومن
فر من اثنين .

للراجل ولو كافراً سهم ولل فارس على فرس عربي (ويسمى
العتيق) ثلاثة وعلى فرس هجين (وهو ما أبوه فقط عربي) أو على
مقرف (عكس الهجين) أو على برزون (وهو ما أبواه نبطيان)
سبعان وإن غزا اثنان على فرسهما فلا بأس وسبعة لهما ، وسهم مغضوب
لمالكه ومعار ومستأجر وحيس لراكبه ، ويعطى نفقة الحيس ، ولا
يسهم لا أكثر من فرسين ، ولا شيء لغير الخيل .

* فصل *

ومن اسقط حقه ولو مفلساً (وينبغي) لا بعد حجر ولا سفياً★
 فللباقى وإن أسقط الكل ففى ، واذا لحق مدد أو أسير أو صار الفارس
 راجلاً أو عكسه ، أو تبين ذكورية خنثى أو اسلم ، أو بلغ أو عتق
 قبل تقضى الحرب ، جعلوا كمن كان فيها كلها كذلك ، ولا قسم لمن
 مات أو انصرف أو أسر قبل ذلك .

وحرم قول امام من أخذ شيئاً فله ولا يستحقه الا اذا تعذر حمله
 وترك فلم يشتر ، ولا امام اخذه لنفسه واحرقه (وينبغي) ان كان بدار
 حرب . والاحرم^(١)

ويصح تفضيل بعض الغانمين لمعنى فيه ويخص لكلاً بمن
 شاء ، وان رغب فيها عدد وأمكن قسمتها قسمت عدداً من غير
 تقويم ، فان تعذر او تنازعوا في جيد اقرع .

ويكسر صليب ويقتل خنزير ويصب خمر ولا يكسر اناء به تنع

(وينبغي) غير نقد★

(١) اي وان رغب في شرائه حرم قول الامام . كذا في «شوح المنتهى» ج

ولا تصح اجارة لجهاد، فيسبهم له كأجير خدمة، وتصح لحفظ ونحوه ولا يسقط سهمه.

ومن مات بعد تقضي الحرب فسهمه لوارثه أو أسر
فله، ومن وطيء جارية منها وله فيها حق أو لولده أدب، ولم يبلغ به
الحد وعليه مهرها لا أن تلد منه فقيمتها وتصير أم ولده وولده حر، وإن
اعتق قنأ أو كان يعتق عليه عتق قدر حقه والباقي كعتقه شقصاً لا أسيراً
قبل حكم برقه.

والغال (وهو من كتم ما غنم أو بعضه) لا يحرم سهمه
ويجب حرق رحله كله وقت غلوله، لا ما حدث ما لم يخرج عن ملكه
إذا كان حياً حراً مكلفاً ملتزماً ولو أثنى وذمياً لا معاهداً ومستأمناً
ولا يحرق سلاح ومصحف وحيوان بآلته، ونفقة وكتب علم وثيابه
التي عليه والكل له، ويعذر ولا ينفي ويؤخذ ما غل للمغنم فإن تاب
بعد قسمة أعطى الامام خمسة وتصدق ببقية عن مستحقه (وينهم)
مع تعذر دفع لهم.

وليس بغال من سرق من الغنيمة، أو ستر على غال أو أخذ منه
ما أهدي له منها، وإن أتلف عبد ما غلة ففي رقبته.

ويثبت حكم غلول باقرار أو شهادة عدلين ذكرين.

* باب الارضين المنومة *

وهي ثلاث :

الاولى^(١) : عنوة (وهي ما أجلوا عنها بالسيف) ويخير امام تخيير مصلحة لا تشبه بين قسمها بين غامين، كمنقول وبين وقفها للمسلمين بلفظ يحصل به، ويضرب عايتها خراجاً يؤخذ ممن هي يده، من مسلم وذمي وهو اجرة لها، وليس لاحد نقضه، ولا نقض ما فعله صلى الله عليه وسلم من وقف او قسمة أو فعله الاثمة بعده ولا تغييره .

الثانية : ما جلوا عنها خوفاً منها، وحكمها كالاولى لانها تصير وفقاً بنفس الاستيلاء عليها - خلافاً له - ويأتي ان ارض مصر والشام والعراق وقف عمر .

الثالثة : المصالح عليها، فما صولحوا على أنها لنا فكالعنوة وعلى أنها لهم ولنا الخراج عنها فهو كجزية ان أساموا او انتقلت لمسلم سقط ، ولا يقرون فيها بلا جزية بخلاف ما قبل^(٢) فلا يجوز اقرار كافر بها

(١) هذا التقسيم لم يكن في الاصل ودعت اليه الضرورة . ز

(٢) اي بما اخذ عنوة وما جلوا عنه وما صولحوا على انه لنا . كذا

في شرح الاقناع . ج

سنة بلا جزية ، ويرجع في خراج وجزية الى تقدير امام في زيادة ونقص (وبتبعه) ما لم يحجف^(١) ★ لا الى تقدير عمر رضي الله عنه ، وكان وضع على كل جريب درهما وقفيزاً من طعامه^(٢) وهو ثمانية أرتال قيل بالمكي وقيل بالعراقي وهو نصف المكي ، فعلى الاول وهو الصحيح يكون ستة عشر رطلاً عراقياً .

وهو قفيز الحجاج وهو صاع عمر نصاً ، وفي المحرر انه جعل على جريب الزرع درهما وقفيزاً من طعامه ، وعلى جريب النخل ثمانية دراهم وعلى جريب الكرم عشرة ، وعلى جريب الرطبة ستة .

والجريب عشر قصبات في مثلها والقصبة ستة أذرع بذراع وسط وقبضة وابهام قائمة ، فيكون الجريب ثلاثة آلاف ذراع وستمئة . كسرا وما بين شجر من بياض أرض تبع لها .

ولاخراج على مساكن مطلقاً وإنما كان «أحمد» يمسح داره ويخرج عنها ورعا ، لأن بغداد كانت حين فتحت مزارع ، ولاخراج على مزارع مكة . والحرم ، كهبي ، وحرُم بناء واختصاصه به فيها (وبتبعه) جواز إعادة ما انهدم ، وان البناء لا يحرم الا ان خيف منه تضيق على الناس

(١) قوله ويتجه ما لم يحجف : أقول ذكره الشارح وأقره وهو صريح في كلامهم .

(٢) المراد زرعه . ج

والأفلا، وهو أحق به فإن استغنى عنه دفعه لمحتاج مجاناً^(١)★
والخراج على أرض لها ما تسقى به ولو لم تزرع، لا على ما يناله ماء،
ولو أمكن زرعه وأحياؤه ولم يفعل، وما لم ينبت أو ينله الماء إلا عاماً بعد
عام فنصف خراج به في كل عام.

قال الشيخ: ولو بيعت الكروم بجراد أو غيره سقط من الخراج
حسبما تعطل من النفع، وإذا لم يمكن النفع به يبيع أو اجارة أو عمارة
أو غيره لم تجز المطالبة بالخراج انتهى.

والخراج على مالك دون مستأجر ومستعير، وهو كالدين يحبس
به مؤسر وينظر معسر، ومن يسهه أرض خراجية فهو أحق بها
بالخراج كالمستأجر، ويرثها ورثته كذلك.

وليس للإمام أخذها منه ودفعها لغيره، فإن أثر بها أحداً صار
الثاني أحق بها - كما يأتي في الموات - ومن عجز عن عمارة أرضه اجبر
على اجارتها أو رفع يده عنها، لتدفع لمن يعمرها ويقوم بخراجها.
وكره لمسلم أن يتقبل أرضاً خراجية بما عليها من خراج لأن
إعطائه في معنى المذلة.

(١) قوله ويتجه جواز إعادة ما انهدم وإن البناء لا يحرم الخ: أقول
قال الشارح وهو متجه وقواعد المذهب تقتضيه فتأمل. انتهى ولم أره لاحد
ولكنه كما قال الشارح.

ويجوز ان يرشي العامل ويهدي له لدفع ظلم لا ليدع خراجاً ،
 (والهدية الدفع ابتداء ، والرشوة بعد الطلب) وأخذها حرام .
 وليس لاحد تفرقة خراج عليه بنفسه ، ومصرفه كفي ، وان رأى
 امام المصلحة في اسقاطه عمن له وضعه فيه جاز ، ولا يحتسب بما ظلم في
 خراجه من عشر (وبنعم) ما لم ينوه زكاة حال دفعه ^(١) .

ومن أقام ببلدة تطلب منها الكلف بحق وغيره بنية العدل أو
 تقليل الظلم منها أمكن لله فكالمجاهد في سبيله ^(٢) ، ذكره الشيخ
 وتقدم الكلام آخر زكاة الساعة في تحريم توفير بعضهم .



(١) قوله ويتجه ما لم ينوه « أي ما ظلم به » زكاة الخ : قال الشارح
 ظاهره ولو غير متميز ولم أره لغيره فليحور . انتهى قلت صرح به الشيخ
 عثمان وغيره وتقدم في اخراج الزكاة تصريحهم بذلك ونحوه ففي كلام
 الشارح ذهول عن ذلك .

(٢) وفي نسخة أستاذنا ابن مانع وبخطه ما يلي :
 ومن باشر جبايتها وتحصيلها اعانة لمن تؤخذ منه لا للاخذ متحوريا
 للعدل والانصاف ، فمأجور بذلك وليس من أعوان الظلمة ، قال بعض
 الحنفية شعراً :

ولو بتوزيع المغارم التي	كلفها السلطان للرعية
قام بها شخص بعدل ذكروا	بانه في ذا القيام يؤجر

* باب الفبي * *

وهو ما أخذ من مال كافر بحق ، بلا قتال ، كجزية وخراج ، وعشر
تجارة حربي ونصفه لذبي ، وزكاة تغاي ، وما ترك فزعا ، أو عن ميت
مطلقاً ولا وارث .

ومصرفه وخمس خمس الغنيمة المصالح ، ويبدأ بالأثم فالأثم ،
من سد ثغر وكفاية أهله ، وحاجة من يدفع عن المسلمين ، ثم الأثم
فالأثم من سد بثق^(١) وكري نهر لتنظيفه ، وعمل قنطرة ، ونحو
مساجد ورزق قضاة وفقهاء ومؤذنين ، وغير ذلك مما يتعدى نفعه ،
ولا يخمس ، ويقسم فاضل - إن كان - بين احرار المسلمين ، غنيهم
وفقيرهم ، وعنه يقدم محتاج ، وصححه الشيخ ، ولاحظ لنحو رافضة
فيه ونقل عن مالك وأحمد . وتسبب بداية باولاد المهاجرين الأقرب
(١) البثق : هو المكان المنفتح بجانب النهر . كذا في هامش الاصل . ز

(٢) قال الشيخ وهو الاصح عن احمد كذا في شرح الاقناع . ز

(٣) اي ونقل عن مالك واحمد لاحظ للرافضة فيه ، كذا في

شرح الاقناع . ز

فألاقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم (وقریش قیل بنو النصر
ابن کنانة ، وقیل بنو فهر بن مالک بن النصر) ثم باولاد الانصار ،
فان استوى اثنان فأسبق باسلام ، فاسن ، فاقدم هجرة وسابقة باسلام ،
ويفضل بينهم بسابقة ونحوها .

وينبغي للامام أن يضع ديواناً يكتب فيه أسماء المقاتلة وقدر
ارزاقهم ، ويجعل لكل طائفة عريفاً يقوم بأمرهم ويجمعهم وقت غزو
وعطاء . ولا يجب عطاء إلا لبالغ عاقل حر بصير صحيح ، يطيق
القتال .

ويخرج من المقاتلة (وينزع) ومتعد نفعه بهرض لا يرجى
زواله كزمانة ويسقط حقه .

وبيت المال مالک للمسلمين يضمنه متافه ، ويحرم أخذ منه بلا إذن
إمام ، ومن مات بعد حلول العطاء دفع لورثته حقه ، ومن مات من
الاجناد دفع لامراته وصغار أولاده كفايتهم ، فاذا بلغ ذكرهم أهلاً
لقتال فرض له إن طلب ، وإلا ترك كالمرأة والبنات إذا تزوجن .



﴿ باب الامان ﴾

هو ضد الخوف ، ويحرم به قتل ورق وأسر ، وأخذ مال ، ولا جزية مدة أمان .

هو وشرط كونه من مسلم عاقل مختار غير سكران ، ولو قنأ أو أنثى أو مميزاً أو أسيراً ، ولو لأسير ، وعدم ضرر وان لا يزيد على عشر سنين (ويتبع) ويبطل فيما زاد فقط ^(١) * ويصح منجزاً ومعلقاً من امام لجميع المشركين ، ومن أمير لأهل بلدة جعل بازاءهم لقتال ، ومن كل احد لقافلة وحصن صغيرين عرفاً كمائة فأقل ، ومن صح أمانه قبل اخباره به ، اذا كان عدلاً كمرضة على فعلها ، ولا ينتقضه إمام إلا إذا خاف خيانة ، وإن ادعى الامان أسير فقول منكروه ، ومن طلب الكف ليدل على كذا فامتنع ضرب عنقه ، ويصح بقول كسلام ، وأنت أو بعضك أو يدك ونحوها آمن ، وكلا بأس عليك واجرتك ، وقف وألت سلاحك ، وقم ولا تذهل و«مترس» بالفارسية

(١) قوله ويتبعه ويبطل فيما زاد فقط « أي لا في كله » : أقول قال الخلو في فان زاد فهل يبطل في الزائد أو يبطل من اصله توقف فيه شيخنا « الهوتي » لكن قياس ما يأتي في الهدنة انه يبطل في الزائد فقط فليحور . انتهى قلت : واتجهبه الشارح ايضاً .

ومعناه لا تخف ، وبشرائه قال احمد : إذا اشتراه ليقتله فلا يقتله .
وبشارة تدل عليه كإمرار يده أو بعضها عليه ، وبشارة بسبابة إلى
السماء ، ويسري إلى من معه من أهل ومال إلا أن يخصص .

ويجب رد معتقد غير الأمان أماناً ، إلى مأمنه ، وإن طلب ليسمع
كلام الله ، ويعرف شرائع الإسلام لزم إجابته ، ثم يرد إلى مأمنه ومن
أُمن فرد الأمان ، أو خاننا ولو بصولته على مسلم لقتله بطل أمانه ،
ويعقد لرسول ومستأمن ولا جزية عليهما مدته ، ومن أسلم أو أعطي
أماناً ليفتح حصناً ففتح واشتبه حرم قتلهم ورقهم ، ويتوجه مثله لو
نسي أو اشتبه من لزمه قود (ويتبع) أو لزمه غرم كدية ، وإن اشتبه
ما أخذ من كافر بما أخذ من مسلم ظالماً ، فينبغي الكف ، ومن جاءنا
بلا أمان وادعى أنه رسول أو تاجر وصدقته عادة قبل ، والا أو كان
جاسوساً فكأسير ، وإن لقيت سرية أعلا جافادعوا الأمان قبل أن
لم يكن معهم سلاح . قال احمد : إذا لقي علجاً فطلب منه الأمان فلا
يؤمنه لأنه يخاف شره ، وإن كانوا سرية فلهم أمانه .

ومن جاءت به ربح أو ضل الطريق أو ابق أو شرد إلينا فلا أخذه ،
ولا يدخل أحد منهم إلينا بلا إذن ولو رسولاً وتاجراً ، ومن دخل
منا دارهم بأمان حرم عليه خيانتهم ومعاملتهم بالربا ، فإن خانهم أو

سرق منهم أو اقترض شيئاً ، وجب رده لربه ، وإن اقترض حربي من حربي ثم أسلم لزمه رد قرض ، وإن أودع أو اقترض مستأمن مسلماً أو ذمياً مالا أو تركه ثم عاد لدار حرب مستوطناً أو محارباً ، بطل أمانه ، وبقي أمان ماله ، ولو عند ذي انتقض عهده - وعبارتها هنا توهم - ويُبعث له أن طلبه ويصح تصرفه فيه ، وإن مات فلوارثه ، فإن عدم ففيه ، وإن استرق وقف ، فإن عتق أخذه ، وإن مات قنأ ففيه ، وإذا سرق مستأمن في دارنا أو قتل أو غصب وبطل أمانه ثم أُمن ثانياً استوفى ذلك منه .

فرع : من أُمن في دارنا مدة وبلغها واختار البقاء بدارنا ، أدى الجزية وإلا فهو على أمانه حتى يخرج .



﴿ فصل ﴾

وإن أُسر مسلم فاطلق بشرط أن يقيم عندهم مدة أو أبداً أو أن يأتي ويرجع أو أن يبعث مالاً وإن عجز عاد اليهم لزم الوفاء ، إلا المرأة فلا ترجع ، وعند الشيخ لا يلزم الوفاء في التزام الإقامة أبداً لأن الهجرة واجبة عليه (ويتجه) مرادهم قادر على اظهار دينه وإلا فكما قال الشيخ ^(١) * وإن أطلق بلا شرط أو كونه رقيقاً فإن أمنوه فله المهر فقط ، وإلا فيقتل ويسرق أيضاً ويقاتلهم لو لحقوه ، ولو جاء عالج بأسير على أن يفادي بنفسه فلم يجد لم يرد ، ويفديه المسلمون إن لم يفد من بيت المال ، ولو جاءنا حربي بامان ومعه مسلمة لم ترد معه ويرضى ، ويرد الرجل ، ولو سبيت كافرة فجاء ابنها يطلب اطلاقها ليحضر اسيرنا فاحضره لزم إطلاقها وإن أمنت حرية وتزوجت ذمياً بدارنا ثم أرادت الرجوع ، لم تمنع إذا رضي .

(١) قوله ويتجه « ان » مرادهم قادر على اظهار دينه الخ : قال الشارح وهو في غاية الاتجاه انتهى . قلت : وأشار اليه في شرح الاقناع .

﴿ باب الهبة ﴾

وهي عقد امام او نائبه على ترك القتال مدة معلومة لازمة بعوض وغيره
وتسمى مهادنة وموادعة ومعاهدة ومسالمة ، ومتى زال من عقدها ،
لزم الثاني الوفاء ، ولا تصح الا حيث جاز تأخير جهاد ، فتى رأى فيها مصلحة
كضعفنا او طمع في اسلامهم ولو بمال منا مدة معلومة جاز ،
وان طال كفتق عشر سنين ، او زادت على الحاجة بطلت الزيادة ،
وان اطلقت مدة او علقت بمشيئة كان شئنا أو شئتم لم تصح ، ومتى جاءوا
في فاسدة معتقدين الامان ردوا آمنين ، وان شرط فيها او في عقد ذمة
شرط فاسد كد امرأة اسلمت او صداقها أو صبي أسلم أو سلاح أو
ادخالهم الحرم ، بطل دون عقد ، كشرط نقضها متى شاء ، ويصح شرط
رد طفل لا يصح اسلامه كشرط رد رجل جاء مسلماً للحاجة ، ويؤمر
سراً بقتلهم والفرار ولا ينعون أخذه ، ولا يجبر هو عليه ، لاسيما منع
خوف ، ولو هرب منهم قن فاسلم لم يرد ، وهو حر ، ومع عدم شرط لا رد
مطلقاً ، وان طلبت امرأة الخروج من عندهم فلكل مسلم اخراجها .

﴿ فصل ﴾

ويؤخذون بجنايتهم على مسلم من مال وقود وخذ قذف وسرقة
لا لله تعالى كزنا لكن يقتل بزنا بمسامة لنقض العهد .

ويجوز قتل رهائهم إن قتلوا رهائنا ، وعلى الامام حمايتهم
لا من اهل حرب ، وإن سباهم كافر ولو منهم لم يصح لنا شراؤهم ، وإن
سبى بعضهم ولد بعض وباعه أو ولد نفسه أو أهله ، صح كحربي باع
ولده وأهله ، وإن خيف نقض عهدهم بقتال أو مظاهرة أو امارة تدل
بذلهم ، بخلاف ذمة ، فلا بمجرد خوف .

ويجب اعلامهم قبل الاغارة عليهم ، ورد من بدارنا منهم الى مأمنه
ويستوفى ما عليهم من حق ، وينقض عهد نساء وذرية تبعاً ، وإن نقضها
بعضهم فأنكر الباقي عليه بقول أو فعل ظاهراً ، أو كاتبونا بنقضهم
أقروا بتسليم من نقض أو تميزه عنهم ، فإن أبوامع قدرة
اتنقض عهد الكل .

﴿ باب عقد الذمة ﴾

وهو واجب لكتابي ونحوه اذا اجتمعت شروطه ببذل جزية كل عام والتزام أحكامنا ما لم تخف غائلتهم ، ولا يصح إلا من امام او نائبه وصفته : اقررتكم بجزية واستسلام ، او يبذلون ذلك فيقول : اقررتكم عليه او نحوها مما يدل على عقدها ، ولا يعتبر ذكر قدر جزية .
والجزية مال يؤخذ منهم على وجه الصغار والذلة كل عام ، بدلاً عن قتالهم واقامتهم بدارنا ، وفي «الفنون» بقاء النفس مع الذل ليس بغنيمة ، ومن عد الحياة مع الذل نعمة فقد أخطأ طريق الاصابة .
ولا تعقد الا لاهل كتاب يهوداً او نصارى ، ومن تدين بالتوراة كسامرة ، او الانجيل كفرنج وصابئين أو من له شبهة كتاب كمجوس وغيرهم ، لا يقبل منه الا الاسلام او القتل واذا اختار كافر لا تعقد له ديناً من هؤلاء أقر وعقدت ، ولو كان اختياره بعد التبديل او الآن ، وله حكم الدين الذي انتقل اليه في جزية لا غيرها من حل ذبيحة ومناكحة ، كمن جُبل حاله وادعى انه كتابي - خلافاً له هنا تبعاً لجماعة - ولو عقدت لزاعمي كتاب قتبين انهم عبدة او ثان ، فعقد باطل .

ونصارى العرب ويهودهم ومجوسهم من بني تغلب وغيرهم كمن
تنصر من تنوخ وبهرا او تهود من كنانة وحمير ، او تمجس من بني
تميم ومضر ، لا جزية عليهم ولو بذلوها ، ويؤخذ عوضها زكاتان من
أموالهم مما فيه زكاة ، حتى ممن لم تلزمه جزية ، ومصرفها كجزية لا
كزكاة .

وحرّم تجديد جزية عليهم لان عقد الذمة مؤبد ، وقد عقده عمر
رضي الله عنه - هكذا فلا يغير .

وللامام مصالحه مثلهم من العرب بذلك خشية ضررهم ، ويفسد
عقد ذمة ان شرط فيه ان لا جزية عليهم ، او اظهار منكر ، او سكناهم
الحجاز ونحوه .



﴿ فصل ﴾

لاجزية على صبي ومجنون وقن وزمن وأعمى وشيخ فان ، وامرأة
ولو بذلتها لدخول دارنا وتمكن مجانا ، وان تبرعت قبلت هبة لاجزية
وكهي كل من لا تلزمه .

ولا على راهب بصومعة دائماً ، ويؤخذ منه ما زاد على بُلغته .
ولا على خشي فان بان رجلا اخذ للمستقبل فقط ، ولا
على فقير غير معتمل يعجز عنها ، و مرُّ يرجع في جزية لتقدير امام لا لما قدره
عمر . ووضع -رضي الله عنه- على الموسر ثمانية وأربعين درهماً والمتوسط
نصفها والادنى اثني عشر درهماً ، والغني منهم من عده الناس غنياً
وتجب على معتق ولو لمسلم ، ومبعض بحسابه ، ومن صار أهلاً باتناء
حول أخذ منه بقسطه بالعقد الاول ، ويلفق من افاقة مجنون حول
ثم تؤخذ ، ومن أسلم بعد الحول سقطت عنه ، لا إن مات أو جن أو
عمي ونحوه .

وتؤخذ من تركه ميت ومال حي ، وفي أثنائه تسقط ، ومتى بذلوا
ما عليهم لزم قبوله ، ولا تتعين من ذهب او فضة بل كل الأمتعة
بالقيمة . ويجوز اخذ ثمن خمر وخنزير تولوا بيعها وقبضوه .

وتؤخذ عند انقضاء كل سنة فان انقضت سنون استوفيت كلها
مفرقة ، ولا يتداخل صغار ويمتهنون عند أخذها ويطال قيامهم وتجبر
أيدهم والاخذ جالس ، ولا يقبل ارسالها ، وليس لمسلم توكيل في أدائها
ولا ضمانها ولا أن يحيل من هي عليه بها ، ولا يعذبون في أخذها .
ولا يصح شرط تعجيلها ولا يقتضيه الاطلاق ويصح ان يشترط
عليهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين ودوابهم ، وان يكتفي بها عن
الجزية ويعتبر بيان قدرها وأيامها وعدد من يضاف من رجاله وفرسان
كفي ، كل سنة مائة يوم كل يوم عشر من المسلمين من خبز كذا ،
وللفرس من الشعير كذا ومن التبن كذا ، وبين المنزل وما على غني
وفقير .

ولا تجب بلا شرط وان شرطت مطلقة ففي «الشرح والفروع»
صح ، وتكون مدتها يوماً وليلة .

وللمسلمين نزول بكنايس وبيع ، فان لم يجدوا ففي الافنية وفضول
المنازل لا تحويل صاحب منزل ، ومن امتنع مما يجب عليه اجبر ولو
بقتال ، فان قاتلوا انتقض عهدهم وإذا تولى امام فعرف ما عليهم او قامت
به بيعة او ظهر أقرهم عليه ، والارجع لقولهم ان ساغ ، وله تحليفهم مع
تهمة ، فان بان نقص أخذها ، وان قال بعضهم : ديناراً . وبعض : دينارين .
اخذ كل بما يقربة .

وإذا عقد امام الذمة كتب أسماء أهلها وأسماء آبائهم
وحلالهم ودينهم ، وجعل لكل طائفة عريفاً مسلماً ، يكشف حال من
تغير حاله ببلوغ ونحوه ، او نقض العهد أو خرق شيئاً من الاحكام ، ومن
أخذت منه جزية كتب له براءة لتكون له حجة إذا احتاج اليها .
فرع : ما ذكره بعض أهل الذمة ان معهم كتاب النبي
صلى الله عليه وسلم باسقاط الجزية عنهم لا يصح قال ابن سريج : لم ينقل
ذلك احد من المسلمين ^(١) .



(١) وقال مثل ذلك القاضي أبو يعلى ، وذكر القاضي الماوردي أنه
إجماع ، وكذب شيخ الاسلام الكتب التي بيد اليهود من وجوه
عديدة جداً . و

﴿ باب أصطاص الزمة ﴾

على الامام حفظهم ومنع من يؤذيهم وفك أسراهم بعد فك أسرانا، ودفع من قصدهم بأذى ان لم يكونوا بدار حرب .

وحرم قتلهم وأخذ مالهم وعليه أخذهم بحكم الاسلام، في نفس ومال وعرض، واقامة حد فيما يحرمونه ، كزنا وسرقة ، لا ما يحلونه كخمر ونكاح محرم وعقد فاسد ، فلو تزوج يهودي ونحوه بنت أخته^(١) مثلاً لحقه نسبه ويرثه باتفاق المسامين ، قاله الشيخ .

وان تحاكموا الينا ، او مستأمنان باتفاقهما ، او استعدى ذمي على آخر فلنا الحكم بشرعنا والترك ، ويجب بين مسلم وذمي ويلزمهم حكمنا ، ويحرم احضار يهودي في سبته ، وتحريمه باق ، فيستثنى شرعاً من عمل في اجارة (ويتبعه) ولمستأجر لم يعلم الفسخ * .

وليس للحاكم ان يتبع شيئاً من أمورهم ولا يدعوهم الى حكمنا نصاً ، ولا يفسخ بيع فاسد تقابضاه قبل ترفع الينا ، ولو أسلموا ، او لم يحكم به حاكمهم .

(١) وفي « شرح الاقناع » إن تزوج بنت اخيه او اخته يلحقه نسب الولد . ز

وينعون من شراء مصحف وكتب حديث وفقه وتفسير ، ولا يصح ، وكره بيعهم ثياباً مكتوباً عليها ذكر الله ، لا بيع كتب لغة وأدب ونحو وصرف .

ويلزمهم تمييز عنا بقبورهم ، وكره جلوس بها ، وبحلهم بحذف مقدم شعر رؤسهم ، لا كعادة الأشراف ، وإن لا يفرقوا شعورهم ، وبكناهم والقابهم فيمنعون نحو أبي القاسم وأبي عبد الله وأبي محمد وأبي الحسن وأبي بكر ، وعزالدين ونحوه ، ولا ينعون مطلق الكنى ، وبركوبهم عرضاً رجلاً لجانب وظهره لا خرباكاف (وهو البرذعة) على غير خيل ، ولباس عسلي ليهود ، وأدكن وهو الفاختي لنصارى وشد خرق بقلانسهم وعمائمهم وزنار (وهو خيط غليظ) فوق ثياب نصراني ، وتحت ثياب نصرانية ، ويغائر نساء كل بين لوني خف ولدخول حمامنا جلجل^(١) ، أو خاتم رصاص ونحوه برقابهم ، ويكتفى بتمييزهم بالعمائم كعمامة زرقاء ونحوها ، ولو أرادوا العدول عن ذلك منعوا ، وقد مر : يكره تشبه بهم ولا يحرم - خلافاً له هنا -^(٢).

(١) الجُدُجُل : الجرس الصغير . ز

(٢) قوله يكره تشبه بهم ولا يحرم خلافاً له - أي لصاحب الاقناع - حيث قال : وإن تزيى بالعمامة الزرقاء مسلم أو علق صليباً بصدرة حرم ولا يكره انتهى . قال الشارح : وما قاله صاحب الاقناع هو المعول عليه بلا نزاع ، وقولهم بالكراهة محمول على ما إذا لم يقو التشبه كشد الزنار ولبس الفاختي انتهى .

* فصل *

ويحرم قيام لهم ولمبتدع يجب هجره^(١)، وتصديرهم بمجاس
وبدأتهم بسلام وبكيف أصبحت أو أمسيت أو أنت أو حالك ،
خلافاً «للشيخ» وينوي بسلام مسلماً معهم، ويضطرون لأضيق طريق ،
ولا يوقرون كمسلم، ويجوز أطل الله بقاءك ، مع ان احمد كره الدعاء بالبقاء ،
وأكثر مالك وولدك ، فاصداً بذلك كثرة جزيه ، وأكرمك الله
وهذاك يعني بالاسلام .

وحرّم تهنئتهم وتعزيّتهم وعيادتهم وشهادة أعيادهم ، لا يعنّا لهم
فيها، وعنه تجوز عيادة لرجاء إسلام ، ومن سلم على ذمي ثم علمه سن قوله
جهرأ رد عليّ سلامي ، وإن سلم ذمي لزم رده فيقال : وعليكم .

ويكتب في كتاب لكافر : سلام على من اتبع الهدى ، وإن
شتمه كافر أجابه ، وتكره مصافحته وتشميته وتعرض لما يوجب مودة
بينهما وأن يستشار أو يؤخذ برأيه ، أو يستطب ذمياً لغير ضرورة
أو يأخذ منه دواء لم يقف على مفرداته .

(١) كرافضي ، ويكره لمجاهر بمعصية . كذا في «شرح الاقناع» ج

ويعنّون من حمل سلاح وثقاف ورمي، ولعب برميح ودبوس،
وتعليق بناء فقط على جار مسلم ولو رضي، ويجب نقضه لا إن باعه لمسلم،
ويضمن ما تلف به قبله، لا إن ملكوه من مسلم عالياً، ولا يعادلوهم
ويرم شعته، ولا إن بني داراً عندهم دون بنائهم، ومع شك
في سبق يهدم.

ومن إحداث كنائس وبيع ومجتمع لصلاة ووصومعة لراهب، فإن فعلوا
وجب هدمه، لا هدم ما كان موجوداً منها وقت فتح، فإن شرطوا الأحداث
فيما فتح صلحاً على أنه لنا جاز، ويعنّون من بناء ما استهدم منها، أو
هدم ظاهراً ولو كلها، كزيادتها، لارم شعها. وقال الشيخ: الكنائس
ليست ملكاً لأحد، وأهل الذمة ليس لهم منع من يعبد الله فيها،
لأننا صالحناهم عليه، والعابد بينهم وبين الغافلين أعظم أجراً.

وحرم بيعهم ما يعملونه كنيسة أو تمثالاً ونحوه، ومن إظهار
منكر كنكاح محارم وعيد وصاب وأكل وشرب برمضان وخمر
وخنزير، فإن فعلوا أتلّف، ورفع صوت على ميت، وقراءة قرآن،
وضرب ناقوس، وجهر بكتابهم. وإن صولحوا في بلادهم على جزية
أو خراج لم يمنعوا شيئاً من ذلك.

وبائع خمر لنا يعاقب ويؤخذ منه الثمن، يصرف في المصالح
لا لمشتري، فلا يجمع بين عوض وهو عوض، كهر بغي، وحلوان كاهن

ونحوه مما هو عوض عن عين ، أو منفعة محرمة استوفيت ، أو يتصدق به ، ونص عليه احمد وقاله الشيخ . وقال في بيع سلاح في فتنة ، وعنب الحمر : يتصدق بثمنه كذا قال .

ويمنعون من دخول حرم مكة فقط ، ولو بذلوا مالا أو صلحوا عليه وما استوفي من الدخول ملك ما يقابله من المال ، حتي غير مكلف ورسولهم ، ويخرج إمام اليه ، ويعزر من دخل لا جهلا ، ويخرج ولو ميتا ، وينبش إن دفن به ما لم يبيل .

ومن إقامة بالحجاز كالمدينة واليامة وخيبر واليذبيع وفدك وقرأها قال الشيخ : ومنه تبوك ونحوها ، وما دون المنحنى (وهو عقبة الصوان من الشام كعمان) وليس لهم دخوله بلا إذن إمام وفي « المستوعب » وردت السنة بمنعهم من جزيرة العرب ، قال اصحابنا : المراد به الحجاز ، وحد الجزيرة على ما ذكره ابو عبيد ؛ من عدن الى ريف العراق طولا ومن تهامة الى ما وراءها الى اطراف الشام^(١) ، فان دخلوا الحجاز لتجارة لم يقيموا في موضع واحد أكثر من ثلاثة أيام بل يتنقلوا ، فان أقاموا بموضع أكثر من ثلاث عزروا ، ويوكلون في مؤجل ، ويجبر من لهم عليه

(١) كذا في الأصول . والمنقول عن أبي عبيد في « تهذيب سنن أبي داود » ٤ / ٢٤٦ يغير ذلك ، والموجود هنا يقارب المنقول عن الأصمعي وهو : هي من أقصى عدن الى ريف العراق في الطول ، وأما في العرض : فمن جدة وما والاها من ساحل البحر الى أطراف الشام . (وأطراف البلاد أطرافها) . ز

حال على وفائه ، فان تعذر جازت إقامتهم له ، ومن مرض لم يخرج حتى يبرأ ، وإن مات دفن به .

وليس لكافر دخول مسجد ولو أذن مسلم ، وعند القاضي يجوز إن رجي اسلامه ، ويجوز استئجاره لبنائه .

والذمي ولو أثنى صغيرة أو تغلياً ، إن أئجر الى غير بلده بعشرة دنانير فصاعداً ثم عاد ولم يؤخذ منه الواجب فيما سافر اليه من بلادنا ، فعليه نصف العشر مما معه ، ويغنيه دين كزكاة إن ثبت بيّنة ، ويصدق ان جارية معه ، اهله أو بنته ونحوها ، ويؤخذ مما مع حربي أئجر اليها العشر ، لا من أقل من عشرة دنانير معها ولا أكثر من مرة كل عام ، ولا يعشر ثمن خمر وخزير ، والمراد ما لم يقبضوا ثمنها ويحل لهم لو أسلموا .

فرع : يحرم تعشير اموال المسلمين ، والكلف التي ضربها الملوك على الناس اجماعاً . قال الشيخ : لولي يعتد تحريمه منع موليته من التزويج ممن لا ينفق عليها إلا منه .



﴿ فصل ﴾

وإن تهود نصراني أو تنصر يهودي لم يقر ، فإن أبى ما كان عليه
والاسلام ، هدد وحبس وضرب ولم يقتل ، وإن اشترى اليهود نصرانياً
فمودوه عزروا ، وإن انتقلا أو مجوسي الى غير دين أهل الكتاب ، لم
يقبل منه إلا الاسلام ، فإن أباه قتل بعد استتابته ثلاثاً ، وإن انتقل
غير كتابي الى دين أهل الكتاب ، أو تمجس وثني أقر ، وإن تزندق ذمي
لم يقتل لأجل جزية نصاً ، وإن كذب نصراني بموسى خرج من
دينه ، ولم يقر على غير إسلام ، فيقتل بعد استتابة ، لا ان كذب
يهودي بعيسى .



* فصل *

وينتقض عهد من أبي، بذل جزية أو الصغار أو التزام حكمنا أو قاتلنا منفرداً، أو مع أهل حرب، أو لحق بدار حرب مقيماً، أو زنى بمسامة (وينجم) لا زمن عدتهامنه ولم يسلم أو لاط بمسلم * أو أصابها باسم نكاح، ولا يعتبر في زناه أداء الشهادة على الوجه المعتبر في المسلم بل تكفي الاستفاضة قاله الشيخ. أو قطع طريقاً أو تجسس أو آوى جاسوساً، أو ذكر الله تعالى أو كتابه أو دينه أو رسوله بسوء (وينجم) أو نبياً من الانبياء^(١) *

فان سمع المؤذن يؤذن فقال له : كذبت. قال احمد : يقتل . أو تعدي على مسلم بقتل (وينجم) معصوم^(٢) * أو قته عن دينه لا بقذفه

(١) قوله ويتجه او - ذكر بسوء - نبياً من الانبياء : أقول الظاهر انه اذا ذكروا نبياً من الانبياء بسوء وعلمناه ذلك بان كان بين اظهرنا فحكمه كما لو كان في حق نبينا سواء جحدوا نبوته او اقرروا بها ، لا فيما بين انفسهم اذ لم يؤمر بالتفحص عن عقائدهم ، فمراد المصنف باحد الانبياء أي بمن يعتقدون نبوته لا بمن يجحدونها ، وهو ظاهر موافق للقواعد وله نظائر فتأمل .

(٢) قوله ويتجه معصوم - أي فلا ينتقض عهده بقتل مرتد ولا زان محصن لانها غير معصومين - قلت : اتجهه الشارح ايضاً وهو مصرح به في الجنايات .

وإبذائه بسحر في تصرفه ، ولا إن أظهر منكرأ أو رفع صوته بكتابه .
 ولا عهدُ نساؤه وأولاده ، ويخير الامام فيه (وينهم) او نائبه^(١) ولو قال :
 تبت ، كأسير ، ويحرم قتله إن أسلم ، ولو كان سب النبي صلى الله عليه
 وسلم (وينهم) بغير قذف^(٢) ، وكذا رقه لا إن رق قبل ، وقيل يقتل
 سابه بكل حال . وصححه « الشيخ » وقال : إن سبه حرني ثم تاب
 باسلامه قبلت توبته إجماعاً ، وقال : من تولى منهم ديوان المسلمين انتقض
 عهده - وتقدم - وقال إن جهر بين المسلمين : يان المسيح هو ابن الله
 عوقب على ذلك إما بالقتل وإما بدونه ، لا إن قاله سرأ ، وإن قال : هؤلاء
 المسلمون الكلاب أولاد الكلاب ، إن أراد طائفة معينة عوقب
 عقوبة تزجره وأمثلة ، وإن ظهر منه قصد العموم انتقض عهده ووجب
 قتله ، ومن جاءنا بأمان فحصل له ذرية ثم نقض العهد فكذمي .

(١) قوله ويتجه او نائبه - أي يخير نائب الامام في المعاهد كما يخير في
 الأسير - أقول : اتجهه الشارح ايضاً ، على ما ذكره من التخير في الأسرى
 لامام او نائبه .

(٢) قوله ويتجه بغير قذف - أي إذا يحرم قتله إن أسلم ، اذا كان
 سبه بغير قذف أما مع القذف فيقتل بكل حال - أقول صرح به هنا في
 شرح المنتهى وغيره .

تمت بعون الله حاشية الجزء الاول من (غاية المنتهى) للعلامة الشيخ
 مرعي الكرمي ، مختصرة من الحاشية الكبرى للعلامة المحقق

الشيخ حسن الشطي بقلم حفيده الفقير محمد جميل الشطي

مقي الحنابلة بدمشق وذلك في ٢٤ شعبان ١٣٧٧

تم بحمد الله طبع الجزء الاول من كتاب غاية المنتهى
وحاشيته المختصرة ، في مطبعة دار السلام
في دمشق الشام ، بتصحيح كل من الفقيرين
محمد جميل الشطي ومحمد زهير الشاويش

وذلك في ١٤ رجب ١٣٧٨ و ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٩

1. The first part of the paper is devoted to a discussion of the

main results of the paper.

2. The second part of the paper is devoted to a discussion of the

main results of the paper.

3. The third part of the paper is devoted to a discussion of the

فهرس الجزء الاول

من كتاب

غاية المنتهى

صفحة	صفحة
٢٠ فصل في كيفية التسوك والامشاط	٥ المقدمات
٢١ ويحب يلوغ ختان ذكر	٣ خطبة المؤلف
٢٢ فصل في سنن الوضوء	٥ كتاب الطهارة
٢٤ (باب الوضوء)	٥ الماء الطهور
٢٦ فصل في شروط الوضوء	٨ الماء الطاهر
٢٩ فصل في صفة الوضوء	٩ الماء النجس
٣١ فصل وسنن لمن فرغ من وضوء وغسل .. الخ	١٠ الماء الكثير فلتان فصاعداً
٣٢ (باب المسح على الخفين)	١١ فصل فيما لا ينجس الا بتغير
٣٤ فصل في مسح المقيم	١٢ اذا اشتبه طهور بطاهر .. الخ
٣٥ فصل في نواقض المسح	١٣ (باب الآنية)
٣٦ (باب نواقض الوضوء)	١٤ كراهية الانتفاع بالنجس
٣٩ فصل ومن شك في طهارة	١٥ (باب الاستنجاء)
٤٠ فصل فيما يحرم ويكره بالحدث	١٧ فصل ويسن إذا فرغ مسح .. الخ
	١٩ فرع في منافع السواك

صفحة	صفحة
كتاب الصلاة	٤١
٨٣	النهى عن جعل المصحف عند القبر
٨٦	٤٢ دفن المصحف وخرقه اذا بلي
(باب الأذان)	٤٢ (باب الغسل)
٨٦	٤٦ فصل ويحرم على من عليه غسل
٨٩	٤٨ فصل في الاغسال المسنونة
٨٩	٤٨ فصل في صفة الغسل
٩٠	٥١ فصل ومن نوى بغسل رفع.. الخ
٩٠	٥٢ فصل ويكره بناء حمام وييمه
٩١	٥٣ (باب التيمم)
٩١	٦٢ فصل في فرائض التيمم
٩١	٦٣ فصل في مبطلات التيمم
٩١	٦٥ صفة التيمم
٩٤	٦٦ سنن التيمم
٩٥	٦٧ (باب ازالة النجاسة الحكيمة)
٩٧	٦٩ فصل النجس مائع محرم
(باب ستر العورة)	٧٢ (باب الحيض)
١٠٠	٧٥ فصل وأقل سن حيض.. الخ
عورته	٧٥ فصل والمتدأ بها الدم.. الخ
١٠١	٧٧ فصل وان استحيضت
١٠٣	٧٨ فصل إن تغيرت عادة.. الخ
١٠٥	٨٠ فصل يلزم مستحاضة وكل
(باب اجتناب النجاسة)	دائم حدث.. الخ
١٠٦	٨١ فصل في تحريم وطئ مستحاضة
الصلاة فيها	٨٢ فصل في النفاس

صفحة	صفحة
١٣٦ قراءة المصلي بالمصحف	١٠٩ فصل ولا يصح فرض في
١٣٦ رد السلام إشارة في الصلاة	الكعبة .. الخ
وغير ذلك من الاحكام.	١١٠ (باب استقبال القبلة)
١٣٧ السترة امام المصلي	١١١ فصل فرض اصابة عين الكعبة
١٣٨ فصل في أركان الصلاة	ممن قرب .. الخ
١٤٠ فصل في واجباتها	١١٤ فصل ولا يتبع مجتهد مجتهداً .
١٤١ فصل في سنتها	١١٥ (باب النية)
١٤٣ (باب سجود السهو)	١١٧ فصل يشترط لجماعة نية .. الخ
١٤٧ فصل ومن ترك ركناً غير	١١٩ (باب صفة الصلاة)
تكبيرة الاحرام .. الخ	١١٩ دعاء الخروج من البيت
١٤٨ فصل ويبقى على اليقين من شك	١٢٠ تسوية الصفوف بمنكب وكنب
في ركن .. الخ	١٢١ فصل في التكبير
١٤٩ فصل في حكم سجود السهو	١٢٣ فصل في الاستفتاح والقراءة
١٥٠ (باب مبطلات الصلاة)	١٢٥ ترتيب الآيات
١٥٢ (باب صلاة التطوع)	١٢٦ لا تصح قراءة تخرج عن
الرواتب	مصحف عثمان
١٥٣ السنن غير الرواتب أربع .. الخ	١٢٧ فصل في الركوع والسجود
١٥٣ فصل السنن في البيت أفضل	١٢٩ فصل ثم يرفع مكبراً .. الخ
١٥٣ فصل في الوتر	١٣٠ التشهد
١٥٦ فصل في التراويح	١٣١ الدعاء بالرحمة للنبي
١٥٦ فصل في التوافل	١٣٢ فصل في التسليم
١٥٧ فصل في كيفيتها	١٣٣ ختم الصلاة
١٥٨ فصل تسنن صلاة الصبح غيباً	١٣٤ فصل يكره الالتفات في الصلوات
١٥٩ صلاة الاستخارة	١٣٦ رد المار بين يديه

صفحة	صفحة
١٧٨ فصل في عدم صحة إمامه الفاسق	١٥٩ صلاة التوبة
١٨٠ بحث في التقليد والتلفيق	١٦٠ صلاة ليلة نصف شعبان بدعة
« الحاشية »	١٦٠ فصل في سجود التلاوة
١٨٢ تحريم القول بإيجاب تقليد محمد بعينه .	١٦٢ سجود الشكر كنافلة
١٨٣ إمامة المرأة ، والخشي ، والمميز ، والأمي .	١٦٣ فصل أوقات النهي خمسة . المخ
١٨٤ شروط الامامة .	١٦٤ فصل في مسائل تتعلق بقراءة القرآن .
١٨٥ فصل فيما يكره في الامامة	١٦٥ كراهية رفع الصوت بقراءة تلاط المصلين .
١٨٦ فصل في موقف الامام والمأموم	١٦٥ قراءة الألحان بدعة ، وجعل الحركات حروفاً حرام .
١٨٩ فصل يصح اقتداء من يمكنه . الخ	١٦٦ الاكثار من قراءة القرآن
١٩١ فصل في أعذار التحلف عن الجمعة والجماعة .	١٦٧ نسيان القرآن بعد حفظه
١٩٣ (باب صلاة أهل الأعذار)	١٦٧ فصل في تعلم التفسير
١٩٥ فصل في قصر الرباعية	١٦٨ (باب صلاة الجماعة)
١٩٩ المسافر سفر معصية	١٧١ لم يكن عند السلف إمامان راتبان .
١٩٩ فصل في الجمع بين الصلاتين	١٧١ فصل ويمنع شروع في إقامة .
٢٠٢ فصل في صلاة الخوف	١٧٢ أحكام المسبوق
٢٠٤ فصل في صلاة الجمعة بالخوف حضراً .	١٧٤ فصل في المتابعة
٢٠٥ (باب صلاة الجمعة)	١٧٥ فصل يسن للامام التخفيف .
٢٠٧ فصل لصحتها شروط . الخ	١٧٦ فصل في مسائل من أحكام الجن
٢١٠ أحكام خطبة الجمعة	١٧٧ (باب الامامة)
	١٧٧ الأولى بها .

صفحة	صفحة
٢٣٩ فصل الصلاة على الميت .. الخ	٢١١ فصل والجمعة ركعتان .
٢٤٤ فصل وكبره لمن صلى أعادتها .. الخ .	٢١١ ما يقرأ في الجمعة .
٢٤٦ فصل في حمل الخنازة	٢١٤ رفع الصوت قدام الخطباء
٢٤٧ فصل في دفن الميت	مكروه او محرم اتفاقاً .
٢٥٠ فصل كبره رفع قبره .. الخ	٢١٥ من دخل والامام يخطب يركع
٢٥١ وجوب هدم اقباب التي على القبور .	ركعتين .. الخ .
٢٥٤ فصل وان مات حامل .. الخ	٢١٦ (باب صلاة العيدين)
٢٥٥ فصل في التعزية	٢١٦ فصل في شروطها
٢٥٨ فصل في زيارة القبور	٢١٩ فصل في بعض أحكام العيدين
٢٦٠ فصل في السلام على الميت .	٢٢٠ (باب صلاة الكسوف)
٢٦٣ فصل في تشييت العاطس	٢٢١ فرع لا يصلى لاية غير كسوف
	.. الخ .
	٢٢٢ (باب صلاة الاستسقاء)
	٢٢٥ فصل في بعض آيات الله
	الكونية .
٢٠٤ كتاب الزكاة	٢٢٦ كتاب الجنائز
٢٦٨ فصل في زمن وجوبها	٢٢٦ عيادة المريض .
٢٧٠ (باب زكاة السائبة)	٢٢٧ فصل في الاحتضار
٢٧١ زكاة الابل	٢٢٩ فصل وغسل الميت .. الخ
٢٧٣ فصل نصاب البقر	٢٣٢ فصل في صفة الغسل
٢٧٤ فصل نصاب الغنم	٢٣٥ فصل في الشهيد
٢٧٦ فصل في الخلطة	٢٣٧ فصل في الكفن
٢٧٨ فصل ولا اثر لتفرق او خلطة .. الخ .	

٢٨٠ (باب زكاة الخـارج من
الارض والنحل)

٢٨٣ فصل فيما يشرب بلا كلفة .

٢٨٦ فصل والزكاة على مستعير

ومستأجر .. الخ .

٢٨٧ فصل في العسل العشر

٢٨٨ فصل في المعدن .. الخ .

٢٨٩ فصل في الركاز .

٢٩٠ (باب زكاة الاثمان)

٢٩٢ فصل يخرج من كل نوع محصته

٢٩٢ فصل لا زكاة في خلي مباح .

٢٩٣ فصل ما يباح استعماله من النقدين

٢٩٥ (باب زكاة عروض)

٢٩٧ فصل في عروض التجارة .

٢٩٧ (باب زكاة الفطور)

٣٠٠ فصل الواجب فيها صاع بر

٣٠١ (باب اخراج الزكاة)

٣٠٣ فصل ويشترط لاجراجهـ

نية .. الخ .

٣٠٥ فصل والافضل جعل زكاة كل

مال في فقراء بلده .. الخ .

٣٠٦ فصل ويجوز تمجيل زكاة

لحوالين .. الخ .

٣٠٨ (باب أهل الزكاة)

٣٠٨ الاول : فقير .

٣٠٨ الثاني : مسكين .

٣٠٩ الثالث : عامل عليها .

٣١٠ الرابع : مؤلف .

٣١١ الخامس : مكاتب .

٣١١ السادس : غارم .

٣١٢ السابع : غاز بلا ديوان .

٣١٢ الثامن : ابن سبيل .

٣١٣ فصل وان سقط ما على غارم .

٣١٤ وسن تفرقة زكاته في أقاربه .

٣١٤ فصل ولا تجزئ لكافر غير

مؤلف .

٣١٦ فصل من ابيح له اخذ شيء

ابيح له سؤاله .

٣١٧ فصل صدقة التطوع .

٣١٨ الغني الشاكر أفضل .. الخ .

٣١٩ كتاب الصيام

٣٢٠ فصل في هلال رمضان .

٣٢٢ فصل ويحب الصوم على كل مسلم

٣٢٥ فصل وشرط لصحة اسلام .. الخ

٣٢٧ (باب ما يفسد الصوم ويوجب

الكفارة)

٣٢٩ فصل الجماع من مكلف نهار

رمضان .

٣٣١ (باب ما يكره ويسن بالصوم

وحكم القضاء)

٣٣١ فصل وسن له كثرة قراءة

وذكر وصدقة .

٣٣٢ فصل سن فوراً وتابع قضاء

رمضان .

٣٣٤ (باب صوم التطوع)

٣٣٥ ماروي بفضل اعمال عاشوراء

ورجب كذب . الخ .

٣٣٦ فصل من دخل في تطوع

غير حج وعمره لم يجب اتمامه .

٣٣٧ فصل افضل الشهور رمضان

والايام . الخ .

٣٣٩ لو نذر ان يتكف بيته .

٣٣٩ ومن المسجد ظهره ورجبته .

٣٣٩ من عين مسجد غير الثلاثة .

٣٤٠ من نذر اعتكاف عشر رمضان

٣٤١ فصل يحرم خروج من لزمه

تابع .

٣٤٣ ويجب في واجب رجوع لزوال

عذر .

٣٤٣ فصل وان خرج لا لا بد منه .

٣٤٤ ويبطل اعتكاف بوطء .

٣٤٥ فصل وسن لمعتكف ترك

لبس . الخ .

٣٤٥ يحرم صمت معتكف .

٣٤٦ فصل في أحكام المساجد .

٣٤٦ صيانة المسجد عن تعليق نحو

مصحف في قبلته .

٣٤٦ حرم البيع فيه والاشراء .

٣٤٧ كراهية رفع الصوت فيه .

٣٤٧ يباح به عقد نكاح . الخ .

٣٤٨ حرم حفر بئر وغرس شجرة به

٣٥٠ كتاب الحج

تعريفه .

العمرة .

٣٥١ فصل ويصحان من صغير .

٣٥٢ كفارة الحج . في مال وليه .

٣٥٣ فصل ويصحان من قن .

٣٥٤ تحريم طاعة الأبوين في معصية

٣٥٨ فصل ولا يصح حج من لم يحج

عن غيره .

صفحة	صفحة
٣٧٩ احراق بيوت النمل .	٣٦٠ من ان يحج عن ابويه الميتين ..
٣٨٠ السابع : عقد نكاح .	الخ .
٣٨٠ الثامن : وطء يوجب الفسل	٣٦٠ فصل وشرط لوجوب سعي على
٣٨٢ التاسع : المباشرة دون الفرج	أنثى وجود محرّم .
لشهوة .	٣٦١ دعاء السفر
٣٨٢ فصل والمرأة احرامها في وجهها	٣٦٢ (باب الواقيت)
٣٨٣ وتسن قلة كلامها الا فيما ينفع	٣٦٣ فصل لا يحل تجاوز ميقات بلا
٣٨٤ (باب الفدية)	إحرام .
٣٨٤ التخير .	٣٦٤ كره احرام قبل ميقات .
٣٨٥ الترتيب .	٣٦٥ (باب الاحرام)
٣٨٦ على محصر دم .	٣٦٦ فصل ويخير مرید لإحرام بين
٣٨٦ فصل ومن كرر محظوراً .. الخ	تمتع .. الخ .
٣٨٨ وكل هدي أول اطعام .. كجزء	٣٦٩ فصل ومن أحرم واطلق .. الخ
صيد .. الخ .	٣٧١ فصل وسن عقب احرامه تلبية
٣٨٨ الأفضل نحر ما وجب بحج	٣٧٣ (باب محظورات الاحرام)
عنى .. الخ .	٣٧٣ الاول : ازالة شعر
٣٩٠ (باب جزاء الصيد)	٣٧٣ الثاني : ازالة ظفر
٣٩١ فصل وان ائلف جزء آمن	٣٧٤ الثالث : تعمد تقطية رأس
صيد .. الخ .	٣٧٤ الرابع : تعمد لبس خيط
٣٩٣ (باب صيد الحرم ونباتها)	٣٧٥ الخامس : تعمد الطيب مساًوشماً
٣٩٤ فصل ويحرم قلع شجرة	واستعمالاً .
وحشيشه .	٣٧٦ السادس : قتل صيد بر
٣٩٥ فصل وحد حرم مكة .. الخ	واصطياده .

صفحة	صفحة
٤٢٧ (باب الهدي والاضاحي والعتيقة)	٣٩٥ وتستحب المجاورة بمكة .
٤٢٩ فصل وسن نحر إبل قائمة .	٣٩٦ التفضيل بين مكة والمدينة . الخ
٤٣١ فصل التضحية سنة مؤكدة . الخ .	٣٩٧ فصل ويحرم صيد حرم المدينة
٤٣٣ يحرم إذا دخل العشر على من أراد ان يضحي . الخ	٣٩٨ (باب دخول مكة)
٤٣٤ فصل الهدي يتعين . الخ .	٤٠٢ شروط طواف أربعة عشر . الخ
٤٣٦ يجب هدي بنذر	٤٠٣ لو علم متمنع بعد فراغ حج بطلان احد طوافيه . الخ
٤٣٧ فصل العقيقة سنة . الخ	٤٠٤ فصل ثم خرج للسمي . الخ
٣٩٩ فصل سن تسمية مولود . الخ	٤٠٦ شروط السمي تسع
٤٤١ كتاب الجهاد	٤٠٧ (باب صفة الحج)
٤٤٤ فصل وافضل متطوع به الجهاد . الخ .	٤٠٨ وقت الوقوف بعرفة .
٤٤٤ سن دعوة قبل قتال	٤٠٩ فصل الدفع لمزدلفة .
٤٤٥ سن رباط	٤١٠ رمي الجمرات .
٤٤٥ والحرس في سبيل الله ثوابه عظيم .	٤١١ وقت الرمي .
٤٤٧ فصل ولا يحل لمسلمين بعد لقاء فرار . الخ	٤١٢ فصل للحج تحللان .
٤٤٧ ويجوز تبيت كفار	٤١٤ فصل المبيت بمنى
٤٤٨ وحرم قتل صبي وأنثى . الخ	٤١٦ فصل فاذا اتى مكة لم يخرج حتى يودع .
٤٤٩ فصل في أحكام الأسرى .	٤١٨ فصل في زيارة مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم .
	٤٢٠ فصل من أراد العمرة وهو بالحرم .
	٤٢١ فصل في أركان الحج والعمرة
	٤٢٤ (باب الفوات والاحصار)

صفحة	صفحة
٤٧٦ فصل وإن أسر مسلم .. الخ	٤٥١ فصل وإذا حصر إمام حصناً .. الخ
٤٧٧ (باب الهدنة)	٤٥٣ (باب ما يلزم الامام والجيش)
٤٧٨ فصل في جناية المهادنين ، وقتل الرهائن .. الخ .	٤٥٣ تحرم استعانة بكافر .
٤٧٩ (باب عقد الذمة)	٤٥٦ فصل ويلزم الجيش الصبر
٤٧٩ الجزية .	٤٥٦ الخدعة في الحرب .
٤٨١ فصل لاجزية على صبي ومجنون	٤٥٨ فصل ويحرم غزو بلا إذن الأمير
... الخ .	٤٥٨ لا يؤخر جهاد لمدام إمام
٤٨٢ يصح ان يشترط عليهم اضافة من يمر بهم من المسلمين .	٤٦٠ (باب قسمة الغنيمة)
٤٨٢ وللمسلمين النزول بكنايس ويبيع .. الخ .	٤٦٢ فصل وتملك غنيمة باستيلاء عليها .
٤٨٣ كتب اسقاط الجزية عن الذميين مكذوبة .	٤٦٢ تخميس الغنيمة
٤٨٤ (باب أحكام أهل الذمة)	٤٦٥ فصل في بعض أحكام الغنيمة ... الخ .
٤٨٥ يلزم تميزهم عنا .	٤٦٦ حكم القلول والقال .
٤٨٦ فصل يحرم تمطيهم وودهم .	٤٦٧ (باب الاوضين المتنومة)
٤٨٧ يمنون من حمل السلاح .	الاولى : عنوة
٤٨٧ يمنون من احدث كنايس ويبيع .	الثانية : ما جلوا عنها خوفاً منا
٤٨٧ يحرم بيعهم ما يجعلونه كنيسة وتثالاً ونحوه .	الثالثة : المصالح عليها
	٤٦٨ لاخراج على مساكن
	٤٧١ (باب الفيء ومصرفه)
	٤٧٣ (باب الامان)

صفحة	صفحة
٤٨٨	يمنعون من دخول مكة .
٤٨٨	حد الحجاز، وحد جزيرة العرب
٤٨٩	فرع يحرم تعشير أموال المسلمين
٤٩٠	يمنعون من تغير دينهم الا بالاسلام
٤٩١	فصل في تقض عهد أهل الذمة
٤٩٢	من تولى ديوان المسلمين اتقض عهده .
٤٩٣	خاتمة الجزء الاول .

مبدول
الخطأ والصواب والزبادات
في العبرة الاول

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب أو الزيادة
٥	مقدمة ٩	واصدر	فقد أصدر
١٠	» ١١	ثم	ثم قال
٣	٢	-	الحمد لله المان بفضله ، والصلاة والسلام على محمد وأهله
٥	٥	ابن تيمية	ابن تيمية قدس الله روحه
٥	١٢	مع	مع نحو
»	١٧	ما يحرم	ماء يحرم استعماله
٦	٧	ممتنعة ^(٤)	ممتنعة ، وان العبرة بمقيدة
			مستعمل ، فحنفي تطهر به بلا
			نية فطاهر وطهور . ويكره
			إن توضأ لمس فرج أو شافعي
			لفصد أو حنفية حاضت لحل
			وطء *

برهوت	برهوز	١٧	٧
(ويتجه) رفعه	(ويتجه)	٨	٨
تيمم وجوباً	تيمم	٥	٩
كعطش ودفع لقمة وبل محترق	كعطش	٧	٩
ماء	ما	٩	١١
قبل لزوماً	قبل	٢	١٢
مضرب لصدع	مضرب	١٤	١٣
فضة لحاجة ، وهي أن يتعلق بها	فضة	»	»
غرض			
آدمي نجس	آدمي	١٥	١٤
مبيح لرفع حكمه	أو رفع حكمه	١١	١٥
أقول : صرح	صرح	١٧	١٥
وبدأة	وبدأة	١٣	١٧
أقول : صرح به	صرح به	١٧	١٧
عود خشونة	عود	٧	١٨
متني	مندى	٦	١٩
وتجبر	وتخير	١	٢٢
خنثى مشكل	خنثى	٢	»
سقط عند الجميع	سقط	٦	٢٢

الفارق . انتهى	الفارق	١٧	٢٥
أو استجار	أو واستجار	٥	٢٦
وتعين نية	وتعين	١٢	٢٧
انتقضت	انتقضت	١٣	»
الناثان	النائبان	٤	٣١
وقت* (٢) وخوف فوت موالة	وقت* (٢)	٥	٣٢
مثله (وبنعم) وأوله دخول وقت	مثله	١٢	٣٤
لدايم حدث ، أو نقضه بغيره*			
وقيء ودود	وقيء	٥	٣٧
علق أو قراد	علق	٦	»
ولا جشاء نصاً	ولا جشاء	٧	»
وكرش وقلب وطحال وشحم	وكرش	١٢	٣٨
قلب ، ومصران ورأس			
وكوارع ،			
حرب (وبنعم) مع كثرة	حرب	١٢	٤٠
عسكر*			
شهادة وبشوت ولاية في إيجاب	شهادة	٤	٤٣
عقد نكاح			

وإلا حرم (وينبغي) في فيما	وإلا حرم	١٢	٤٦
وضعت مع مسجد بخلاف حادثة*			
محرمة ومحددة	محرمة	٤	٥٠
توضؤ	توضأ	٨	٥١
لكل من	لكل	١٦	»
لا في حمام	أو في حمام	٨	٥٢
بسم الله أعوذ بالله	بسم الله	٩	»
من مؤونة	مؤونة	١٣	»
يجتمعوا - أهل بلد أو غالبهم -	يجتمعوا	٥	٥٤
لوقت كل	لوقت	٥	٥٨
(وينبغي) فرض طواف	(وينبغي) -	٩	٦٣
طائر	طاهر	٣	٦٩
قائه أو تغوط به	قائه	٧	٦٩
يعزران	يعذران	٣	٧٤
وجاوزا	وجاوز	١٠	٧٦
أثمت	وأثمت	١٧	٨١
لا يباح	لا يباح	١٧	٨٢
يعر	يعره	٩	٨٥
شرط	سراط	٣	٨٦

لشغل مباح	لشغل	١٧	٩٢
العصر في وقتها	العصر	٩	٩٥
إحداها لا بعينه	إحداها	١٤	٩٦
لم تبطل فان كشفت ريح كل	لم تبطل	٩	٩٨
عورته فسترها سريعاً بلا عمل			
لم تبطل .			
مصل	مصلى	١١	٩٨
ولا يبطلها	ولا يبطل	٣	٩٩
إدخال يديه في كفه	إدخال	١١	١٠١
وهو كبيرة	كبيرة	٨	١٠٢
لا سيما العورة	حتى العورة	١٨	١٠٢
جرب	حرب	٩	١٠٤
أو حرير (ويتجه) أو فراش	أو حرير	٢	١٠٦
غصب *			
بخيط أو عظم	بخيط	٥	١٠٦
ضرر	ضرورة	٥	١٠٦
اليها وعند ابن عقيل : جدار	اليها	١١	١٠٨
المسجد حائل .			
لا كابر ولا بناء دنيا	لا كابر	١٥	١٠٨

الحرام	الحرم	١٣	١٠٩
السلام	السلام عليكم	٤	١١٠
مائلة	مارة	١١	١١٣
مادة	مارة	١٣	١١٣
مفرداً	منفرداً	٧	١١٤
وأفرضاً	أو فرضاً	٤	١١٦
وفرضية	وفريضة	٩	١١٦
او لغير غرض	أو لغرض	١٣	١١٦
ولو ظن	ولو نوى	١	١١٧
مسبوق	مسبوق به	٢	١١٩
أجزأ	إجزاء	٢	١٣٩
كلترك	كترك	٥	١٤٣
ذا كراً	ذا كراً لا جاهلاً وساهٍ	٢	١٤٥
بتنبيهه	بتنبيهه قاله في المنفي	٥	١٤٥
القراءة تشهداً	المترك تشهداً	٧	١٤٧
هل	هل دخل	٩	١٤٨
وزيادة	أو زيادة	١٣	١٤٨
وبتقديم	وبتقدم	٧	١٥١
غلب	غلبه	١٨	»

العلم وتعليمه	العلم	٣	١٥٢
منها على	منها ب	١٤	»
وسن	وصن	١٢	١٥٤
إلا بالله العلي العظيم،	إلا بالله،	١١	١٥٧
في ديني وديني	في ديني	٦	١٥٩
خيانة	خيانه	١١	»
العالمين، اللهم اني اسألك	العالمين،	١٦	»
ركعات بلا فصل يقرأ فيها	ركعات	٤	١٦٠
«الهاكم التكاثر» «والعصر»			
و«الكافرون» و«الاخلاص»			
يوم مرة، فان لم يفعل، ففي كل	يوم مرة	٨	»
جمعة مرة			
فيتيمم	فيتمم	٤	١٦١
تبطل بها	تبطل	٦	»
مندورة ولو	مندورة و	٦	١٦٤
تكلف، وذكر أحمد ما جاء في	تكلف	١٤	١٦٥
الفكر، وتفكر ساعة خير من			
قيام ليلة، وعند الاسراع أفضل			
قال: أليس قد جاء بكل حرف			
كذا وكذا حسنة.			

١٦٦	٣ و	والمراد الاجتهاد على	وهو معرفة معاني الفاظها ،
		حفظ اعرابها ،	وأما الاعراب النحوي فيجب ،
		ولا يجوز .	لا أنه يجوز .
١٦٩	٦	وأبعد	وأبعد
١٧١	٢	يعرف	يعرف في
١٧٢	٢	أجزاء	أجزاء
١٧٣	٢	أولها	فأولها
»	٧	إذا بركة	إذا سبق بركة
١٧٥	٢	لفت	لفت
١٧٦	٧	لا إناهم	إلا أنهم
»	١٢	نبينا	نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
١٧٦	١٦	في جواز	وجري في جواز
١٧٧	٣	الفقيه ،	ثم قارىء أفقه ، ثم قارىء فقيه ،
			ثم قارىء عالم فقه صلاته ، ثم
١٧٧	٧	قام	أقام
١٧٨	٢	أن	أن يتم
١٧٩	١٢	(١) هو ... الخ	انظر ترجمته في الملحق
١٨٤	١١	ونسيت	أو نسيت

و قد مرث	و مرث	١٦	١٨٤
جمعه (و بنعم) لجاهل *	جمعه ،	١٥	١٨٧
ذراع ، وذنو من إمام أفضل	ذراع	٨	١٨٩
أمام استقبله ولم	إمام ولم	٦	١٩٠
لا مأموم نقله	لا نقله	٩	»
قدوة إحدى عشرة:	قدوة	٦	١٩١
ولا بأس به	ولا بأس	١٤	١٩٣
مستحضراً	مستحضر	٤	»
جماعة خير	جماعة	١٠	١٩٤
عودة	عوده	٩	١٩٦
يريد أن	يريد	١٣	»
سفر ،	على سفر ،	٧	»
من جهة	بجهة	٥	٢٠٢
غيره ، فان كانت لسواه أو ظنه	غيره ،	٦	٢٠٥
عدواً ، أو دونه مانع أعاد لا			
إن بأن يقصد غيره .			

٢٠٦	١١	ولم يجرى	ولم يجرى
٢٠٧	٢	إلا صبي	لا صبي
»	١٠	ليس	وليس
٢٠٨	١٦	صمم	صم
٢٠٩	١٠	سجود	سجوده
٢١٢	٤	ونحو ذلك	ونحو ذلك
»	٥	وفي عشاء	وكره في عشاء
»	٩	استويا	استوتا
٢١٤	٦	يسمعه	يسمعه ، وإلا فلا
»	١٠	الخطباء	الخطيب
٢١٦	٣	دافعاً	رافعاً
٢١٦	٨	والخشوع	والخشوع ونحوه
٢١٧	١١	شاءوا	شاؤوا
»	١٢	واجزاء	واجزأت
٢٢٠	١	بالتعريف	بالتعريف (وهو الدعاء) ^(١)
»	٥	ضوء	ضوء أحد

(١) قد تساهلنا في كثير من عبارة التفسير الموجودة في بعض النسخ لغلبة الظن بأنها من عمل النساخ . ز

٢٢٠	٩	بفوت	بفوات
٢٢١	١٠	ووتر	أو وتر
»	١٢	عشرين	وعشرين
٢٢٢	٨	نوحاً»	نوحاً» ^(١)
٢٢٣	٦	غفاراً»	غفاراً» ^(٢)
»	١٢	وغرق	ولاغرق
٢٢٤	١٢	تعالى	تعالى، وإلا لم يخرجوا وشكروا الله
٢٢٤	١٨	لنابه»	لنابه» ^(٣)
٢٢٥	١٧	هذيان	هذيان (فرع) ورد لا تقولوا :
			قوس قزح ، فان قزح شيطان
			ولكن قولوا : قوس الله ،
			فهو أمان لأهل الأرض من
			الغرق ^(٤)
٢٢٦	٤	وعبادة	وعيادة
»	٦	غير	غيره

(١) نوح الآية - ١

(٢) نوح الآية - ١٠

(٣) نوح الآية - ٢٨٦

(٤) ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» وأيده الالباني أنظر الحديث

٢٨٢ من مقالاته في مجلة التمدن الاسلامي . ز

وَكِيُّ بَلَا ضَرُورَةٍ	وَكِيٌّ	٥	٢٢٧
تداو، وقال: هو من شعار الفساق	تداو،	٦	»
يتعلقها	تعلق	٩	»
رسول الله ﷺ	رسول الله	٩	٢٢٨
المسلم، وكذا	المسلم وإن	٩	٢٢٩
ثم عمه	ثم نعمة	١٠	٢٣١
وكذا كل	وكذا	٣	٢٣٢
ينقل	بثقل	٧	٢٣٣
سبيل ناقض لوضوء *	سبيل *	١٥	»
وكره ماء حار وحلال	وكره خلال	٧	٢٣٤
ولا يغطي رأسه ولا وجهه	ولا وجهه	١٢	»
الصوق للغسل الواجب	الصوق	١٣	»
غريب، وأغرب من الأول من	غريب (٣)	٤	٢٣٦
عشق وعف وكنم فئات (و بنجر)			
إن لم يكن على معشوقه (٣)			

(٣) سند هذا الكلام حديث غير صحيح بل ذهب العلامة ابن القيم الى الجوزم بانه موضوع انظر مقال المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني في مجلة المسلمون الصفحة ٣٧٦ من المجلد السادس .

ماوجب بدين على	ماوجب على	٩	٢٣٧
أولي وبقى	أولي	٢	٢٣٨
مشدودة	مشقوفة	١٣	»
وأنوئته واسمه،	وأنوئته	٤	٢٤١
برابعة	بعدرابعة	١٢	»
تسليمة واحدة	واحدة	١٦	٢٤٢
على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم .	على محمد	٢	٢٤٣
عزلوا (ويتجه)	عزلوا	١٠	٢٤٥
أيضاً *	أيضاً،	»	»
ولا حمل طفل	ولا طفل	٧	٢٤٦
. ومثله أخراج الورد وجوبد النخل وغصون الأس والحناء والرمل ونحوه ، وأشد منه اخراج الأكاليل لما فيه من التشبه بالكفار . ز	ز .	١٩	٢٤٦
فالأجانب ثم بعد الأجانب	فالأجانب	١٤	٢٤٧
بيحر سلاً بعد	بيحر بعد	١٠	٢٤٨
وقول مدخله :	وقول :	١١	»
نخرجكم تارة أخرى» ^(١)	نخرجكم الآية	٣	٢٤٩

(١) سورة « طه » / ٥٤

٢٥٢	٢	الدفع ،	الدفع عنه ،
»	١٢	وجهاً	وجاهلاً
»	١٣	الغاصب ، أو بأذنه	الغاصب ولو الميت وبأذنه
٢٥٥	٣	ويجوز	ويجوز
٢٥٦	٤	أيضاً تركه	إيصاء بتركه
٢٥٧	٧	لأهل الميت	لأهل البيت
٢٥٨	٣	مكروهة	مكروهة (١)
»	٦	سفر وبه يباح	سفر ،
٢٥٨	٨	قبر مسلم	قريبه المسلم
٢٥٩	٤	لا صلاة	لا تمسح به وصلاة
٢٦٠	١	وتستحب قراءة	وتباح قراءة بمقبرة وعنه
		بمقبرة (١)	تكره (١)
٢٦٠	٣	له ، وإهداء القرب	له ، ولو لرسوله
		مستحب حتى للرسول	
»	٨	أثنى	أثنى
٢٦١	١٣	سلام الله عليكم	سلام عليكم
٢٦٢	٨	الرسول	الرسول صلى الله عليه وسلم ،

(١) قال المجد : التصديق بخبز ونحوه مع الجنازة بدعة ، وفيه رياء وسعفة . كذا في «الانصاف» ز

٢٦٢	١٠	سلام	بسلام
٢٦٣	٧	فرض،	فرض عين،
٢٦٤	١	وجبرك	أو جبرك
»	١	له	له بعافية والاعتبار بفعل
٢٦٥	٢	عبداً	عبداً وملكه
»	٧	غيرهما	غيرهما
»	٧	ولو يسيراً	وجب يسيراً
»	١٥	أسير	أسير، أو ديناً
٢٦٦	٣	كصداق فسخ	كصداق صدق لغير فسخ
		موجبه	
»	١٢	له هنا	له هنا — ويزكي موصي من حال الحال وهو على ملكه .
٢٦٧	٨	إلا ما بسبب	لا ما بسبب
٢٦٩	٨	إلا ما زكاته	لا ما زكاته
»	١١	محجوز	محجور
٢٧٠	٧	لزمنا	لزمنا
٢٧١	١	أثناء	أثناءه
٢٧٢	٢	ولا يجبر	ويجبر
٢٧٣	١٤	ولا قص	ولا وقص

و لم يتغير	ثم يتغير	٢	٢٧٤
وفي كل	وكل	٤	»
أو كريمة	و كريمة	١٥	»
باع نصفه مشاعاً ، أو أعلم على بعضه وباعه مختلطاً ، أو مفرداً ثم اختلطاً انقطع الحول ، فان مالك نصابين ثم باع	باع	١٦	٢٧٧
منهم فوق	منهم	١٠	٢٧٩
أو كبيرة	و كبيرة	١٢	»
يرجع به . قاله الشيخ	يرجع به .	٩	٢٨٠
يباغ نصيب كل واحد نصاباً	يباغ نصاباً	١٢	٢٨١
بمروقه - الجذور -	- الجذور - بمروقه	١٨	٢٨٣
شق	شقا	١٦	٢٨٥
مع الفضل	بالقيمة	٢	٢٨٦
ثمر	زرع	٤	»
شجرها وزناً ثم يقدر	شجرها كم تبلغ	١١	»
كسالم	كذمي	١١	٢٨٧
مملوكة ولو	مملوكة	١٣	»

٢	٢٩٣	(و بنجم) لا ،	(و بنجم) والظاهر لا زكاة ،
٣	»	يستعمل	يستعمل الآن
٤	٢٩٤	ران	وران
١	٢٩٨	عتق عبد	عتق أو يع عبد
٧	»	الصاع	الصاع بالكلية
٣	٣٠٠	زبيب أو .	زبيب أو شعير أو
٤	٣٠١	زكاته	عن زكاته
١٦	»	وركاز	وزكاة
١٠	٣٠٤	لمستحق	لمستحق لا الامام حال دفع لمستحق
٤	٣٠٥	النية عند التوكيل	نية موكل عند دفع (و بنجم)
			ويجزىء عن كفارة *
١٠	٣٠٨	وقناطر	وقناطر وأ كفان
١٣	»	ممونة	من يمونه
٣	٣١١	ولاءها	ولاؤها
١٠	»	نفسه	نفسه
١	٣١٥	مستغيبين	مستغيبين
٣	»	ولا	أو
١٢	٣١٨	وفي الصحيح	وفي الحديث الصحيح
١١	٣١٩	المنوي ،	المنوي ، قاله ابن الجوزي

احتلام	احتلام	٥	٣٢٠
مكرهاً أو لوبوجود	مكرهاً أو لوبوجود	٣	٣٢٨
بلع ، ولو بوجور			
أو قطري	أو في	٩	٣٢٨
نزع أول	نزع	١٦	٣٢٩
وإلا فكرجل	كرجل	١	٣٣٠
وإطعام	و كطعام	١١	»
ابو الفرج ابن الجوزي	ابو الفرج	١٣	٣٣١
يدفع وجوباً لمن	يدفع لمن	١	٣٣٤
مسكين ولا كفارة	مسكين ،	٢	»
فرع : قال الشيخ ماروي	فرع : ماروي	١٢	٣٣٥
الأئمة الأربعة :	الأئمة :	١١	٣٣٧
منه في	منه الأربعة في	١٣	»
ويجزى	ويصح	٨	٣٣٨
نذراً	زمناً	٥	٣٤٠
عارض خرجت	عارض	٧	٣٤٢
لخمس	كخمس	١٠	٣٤٣
لا يقضي واحتمل يقضي	لا يقضي	١٢	٣٤٤
أو جنون	وجنون	١	٣٥٧

٣٥٨	١	لما	كما
٣٥٩	٤	عن	على
٣٦٧	١٤	يحج عامة	يحج من عامه
٣٦٨	٣	صوم *	صوم واحتُمَل يصوم نائب الثلاثة وهم السبعة والعشرة *
٣٦٨	٤	ولا هذه	ولا تعتبر هذه
٣٧١	٩	لييك	لييك لبيك
٣٧٢	٤	فلاقته	فبلاغته
٣٧٤	٥	بمحل	بمحل
»	١٢	يقطعها	يقطعها
»	١٣	بالحديث الصحيح	بالحديث الصحيح ^(١)
٣٧٥	٥	ازاره	إزاراً
٣٧٨	١٠	يتعد	يتعمد
٣٧٩	١١	وسأل	وسئل
٣٨٠	٩	ويصح مع	ويصح العقد مع
»	١٢	فيمتنع	وعليه فيمتنع
٣٨١	٨	فدية،	فدية عليها،

(١) في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنه ولفظ البخاري :
خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات فقال : من لم يجد الأزار فليلبس
السراويل، ومن لم يجد النعلين فليلبس الخفين .

لا يفسد	يفسد	١٠	٣٨١
فوطىء	ثو و طىء	١٣	»
كلتا	كلتي	١٨	»
المباشرة	لمباشرة	٦	٣٨٢
من وجه ، ولا كشف جميع وجه إلا بجزء من رأس	من رأس	١١	»
لعذر	عذر	٣	٣٨٤
صاع من غيره	صاع	٧	»
غسله يده	غسله	٦	٣٨٧
ما قضت	قضت	٥	٣٩٠
شيء عليه فيه	شيء فيه	٤	٣٩٢
أصله أو بعض أصله	أصله	١٥	٣٩٤
وطيها	وطينها	٣-٢	٣٩٥
جلاله	لجلاله	٨	٣٩٨
الله اكبر الله اكبر	الله اكبر	١١	٣٩٩
الركن	الزكن	١	٤٠٠
ثلاث طوفات أول	ثلاث: طوفان أول	١٢	٤٠٠
لحدث	لحدث	١٠	٤٠١
شوط	شرط	٢	٤٠٢

شرطه (وينهم) نذب إعادة	وشرطه ،	٥	٤٠٣
طواف حج وسعيه احتياطاً *			
الحج	الحج	١٠	»
يسري اليسرى	يسري لليسرى	١١	٤٠٤
الحج	الحج	١٨	٤٠٥
الصفاء	الصفاء والمروة	٥	٤٠٦
وبرام وزمرد	وبرام	١٠	٤١٠
مارمي	رمي	١١	»
حارجه	خارجة	٣	٤١١
ينناه	عيناه	١٠	»
وبدأة	وبدأة	١٤	»
أو نحر أو نحر	او نحر	٥	٤١٢
ورحمتك	وحكمتك	٨	٤١٣
وسن رمي بعد زوال قبل	وسن رمي قبل	٦	٤١٤
وجوباً. ليكون آخر عهده بالبيت	وجوباً ،	٥	٤١٦
قوله : ويتجه من تعليلهم ولو لم ينوه - أي انه يجزئه احد الطوافين عن طواف الوداع ولو لم ينوه - أقول ذكره الشارح وأقره ولم أر من صرح به وهو ظاهر اطلاقهم ومقتضى كلامهم	١٧	٤١٦

ولا فدية	وفدية	١٠	٤١٦
ملصقاً	مصلقاً	١٣	»
خاشعاً خاضعاً	خاشعاً	٥	»
قضاءه	قضاء	٣	٤٢٣
التوبة بدونه	التوبة	٤	»
من وقت	من	٧	٤٢٤
الوقوف بعرفة	الوقوف	١٣	»
صغيرة أذن وما	صغيرة وما	٧	٤٢٨
(وبنجم) احتمال	(وبنجم)	١٠	٤٢٩
من مال يتيم	مما ليتيم	١٠	٤٣١
فقير	فقيراً	١٢	٤٣١
وأضحية	وأضحيته	٢	٤٣٤
معينة	معيبة	١٠	»
بشق	شق	٤	٤٣٦
أو آذان أو عرى	وآذان وعرى	٥	»
لفقراء	لفقر	٩	»
شيئاً	شبا	١١	»
أو إطلاقه	واطلاقه	١٢	»
ويستحب	ويسحب	١	٤٣٨

نحو	نحو	٩	٤٣٨
بل من	بل	١٣	٤٣٩
شبهة	شبه	٥	٤٤١
برمل	برميل	٩	»
لذلك	كذلك	١٥	»
ومشط	ومسبط	٣	٤٤٢
وإشارة	او اشارة	٨	٤٤٣
منها	من منها	٩	٤٤٥
وفاء له	وفأله	٢	٤٤٦
كمبارزة	لمبارزة	٤	»
اذنا ثم رجعا	اذن ثم رجع	٥	»
لقاء كفار فرار	لقاء فرار	٢	٤٤٧
يقروا	يفروا	٤	»
تفريقه	تغريقه	١	٤٤٨
عليه ولاء	عليه ، ولا	١١	٤٤٩
عقد	عقل	١١	٤٥٠
القسم الفضل الذي فيه بالفرق	لمقسم الفضل الذي بالفرق	١٢	»
ولا جهبذاً	رجهبذا	١٤	٤٥٣

عناء	غناء	١٥	٤٥٤
واحتطاب	واختطاب	٦	٤٥٦
للبراز	للبرازة	١٢	»
به فان لم يغزو ردها ،	به ،	٥	٤٥٩
بجاناً ولو بسرقة	بجاناً	٢	٤٦١
ويعزر	ويعذر	١٢	٤٦٦
نقض فعله ،	نقصه ،	٦	٤٦٧
ويقرون	ولا يقرون	١٣	»
وشرط	هو وشرط	٤	٤٧٣
منا ضرورة	منا	٥	٤٧٧
أورد صداقها	او صداقها	٩	»
الكل - خلافاً له -	الكل	١٣	٤٧٨
درهما ، ويجوز عن الاثنى عشر	درهماً ،	٩	٤٨١
دينار ،			
وتجب إن	وان	١٠	٤٨٢
ونحوهما	ونحوها	٨	٤٨٩
وإما بما دونه	وإما دونه	٨	٤٩٢